الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص:اقتصاد كمي

أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الجزائر(1971-2011)

من إعداد الطالبة:

ماصمي أسماء

تحت إشراف :

أ.د. بلمقدم مصطفى

لجنة المناقشة:

أ.د بوهنة علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د.بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د.شيبي عبد الرحيم	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.ساهد عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية:2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات

"..... وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

[سورة النمل: الآية 19]

الشكر والحمد لله حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته،وما توفيقي إلا بالله عليه توكَّلت وهو ربُّ العرش العظيم.

أتقدَّم بالشكر الجزيل للبرفسور بلمقدم مصطفى على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ولما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه لإنجاز هذا العمل.

كما أشكر السادة أعضاء اللجنة الموقَّرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزءاً ثميناً من وقتهم لقراءتها وتقييمها.

أيضا أشكر كل الأساتذة الكرام خاصة الأستاذ شيبي عبد الرحيم ومكيدش محمد على تعاونهم ومساعدتهم في الجانب القياسي للموضوع.

إلى كل زملائي وزميلاتي وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد وبذل معي جهدا ووفر لي وقتا ونصح لي قولا أسال الله أن يجزيهم عني الجزاء الأوفى.

أسماء ماضمي

الإهداء

إلى من قال الله في حقّهما:

" وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا "

سورة الإسراء الآية رقم 23

إلى أمي و أبي حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها

أخواتي"أميرة وأحلام"

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء.

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

أسماء ماضمي

فـــــــهـــرس المـــحـتـــويات

كلمة شكر وتقدير.	I
الاهداء.	II
الفهرس العام.	III
قائمة الجداول والأشكال.	
المقدمة العامة.	ا-ذ
الفصل الأول:الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية.	
تمهيد	1
المبحث الأول:الدور الاقتصادي للدولة.	2
المطلب الأول:دور الدولة في المذاهب الاقتصادية.	2
الفرع الأول:مذهب التجاريين.	3
الفرع الثاني:مذهب الطبيعيين.	3
الفرع الثالث:المذهب الرأسمالي.	4
الفرع الرابع:المذهب الاشتراكي.	5
المطلب الثاني:أهداف الدولة.	6
الفرع الأول:الإشباع الاجتماعي (الحاجات العامة وكيفية إشباعها).	6
الفرع الثاني:تحقيق النمو ومواجهة التقلبات.	7
الفرع الثالث:التوزيع وإعادة التوزيع الاجتماعي للدخل.	8
المطلب الثالث:الإنفاق العام كسياسة اقتصادية.	8
الفرع الأول:ماهية السياسة الاقتصادية الكلية.	8
الفرع الثاني:الإطار النظري للسياسة المالية.	9
الفرع الثالث:ماهية الإنفاق العام.	11
المبحث الثاني:قواعد الإنفاق العام.	23
المطلب الأول:ضوابط الإنفاق العام.	23
الفرع الأول:ضابط المنفعة.	24
الفرع الثاني :ضابط الاقتصاد.	25
الفرع الثالث:الضمانات.	26

المطلب الثاني:محددات الإنفاق العام.	27
الفرع الأول:الفلسفة السياسية للدولة.	28
الفرع الثاني:تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي.	29
الفرع الثالث:المقدرة المالية للدولة.	29
الفرع الرابع:ضرورة المحافظة على قيمة النقود.	32
المطلب الثالث:أسباب تزايد النفقات العامة.	32
الفرع الأول:ظاهرة تزايد النفقات العامة.	32
الفرع الثاني:الأسباب الظاهرية والحقيقية لتزايد النفقات العامة.	40
المبحث الثالث:تقسيمات الانفاق العام وأثاره الاقتصادية.	45
المطلب الأول:تقسيمات النفقات العامة.	46
الفرع الأول:تقسيم النفقات العامة وفق المعيار العلمي أو النظري.	46
الفرع الثاني:تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوضعي.	52
الفرع الثالث:تقسيم النفقات العامة في الجزائر.	52
المطلب الثاني:الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.	61
الفرع الأول:الإنفاق الحكومي في النموذج الكينزي.	62
الفرع الثاني:الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.	68
الفرع الثالث:الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.	71
خلاصة الفصل.	76
الفصل الثاني:الإنفاق العام في نماذج النمو الاقتصادي.	
تمهيد	77
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.	78
المطلب الأول:الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.	78
الفرع الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية.	79
الفرع الثاني:مفهوم النمو الاقتصادي.	83
الفرع الثالث:نقاط الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	87
المطلب الثاني:قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.	88
الفرع الأول:قياس النمو الاقتصادي.	89
الفرع الثاني:العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.	97

المبحث الثاني:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.	99
المطلب الأول:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي.	99
الفرع الأول:النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك ونموذج *chumpeter*.	99
الفرع الثاني:النموذج النيوكلاسيكي(نموذج solow –swan).	106
المطلب الثاني:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.	117
الفرع الأول:النمو الاقتصادي لدى الكينزيين.	117
الفرع الثاني:نظرية مراحل النمو لروستو.	119
الفرع الثالث :نماذج النمو الداخلي.	122
المبحث الثالث:أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.	135
المطلب الأول:أثر الانفاق العام على نمو الناتج المحلي الاجمالي PIB في المدى القصير.	138
الفرع الأول:فعالية السياسة الانفاقية في نموذج لاقتصاد مغلق(IS-LM).	138
الفرع الثاني:فعالية السياسة الانفاقية في نموذج لاقتصاد مفتوح (منديل-فليمنغ).	141
المطلب الثاني:أثر الانفاق العام على نمو الناتج الاجمالي في المدى الطويل(نموذج بارو).	147
الفرع الأول:فرضيات نموذج *R.Barro* .	147
الفرع الثاني:الخارجية والانحراف الجبائي.	149
خلاصة الفصل.	153
الفصل الثالث:تحليل استذكاري وقياسي للسياسة الانفاقية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1971-2011)	
تمهيد	155
المبحث الأول:الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.	156
المطلب الأول:عرض الاقتصاد الجزائري من بعد الاستقلال الى يومنا.	156
الفرع الأول:فترة ما بعد الاستقلال(1962/1966).	157
الفرع الثاني:فترة التخطيط (1967/1989).	158
الفرع الثالث:الفترة الانتقالية (1988/1998).	163
الفرع الرابع:فترة الانعاش الاقتصادي و دعم النمو 1999/2014.	163
المطلب الثاني:تطور أهم المؤشرات الاقتصادية وعناصر النمو الاقتصادي.	170
الفرع الأول:وضعية مؤشرات التوازن الداخلي.	170
الفرع الثاني: وضعية مؤشرات التوازن الخارجي.	176

المطلب الثالث:الانفاق العام في الجزائر.	177
الفرع الأول:تحليل تطور الانفاق الحكومي الكلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1999-2011).	177
الفرع الثاني:تحليل تطور الانفاق الجاري والاستثماري.	178
الفرع الثالث:هيكل الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري في الاقتصاد الجزائري.	179
المبحث الثاني:عموميات عن التحليل القياسي.	180
المطلب الأول:ماهية الاقتصاد القياسي ونماذج الانحدار.	181
الفرع الأول:ماهية الاقتصاد القياسي.	181
الفرع الثاني:نماذج الانحدار.	188
المطلب الثاني:أدبيات التكامل المتزامن.	191
الفرع الأول:تعريف التكامل المتزامن والسلاسل الزمنية.	192
الفرع الثاني: خصائص درجة تكامل السلسلة الزمنية.	200
الفرع الثالث:شروط التكامل المتزامن.	201
الفرع الرابع: اختبار التكامل المتزامن.	202
الفرع الخامس:نموذج تصحيح الأخطاء واختبار السببية وتحليل دوال الاستجابة الدفعية.	205
المبحث الثالث:تحليل قياسي للأثر بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.	209
المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.	209
الفرع الأول:اختبار أثر الانفاق العام على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.	210
الفرع الثاني:اختبار السببية.	215
الفرع الثالث:قياس أثرالإنفاق الاستثماري والانفاق الجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر	216
المطلب الثاني:دراسة نموذج Barro على الاقتصاد الجزائري في فترة (1971-2011).	218
الفرع الأول:تحديد متغيرات النموذج وتطورها خلال فترة الدراسة(1971-2011).	218
الفرع الثاني:دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة.	221
الفرع الثالث:اختبار التكامل المتزامن.	225
الفرع الرابع:تقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ(VECM).	226
الفرع الخامس:دوال الاستجابة الدفعية.	229
خلاصة	232
الخاتمة العامة.	233

قائمة المراجع.	243
قائمة الملاحق.	

فهرس الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تطور الإنفاق بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين (2006-2010)	38
(2-1)	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية.	56
(3-1)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات	59
(1-2)	أوجه الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية.	87
(2-2)	فعالية سياسة الإنفاق العام في نظام سعر الصرف الثابت والمرن حسب درجة حرية انتقال رؤوس الاموال.	146
(1-3)	استثمارات المخطط الثلاثي (1969/1967)	159
(2-3)	المؤشرات العامة للاقتصاد في الفترة (1987/1967).	161
(3-3)	مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي للفترة (1987/1967) .	162
(4-3)	تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للفترة (1999-2004).	165
(5-3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).	167
(6-3)	حجم العمالة النشطة ومعدلات البطالة خلال الفترة (2000-2011)	173
(7-3)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).	175
(8-3)	تطور ارصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).	176
(9-3)	نتائج اختبار ADF للمتغيرات(PIB, DEP).	210
(10-3)	نتائج اختبار PP للمتغيرات(PIB, DEP).	211
(11-3)	نتائج اختبار ADF للفروق الأولى للمتغيرات (PIB,DEP).	211
(12-3)	نتائج اختبار PP للفروق الأولى PIBوDEP.	212
(13-3)	نتائج اختبار ADF على سلسلة البواقي.	212

(3-14)	نتائج اختبار السببية بين DLNGو DLNY .	215
(3-15)	نتائج اختبار ADF للمتغيرات(LnY,LnK,LnG) .	222
(3-16)	نتائج اختبار PP للمتغيرات (LnY,LnK,LnG).	223
(3-17)	نتائج اختبار ADF للفروق الأولى للمتغيرات (LnY,LnK,LnG).	224
(3-18)	نتائج اختبار PP للفروق الأولى للمتغيرات (LnY,LnK,LnG).	224
(3-19)	نتائج اختبار التكامل المتزامن ل Johansen .	225
قائمة الأشكال		
(1-1)	هيكل السياسة الاقتصادية الكلية.	9
(1-2)	وسائل الرقابة على الإنفاق العام	27
(1-3)	العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة.	30
(1-4)	المنحنى الممثل لقانون واجنر.	36
(1-5)	تطور دور الدولة حسب تحليل بيكوك – وايزمان	38
(1-6)	تقسيم النفقات العامة وفق المعيار العلمي.	46
(1-7)	مخطط يوضح مدونة ميزانية التسيير	55
(1-8)	مخطط يوضح مكونات الطلب الكلي	63
(1-9)	منحنى IS	66
(1-10)	منحنى LM .	67
(1-11)	منحنى **IS-LM**.	68
(1- 12)	مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل.	75
(2-1)	معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة (2010/2005).	86
(2-2)	تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي	102
(2-3)	التمثيل البياني لنموذج سولو القاعدي.	112
(2-4)	مخطط الديناميكية الانتقالية لنموذج سولو	114
(2-5)	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي.	120
(2-6)	أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على الناتج التوازني في نموذج IS-LM	138
(2-7)	اثر تخفيض الإنفاق العام على الناتج التوازني في نموذج IS-LM	140
(2-8)	فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت وحركة ضعيفة نسبيا	143

	لانتقال رؤوس الأموال.	
(2-9)	فعالية سياسة الانفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت وحركة كبيرة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال.	144
(2-10)	فعالية سياسة الانفاق العام في حالة نظام الصرف المرن وحركة ضعيفة لرؤوس الأموال.	145
(2-11)	فعالية سياسة الانفاق العام في حالة نظام الصرف المرن وحركة كبيرة لرؤوس الأموال.	146
(2-12)	النمو وحجم الدولة.	149
(*2-13*)	مقارنة النمو المثالي مع النمو التنافسي.	150
(2-14)	مقارنة الحالات الثلاثة للنمو.	152
(3-1)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).	168
(3-2)	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2010).	170
(3-3)	تطور نسب النمو خارج قطاع المحروقات وداخله خلال الفترة (2000-2010).	171
(3-4)	تطور حجم العمالة النشطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).	174
(3-5)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).	174
(3-6)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).	175
(3-7)	رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال (2000-2011).	176
(3-8)	تطور الانفاق الكلي بالأسعار الجارية من (1999-2011).	177
(3-9)	تطور معدلات الانفاق الكلي ونسبة كل من الانفاق الجاري والاستثماري الى الانفاق الكلي خلال (1999-2011).	178
(3-10)	هيكل الانفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة(1999-2011)	179
(3-11)	تطور هيكل الانفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة(1999-2011).	180
(3-12)	المناهج التي يجمع بينها الاقتصاد القياسي.	182
(3-13)	منهجية تحليل الاقتصاد القياسي.	188
(3-14)	استراتيجيات اختبار الجذر الأحادي.	197
(3-15)	تطور الناتج الإجمالي المرجح؛رأس المال الثابت المرجح والإنفاق العام المرجح في الجزائر.	219

(3-16)	منحنى يمثل السلاسل (dlnY,dlnK ,dlnG).	225
(3-17)	الاستجابة الدفعية بين الناتج الاجمالي المرجح والإنفاق العام المرجح.	229

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
الملحق (1)	معدلات النمو الحقيقي في العالم(2005-2010)
الملحق (2)	تطور معدلات النمو بالقيمة (الاسمية و الحقيقية)داخل قطاع المحروقات وخارجه خلال الفترة (2000-2010).
الملحق (3)	تطور مؤشرات الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011).
الملحق (4)	تطور هيكل الانفاق الجاري في الجزائر.
الملحق (5)	تطور هيكل الانفاق الاستثماري في الجزائر.
الملحق (6)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير.
الملحق (7)	السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة.
الملحق (8)	قاعدة البيانات المستعملة في دراسة نموذج بارو.

المقدمة العامة

مقدمة عامة.

يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت ويُقصد بمعدل النمو الاقتصادي حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة وكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة.

ونجد من أهم السياسات الاقتصادية السياستان المالية والنقدية،غير أن السياسة المالية لم يكن لها موقع قوة في الفكر الاقتصادي،إلا بعد ظهور أزمة الكساد الكبير 1929 وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي،إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز،هذا الأخير نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحفيز الطلب الكلي ما يؤدي لِاستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج القومي وبالتالي النمو الاقتصادي الذي كان على مر السنين محط اهتمام رواد المدارس الاقتصادية،حيث جَدوا في تطوير نماذج ونظريات تساهم في تفسيره وتبين أهم الميكانيزمات اللازمة لتحقيقه،بدءا بالمدرسة الكلاسيكية التي أقرت بمحدودية النمو الاقتصادي على المدى البعيد،ذلك لأن الناتج القومي سوف يتزايد بنسبة أقل من تزايد النمو السكاني نتيجة لسريان قانون تناقص الغلة،كما أكد شومبيتر على أهمية التجديد والابتكار وكذا على عنصر التنظيم الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي،أما سولو فقد صاغ نموذج للنمو الاقتصادي في المدى الطويل بإدخال عنصر التطور التكنولوجي وتبيان أثره على زيادة معدل الناتج الحقيقي للفرد وعلى غرار أفكار كينز ظهرت نظريات النمو الداخلي (خاصة نموذج بارو)الذي أكد على أن السياسة العمومية متمثلة في الإنفاق العام وكذا بعض العناصر الأخرى تحدد نسب النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

وبِاعتبار الاقتصاد الجزائري جزء من هذا المحيط يتأثر بمختلف الهزات والأزمات الحادة فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام للحد ومعالجة هذه الأوضاع وزيادة الناتج الداخلى الخام وهذا ما برز بوضوح في الآونة الأخيرة،إذ اِنتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة للإنفاق العام في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.

بمعنى أن الانفاق العام هو المتغير التحكمي بيد الدولة الذي تستعمله في كل الظروف والأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي،من هنا ينضح أننا نتحدث عن مفهومين أساسيين وهما الانفاق العام والنمو الاقتصادي هذا الموضوع أسال الحبر عند الكثير من الاقتصاديين وكان محور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة فمنها من أكد على فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي ومنها من عارض هذه الفكرة،هذا ما جذبنا لمحاولة معرفة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ولا يتأتى ذلك بمجرد نظرة اِقتصادية عامة وإنما يتطلب الأمر دراسة ميدانية قياسية بين هذين المتغيرين على الاقتصاد الجزائري للتمكن من الإجابة على التساؤل الرئيسي لهذا البحث.

الإشكالية:

هل يُؤثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي ($PIB_{réal}$) في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1971 /2011)؟

قبل الإجابة على هذه الإشكالية هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

1. ما موقع الإنفاق العام من السياسة المالية ؟وما هي الآثار الناجمة عنه؟
2. ماذا نقصد ب PIB ؟ وما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟
3. ما هي النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام؟
4. هل أدت التوجهات الانفاقية للجزائر إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟
5. هل للإنفاق العام أثر ايجابي أم سلبي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد؟

للإجابة عن هذه التساؤلات وضعنا الفرضيات التالية:

الفرضيات:

1. الإنفاق العام موجه أساسا لقطاع التسيير.
2. الإنفاق العام يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري وعلى المدى الطويل.

دوافع اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

- يُعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويُبَيِّن مستوى التقدم،لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له ومن بينها الانفاق العام.
- عودة تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق العام بعد الأزمة المالية الأمر الذي يقودنا لمحاولة معرفة انعكاسات هذا الانفاق على النمو الاقتصادي.
- التوجه الاقتصادي الحالي والسعي الحثيث للجزائر من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي، امتصاص البطالة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الاعتبارات التالية:

- تُعتبر مسألة تحقيق النمو الاقتصادي المهمة الأساسية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها بِاستمرار إلى البحث عن سبل زيادته واستمراره.
- يُعَدُّ النمو الاقتصادي مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات فهو مصدر زيادة الدخل،الاستثمار، الاستهلاك والعمالة .
- يَلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما في الدول النامية ومن بينها الجزائر،إذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو.
- تساهم التقنيات الكمية في تحقيق مقاربة واقعية وذات مصداقية لمدى ملائمة حجم الإنفاق مع متطلبات النشاط الاقتصادي وضبط مساهمة عناصر الإنفاق المختلفة في زيادة حجم النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طُرِحَتْ في الإشكالية والتأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى:

- ❖ إبراز الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

❖ تِبْيَان أثر الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني للدراسة في حالة الجزائر،أما الزماني فيتحدد ما بين (1971-2011) وتم اختيار هذه الفترة على أساس المعطيات السنوية المتوفرة لنا وتعتبر هذه السلسلة الزمنية مقبولة للدراسات الاقتصادية الكلية لاحتوائها على مختلف التحولات الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد والتي شكلت حقبة مهمة للدراسة.

المنهج المتبع:

تستدعي طبيعة البحث الإعتماد على المنهج التاريخي،المنهج الوصفي والمنهج التحليلي،حيث نعتمد على المنهج الأول والثاني في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والتحاليل المرتبطة بهما،أما المنهج التحليلي القياسي فيمكن استخدامه أثناء دراسة تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أدوات الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة واحتوائها على حسابات وبيانات احصائية مكثفة تَمَّ الاستعانة ببعض برامج الإحصاء ومعالجة البيانات وهي على التوالي:

- Excel 2007.
- Eviews 6.

الدراسات السابقة:

العديد من الدراسات التطبيقية حاولت تحليل أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي،بمعنى أكثر دقة حاولت اختبار علاقة السببية التي يمكن أن تكون بين المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل إثبات ما جاء في النماذج والتحليلات النظرية.وتبقى النتائج التطبيقية المتعلقة بهذه السببية متضاربة بشكل كبير جدا.

فهناك البعض من هذه الدراسات التطبيقية أظهرت أن النفقات هي المسبب في النمو في حين أكدت دراسات أخرى أن النمو هو المسبب للنفقات كما اختلفت هذه النتائج من بلد لأخر،أيضا هناك من وجد أن السببية تتم

في اتجاه واحد وهناك من أثبت أنها تتم في اتجاهين،إضافة لذلك فهناك من وجد أن النفقات العامة لها أثر على النمو في المدى القصير والبعض الآخر أثبت أثرها في المدى الطويل وآخرون أثبتوا أن لا أثر لها إطلاقا.

بالنسبة للبلدان السائرة في طريق النمو فإننا نجد دراسة Ouattara (2007) التي قام بتطبيقها على دول UEMOA واستنتج من خلالها وجود سببية بين النفقات والنمو في الاتجاهين،هذه النتيجة تم التوصل إليها أيضا من طرف Cheng et Wei (1997) في أبحاثه التي أجرها على كوريا الجنوبية خلال الفترة الممتدة من (1954-1994).

إن الخصوصية التي تميز بها هذان الباحثان هي إضافة الطلب على النقود في نظام شعاع تصحيح الخطأ وبعد دراسة الاستقرارية ل" فيليبس-بيرون "واختبار السببية ل" غرانجر" توصل في الأخير لنتيجة مفادها أن هناك سببية في الاتجاهين في كوريا الجنوبية إضافة إلى أن الطلب على النقود يؤثر على النمو الاقتصادي[1]،الانتقاد الأساسي الذي يمكن توجيهه لدراسة Ouattara (2007) أنه اعتمد على البيانات المدمجة حيث درس كل البلدان مجتمعة هذا ما أدى لإخفاء أثر الإنفاق على النمو في كل بلد على حدى.

في نفس السياق جاءت دراسة Ben et Hassad [2006] باستخدام المقاطع العرضية لتحليل تأثير فعالية تمويل الخدمات العامة على النمو الاقتصادي في 45 بلد متقدم،خلال الفترة الممتدة من (1990-2002) ولقد أثبتا الباحثين باستخدام التقدير القياسي أن النفقات العامة لم تعطي بعد فعاليتها على النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة،على غرار ذلك فقد أشار الباحثين أن نفقات التعليم والصحة لها أثر على النمو الاقتصادي إن تم استخدامها بطريقة فعالة.

عوضا من استخدام المعطيات المدمجة ،قام Nubukpo [2003] في دراسة له على دول UEMOA (1965-2000) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ على كل بلد وقد ميز بين حالتين الأولى أن النفقات ليست ذات تأثير في المدى القصير على أغلب دول الاتحاد،أما في المدى الطويل فإن الزيادة في الإنفاق العام له أثر على النمو الاقتصادي يختلف من بلد لآخر،إضافة لهذه النتيجة فقد أشار إلى أن اللجوء لتقسيم النفقات العامة (التمييز بينها) يؤدي لآثار سلبية لنفقات الاستهلاك العام على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل في دول

[1] BATIONO RAKISSIWINDE &HOUNKPODOTE HILAIRE ; HETEROGENEITE DE LA CAUSALITE ENTRE DEPENSES PUBLIQUES ET CROISSANCE ECONOMIQUE DANS LES PAYS DE L'UEMOA :QUELLES IMPLICATIONS POUR LA COORDINATION DES POLITIQUES ; May 2009 MPRA Paper No. 26027, posted 20. October 2010 / 11:42;p:5 ; Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/26027/

الاتحاد،لكن Nubukpo لم يقم بدراسة علاقة السببية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي لكل بلد ومعرفة فيما إذا كان هناك سببية في اتجاه واحد أو اتجاهين.[1]

بواسطة نموذج تصحيح الخطأ توصل كل من ,Morley et Perdikis [2000] في الدراسة التي قاما بها على مصر إلى وجود أثر ايجابي في المدى الطويل للنفقات العامة على النمو الاقتصادي وذلك بعد إجراء الإصلاحات الجبائية من 1974حتى 1991 ،بالمقابل لم يتم ملاحظة هذا الأثر في المدى القصير.

على عكس ذلك لم يجد كل من Nelson et Singh [1994] أي أثر يذكر لعجز في الموازنة (طريقة أخرى مستخدمة في تمويل النفقات العامة) على النمو الاقتصادي في البلدان السائرة في طريق النمو خلال الفترة من 1970 و1980.

كمحاولة للبحث في العلاقة السببية بين الاستثمارات العامة والنمو الاقتصادي قام Ashipala et Haimbodi [2003] بالاهتمام بحالة ناميبيا وكان الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسة هو الاختبار التجريبي للفرضية التي تقول بأن الاستثمار العام يسبب الاستثمار الخاص،فتوصل في الأخير وباستخدام اختبار السببية إلى إثبات وجود علاقة في المدى الطويل بين مستوى النشاط الاقتصادي (معبرا عنه ب الناتج الداخلي الخام PIB)،الاستثمار العام والاستثمار الخاص،هذه العلاقات طويلة المدى توضح من جهة أن أي زيادة في الاستثمار العام له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي لناميبيا ومن جهة أخرى وجود تكامل بين الاستثمار العام والخاص.

فيما يتعلق بالاستثمار العام والنمو الاقتصادي قام Keho [2004] باستخدام نموذج قياسي ديناميكي ومجموعة من اختبارات السلاسل الزمنية مطبقة على"كوديفوار" لأجل إظهار أثر التكامل الايجابي ما بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي في المدى الطويل وبعد القيام بتحليله اعتمادا على سببية "غرانجر"توصل إلى أن النمو الاقتصادي هو المسبب للاستثمار العام في " كوديفوار "وليس العكس،كما يجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الدراسة لم تعطي الأهمية الكبيرة للنفقات العامة بشكل إجمالي وإنما لأحد مكوناتها.

أما بالنسبة ل Safa [1999] فقد ركزت كل جهودها للتأكد تجريبيا من قانون Wagner بناءا على معطيات الاقتصاد التركي خلال الفترة (1950-1990) وانطلاقا من النماذج المتعددة للتكامل المشترك حاولت الباحثة

[1] BATIONO RAKISSIWINDE &HOUNKPODOTE HILAIRE ;op cit ;p :6.

إيجاد علاقة في المدى الطويل بين النفقات العامة ونمو الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي باستخدام التكامل المتزامن و سببية" غرا نجر"،لكن تم التوصل في الأخير لرفض قانون" Wagner ".

إن سببية "غرانجر "على معطيات" تانزانيا " سمحت لكل من Kweka et Morrissey [1999] بالتوصل إلى نتيجة شبه مقنعة حول العلاقات السببية بين النفقات العامة الاجمالية والنمو الاقتصادي حيث قاما الباحثين بنوع من التجزئة للنفقات العامة وتم التوصل إلى سببية في اتجاهين بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

انطلاقا من نموذج أشعة الانحدار الذاتي"VAR"حاول Ghali [1997] توضيح طبيعة السببية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية،اذ قام الباحث باختبار سببية "غرا نجر"وأثبت أن الفرضية القائلة بأن النفقات هي المسبب في النمو مرفوضة وإنطلاقا من ذلك تَوَضَّح أن السياسة الجبائية ليست ذات فعالية .

كما جاءت النتائج متناقضة في بعض الأحيان بسبب عوامل عديدة أهمها:

- ✓ الاختلاف في فترة الدراسات حيث أن تطبيق النفقات العامة لم يتم في نفس الفترات بالنسبة للدول محل الدراسة.
- ✓ الاختلاف في عينة الدراسة فهناك من استعمل عينة من الدول النامية وهناك من اعتمد في دراسته على عينة من الدول المتقدمة.
- ✓ الاختلاف في طريقة ومنهجية الدراسة القياسية (سلاسل زمنية، عينة من الدول...) والاختلاف كذلك في تقنيات التقدير للنماذج.

محتويات الدراسة:

عالجنا هذا البحث من خلال ثلاثة فصول،ففي الفصل الأول والثاني تعرضنا للجانب النظري للموضوع،أما الفصل الثالث فخصصناه للجانب التطبيقي أو القياسي كما هو موضح فيما يأتي:

الفصل الأول:الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية قمنا بدراسته من خلال ثلاثة مباحث،إذ تطرقنا في المبحث الأول لدور الدولة وأهم أهدافها لنتعرف بعدها على الإنفاق العام كسياسة اقتصادية،تم تناولنا في المبحث الثاني جُلَّ القواعد والضوابط التي تحد من ظاهرة تزايد الانفاق العام لنعالج في المبحث الثالث أهم تقسيمات

الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية سواء الآثار المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالدخل،الاستهلاك وغيرها أو الآثار غير المباشرة والمتمثلة في أثر المضاعف والمعجل.

الفصل الثاني:الإنفاق العام في نماذج النمو الاقتصادي ،قمنا بتحليله من خلال ثلاثة مباحث حيث استعرضنا الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي في المبحث الأول فأهم النماذج والنظريات المفسرة له في المبحث الثاني لنبرز أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المبحث الثالث.

الفصل الثالث:تحليل استذكاري وقياسي للسياسة الإنفاقية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1971-2011)،تَمَّ التطرق إليه هو الآخر من خلال ثلاثة مباحث،ففي المبحث الأول سردنا مختلف التطورات التي شَهِدَهَا الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر،لنُورِدَ عموميات عن التحليل القياسي في المبحث الثاني تُساعد على القيام بدراسة أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما أبرزناه في المبحث الثالث.

الفصل الأول

تمهيد:

تعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في المجالات الاقتصادية والمالية،حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل إعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد.

كما أن تطور دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات،قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها والقواعد التي تحكمها وتتحدد أنواعها وتقسيماتها بالشكل الذي يساعد على إبراز آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام لذا سنتاوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:الدور الاقتصادي للدولة.

المبحث الثاني:قواعد الإنفاق العام.

المبحث الثالث:تقسيمات الإنفاق العام وأثاره الاقتصادية.

المبحث الأول:الدور الاقتصادي للدولة.

لقد أثار موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جدلا كبيرا في أوساط الاقتصاديين،ذلك لأن هناك إدراكا واسعا في كل دول العالم بأن السوق القائمة حاليا غير كفئة،مما يجعلها عاجزة عن إعطاء الإشارات السعرية وغيرها بشكل سليم،بالإضافة إلى بروز ما يعرف بالآثار الخارجية للنشاط الاقتصادي بشكل أصبح معه تحديد تكاليف الإنتاج الفعلية أمرا غير ميسور إن لم يكن مستحيلا ،أمام كل هذه الاعتبارات كان لابد من الإدراك بأن مستوى معين من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي هو شيء أكثر من ضروري،هنا يطرح مشكل اختيار أدوات السياسة الاقتصادية (سواء كانت مالية،نقدية أو سياسة سعر الصرف) الأكثر فعالية للتأثير في الوضع الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو جيدة.

وتحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين هذه السياسات لأنها تسعى لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والتي يُعَبَّر عنها بالمربع السحري لكالدور•وتستخدم لتحقيق هذه الأهداف مجموعة من الأدوات أهمها الإنفاق العام.[1]

المطلب الأول:دور الدولة في المذاهب الاقتصادية.

بخصوص تدخل الدولة فقد أشار*Laffont(1988)* أن"كل نظرية للدولة تقابلها نظرية خاصة للاقتصاد العمومي"[2]وبالتالي فإن مفهوم وظيفة تدخل الدولة تغيرت من تيار لآخر ومن فكر لآخر وقبل إدراج مختلف الآراء حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من تحديد مفهومها بدقة وتبيان الاختلاف بينها وبين مصطلحات أخرى كالمجتمع والحكومة.

فالدولة:شكل تاريخي من أشكال تنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين وتمثل ظاهرة سياسية،أما المجتمع فنقصد به مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين تقوم بينها علاقات متبادلة،بينما الحكومة تدل على المحسوس

•:فقد حصر الاقتصادي كالدور (1908/1986) اهداف السياسة الاقتصادية من خلال ما يعرف بالمربع السحري:النمو الاقتصادي،استقرار المستوى العام للأسعار،التشغيل الكامل و التوازن الخارجي .

[1]: وليد عبد الحميد عايب،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي،مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع،بيروت ،لبنان،الطبعة1، 2010 ،ص:51.

[2] Ahmed Zakane ;dépublique productives ;croissancea long terme et politique economique-essai d'analyse econoétrique appliquée au cas de l'Algerie ;these pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en sciences économique ;universite d'Alger ;2003 ; p ;19.

العضوي الذي يمارس مختلف الوظائف في مجتمع معين.[1]

وفيما يلي سرد لتطور دور الدولة في مختلف المذاهب السائدة في الفكر الاقتصادي:[2]

الفرع الأول:مذهب التجاريين.

تميزت هذه المرحلة بإتباع الدولة لسياسات تجارية تعكس لحد كبير النظام الاقتصادي الذي كان سائدا آنذاك في كل من انجلترا،فرنسا،اسبانيا،البرتغال،بروسيا وأجزاء من إيطاليا وروسيا خلال القرن16،17 وحتى منتصف ق 18 خلال تلك الفترة ظهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة منتظمة وواضحة بغية تحقيق القوة الاقتصادية للدولة التي كانت تقاس بما تمتلكه من معادن نفيسة (ذهب وفضة) وراح أنصار هذا المذهب إلى أبعد من ذلك حيث برروا لجوء الدولة إلى القوة العسكرية للاستيلاء على بعض المناطق الغنية بالمعدن النفيس حتى ولو كانت هذه المناطق خارج الحدود السياسية للدولة.ولعل هذا يعطي البرهان الصريح على تنامي الأفكار الاستعمارية آنذاك،فاجتاحت أوربا نزعة استعمارية بلغت قارات العالم المختلفة وعليه يمكن تبرير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حسب هذا المذهب بمحاولة:

- تكوين فائض في الميزان التجاري.
- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي اللازمة للقطاع الصناعي وبأسعار رخيصة.
- تدخل الدولة في القطاع الصناعي بغرض تدعيمه وتشجيعه على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

الفرع الثاني:مذهب الطبيعيين.

سرعان ما تلاشى المنهج التجاري لمساهمته في زيادة حدة النزاعات الاستعمارية وظهر على أنقاضه منهج جديد عرف بالمنهج الطبيعي يمثلهFrançois Quesnay كما استند هذا المنهج على المبادئ التالية:

-عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في الحدود التي تسمح بحماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية (الأمن،الدفاع،العدالة،المرافق العامة).

-عدم تدخل الدولة يكرس المنافسة الحرة في الأسواق مما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى بالثمن العادل (يحقق ربحا

[1] : وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق،ص:53.

[2] عادل فليح العلي "مالية الدولة" دار زهران، 2008، الأردن، ص107.

معقولا للبائع من وجهة نظر المستهلك).

-ركز الطبيعيون على النشاط الزراعي و اعتبروه النشاط الوحيد المنتج الذي يمكن أن يحقق ناتجا صافيا،أما الأنشطة الأخرى من صناعة وتجارة ومهن أخرى فتعتبر غير منتجة،لهذا يتعين على الدولة فرض ضرائب على ناتج الأراضي الزراعية باعتبارها المصدر الوحيد للثروة.

الفرع الثالث:المذهب الرأسمالي.

لقد نتج عن تفاعل أفكار كل من المدرسة الطبيعية في فرنسا والثورة الصناعية في إنجلترا ظهور فكر اقتصادي جديد سمي بالفكر الرأسمالي والذي برز بصورة منظمة لأول مرة في كتاب آدم سميث (ثروة الأمم *Wealth of nations*) عام 1776.

فخلال النصف الثاني من القرن 19 تغير الوضع النسبي في المراكز الاقتصادية لطبقات المجتمع أين تم القضاء على طبقة الأشراف والأسياد نتيجة ظهور فكرة الدولة القومية وتم التحول إلى النظام الرأسمالي الذي اتخذ من مبادئ وأفكار الكلاسيك والنيوكلاسيك ثم الكينزيين أساسا لرسم السياسات الاقتصادية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر الرأسمالي عموما يشمل كل من الفكر التقليدي (الكلاسيك،النيوكلاسيك) والفكر الحديث الذي يقصد به الكينزيين والاتجاهات الحديثة التي تبعتهم خلال السنوات الأخيرة من القرن 20.

كما اختلف رواد هذا الاتجاه بين مؤيدين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبين معارضين،ففي رأي مفكري المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية،على رأسهم آدم سميث لابد أن ينحصر دور الدولة في النشاط الاقتصادي على وظائفها التقليدية الأساسية والتي تتمثل أساسا في الأمن،العدالة والمرافق العامة،كما أن القيام بهذه الوظائف لايبرره سوى عدم إقبال القطاع الخاص على القيام بذلك لأنه لا يحقق القدر الكافي من الأرباح اللازم لتغطية تكاليف هذه الوظائف،أما فيما عدى ذلك من نشاط فيجب أن يقوم به القطاع الخاص ويخضع للحافز الشخصي ويكون أساسه تحقيق الأرباح ومجموعة المصالح الخاصة الكفيلة بتحقيق المصلحة العامة،فلا حاجة للدولة لتنظيم الاقتصاد مادام يوجد على حد تعبيره يد خفية*تنظم كل شيء وتحقق التوازن في المجتمع بين المصالح

* اليد الخفية:استعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل آدم سميث ومفاده أن الأفراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة يحققون بطريقة غير مباشرة المصلحة العامة.

الخاصة والمصالح العامة.

أما الاتجاه الكينزي فقد طالب بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ليس فقط من خلال السياسة المالية أو السياسة النقدية،إنما أيضا من خلال القيام بالأعمال العامة وإنشاء المرافق،حيث يرى أن تدخل الدولة هو العامل القادر على تنمية الطلب الفعال لأنه سوف ينمي في نفس الوقت كل من الاستهلاك (الرفاهية) والاستثمار (توقعات المشروعات) وهذا كاف لزيادة معدلات التشغيل والنمو.

كما ركز "كينز" على تدخل الدولة بواسطة الإنفاق العام،لكن هذا لا يعني أنه ضد الادخار فالهدف هو تحقيق التشغيل الكامل وفي حالة تحقق هذا الأخير فإن الادخار يكون مرغوبا فيه أكثر بكثير من الإنفاق على الأقل من وجهة نظر السياسة العامة،فالادخار يكون ضارا فقط عندما يفشل الاستثمار في إستخدامه.

ومع أن كينز كان ينظر إلى النظام الرأسمالي باعتباره يمثل مرحلة تاريخية من التطور الاقتصادي،إلا أنه دافع عن الرأسمالية وبالطبع فإن دفاعه يختلف في طبيعته عن دفاع آدم سميث (الأيدي الخفية)،إذ كتب أن الإدارة الحكيمة للرأسمالية يمكن أن تحقق فاعلية للوصول إلى الغايات الاقتصادية أكثر من أي نظام آخر وبالطبع فإنه يقصد بالإدارة الحكيمة إدخال عنصر الأخلاقية أو المعنوية .

الفرع الرابع:المذهب الاشتراكي.

إذا كان المذهب الرأسمالي ينادي بضرورة تدني التدخل الاقتصادي للدولة حسب (كلاسيك ونيوكلاسيك)،فإن المذهب الاشتراكي يسعى لتعظيم هذا الدور من خلال استحواذ الدولة على غالبية إن لم يكن كل موارد المجتمع ووسائل إنتاجه وبالتالي زادت الملكية الجماعية مقارنة بالملكية الخاصة،كما اتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولم يعد يقتصر على توفير السلع والخدمات العامة بل امتد ليشمل إنشاء البنى التحتية الضرورية لعملية التنمية كالسدود،الجسور،الطرق الحديثة وغيرها وبالتالي أصبح تدخل الدولة بإحدى أدوات سياستها سواء الإنفاق العام أو الضرائب أو أدوات السياسة النقدية لا يستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل فحسب،بل يسعى لتحقيق أكبر كسب للمجتمع بإعادة تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل ومن تم تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى رفاهية المجتمع.

وهكذا نلمس التطور الحاصل في دور الدولة من دولة حارسة منظمة إلى دولة متدخلة مسيرة لكافة الشؤون

الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية بعد أن تبين عدم صحة حيادها وبالتالي أصبح الإنفاق الحكومي على نطاق واسع وسيلة من الأدوات التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها.

كما أن زيادة حجم تدخل الدولة عن طريق نفقاتها سمح لها باعتلاء وظائف جديدة حددها Musgrave بثلاثة وظائف أساسية وهي:[1]

- وظيفة تخصيص الموارد:المستنبطة من معيار الفعالية الاقتصادية والتي تعتمد على المفهوم التدخلي التام و التحفيزي في سياق إقتصاد جزئي وهي لا تختلف عن المنظور النيوكلاسيكي.
- وظيفة إعادة التوزيع:المستوحاة من معيار العدالة والتي تعتمد على عمليات التحويلات أو الإعانات بهدف تصحيح اللامساواة وتستند أساسا على الجباية.
- وظيفة تنظيم النشاط الاقتصادي:إذ أن ميكانيزمات السوق لا تكفي وحدها لضمان نمو متوازن يؤدي إلى التشغيل الكامل وهذا ما يسمح بتدخل الدولة عن طريق استعمال مختلف وسائل سياستها الاقتصادية في سياق اقتصادي كلي محض.

المطلب الثاني:أهداف الدولة.

يمكن حصر الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي في ثلاثة مجموعات رئيسية:الأولى تتعلق بالإشباع الاجتماعي،الثانية تتعلق بالنمو والاستقرار والثالثة تتعلق بالتوزيع الاجتماعي للدخل والحقيقة أن هذه الأفكار مترابطة فيما بينها حيث أن الإشباع الاجتماعي يؤثر في التوزيع الاجتماعي المباشر ويتوقف على النمو والاستقرار.

الفرع الأول: الإشباع الاجتماعي (الحاجات العامة وكيفية إشباعها).

الهدف الأول يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور فكرة الحاجات العامة التقليدية والسلع الاجتماعية التي تشبعها الدولة فبدلا من عبارة جاستون جيز التقليدية هناك نفقات يجب تغطيتها يقترح باريير عبارة جديدة،تشير إلى تطور

[1] :François Escalle ;maitriser les finances publiques pourquoi ;comment ;edition economica ;2005 ;p ;205.

وظيفة الدولة بقوله "نحن نخلق حاجات عامة يجب إشباعها."[1]

ونقصد بالحاجات العامة (الاجتماعية) تلك الحاجات التي ينبغي أن يستفيد منها كافة أفراد المجتمع كالتعليم الصحة وغيرها،كذلك قد تقوم الدولة في هذا الإطار بتقديم إعانات اجتماعية للأفراد ذات الدخل المحدود كالمساعدة في الحصول على سكن اجتماعي.

لذلك عندما نتكلم عن الإشباع الاجتماعي أو إشباع الحاجات العامة فنحن نتجاوز المفهوم التقليدي للحاجات العامة المتمثلة في خدمات الأمن،الدفاع،العدالة ووظائف الدولة التقليدية وأيضا نتجاوز المفهوم التطوري الذي وضعه"ميسجراف *Musgrave 1959*" والذي ادخل فيه بجانب الخدمات السابقة الذكر،خدمات الإسكان،التعليم،الصحة وكل ما يتعلق بالخدمات والسلع الأساسية،فالنشاط الاقتصادي العام أصبح الآن خالقا للمنافع"الإنتاج"لإشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية.

الفرع الثاني:تحقيق النمو ومواجهة التقلبات.

تسعى الدولة لمعالجة التقلبات التي يشهدها النشاط الاقتصادي فمثلا في فترات الكساد قد تزيد من الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي وفي أوقات التضخم تقلل منه،كما تهدف الدولة لزيادة معدلات الإنتاج وتحسين مستوى الإنتاجية بتطبيق التقنيات التكنولوجية الجديدة وكذا بالاستغلال الأمثل للموارد الإنسانية والمادية المتاحة وبالتالي تحقيق مستوى جيد من النمو الاقتصادي.

لكن هذه المظاهر الايجابية لنشاط الدولة الاقتصادي لا يجب أن ينسينا المظاهر السلبية،المتمثلة في عدم التساوي في توزيع ثمرات النمو سواء داخل الاقتصاد (مشكلة توزيع الدخل والفقر النسبي) أو فيما بين الاقتصاديات المختلفة (مشكلة التخلف) وكذلك مشكلة البطالة ،الموارد المعطلة ،التضخم وتلوث البيئة.[2]

فالاقتصاد الحديث سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا هو اقتصاد النمو والأزمة وليس هناك نمو مضطرب دون أن تواجهه تقلبات تتحقق من خلالها الحركة والفعل الضروري للنظام الاقتصادي.

---

[1] رتيعة محمد،السياسة الجبائية ،الانفاق العام و النمو الاقتصادي دراسة قياسية للجزائر (1970-2006)،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص الطرق الكمية، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء INPS،2007،ص:07.

[2] :نفس المرجع السابق،ص*07*

الفرع الثالث:التوزيع وإعادة التوزيع الاجتماعي للدخل.[1]

هذا الهدف يختلف كثيرا عن المفهوم الاجتماعي حيث يتعلق بضمان الجانب العيني من الدخل،الذي يكفله

المجتمع للفرد أو الجماعة من خلال وسائله وسياساته العديدة وهذه الأهداف ترتبط إرتباطا وثيقا بفكرة تصحيح أو تعديل قواعد السوق ووظائفه التوزيعية،فالسوق يقوم بالتوزيع الأولي للدخل في شكل نقدي ويرتبط هذا التوزيع بالتوزيع الأولي لرأس المال،ففي دورة الإنتاج يتحقق توزيع أولي (وظيفي) طبقا لمشاركة كل فرد في العملية الإنتاجية وسواء كانت مشاركته إيجابية أو سلبية،كما أن هذا التوزيع ينقص من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لتعارضه مع مبدأ العدالة الاجتماعية وهو على حد تعبير أحد الاقتصاديين الأمريكيين يتنافى أيضا مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية حيث أن الفقر يخفض من مستوى الإنتاجية لدى الفرد،كما يمنع تحقيق التكوين المهني المناسب والتخصيص البشري الأمثل (إذا فرضنا أن المجتمع لا يطبق مجانية التعليم مثلا) فالتوزيع الأولي بين الأجور والأرباح وعوائد عناصر الإنتاج الأخرى يتناقض مع فكرة الحد الأقصى الاجتماعي.

فميكانيزمات السوق بذاتها غير قادرة على إجراء عملية التعويض أو التعديل،كما أن هناك عوامل ومؤثرات خارجية تعمق من الاختلال بين الدخول النسبية مثل التضخم،بالإضافة إلى سيطرة القلة على رأس المال وتركز رأس المال الفني والمالي والثروة بحكم الأبنية القانونية في الاقتصاد الرأسمالي (الميراث)،كذلك فإن الأجور أصبحت تحدد بطريقة تحكمية والأرباح تنمو من خلال قوى السوق والعوامل الخارجية وعندئذ يكون من الضروري اعتبار إعادة التوزيع وتصحيحه من خلال الدولة من الأهداف الرئيسية للاقتصاد العام والسلطة العامة وأدواتها بحكم موقعها وقدرتها على السحب والإنفاق.

المطلب الثالث:الإنفاق العام كسياسة اقتصادية.

تعنى السياسة الاقتصادية منذ أنْ اِسْتَعْمَلَهَا الإغريق بتدبير أمور الدولة أي تتضمن كافة الأدوات المتبعة من قبل الدولة لتسيير وإدارة النشاط الاقتصادي ومن بينها السياسة المالية والإنفاق العام.

الفرع الأول:ماهية السياسة الاقتصادية الكلية:

[1] رتيعة محمد،مرجع سابق،ص:08.

أولا:تعريف السياسة الاقتصادية الكلية.

"تعبر السياسة الاقتصادية الكلية عن مجموعة من القواعد،الوسائل،الأساليب،الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة"[1].

ثانيا:مكونات السياسة الاقتصادية الكلية.

يمكن تجميع مختلف مكونات السياسة الاقتصادية الكلية من خلال الشكل الموالي:

الشكل(1.1):هيكل السياسة الاقتصادية الكلية.

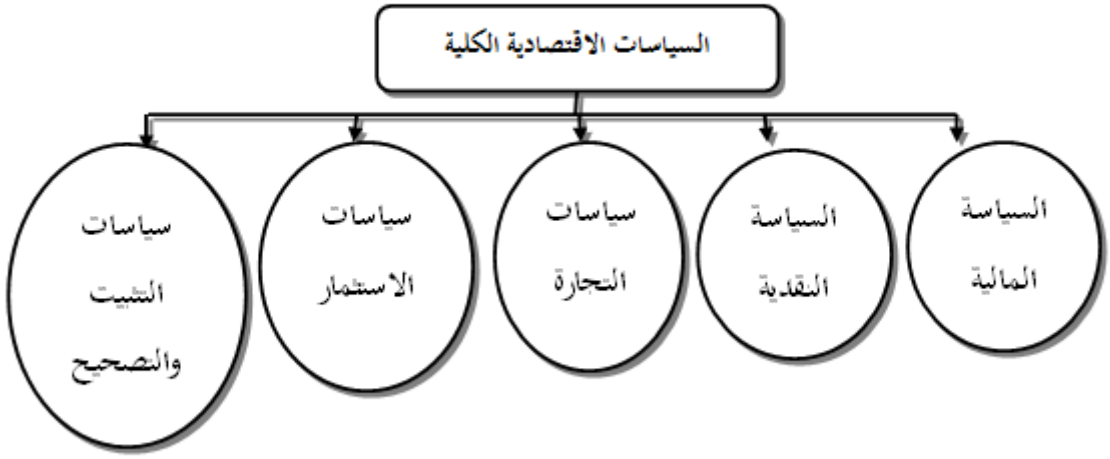

المصدر: وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق،ص:76.

ولفهم أي سياسة اقتصادية لابد من التعرف على أدواتها،أهدافها وكذا على علاقتها بالسياسات الأخرى،لأن هذا الفهم لا يكتمل إلا بدراسة وفهم السياسات الاقتصادية المرتبطة بها ومدى تعارضها أو تناسقها في الأهداف والأدوات ومتى أهملت سياسة اقتصادية معينة حل بعض القضايا المهمة كامتصاص البطالة،تحسين فعالية استخدام الموارد،زيادة مخزون رأس المال وتأمين سرعة التقدم التكنولوجي اعتبرت فاشلة،غير أننا نقر بصعوبة وجود حل لجميع هذه القضايا في سياسة اقتصادية واحدة،لذا لابد من التكامل بين هذه السياسات.

الفرع الثاني:الإطار النظري للسياسة المالية.

لقد ارتبط مفهوم السياسة المالية ارتباطا وثيقا بتطور الفكر المالي وأيضا بتوسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي

[1] عبد المطلب عبد الحميد "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)" مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص14.

لذا سنتناول من خلال هذا المطلب مفهوم السياسة المالية وأدواتها باختصار.

أولا:مفهوم السياسة المالية.

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة.[1]

ويزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية حيث عرفها البعض على أنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي التي تسعى لتحقيق أهداف معينة،بينما عرفها البعض على أنها استخدام أدوات المالية العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي وتتضمن السياسة المالية إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الايجابية لإنفاقه،بعبارة أدق هي كافة الوسائل المالية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير على حجم الطلب الإجمالي ومن تم على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي.[2]

وترمي السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

- ✓ تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال التدخل في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية.
- ✓ التأثير على الحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأدوات المالية.
- ✓ زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية التي تساعد في توفير مناح الاستثمار.
- ✓ إعادة توزيع الدخول وهذا يقتضي العدالة الاقتصادية والاجتماعية في استغلال الموارد لكي يتحقق الرفاه الاقتصادي لكافة المواطنين.[4]

ثانيا:أدوات السياسة المالية.

---

[1] – دراوسي مسعود،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990– 2004،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر،2006/2005،ص:47.

[2]: وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق ،ص:93.

[3] :نفس المرجع السابق،ص:93.

[4] حربي محمد موسى عريقات "مبادئ الاقتصاد: *التحليل الكلي*" دار وائل، ط1، 2006، الأردن، ص178.

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتأثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة باستخدام أدوات السياسة المالية التي تتمثل في الإنفاق العام، الضرائب والاقتراض.

1. **الإنفاق العام**:يمكن اعتباره بمثابة كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة ولكي يقوم الإنفاق العام بدوره الايجابي في التأثير على النشاط الاقتصادي لابد من أن ترسم السياسة الانفاقية وفق ما يترتب عليها من أثار،كما اقتضى التنوع في دور الدولة واتساع نطاق إنفاقها دراسة النفقات العامة في مجالين أساسيين،يبحث الأول منهما فيما تنفقه الدولة لإشباع الحاجات العامة وهو ما يرتبط بالمالية العامة،بينما يهتم المجال الثاني بما تنفقه الدولة لإنشاء وإدارة المشروعات العامة وهو ما يرتبط باقتصاديات المشروعات العامة[1]وسنتناول مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع في بقية بحثنا على اعتباره محور دراستنا.
2. **الضرائب**:تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة التدابير المتعلقة بالتحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.[2]
3. **القرض العام**:قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجه الإنفاق العام لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها،عندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها مع التعهد برد مبلغ القرض ودفع الفوائد في مدتها.

وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإيرادات في حالتين:

- الحالة الأولى:حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأعظم.
- الحالة الثانية:تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى المكلفين.

الفرع الثالث:ماهية الإنفاق العام.

يعتبر الإنفاق العام أحد أبرز أدوات السياسة المالية وهو يعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

[1] :عبد المجيد دراز ،و اخرون،"مبادئ المالية العامة"،الدار الجامعية ،طبعة 2003 ،ص:250.

[2] :عبد المجيد قدي،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،طبعة 02، 2005 ،ص:139.

الذي يعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي،تجنب الأزمات وزيادة معدل النمو الاقتصادي ،لذا سنتعرف في هذا العنصر عن مفهوم الإنفاق العام،مبرراته،نظرياته وأهم وسائل تمويله.

أولا:مفهوم النفقات العامة،عناصرها ومبرراتها.

سنتطرق في البداية لمفهوم النفقات العامة ثم سنتناول عناصرها بالتفصيل وكذا أهم مبرراتها.

أ. مفهوم النفقات العامة.

يقصد بالإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الإسلامي إخراج جزء من المال من بيت مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة[1]استدلالا لقوله تعالى:"**ءامنوا بالله و رسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين امنوا منكم و أنفقوا لهم اجر كبير**" [2]

أما من الناحية الاقتصادية فللنفقات العامة عدة تعاريف نوجزها فيما يلي:

1. النفقات العامة:"هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة"[3]
2. "النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بهدف إشباع حاجة عامة."[4]
3. النفقة العامة هي مبلغ يخرج من خزينة عامة تعود لجهة عامة (إدارية أو اقتصادية) في أثناء ممارستها لأعمالها ومهامها بقصد إشباع حاجة عامة.[5]
4. "النفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية."[6]

من خلال ما سبق يمكن اِستنتاج التعريف التالي:

---

[1]:هشام مصطفى الجمل،دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين المظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة تطبيقية ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2006،ص:189

[2]:سورة الحديد،الاية 07

[3]:محرزي محمد عباس،اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2010 ،ص:55

[4]:حسين مصطفى حسين ،المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1999،ص:11.

[5]:د.قحطان السيوفي،،اقتصاديات المالية العامة،دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر،سورية، 1989 ،ص:291.

[6]:على خليل سليمان احمد اللوزي ،المالية العامة ،دار زهران للنشر و التوزيع ،عمان ،2000،ص:89.

النفقة العامة مقدار نقدي يصدر عن شخص معنوي عام وموجه لتلبية منفعة عامة.

ب. عناصر النفقة العامة.

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن للنفقات العامة ثلاث عناصر أساسية وهي:

- النفقة العامة مبلغ نقدي.
- النفقة العامة تصدر عن جهة عامة.
- النفقة العامة موجهة لتحقيق حاجة عامة.

1. النفقة العامة مبلغ نقدي.

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها،تسيير المرافق العامة،منح مساعدات،إعانات مختلفة اقتصادية واجتماعية ويعتبر الإنفاق النقدي الوسيلة الأفضل للقيام بوظيفة الدولة المالية في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المعاملات بواسطة النقود،إلا أنه لا يعتبر الطريق الوحيد للإنفاق حيث ظل الإنفاق العام ولفترة طويلة يتم في صورة عينية،لكن نظرا لمساوئ هذا الشكل من الإنفاق وإخلاله بمبادئ الديمقراطية وعدم المساواة والعدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة قد الغي التعامل به إلا في الحالات الاستثنائية التي يتعذر على الدولة الحصول فيها على احتياجاتها عن طريق الإنفاق النقدي كأوقات الحروب أو الأزمات الحادة.

استنادا إلى ذلك لا تعتبر من قبيل النفقات العامة كل من الوسائل غير النقدية والمزايا العينية مثل السكن المجاني أو النقدية كالإعفاء من الضرائب،أو الشرفية كمنح الألقاب والأوسمة [1]وعليه يمكن القول بشكل عام أن النفقات العامة تتم دائما في صورة نقدية مما أدي إلى تزايد حجمها وازدياد حجم الضرائب على اعتبارها المصدر الأساسي للإيرادات العامة.

2. النفقة العامة تصدر عن جهة عامة.

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر عن شخص من أشخاص القانون العام كالدولة،الهيئات العامة الوطنية الإدارة المحلية(الولايات،البلديات)،أو الأشخاص المعنوية الأخرى[2]،أي أن النفقات التي تصدر عن الأشخاص

الطبيعيين لا تعد نفقة عامة حتى ولو كان الهدف منها تحقيق مصلحة عامة كبناء جامعة،ذلك لأن الأموال التي

[1]:د.سوزي عدلي ناشد،"المالية العامة"،منشورات الحلبي الحقوقية،الاسكندرية،الطبعة الاولى، 2003،ص:28.

[2]:د.محمد الصغير بعلي،د.يسري ابو العلا،"المالية العامة"،دار العلوم للنشر و التوزيع،الجزائر،2003،ص:24.

انفقت تعد أموالا خاصة وليست عامة ومنه تعد من قبيل الإنفاق الخاص.

واعتمد الفكر المالي على معيارين للتفريق بين النفقة العامة والخاصة حيث يرتكز المعيار الأول على الجهة التي

يصدر عنها الإنفاق العام وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني،بينما يعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى بالمعيار الوظيفي.

- **المعيار القانوني:**

يعرف كذلك بالمعيار التقليدي أو الكلاسيكي ويرتكز على الشخص القائم بالإنفاق ايا كانت طبيعة هذا الإنفاق،فإذا كان الشخص من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة ايا كان الغرض منها وإن كان من أشخاص القانون الخاص فهي خاصة بغض النظر عما تهدف إليه.

ويستند أنصار هذا المعيار في التفريق بين النفقات إلى اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن ذلك الذي يباشره أصحاب القانون الخاص فالأول يهدف لتحقيق مصلحة عامة باعتماده على القوانين والقرارات الإدارية،بينما الثاني يسعى لتحقيق مصلحة خاصة والربح أساسا.[1]

حيث يتماشى هذا المعيار مع طبيعة الدولة الحارسة الذي إقتصر دورها في بعض الوظائف التقليدية،إلا أن تطور دور الدولة وانتقالها إلى الدولة المتدخلة زاد من مجالات تدخلها في الحياة الاقتصادية و امتد ليشمل كثيرا من الأعمال التي تدخل في دائرة اختصاص نشاط الأشخاص الخاصة مثل أنشطة الإنتاج،التوزيع والاستثمار مما أدى إلى عجز هدا المعيار في تحديد طبيعة النفقة وبالتالي ظهر معيار آخر يتناسب مع توسع نشاط الدولة.

- **المعيار الوظيفي:**

"تتحدد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات وبناءا على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو إذا قام بها أشخاص خاصة تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية،أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقة خاصة."[2]

بناءا على ما سبق نستنتج أن النفقات العامة قد لا تصدر من طرف أشخاص القانون العام فقط،بل قد تصدر

[1]:محرزي محمد عباس،مرجع سابق ،ص:58،59.

[2]:د.خبابة عبد الله ،"اساسيات في اقتصاديات المالية العامة"،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،2009،ص:62.

كذلك من جانب أشخاص القانون الخاص التي تفوضهم الدولة باستخدام سلطتها.

3. النفقة العامة موجهة لتحقيق حاجة عامة.

لا يمكن أن يتحقق مفهوم النفقة العامة إلا إذا سعت لتلبية منفعة عامة،فلا تعتبر نفقات عامة تلك النفقات التي تهدف لإشباع حاجة خاصة،ذلك لأن جميع الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة ومن تم لابد أن يكونوا متساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة أي أن النفقة سداد لحاجة عامة.[1]

ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية،فالإنفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم إعانات نقدية للفقراء مثل الخدمات الصحية والتعليمية،كما قد يسعى إلى الحد من البطالة ومحاربة الفقر وبالتالي تحقيق منفعة عامة لكافة أفراد المجتمع،هذا فضلا عما أثبتته التجارب من أن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية يتوقف بشكل كبير على قدرة هذه الدول على الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة التي تعمل على زيادة الإنتاج الوطني وتنويع هذا الإنتاج،مما يسمح بتنمية قدرتها على التراكم الرأسمالي ودفع معدل النمو إلى مستوى مرموق.

ت. مبررات النفقات العامة.

تختلف نسبة الإنفاق العام بين مختلف البلدان إختلافا كبيرا،حيث يرى العديد من الاقتصاديين على رأسهم غالبريث أن تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام أمر أساسي في ظل سيادة عدم اليقين من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والفعالية الاقتصادية،على عكس ذلك فإن فريدمان من خلال كتابه"حر في الاختيار"وضح أن قيام الدولة بالتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية يمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة.

ويكمن المبرر الأساسي للتدخل الحكومي في وجود عيوب كثيرة لمخرجات الأسواق وهذا لا يعدو أن يكون شرطا ضروريا لاتخاذ سياسات تدخليه،حيث يقتضي رسم هذه السياسات مقارنة العيوب الفعلية التي تقع فيها الأسواق بالعيوب المحتملة للتدخل الحكومي وذلك من خلال معيارين أساسين هما معيار الكفاءة (تحقيق فوائد أكبر بنفس مستوى التكاليف) ومعيار العدالة في توزيع الدخول.

[1]:د.محمد جمال ذنيبات ،"المالية العامة و التشريع المالي"،الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان،الاردن ، 2003،ص:65.

يمكن إيجاز مبررات التدخل الحكومي فيما يلي:

1. **إخفاق السوق**[1]:هو حالة تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة ما بحجم مناسب ،هنا يبرز دور التدخل الحكومي الذي يتخذ إتجاهات عديدة،كما قد يتوقف هذا التدخل على نوع إخفاق السوق في الحالة المعنية ويترتب على إخفاق السوق ثلاثة نتائج:

– **السلع العامة**:تتميز بخاصيتين رئيسيتين هما الاستهلاك اللاتنافسي الذي يدل على أن استهلاك الفرد لا يؤدي إلى الحد من استهلاك الآخرين وخاصية عمومية الاستهلاك التي ترمي لاستحالة قصر الاستفادة من سلعة ما على مجموعة معينة من الأفراد مثل خدمات الدفاع الوطني،الصحة العامة والتعليم التي يستفيد منها كافة أفراد المجتمع متى أنتجت بغض النظر عما إذا كانوا يدفعون مقابلها أم لا وبالتالي لا تستطيع الأسواق وحدها تسعير هذه السلع وتوزيعها بشكل سليم الأمر الذي يقدم مبررا اقتصاديا كافيا للتدخل الحكومي الذي يساهم في تحسين تخصيص الموارد عن طريق الإنفاق العام.

– **التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي**:"هي تلك التأثيرات الجانبية الناتجة عن النشاط الاقتصادي سواء كانت مفيدة أم ضارة الخارجة عن نطاق عمل جهاز السعر،حيث يؤدي وجودها إلى خلق فاصل بين أسعار السوق وبين القيمة الاجتماعية التي يضيفها على المجتمع ويطلق على السلع التي يترتب على استهلاكها أو إنتاجها تأثيرات جانبية على المحيط الخارجي اسم السلع الجماعية وتتشابه مع السلع العامة من حيث أن كليهما يؤدي إلى تخصيص غير كفء للموارد.[2]

– **الاحتكار الطبيعي**:هو حالة سيطرة مؤسسة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها ويؤدي ترك الاحتكار للقطاع الخاص إلى ناتج يقل عن المستوى الأمثل وبأسعار مرتفعة،لكن التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى خسائر للمنتج بدلا من أن يحقق الأرباح التي تتحقق عادة بالاحتكار،في مثل هذه الظروف فإما أن يتم منح المحتكر إعانة أو يقوم القطاع العام بتأميم الصناعة وتحمل الخسائر المباشرة.

2. **مخاطرة أو حجم المشروع العام**:قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلا حكوميا على الأقل في البداية وقد ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومة لحل قضايا المخاطرة بالتطور

[1] :وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق،ص:103-106.

[2] : وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق،ص: 105.

النسبي لأسواق رأس المال والتأمين في كل بلد،كما تنبع ضرورة التدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها وبمرور الوقت قد يؤول الإنتاج العام إلى القطاع الخاص مع تناقص المخاطر.[1]

ثانيا:نظرية النفقات العامة وطرق تمويلها.

لقد تطور الإنفاق العام بشكل موازي مع تطور الدولة إذ زاد حجمه عقب التطورات التي شهدها الفكر الاقتصادي عموما والفكر المالي خصوصا،من هنا تبرز ضرورة دراسة مختلف نظريات التي تناولت هذا الموضوع إضافة إلى تحديد طرق ومصادر تمويل النفقات العامة.

أ. نظريات النفقات العامة.

إن المفهوم الاقتصادي لدور النفقة العامة في النشاط الاقتصادي يختلف من مدرسة لأخرى ومن فكر لآخر لذا سنقوم بإبراز أو إعطاء قراءة خاطفة لمختلف الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع.

1. نظرية النفقة العامة في المدارس الكلاسيكية والنيو كلاسيكية.

هي نظرية في الاقتصاد السياسي وتقترن بشكل خاص بكتابات آدم سميث الذي دعى لضرورة اقتصار دور الحكومة على الحد الأدنى من المهام الرئيسية كحماية المجتمع ضد الاحتلال،الحفاظ على الأمن بحماية كل فرد في المجتمع من ظلم الآخرين،دعم المؤسسات والأشغال العمومية[2]،دون محاولة التأثير على النشاط الاقتصادي الذي اعتمد على قواعد المنافسة الحرة وآلية السوق (اليد الخفية) لإعادة التوازن وكانت نظرته للإنفاق العام بأنه غير منتج للثروة وبالتالي لا يزيد من النمو الاقتصادي بل يعمل على تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى العام[3]،كما أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي إلى تحمل الأفراد عبئ ضريبي أكثر مما ينعكس سلبا على استهلاكهم وادخارهم[4]،لذا دعي لضرورة تقييد حجم الإنفاق.

---

[1] :نفس المرجع السابق،ص:106.

[2] ALAN.J.Auerbach and martin fldstein ;hand book of public economics ; volume1; elesevier;5 edition;p3

[3] :TAKUO Dome ;the political economy of public finance in britain 1787-1873 ;rotiedge taylor and francis Group ;London;2004;p41.

[4]:علي احمد سليمان احمد اللوزي،المالية العامة،مرجع سابق،ص:92 .

وجاءت أفكار ريكاردو موافقة تماما لأفكار سميث ،أما Jean-Baptiste Say فيرى أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ودعى هو الآخر لتقييد حجم الإنفاق العام واعتبره عمل ضروري لتوفير رأس المال واستخدامه في الصناعة والتجارة ولعل عبارته الشهيرة "إن أفضل النفقات أقلها حجما وأن أقل الضرائب أحسنها" أفضل دليل على رأي الكلاسيك.[1]

في حين أكد John Stuart Mill على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في الحدود التي أقرها سميت وفي المجالات التي لا يُقْبِلْ عليها القطاع الخاص.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام والتي نوجزها في النقاط التالية:

- حياد الإنفاق العام بمعنى أن النفقات العامة لا يجب أن تؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة الزراعية،الصناعية،التجارية وغيرها،كما لا ينبغي اِستخدام هذه النفقات لدعم قطاع اقتصادي معين أو لتشجيع فئة معينة من أفراد المجتمع ويرجع هذا بدوره إلى الفكر الاقتصادي السائد آنذاك والخاص بعدم إنتاجية الإنفاق العام.
- تقييد حجم الإنفاق العام وحصره في الوظائف والواجبات المعهودة للدولة.
- توازن الموازنة العامة سنويا،حيث لا يجب سحب موارد اقتصادية من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق العام المقدر لأن في الحالة الأولى تبدد موارد اقتصادية وفي الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية.[2]

عموما يمكننا القول بأن الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لم يعطي أهمية كبيرة لنظرية النفقة العامة لعدة أسباب يمكننا تلخيصها فيما يلي:

- ✓ كل نفقة تزيد عن مستواها تشكل إسرافا أو تبذيرا ضارا ومفاجئ من قبل المكلفين.

[1]:الصديق نصر الشائبي ،مقال بعنوان الانفاق العام و دور الدولة في الماضي و الحاضر ،مصر،2009/058/18 منشور على الموقع
http :www.ceolibya.com/inc/print .php ?id=3135

[2]:د.حامد عبد المجيد دراز ،د.المرسي السيد الحجازي،المالية العامة ،مصر، 2004،ص:220.

- ✓ يعتقد الاقتصاديون أن الدراسة والمعالجة العلمية لكثرة النفقات العامة وتشتتها يقلل من استخراجها واستنتاجها.

- ✓ بصفة عامة تمت معالجة النفقة العامة على أنها ظاهرة خارجية في النموذج المحدد للنشاط الاقتصادي للمجتمع فهي كشف أولي لقرار عمومي يأخذ على أساس بعض المبادئ التي تتنافى مع المعرفة العميقة للاقتصاديين.

2. الثورة الكينزية ونظرية النفقة العامة.

بعد أزمة الكساد العالمي 1929 برزت النظرية الكينزية التي حاولت معالجة هذه الأوضاع من خلال التركيز على دور النفقة العامة كأداة مهمة لسياسة الإصلاح والاستقرار الاقتصادي،كما أن التطورات التي تلت هذه المرحلة أكدت على العلاقة الكمية الموجودة بين النفقة العامة ومستوى الإنتاج والتشغيل،إذا أخذنا بعين الاعتبار اللغة الخاصة بأصحاب النمذجة النيوكلاسيكية للسياسة والاقتصاد ومن هذا المنظور لا بد من الإشارة إلى وجود خاصيتين أساسيتين للطرح الكينزي للنفقة العامة.[1]

بالنسبة للكينزين فالفكرة دائما ترتكز على الحجم الكلي للنفقة العامة كأداة لسياسة اقتصادية ظرفية بدون أن يمتد طرحهم أو تحليلهم لأهمية حجم القطاع العمومي،بعبارة أخرى فزيادة النفقة العامة من طرف عجز الميزانية يريح القطاع العمومي الذي يَعْتبر أن النفقة العامة كمعطاة(*donnée*).

الكينزيون لم يأخذوا بعين الاعتبار توزيع النفقة العامة بين مختلف الاستخدامات ولا منفعتها الجماعية ولا حتى إنتاجيتها المهم عندهم أنها قادرة على إحداث الطلب الحقيقي الفعال ومن تم العمل على زيادة الدخل القومي.

3. النفقة العامة بالنسبة لتيارات الفكر الاقتصادي الجديدة.

الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

هذا التيار من الفكر له نظرة أكثر جزئية للاقتصاد فهو وليد اِلتقاء الإسهامات المختلفة لكل من *Philips(1970),Friedman(1968)* وتطورت من طرف*Lucas(1972)* و *Sargent(1972)* وعليه ارتكزت نظرة

[1] : Ahmed Zakane ;op cit ; p :38.

رواد هذه المدرسة على الفرضية التي مفادها:

أن الدورات الاقتصادية تكون متطابقة مع التوازن الأتوماتيكي لكل الأسواق مثل ما جاء في نظرية التوازن العامة ل ولراس *Walras* بفضل مرونة السعر والتصرف الأمثل للأعوان الاقتصادية الذي يفترض أن يكون عقلاني بالكامل.

منظّري الاقتصاد الكلاسيكي الجديد يعتبرون أن النفقات العامة مرتبطة بسياسة إصلاحية ريثما يتم تعديلها مستقبلا برفع الاقتطاعات الضريبية،عندئذ فالأعوان الاقتصادية تدخر جزءا من فائض الدخل حتى تقوم بمواجهة الأعباء المستقبلية وهذا ذو طبيعة تضاؤلية ينجر عنه تقييدا كلي لأثر مضاعف الميزانية (*Multiplicateurs Budgétaire*).

فقد نظر إليها *Muth .J 1961* كثورة في عالم صياغة التوقعات،حيث كان لها أثرا واضحا في إعادة صياغة النماذج الاقتصادية الكلية[1]،أيضا نشير أن هذه الأطروحات وبالأخص التي طورها *Barro (1974)* أعادت مكانة ما أسموه المنظرين نظرية التكافؤ لريكاردو *(L'équivalence Ricardienne)**،بارو وضع مبدأ عدم الاختلاف في أسلوب تمويل العجز العمومي وقتئذ الاقتراض يصبح ببساطة مؤخرا وبمرور الوقت العبء الضريبي يتحمله المكلفون الذين توقعوا كلية هذا التأخير.

وحسب *BARRO* دائما كل نفقة للدولة تعوض بسرعة من طرف الادخار هذا ما يعدم كل محاولات الإصلاح،بعبارة أخرى عجز الميزانية المموّل من طرف الاقتراض لا ينتج عنه أثار إصلاحية كما زعم وأشاد بذلك الكنزيون،هذه الأطروحات أضحت هدفا كبيرا للنقد وعلى المستوى التجريبي لم تتحقق بعد.

في اعتقادنا أن النقد الأكثر واقعية الذي مس المشكل الذي نحن بصدد تحليله هو ل: *Lucas(1976)* و المطور في مقاله المشهور*(Econometric Policy Evaluation: A Critique)* الذي تقدم بفكرة:"إذا أردنا تقدير نتيجة

[1] د.محمد إبراهيم طه السقا، " التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة (1990-1995) ، كلية التجارة و إدارة الأعمال – جامعة حلوان ص 03.

* ظهرت هذه النظرية في كتاب "مقال حول نظام التمويل" لريكاردو سنة 1820 ،و اكد فيها ان زيادة الانفاق العام تؤدي الى زيادة العجز الحكومي مما يدفع بالافراد الى الاعتقاد بانه سوف يكون هناك ارتفاع مكافئ للضرائب مستقبلا لتغطية هذا الدين.

مأخوذة من قياس للسلطات العمومية،فتبعا لهذا القياس لابد أساسا من معرفة تغيرات التوقعات للأعوان الخاصة".

في هذا الإطار وعلى خلاف الخلاصات السابقة فالمنظرين الاقتصاديين لهذا التيار توصلوا إلى نتائج مفادها مشروعية تدخل الدولة للمشاركة في وضع المكانيزمات والآليات التي تسمح بتأمين النمو الاقتصادي المستديم والمحمي ذاتيا.

الاقتصاد الكينزي الجديد.

إن التغيرات الكبيرة والجديدة في تطور الفكر الاقتصادي لاسيما في نهاية الثمانينات تزامنت مع بروز تيار جديد أبرز كتابه ينتمون إلى المدرسة الكينزية هذا التيار يسمى بالاقتصاد الكينزي الجديد على خلاف الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي بدى وكأنه يتنافى مع الكينزيين الجدد.

هذه المدرسة تؤكد على ضرورة تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي وتعتمد على فرضية التوقعات الرشيدة،أما فيما يخص اختلال الاقتصاد الكلي فتفسره بضعف (عجز) آلية السوق عن تحقيق التوازن الكلي بصفة تلقائية وتؤكد على ضرورة تدخل الدولة(عن طريق الإنفاق العام) لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ونقول بصراحة أنه إذا كان الكلاسيكيون الجدد يحتمون تحت مضلة أن الاقتصاد الكلي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الجزئي فالكنزيون اختاروا أن الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الكلي.

فمنذ الثمانينات تميزت الوضعية الاقتصادية بإرتفاع البطالة من جراء تدني الأسعار والأجور هذه الوضعية لفتت أنظار المسئولين عن السياسة الاقتصادية الذين حاولوا ترقية أدوات التحليل التي تسمح بتفسير النتائج وعرض الحلول،في حين ركز البعض منهم مبدئيا على وضع نصائح وتوصيات تيارات الفكر الاقتصادي الأكثر هيمنة.

وهكذا إذا كانت السياسة الاقتصادية للتيار الليبرالي في السنوات الأخيرة سمحت بتقوية تنافسية المؤسسات وإعادة الاعتبار للتوازن النقدي وردع التضخم،إلا أنها لم تتمكن من تحسين وضعية التشغيل والبطالة.

ب. طرق تمويل النفقات العامة.

تلجأ الحكومة إلى ثلاث طرق رئيسية لتمويل نفقاتها المتزايدة باستمرار[1] فإما تمولها بواسطة الضرائب،القروض العامة أو بالإصدار النقدي ولكل طريقة من هذه الطرق أثارها الخاصة بها على الاقتصاد سواء كانت ايجابية أو سلبية،كما أن لكل طريقة حدودها التي لا يجب تجاوزها.

1. تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب.

تعرف الضريبة على "أنها اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد،دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة."

وتعد هذه الوسيلة من أهم وسائل تمويل الإنفاق العام،غير أن التوسع في الوعاء الضريبي والزيادة في معدلات الضريبة له حدود لا يجوز للدولة تخطيها لأن ذلك سيؤثر على ممولي هذه الضرائب فمثلا إذا تم تمويل العجز من خلال الزيادة في الضرائب على أرباح الشركات الخاصة،فإن القطاع الخاص سوف يحول هذه الزيادة في الضرائب إلى المستهلكين النهائيين وذلك برفع أسعار السلع المنتجة حتى يحافظ على هامش الربح السابق،هذا ما يضعف القوة الشرائية للأفراد بحيث يطالبون برفع أجورهم،مما يؤدي لانخفاض هوامش الربح بالنسبة للمؤسسات على اعتبار أن الأجور جزء من تكاليف الإنتاج وبالتالي فإن الزيادة في الضرائب تعمل على الحد من قدرات التمويل الذاتي لمؤسسات القطاع الخاص لاستثماراتها.

2. التمويل عن طريق القروض العامة.

إن معظم الدول تلجأ إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها العامة سواء من الداخل أو الخارج ويستند البعض في تبرير اللجوء للاقتراض العام إلى نظرية الاستهلاك الذاتي للقروض التي مفادها أن القروض تمحوا نفسها بمرور الزمن نظرا لكون العبء الحقيقي للقرض يتناقص بصفة مستمرة بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان وفي حجم الثروة الوطنية وأيضا بسبب تدهور قيمة النقود،لكن الاعتماد على القروض العامة في تمويل النفقات له حدود ،فلا يمكن للدولة أن تقترض مبالغ كبيرة بدون دراسة مدى تأثير هذا الاقتراض على الاقتصاد الوطني وكذا على ميزانيتها،لأن هذه القروض ستتحول إلى نفقات عندما يحين تاريخ استحقاقها وبالتالي تزيد النفقات العامة ويتحقق عجز في الميزانية،كما أن زيادة الاقتراض من طرف الدولة لأجل تمويل النفقات العامة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة،مما يضعف الاستثمار الخاص،هذا ما يعرف بأثر المزاحمة حيث أنه بزيادة الاقتراض العام توجه معظم المدخرات إلى

[1] :Gilbert Koenig ;macroeconomie internationale ;economica ;Paris ;1997 ;P :34.

الاستثمار المالي على حساب الاستثمار الإنتاجي.

3. تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار النقدي.

يعتبر الإصدار النقدي أحد الموارد التي قد تلجأ إليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة عن طريق طبع ما تحتاجه من أوراق نقدية ،فالدولة بما لها من سلطة وسيادة تستطيع إصدار الأوراق النقدية واعطائها قوة إيراد الديون.[1]

لكن ينجم عن التمويل بالإصدار النقدي ارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يولد ضغوط قوية وأعباء أكبر على الاقتصاد خاصة في الدول النامية لأن الزيادة في المعروض النقدي لا يكون له مقابل حقيقي،كما أن تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار النقدي له أثريين متضادين (أثر ايجابي وأثر سلبي) فيتمثل الأثر الايجابي في زيادة النمو الاقتصادي والتقليص من البطالة،أما الأثر السلبي فيتمثل في تسارع معدل التضخم واختلال الميزان التجاري مع تدهور قيمة العملة.

المبحث الثاني:قواعد الإنفاق العام.

إن انفراد السلطة العمومية بقرارات إقرار وتنفيذ النفقات العامة لا يعني المضي بها قدما إلى مستويات غير محددة بل يتم ذلك وفقا لأسس وقواعد معينة تضبط الحجم اللازم والأمثل للنفقات العامة الذي يسمح بزيادة النمو الاقتصادي وامتصاص نسبة البطالة.

ويتأثر الانفاق العام بشكل كبير بالفلسفة السياسية والاقتصادية للدولة،فكلما زاد تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية زاد حجم انفاقها على نحو كبير،الأمر الذي استتبع وجود أسس وقواعد تضبطه لكي يحقق الأهداف المنتظرة منه وبالكفاءة المطلوبة أي تحقيق أقصى منفعة عامة وبأقل قدر ممكن من الإنفاق.

المطلب الأول:ضوابط الإنفاق العام.

يهدف الإنفاق العام لتلبية مختلف الحاجات العامة عن طريق قيام الدولة بتخصيص مبالغ كبيرة من ميزانيتها للاستثمارات العمومية لاسيما تلك التي لها آثار مباشرة على الاقتصاد القومي.

[1] :د.عبد المطلب عبد الحميد،"اقتصاديات المالية العامة"،الدار الجامعية،الاسكندرية، 2005،،ص:236.

(وإذا كان بإمكان الدولة تَقْدِير نفقاتها أولا ثم تَدْبِير الموارد اللازمة للوفاء بها،فهذا لا يعني أنها تستطيع زيادة النفقات بغير حدود لأنها لا تستطيع أن تزيد من الضرائب إلى ما لا نهاية وإنما هي مقيدة بالدخل القومي بحيث لا يمكن أن تقتطع منه إلا نسبة معينة)[1]وعليه لابد أن تتقيد في إنفاقها بمجموعة من الضوابط التي تسمح لها بالحصول على نتائج مساوية على الأقل لما يترتب على الإنفاق من تضحية وتتمثل هذه الضوابط أساسا في:[2] ضابط المنفعة،ضابط الاقتصاد والضمانات.

الفرع الأول:ضابط المنفعة.

يقصد بضابط المنفعة أن يسعى الإنفاق العام في كل المجالات التي خصص فيها لتحقيق أقصى منفعة عامة حيث تعتبر هذه الأخيرة ركن أساسي من أركان الإنفاق العام بدونها لا يكتمل مفهومه أو بمعنى آخر لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد(المنافع) المترتبة عنها وبذلك فإن قيام الدولة بالإنفاق العام في ميدان معين يستوجب دراسة متطلبات الاقتصاد المحلي ومقدار الحاجة لمختلف المشاريع ،إذ يتم المفاضلة بينها وفق جدول الأوليات واختيار المشاريع التي تحقق أكبر منفعة عامة بالحجم،النوع،الكم والتوقيت المناسبين مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي،الطاقة الإنتاجية،التشغيل ومعدل ما يحققه من ربح،كما تراعي الدولة في توجيه إنفاقها حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعية المختلفة،أي أن المنفعة العامة موجهة لكافة أفراد المجتمع وليس لشرائح معينة إلا في الحالات الاستثنائية كتوجيه نفقات عامة لفئة متضررة من الكوارث الطبيعية.

"كما يجب أن توزع اعتمادات النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى من جهة وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع التكاليف العامة كالضرائب من جهة أخرى وهذا يعد تطبيقا لقاعدة توازن المستهلك."[3]

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الآثار العديدة

[1]:د.محمد حلمي مراد،مالية الدولة،ص:109 منشور على الموقع www.kotobarabia.com

[2]: ا.عمر يحياوي ،"مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة"،دار هومة ،الجزائر،الطبعة الخامسة،2005،ص:34.

[3]:سوزي عدلي ناشد ،مرجع سابق،ص:52.

للنفقات العامة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية،ظاهرية أو مخفية،حاضرة أو مستقبلية وفي هذا الصدد نورد اتجاهين رئيسيين حول تحديد وقياس المنفعة:[1]

الاتجاه الشخصي:يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة في الإنفاق تتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد عن الإنفاق العام والناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بيد الأفراد، لكن يلاقي هذا الاتجاه بعض الصعوبات في إجراء هذه المقارنة.

الاتجاه الموضوعي:يقوم هذا الاتجاه على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل القومي ومقارنتها مع نسبة تزايد النفقات العامة ،فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو مساير لتزايد النفقات العامة ،فإن هذا الإنفاق يعتبر ذو منفعة والعكس إذا كان تزايد النفقات العامة ليس له أثر على النمو الاقتصادي فهذا يعتبر إنفاق في غير محله ولا يعود بالنفع على المجتمع ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا أن ما يعاب عليه اهتمامه فقط بالمنفعة في جانبها الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار لجوانبها الأخرى.

و أيا كانت أوجه النقد التي يمكن أن ترد على الاتجاهات المشار إليها والتي بقيامها يتعذر الحديث عن معيار علمي منضبط لقياس المنفعة الناتجة عن الإنفاق العام وتقديرها على وجه الدقة،غير أنه يمكن القول بوجه عام أن تحقيق أقصى منفعة عامة لأفراد المجتمع يتوقف على عاملين أساسيين هما مقدار الدخل النسبي أي نصيب كل فرد من الدخل القومي وطريقة توزيع الدخل على الأفراد ،فكلما زاد مقدار الدخل النسبي وقل التباين بين دخول الأفراد كلما أضفى ذلك رفاهية كبيرة على المجتمع ولتحقيق ذلك ينبغي على الدولة العمل على تحسين الإنتاج عن طريق زيادة القوة المنتجة من جهة وتنظيم العملية الإنتاجية من جهة أخرى لضمان زيادة الدخل القومي،أما تقليل التباين بين دخول الأفراد فيكون بنقل القوة الشرائية من الأشخاص ذوي الدخول العالية إلى أصحاب الدخول الضعيفة.[2]

الفرع الثاني:ضابط الاقتصاد.

نقصد بالاقتصاد في النفقة:استخدام أقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الخدمة وتحقيق أقصى منفعة

[1]:د.نوازد عبد الرحمن الهيتي،د.منجد عبد اللطيف الخشالي،"المدخل الحديث في المالية العامة"،دار المناهج،عمان،طبعة01، 2005 ،ص:40.
[2]:عادل احمد حشيش،اساسيات المالية العامة ،دار النهضة العربية،بيروت،1992 ،ص:80.

عامة،غير أن الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني الحد أو التقليل منها،لكن يقصد به حسن التدبير وكفاءة استخدام وإدارة الأموال العمومية وعقلانية تسييرها لتحقيق أكبر عائد أو منفعة تبرر وجود هذه النفقات.

ولتحقيق هذا الضابط لابد من الابتعاد عن التبذير والإسراف الذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن أن تولد قيمة مضافة أو تحمل منفعة للاقتصاد وهذا متفشي في الدول النامية التي تتخذ مظاهر التبذير فيها أشكال عديدة منها:(زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية،الإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد،عدم الاستغلال العقلاني لها والاهتمام بالمظاهر الخارجية وبذلك فإن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق العام*ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وإحكام الرقابة).[1]

بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة وتعطي للمكلفين بالضريبة مبررا للتهرب منها.

الفرع الثالث:الضمانات.

إن ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات لن يُحققا الفعالية المطلوبة منهما إلا إذا ضمنهما ضابط آخر وهو رقابة النفقات العامة سواء قبل اعتماد قانون المالية أو بعده ،فقبل اِعتماد قانون المالية يُمارس البرلمان رقابته على المشروع الذي تعرضه عليه الحكومة من خلال مناقشة بنوده،فيمكن أن يفضح نواب الشعب للرأي العام كل انحراف عن المنفعة العامة و كل محاولة لتبذير أموال الشعب.

أما بعد اعتماد قانون المالية فإن صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع يخضع لقواعد محاسبية صارمة ولرقابة بعدية تقوم بها الهيئات التي نص عليها القانون.

فكل نفقة تؤديها هيئات الدولة تستلزم أن يرخص بها الآمر بالصرف قبل أن يدفعها المحاسب على أن تعهد الآمر بالصرف بالنفقة يجب أن يؤشر عليه المراقب المالي وبعد أداء النفقة يأتي دور الرقابة التي يقوم بها خاصة مجلس

المحاسبة والمفتشية العامة للمالية للتأكد من مدى صرف الاعتمادات على الأوجه التي نص عليها القانون وفي

* نقصد بترشيد الانفاق العام:العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص من ناحية ومن ناحية أخرى الالتزام بتخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم رفاهية أفراد المجتمع وإشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.

[1]: د.محمد طاقة،د.هدى العزاوي ،"اقتصاديات المالية العامة"،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان، 2007 ،ص:35.

مدى التسيير العقلاني للأموال العمومية.[1]

إستنادا لما ورد سابقا يمكن تمثيل وسائل الرقابة على الإنفاق العام كالتالي:

شكل رقم (1-02):وسائل الرقابة على الإنفاق العام.

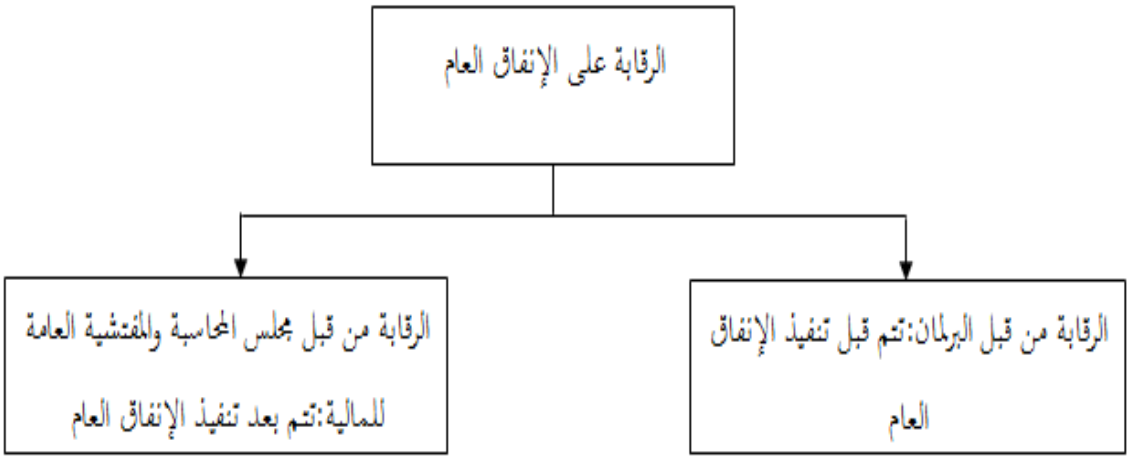

المصدر:من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني:محددات الإنفاق العام.

يثير موضوع حدود الإنفاق العام إشكالية كبيرة ومعقدة في كيفية تحديد النسبة التي تستقطع من الدخل القومي بغرض توجيهها للإنفاق العام بحيث لا يحق للدولة أن تتخطاها.

وفي هذا المجال قد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن على تحديد نسبة ما بين 10% إلى 15% من الدخل القومي توجه للإنفاق العام ولا يجوز تجاوزها،من جهة أخرى "فقد ذهب بعض علماء المالية العامة إلى وضع حد أقصى يجب عدم تخطيه من السلطات المالية وقد حدده شيراس G.F.Shirras بنسبة 20% من الدخل القومي"[2]،غير أن هذا التحديد التعسفي كان خطأ منهجي ذلك لأن تحديد سقف أو نسبة معينة من الدخل للإنفاق معناه التعامل مع اقتصاد ساكن عديم الحركة فضلا عن إغفاله لمسألة أساسية هي (أن حجم النفقات

[1]:عمر يحياوي،مرجع سابق،ص:38.
[2]:نفس المرجع السابق،ص:64.

العامة في أي دولة تقرره مجموعة من الاعتبارات الموضوعية ذات علاقة وطيدة بالدولة ذاتها ،لهذا فإن تحديد نسبة معينة من الدخل القومي للنفقات يعد أمرا غير منطقي ولا ينسجم مع الواقع العملي بدلالة أن نسبة ما أو حجما ما للنفقات العامة الذي يناسب دولة معينة قد لا يصلح لدولة أخرى بحكم الاختلاف في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والفلسفة السياسية لكل منهما،ناهيك عن عدم صلاحية ذلك للدولة نفسها بين مرحلة ومرحلة تطور أخرى،لهذا يصبح من الضروري الإقرار بأن حجم النفقات العامة في دولة معينة وخلال فترة زمنية محددة تحكمه مجموعة من العوامل)[1] أهمها :الفلسفة السياسية للدولة ،تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي،المقدرة المالية للدولة(قدرتها على تحصيل إيراداتها العامة)وضرورة المحافظة على قيمة النقود.

الفرع الأول:الفلسفة السياسية للدولة.

إن الإيديولوجيات السائدة في دولة معينة تؤثر على حدود الإنفاق،فإذا كانت الإيديولوجية الفردية هي المسيطرة على الدولة فإن حجم النفقات العامة يَقِّل بالنسبة للدخل الوطني ويعود ذلك لاقتصار دور الدولة في ظلها على بعض(الخدمات العامة حيث يؤكد أصحاب هذه الفكرة على ضرورة إفساح المجال أمام الأفراد و تركهم أحرار في ممارسة نشاطهم لأن ذلك يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم ورفاهيتهم)[2]،كما دعوا لحصر أوجه الإنفاق العام في أضيق الحدود واعتبروه محايد أي ليس له أي تأثير على النشاط الاقتصادي للدولة،هذا ما يتوافق مع أراء الدولة الحارسة. أما في ظل الإيديولوجية التدخلية وحسب أفكار المدرسة الكينزية فلابد للدولة أن تتدخل في العديد من الشؤون الاقتصادية عن طريق سياستها الانفاقية لتحقيق أهداف المجتمع كاستغلال بعض المشاريع الإنتاجية ،تقديم الخدمات المجانية ...و غيرها،إذ يترتب على ذلك ارتفاع حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها.

وأخيرا في ظل الإيديولوجية الجماعية حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى قيامها بدورها التقليدي،فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل ملفت للنظر وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها وتظهر

[1]: د.خالد شحادة الخطيب ،د.احمد زهير شامية،"اسس المالية العامة"،دار وائل للنشر ،عمان، 2007 ،ص:65.

[2]:د.محمد طاقة،هدى العزاوي،مرجع سابق،ص:36.

هذه الإيديولوجية في ظل الدولة المنتجة (الاشتراكية).[1]

الفرع الثاني:تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي.

تؤثر الظروف والعوامل الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات العامة وحدودها حيث هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة والمستوى العام للنشاط الاقتصادي،ذلك لأن الإنفاق العام هو أحد مكونات الطلب الفعلي إضافة لكل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري إذا افترضنا أننا بصدد دراسة اقتصاد مغلق أي $D = C + I + G$ ،من هنا يتضح أن الإنفاق العام هو الآلية التي تستخدمها الدولة في رسم سياستها المالية والتأثير بشكل ملموس على الطلب الكلي ومنه على المستوى العام للاقتصاد.

وعلى اعتبار أن أي اقتصاد يحقق توازنه بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي فإن الإنفاق العام يتحدد بالحجم اللازم لتحقيق هذه المعادلة والتي تضمن الاستقرار الاقتصادي،غير أن النشاط الاقتصادي عادة ما يخضع لجملة من التقلبات المصاحبة للدورة الاقتصادية 'Business Cycle'[2]،ففي أوقات الكساد التي تتميز بانخفاض مستوى الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل فلابد من رفع حجم الإنفاق العام إلى المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة ويقضي على البطالة مع الأخذ بعين الاعتبار إذا كان اقتصاد متقدما أو ناميا فالبلدان المتقدمة تستطيع أن تنفق مبالغ ضخمة من النفقات العامة،ذلك لارتفاع دخلها القومي واتساع نطاق الحاجات العامة التي تستطيع إشباعها،بينما في ظل اقتصاديات الدول النامية يتحتم ألا يزيد الإنفاق العام عن حد معين لتجنب ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود.

أما في أوقات الرخاء التي يزيد فيها الطلب الكلي عن العرض الكلي وتترجم عادة بارتفاع معدلات التضخم فيجب تخفيض الإنفاق العام وبالتالي انخفاض الطلب الكلي إلى المستوى الذي يتوافق مع العرض الكلي وبهذا نعالج الضغوط التضخمية ونحقق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثالث:المقدرة المالية للدولة.

[1]:سوزي عدلي ناشد ،مرجع سابق،ص:58.

[2]:د.عبد الله شحاته،الاقتصاد السياسي لتحديد اولويات الانفاق العام :رؤية عامة،القاهرة ،2009، ص: 04 ،منشور على الموقع:
http://www.pidegypt.org/download/enfaq/

تعكس المقدرة المالية ما مدى قدرة الدولة على تحصيل إيراداتها العامة اللازمة لتغطية إنفاقها وبعبارة أخرى هي السيولة المالية المتاحة التي تحدد مبلغ الاعتمادات المالية الواجب تخصيصها لعملية الإنفاق العام وتتجسد العوامل المتحكمة في المقدرة المالية للدولة في الشكل التالي:

شكل رقم (1-3):العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة.

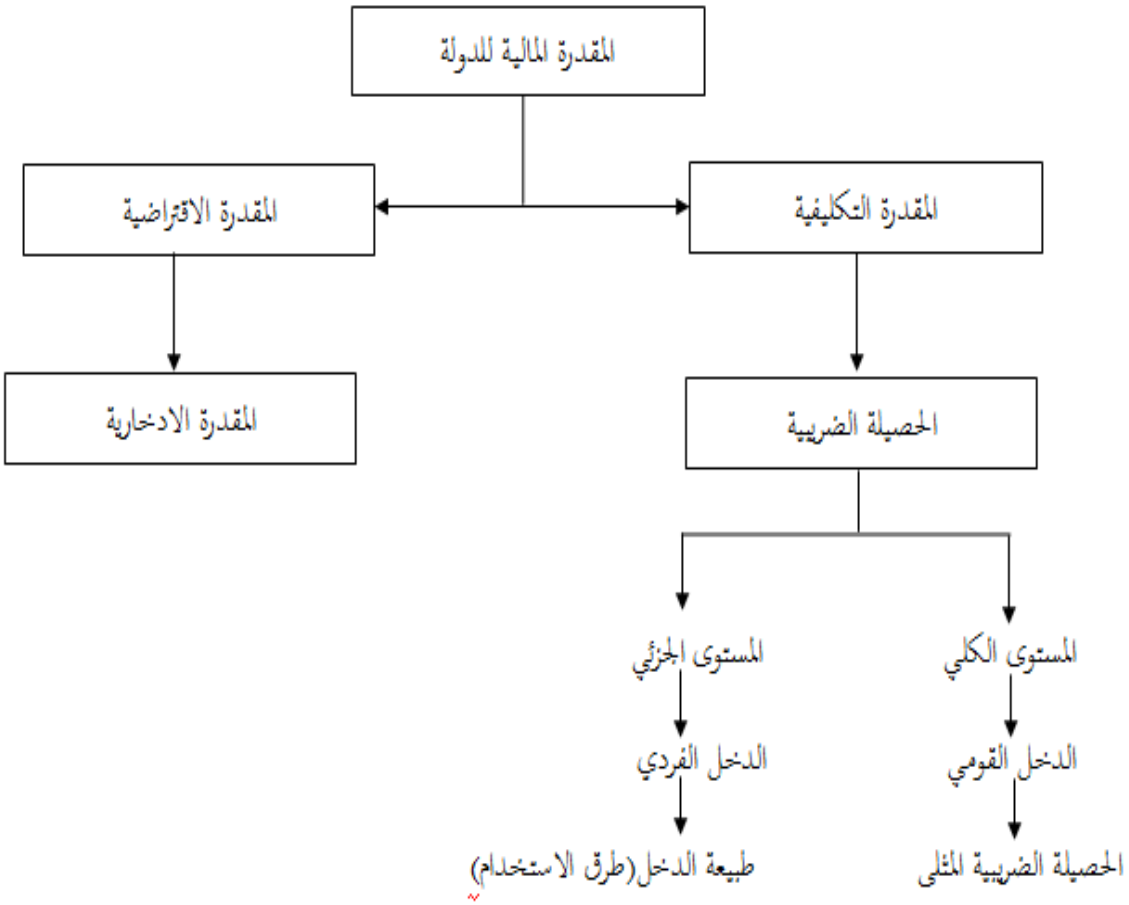

المصدر:نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،مرجع سابق،ص:47.

من خلال الشكل السابق يتضح أن المقدرة المالية للدولة تعتمد بشكل أساسي على كل من المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية) وكذا قدرة الدولة على الاقتراض العام.

➢ **المقدرة التكليفية**:يقصد بالمقدرة التكليفية للاقتصاد القومي قدرة الاقتصاد أو الدخل على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الانتاجية القومية (المستوى الكلي)،أما المقدرة التكليفية

للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي (المستوى الجزئي)ويتوقف ذلك على دخله وطرق استخدامه.[1]

وكلما زادت مقدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي كما زادت النفقات العامة على اعتبار أن الضرائب مصدر رئيسي لتمويلها.[2]

➢ **المقدرة الاقتراضية للدولة**:تتعلق بمدى قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة عن طريق الاقتراض سواء من مصادر داخلية أو خارجية وتتوقف هذه المقدرة على عاملين أساسيين هما:حجم الادخار القومي الذي يعتمد بدوره على ما هو مخصص للاستهلاك أي كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك قل الادخار وقلت معه المقدرة الاقتراضية والعكس صحيح وكذا على توزيع الجزء المدخر بين الاقتراض العام والخاص حيث يحدث تنافس بين الدولة والقطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض (المدخرات)،فإذا كانت فرص الاستثمار مربحة تنساب المدخرات إلى القطاع الخاص،أما إذا كان العكس فتزداد الفرص أمام الدولة في جذب المدخرات على شكل قروض عامة.[3]

غير أن ما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري اعتماده على الموارد البترولية كمصدر رئيسي لتمويل وإدارة الإنفاق العام الذي انتقل من 22.33% من الناتج الإجمالي الخام سنة 1963 إلى حوالي40 %من هذا الناتج سنة 1993 إذ يُنْظَرْ في أغلب الأحيان لأسعار النفط المواتية على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل أدت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام ،هذا ما عبرت عنه بوضوح صدمة النفط العكسية سنة 1986 التي أثرت سلبيا على الاقتصاد الوطني وقادت الجزائر لتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية،بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة،غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة ،مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على التحمل الموازني.

عودة اِرتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية (الانفاقية)،حيث ساهمت

[1]:ناصر مراد ،فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق،دار هومة للنشر،الجزائر ،2003،ص:147.

[2]:د.طارق الحاج،المالية العامة ،دار صفاء للنشر و التوزيع،الاردن، 2009،ص:140.

[3]:د.سعيد على العبيدي ،اقتصاديات المالية العامة ،دار دجلة ،عمان، 2011،ص:81.

بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية،نسبة البطالة وارتفاع نسب النمو الاقتصادي.[1]

الفرع الرابع:ضرورة المحافظة على قيمة النقود.

يترتب على العلاقة القائمة بين مستوى النفقات العامة ومستوى النشاط الاقتصادي قيد آخر على حجم النفقات العامة عند المستوى الذي يحافظ على قيمة النقود أي أن لا تعمل هذه النفقات على تدهور القوة الشرائية للنقد.

ففي البلاد المتقدمة تؤدي زيادة النفقات العامة إلى زيادة الطلب الكلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج،أما في البلاد النامية فينتج عن زيادة الإنفاق العام إرتفاع تضخمي في الأسعار وإنخفاض القوة الشرائية،ذلك لكون هذه الدول لا تملك جهاز إنتاجي مرن أي أنها تتميز بعدم مرونة عرض عوامل الإنتاج مما يعني عدم قدرة العرض الكلي على الاستجابة للزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإنفاق العام.

نخلص إلى أن تحديد حجم الإنفاق العام يجب أن يتم بحيث يحافظ على القوة الشرائية للنقود سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة عند المستوى الذي يُحقق العمالة الكاملة أو في البلاد النامية عند المستوى الذي يلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبمعدل ملائم ومن تم تُعتبر المحافظة على قيمة النقود أحد المحددات الهامة لحجم النفقات العامة.[2]

المطلب الثالث:أسباب تزايد النفقات العامة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم سمة ميزت المالية العامة في هذا العصر وهي ظاهرة تزايد النفقات العامة،لنتعرف بعدها على مختلف الأسباب الظاهرية والحقيقية التي تقف وراء هذا التزايد المطرد.

الفرع الأول:ظاهرة تزايد النفقات العامة.

من الظواهر التي أصبحت مألوفة بالنسبة لمالية الدولة ظاهرة إتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام (وفي جميع الدول مهما إختلفت في نظمها الاقتصادية وظروفها،إذ لا تتنافى مع هذه الظاهرة ما قد يُلاحظ من

[1]: Abderrahim Chibi ;Mohamed Benbouziane ;and Mohamed Chekouri;the macroeconomie effects of fiscal policy shocks in Algeria an empirique study;economic research forum;august 2010;p:5.

[2]:د.خالد شحادة،احمد زهير شامية،مرجع سابق،ص:71.

إنخفاض تلك النفقات في بعض الدول أو ثباتها لسنة أو بضع سنوات)[1]،حيث تبقى الظاهرة العامة في تزايد وقد خَلُصَ الاقتصاديون إعتمادا على استقراء البيانات الإحصائية عن حجم الإنفاق العام بالنسبة للناتج الوطني سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة إلى أنه يتخذ إتجاه متزايد ومطرد خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين،فقد إقتربت تلك النسبة إلى 50 % في العديد من الدول الرأسمالية[2]،كالسويد وبلغت 34 % في الوم أ و 26 % في اليابان[3]،مما جعل هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وقد حضي هذا الارتفاع بالعديد من الأطروحات والتبريرات المفسرة التي إرتكزت على تحليل عوامل الطلب أو العرض،فنجد أن الاقتصادي الألماني A.Wagner ربط إرتفاع حجم الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي المحقق في حين أرجعا A.T.Peacock و J.Wiseman هذا الارتفاع إلى الأزمات الاجتماعية والحروب بشكل لا يمكن فيه التنازل عن هذا الارتفاع حتى بعد زوال الأسباب المؤدية إليه.

أولا:قانون واجنر.

يعتبر العالم الألماني Adolfe Wagner أول من لاحظ وشخص ظاهرة تزايد النفقات العامة عام 1893[4] لذلك يُطْلَق على هذا التزايد المستمر في الإنفاق العام الذي يعكس حجم الدولة" قانون واجنر" أو قانون الزيادة المستمرة للنشاط العام[5]،الذي يَنُصُّ على أنه "كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يُؤدي إلى إتساع نشاط الدولة وهذا يعمل على زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي وبعبارة أخرى فإن نسبة النفقات العامة في الناتج القومي تميل إلى الزيادة بنسبة أكبر من الناتج القومي"[6]ومنطق هذا القانون هو أن زيادة الدخول الناتجة عن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وإلى نمو الطلب الكلي الذي يصاحبه نمو القطاع

الحكومي(الإنفاق العام)بنسبة أكبر لتلبية هذه الزيادة في الطلب الكلي ويُفَسِّر واجنر هذه الظاهرة إعتمادا على

---

[1]:د.عادل العلي،"المالية العامة و القانون المالي و الضريبي" الجزء الاول،اثراء للنشر و التوزيع،عمان، 2009،ص:55.

[2]:د عثمان سعيد عبد العزيز ،المالية العامة _مدخل تحليلي معاصر_، الدار الجامعية ،الاسكندرية، 2008 ،ص:483.

[3] :Robert Cros ;Finances publique-institutions et mecanisimes économique- ;edition cujas ;Paris ;1994 ;p :140.

[4] : JOHN LOIZIDES AND GEORGE VAMVOUKAS; GOVERNMENT EXPENDITURE AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM TRIVARIATE CAUSALITY TESTING ; Journal of Applied Economics, Vol. VIII, No. 1 (May 2005), 125-152 ;p :126.

[5]:د.وليد حنا عزيز،"ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في الاردن_دراسة مقارنة "،مؤتمر العلمي الرابع،جامعة فيلادلفيا ،الاردن،2005/03/16 منشور على الموقع: http://www.jps-dir.com/forum/upload/1364/21.pdf

[6]:عادل فليح العلي،مالية الدولة،مرجع سابق،ص150.

عدة عوامل أهمها:[1]

- أن الطلب على السلع العامة ينمو مع اِرتفاع معدلات السكان والتصنيع إذ أن زيادة التصنيع ومعدلات السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الأساسية الاجتماعية وكذا إلى نمو علاقات تعاقدية أكثر تطورا تُوجِبُ رقابة إدارية أكبر من الدولة ،مما يُسفر على زيادة النفقات العامة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الداخلية المرتفعة كالتعليم،السلع و الخدمات الثقافية،ما يؤدي إلى ارتفاع موازي في الإنفاق العام.
- إن تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية بعيدة المدى وما يصاحبها من تغيرات تقنية سيؤدي إلى ضغوط على الدولة لتدخل أكبر في الاقتصاد،الأمر الذي ينجر عنه آثار مالية على الميزانية.

انطلاقا مما سبق فإن واجنر يُشير إلى العلاقة السببية الطويلة الأجل القائمة بين النفقات العامة كتغير داخلي والدخل القومي كمتغير خارجي يؤثر فيه،وأن مرونة النفقات إلى الدخل القومي هي أكبر من الواحد.[2]

وعليه فإن زيادة الإنفاق العام تكون أكبر من زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي،كما اِستنتج واجنر أن اِرتفاع معدلات النمو الاقتصادي تساهم في تخفيض الفروق في الدخل بين فئات المجتمع،هذا ما يدفع بالبروقراطيين إلى محاولة تعظيم مصلحتهم الخاصة تحت غطاء تدعيم الكفاءة بزيادة النفقات العامة.[3]

وقد اِخْتُبِرَ قانون"واجنر"باستعمال العديد من العلاقات الرياضية التي تعبر عن توجهات مختلفة ويمكن سرد هذه المعادلات كما يلي:[4]

---

[1]:حمد بن محمد ال الشيخ ،"العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر شواهد دولية"،مجلة جامعة الملك سعود ،العدد 14 ،السعودية ،2002،ص:136.

[2] :Serena Lamartina ;Andrea Zaghini ;increasing public expenditure ;wagner's law in OECD contries;centre for financial studies working paper n°13;2008;p:17; (http://www.ifk-cfs.de/fileadmin/downloads/wp/08_13.pdf), reviewed on 14/11/2009.

[3] :Demetrious Sideris ;Wagner's law in 19 centry ;bank of Greede working paper n°64 :2007 ;p :5 (www.bankofgreece.gr/bogekdoseis/paper200764.pdf) reviewed on 23/10/2009.

[4] : Hussin Abdullah ; Selamah Maamor ; Relationship between National Product and Malaysian Government Development Expenditure: Wagner's Law Validity Application;international Journal of business and management;vol5 n°1;January 2010;p:90.

المعادلة الأولى ل:	Peacock-wiseman traditional	G=f (Y)
المعادلة الثانية ل:	Goffman	G=f (Y/N)
المعادلة الثالثة ل:	Musgrave	G/Y=f (Y/N)
المعادلة الرابعة ل:	Michas	G/N=f (Y/N)
المعادلة الخامسة ل:	Mann	G/Y=f (Y)

حيث G:الإنفاق الحكومي الحقيقي.

Y: الناتج المحلي الحقيقي.

N : عدد السكان.

(Y/N) : نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي.

(G/Y) : نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج الحقيقي.

(G/N) : نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الحقيقي.

ويكمن الاختلاف بين المعادلات الخمسة السابقة في القياس المتبع لكل من النشاط الحكومي (القطاع العام) والنشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي) للتعبير عن علاقة واجنر التي تؤكد على توسع النشاط الحكومي موازاة مع توسع النشاط الاقتصادي،على هذا الأساس فإن النشاط الحكومي يُعَبر عنه بإجمالي الإنفاق الحكومي في المعادلة (1)و(2)وبنصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي في المعادلة (4)،ونسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الحقيقي في المعادلة (3)و(5).

أما النشاط الاقتصادي فيُعَبَّرُ عنه بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المعادلة (1)و(5) وبنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المعادلات (2)،(3) و(4).

لكن العلاقة الدالية الأكثر إستخداما وإنتشارا هي المعادلة (3) ل"Musgrave " التي تربط بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونسبة الإنفاق الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(1-04):المنحنى الممثل لقانون واجنر.

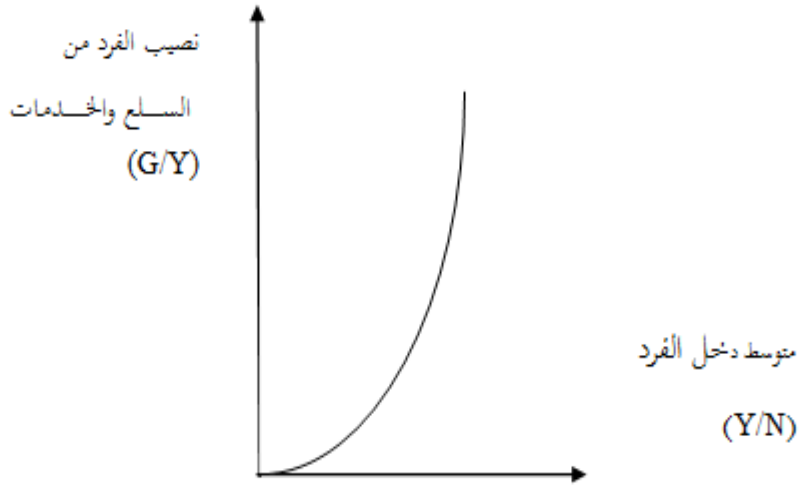

المصدر:وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق،ص:57.

واجه قانون واجنر مجموعة من الانتقادات التي شككت في صحته أهمها:[1]

- واجنر لم يُؤسس قانونه على ضرورة تاريخية وإنما على معطيات رقمية.
- إنشاؤه لعلاقة سببية رئيسية بين العوامل الاقتصادية وزيادة الإنفاق العام،لكن الإنفاق العام لا يَتَحَدَّد في بلد ما نتيجةً للمسببات الاقتصادية وحدها،بل هناك العديد من العوامل التي لا تَقِّلُ أهميةً عنها كالفكر السياسي،العوامل السكانية،الظروف الاجتماعية والتقدم التقني،كذلك ليس شرط أن تكون الزيادة في الدخل سببا لزيادة الإنفاق بل قد يكون العكس صحيحا.
- هذا القانون وإن كان واضحا بالنسبة لتقرير ظاهرة النمو المطلق للإنفاق العام،إلا أنه لا يُبين بوضوح معدل نمو الإنفاق .

لكن هذه الانتقادات لم تُلْغِي صحة قانون واجنر،الذي أثبتت عدة دراسات واقعيته خصوصا في اقتصاديات البلدان التي تكون في أولى مراحل تنميتها،كما أن التسليم بصحة هذا القانون لا يُسْقِطُ التوجه الكينزي والذي يُؤكد على اتجاه السببية من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلى الإجمالي بخلاف اتجاه العلاقة السببية لقانون

[1] :زينب حسين عوض الله،مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر ،الاسكندرية، 2003 ،ص:55.

واجنر،إذ أبرزت عدة دراسات أن قانون واجنر وأفكار كينز يتواجدان ويتفاعلان معا في الاقتصاد وأن السببية الأحادية الاتجاه ما هي إلا استثناء[1].

ثانيا:فرضية بيكون–وايزمان.[2]

قام كل من بيكون ووايزمان بدراسة تطور النفقات في بريطانيا خلال الفترة الممتدة (1950/1890) وفسرا ارتفاع تدخل الدولة بمجموعة من الاعتبارات كالحروب والأزمات الاجتماعية التي تساهم في زيادة الإنفاق الحكومي بشكل مستمر حتى بعد زوال الأسباب المؤدية إليه وهكذا يستنتجان أن ظاهرة الرفع هذه تصبح دائمة ويفسر بيكوك ووايزمان حدوث أثر الرفع انطلاقا من وجود مستوى معين للأعباء الضريبية المقبولة من طرف المكلفين في الظروف العادية بحيث أن هذا المستوى يتصف بثبات كبير في أوقات السلم،لكن في أوقات الأزمات الاجتماعية والحروب يقبل المكلفون بتحمل معدلات ضريبية تسمح للدولة بمواجهة هذه الوضعية.

المهم عند المؤلفين أن هذا التغير في الأوضاع لا يزول بعد انتهاء الأزمة ويفسران ذلك بظهور مشاكل جديدة وبروز رغبات جماعية جديد ناتجة عن فترة الأزمة والحرب،إذ أن توافر الإيرادات وتقبل الأفراد تحمل العبء الضريبي أدى إلى تزايد نشاط الدولة،هذا ما يسميه المؤلفان بأثر الكشف أي أن توافر موارد مالية للدولة والتي لم تكن لتتوفر لها بدون حدوث الأزمة تؤدي إلى الكشف عن الفروق الموجودة بين حجم الطلب على السلع والحاجات الجماعية وبين طاقة العرض المحدودة لهذه السلع من طرف الدولة الناتج أساسا عن عدم كفاية موارد المالية العامة وبالتالي فإن أثر الكشف هذا سيؤدي إلى إحداث أثر لرفع النفقات العامة التي لا تعود إلى التراجع مرة أخرى وهو ما يسمى بأثر عدم الرجعية الذي جاء به Bird.R.M (1972).

ويمكن تمثيل هذه الفرضية من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (1-05):تطور دور الدولة حسب تحليل بيكوك – وايزمان.

[1] : حمد بن محمد ال الشيخ،مرجع سابق،ص:157.

[2] :شيبي عبد الرحيم،السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازني:حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد،جامعة ابو بكر بلقايد ،تلمسان،2007/2006 ،ص:27.

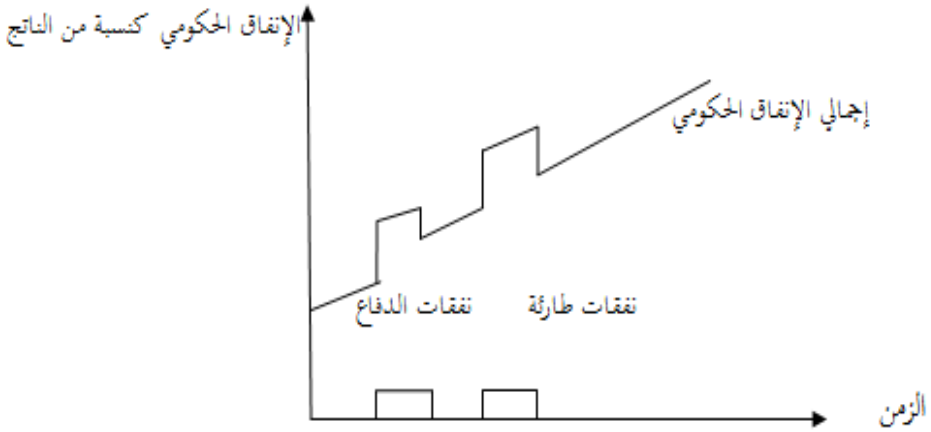

المصدر:وليد عبد الحميد عايب،مرجع سبق ذكره،ص58.

ثالثا:تطور النفقات العامة في البلدان العربية.

لتأكيد الزيادة المستمرة للنفقات العامة نورد البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين (2006-2010).

جدول رقم(1-1):تطور الإنفاق بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة الممتدة ما بين (2006-2010).

	الإنفاق العام (مليون دولار امريكي)					النسبة إلى الناتج المحلي %				
	2006	2007	2008	2009	2010	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الدول العربية	337.93	466.96	590.99	673.13	691.58	27.6	29.4	29.6	38.6	34.1
الأردن	5.518	6.469	7.661	8.505	8.051	36.6	37.8	34.8	35.7	30.4
الإمارات	34.783	45.473	69.871	102.27	89.585	15.7	17.6	22.2	37.8	30.1
البحرين	4.902	4.835	5.666	5.729	7.009	30.9	26.2	25.6	29.3	30.5
تونس	9.91	11.295	13.109	13.250	13.466	28.8	29.0	29.2	30.4	30.4
الجزائر	34.268	46.850	66.825	60.358	61.128	29.2	34.7	38.9	43.7	37.7
جيبوتي	286	320	399	404	426	37.2	38.5	42.0	40.0	38.4

السعودية	104.88	124.33	138.68	159.04	174.36	29.4	32.3	29.1	42.2	38.9
السودان	8.407	12.085	13.470	11.026	13.327	18.5	22.9	22.6	18.9	18.4
سورية	9.652	10.423	11.793	13.705	15.196	29.0	25.8	22.4	25.4	25.8
الصومال	.....	.....	.....	.....	.....	....	.....	.....	.....	....
العراق	25.38	26.49	49.25	44.73	54.214	46.6	35.7	45.7	46.0	44.7
عمان	12.838	15.286	19.663	19.870	19.171	34.9	36.5	32.5	42.4	30.3
قطر	18.202	23.277	24.608	27.758	34.312	30.1	28.8	22.2	28.2	26.7
الكويت	23.500	35.609	34.629	66.941	39.128	23.1	31.1	23.5	63.2	31.5
لبنان	8.277	9.061	10.05	11.388	11.308	36.9	36.2	33.4	32.6	28.8
ليبيا	16.282	24.510	35.577	28.542	43.253	29.3	36.0	41.1	44.8	58.5
مصر	35.051	41.119	51.257	64.086	66.272	32.6	31.5	31.5	34.0	30.3
المغرب	17.738	19.864	26.131	25.525	29.92	27.0	26.4	29.4	28.2	32.8
موريتانيا	768	837	1.084	870	1.030	28.4	29.7	30.6	28.7	28.4
اليمن	7.199	8.713	11.120	8.991	10.288	31.6	34.0	36.6	32.0	35.1

المصدر:استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2011،ومصادر وطنية ودولية أخرى.

يبدو من تفحصنا لهذا الجدول أن قيمة الإنفاق العام الإجمالي في الدول العربية كمجموعة ارتفع من673.1 مليار دولار عام 2009 إلى حوالي 691.6 مليار دولار عام 2010 أي بنسبة نمو 2.7 % وترجع هذه الزيادة في الإنفاق العام لعدة عوامل أهمها العلاقة الطردية بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام،حيث تتصاعد النفقات الحكومية مع ارتفاع أسعار النفط وتنخفض مع انخفاضه هذا ما برز بوضوح سنة 2009 أين تراجعت نسب الإنفاق إلى حوالي 13.9 % بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

كما تأثر الإنفاق العام للدول العربية في عام 2010 بطبيعة السياسة المالية التي انتهجتها هذه الدول طبقا لظروفها والتي تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية فرادى في عام 2010 فقد سُجِّلَ أكبر تراجع فيها في كل من الكويت حيث اِنخفضت هذه النسبة من 63.2 % في 2009 إلى 31.5 % في

2010 ويعود ذلك لكون الزيادة في2009 كانت استثنائية تمثلت في التحويلات الحكومية إلى صندوق التعاون لكن سرعان ما عاود الإنفاق العام نموه التدريجي في 2010 مقارنة بمستواه في 2008 وكذا في عمان انخفضت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي من 42.4 % في 2009 إلى 30.3 % عام 2010 وفي الإمارات من 37.8 % إلى 30.1 % وفي لبنان من 32.6 % إلى 28.8 %،أيضا في الأردن من35.7 % إلى30.4 % كما تراجعت هذه النسبة بدرجات أقل حيث وصلت إلى 44.7 % في العراق ،38.9 % في السعودية ،38.4 % في جيبوتي،37.7 % في الجزائر و18.4 % في السودان،في المقابل فقد إرتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من ليبيا،السعودية ،المغرب ،اليمن وسورية في حين حافظت هذه النسبة في تونس على مستواها بواقع 30.4 %.[1]

بصفة عامة فإن قيمة الإنفاق العام وكذا نسبته للناتج المحلي الإجمالي تختلف من بلد لآخر وذلك حسب الهيكل والفلسفة الاقتصادية والسياسية لكل بلد،غير أن الملاحظ أن قيمة الإنفاق العام في جُل الدول العربية تزداد من عام لآخر،لكن هذه(الزيادة قد تكون رقمية فقط تعبر عن زيادة ظاهرية للإنفاق العام)[2]،كما يمكن أن تكون زيادة حقيقية بمعنى زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة ويدل ذلك غالبا على ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثاني:الأسباب الظاهرية والحقيقية لتزايد النفقات العامة.

استرعت ظاهرة ازدياد النفقات العامة أنظار علماء الاقتصاد والمالية العامة فجدوا في البحث عن أسبابها سواء كانت ظاهرية أو حقيقية.[3]

أولا :الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام.

هي مجموعة من العوامل التي أدت إلى زيادة أو تضخم المبالغ المخصصة للإنفاق العام دون أن تعكس أي زيادة

[1]:صندوق النقد الدولي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2011،ص:09.

[2]:د.محمود حسين الوادي،مبادئ المالية العامة ،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان، 2010،ص:112.

[3]:د.محمود رياض عطية،اسباب ازدياد النفقات العامة في مصر،مطبعة دار نشر الثقافة الاسكندرية ، 1948،ص:07، منشور على الموقع www.4shared.com

في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين[1]،أي أن الزيادة الظاهرية هي مجرد زيادة في أرقام النفقات دون أن تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة ويمكن حصر أهم الأسباب الظاهرية المؤدية لزيادة الإنفاق العام في:إنخفاض قيمة النقود،إختلاف طرق المحاسبة المالية وزيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.

1. إنخفاض قيمة النقود.

يُعَبَّرْ عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي نستطيع الحصول عليها بوحدة واحدة من النقد وهو ما يُعْرَف أيضا بالقوة الشرائية للنقود،ومن الملاحظ في جميع دول العالم أن أسعار السلع والخدمات في إرتفاع مستمر،مما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود أو قوتها الشرائية،هذا ما يستلزم زيادة المبالغ المخصصة للإنفاق العام للمحافظة على نفس الكمية من السلع والخدمات المشتراة.

فلو افترضنا كمثال بسيط جدا أن الدولة تنفق سنويا 1000 دينار لشراء 1000 كرسي على إعتبار أن ثمن الكرسي 1 دينار فقط وبعد فترة إرتفع ثمن الكرسي إلى 1.5 دينار فعلى الدولة أن تنفق 1500 دينار لشراء نفس الكمية من الكراسي ،نُلاحظ أن النفقات زادت ب 500 دينار دون أي زيادة في حجم السلع العامة (إذ حافظت على نفس الكمية من الكراسي 1000)[2]،أي أن زيادة النفقات العامة هنا كانت ظاهرية لم يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية بل كانت ناتجة عن ارتفاع الأسعار فقط،لذا يجب عند مقارنة النفقات العامة ولاسيما في الفترات المتباعدة أن تعدل الأرقام بحيث نستبعد التغيرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود ويتم ذلك من خلال إستخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار إذ لاستخراج الزيادة الحقيقية في النفقات العامة بإستبعاد الزيادة الظاهرية العائدة لارتفاع الأسعار نستخدم العلاقة التالية:[3]

الزيادة الحقيقة في النفقات العامة=(النفقات العامة بالأسعار الجارية/المستوى العام للأسعار)× 100

2. اختلاف طرق المحاسبة المالية.

[1]:د.طارق الحاج،المالية العامة،مرجع سابق،ص:135.

[2]:د.طارق الحاج ،مرجع سابق،ص:135.

[3]:د. سعيد علي العبيدي ،اقتصاديات المالية العامة ،مرجع سابق،ص:90.

يؤدي تغير القواعد الفنية في إعداد الحسابات المالية أحيانا إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة إذ "ترتب على الانتقال من طريقة الميزانية الصافية إلى طريقة الميزانية الإجمالية زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة لأن طريقة الميزانية الصافية كانت تعطي للإدارات أو الهيئات التي تحصل في نفس الوقت على إيرادات عامة الحق في خصم نفقات التحصيل وبذلك لا تُورِدُ إلى الميزانية العامة إلا المبالغ الصافية،مما يؤدي إلى ظهور النفقات العامة بأقل من حقيقتها"[1]،أما في ظل إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يَقْضِي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الميزانية ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية ومن تم فإن الزيادة الملاحظة لهذه النفقات تُعد زيادة ظاهرية اِقتضتها عملية التغيير لطرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

3. زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.

تؤدي الزيادة الحاصلة في السكان واِتساع الدولة بِانضمام أقاليم جديدة إلى ارتفاع حجم النفقات العامة لتلبية مطالب السكان المتزايدة وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة رقمية فحسب لكونها لا تنتج بسب التوسع في الخدمات العامة وإنما لمواجهة الطلب الإضافي على تلك الخدمات.[2]

كما أن تزايد عدد السكان من القضايا التي تؤرق بال الحكومات في العالم وما لذلك من تداعيات على مالية الدولة خاصة نفقاتها العامة ،حيث أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الخدمات العامة (التعليم ،الصحة،السكن،المياه، الكهرباء.....)بالإضافة إلى ضرورة تكفل الدولة بفئات مختلفة من المجتمع كالبطالين، الفقراء والعجزة،كل هذا كان وراء ارتفاع وثيرة النفقات العامة في جل دول العالم.

ثانيا:الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة.

يُقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عنها وكذا اِرتفاع عبء التكاليف العامة وتتنوع الأسباب الحقيقية التي تقف وراء التزايد المطرد للنفقات العامة من إيديولوجية اِقتصادية،اِجتماعية،إدارية،مالية وسياسية.

---

[1]:منصور ميلاد يونس،مبادئ المالية العامة ،منشورات الجامعة المفتوحة ،طرابلس،1994،ص:40.

[2]:د.عادل فليح العلي،مالية الدولة،مرجع سابق،ص:158.

1. الأسباب الإيديولوجية:

يُقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية،فبعد الحرب العالمية الثانية سادت الفلسفة التدخلية،مما أدى إلى توسع نشاط الدولة خاصة على مستوى الدول اللبرالية وقيامها بالعديد من الأنشطة التي كانت تعد من باب النشاط الخاص،مما ترتب عليه زيادة النفقات العامة زيادة مطلقة بالنسبة للدخل الوطني.

ولم يكن الحال مختلفا في الدول الاشتراكية حيث تنتشر الإيديولوجيات الجماعية،إذ تقوم الدولة بكافة العمليات الإنتاجية الأمر الذي أسفر على زيادة الإنفاق العام إلى درجة اقترابه من الدخل الوطني.

2. الأسباب الاقتصادية:

من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة:زيادة الدخل القومي،التوسع في المشروعات العامة،علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (حالة الكساد) والمنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات القومية.

فزيادة الدخل القومي تُشجع الدولة على زيادة مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة وبالتالي فإن هذه الموارد المتاحة تُشجع الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الأوجه،كالتوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية ما يؤدي لارتفاع حجم النفقات العامة وزيادة الموارد الإضافية التي تُسْتَخْدَمُ لتمويل خزانة الدولة وكذا للتعجيل بالتنمية الاقتصادية.

من ناحية أخرى فإن تعرض اقتصاديات الدول لفترات الكساد وما ينجم عنها من آثار ضارة يُحَتم على الدولة

القيام بالمزيد من الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب الكلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق العمالة الكمالة في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

وأخيرا فالتنافس الاقتصادي الدولي أيًّا كانت الأسباب المؤدية إليه يُسْفِر على زيادة النفقات العامة إما في صورة

إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات العامة الأجنبية في الأسواق الدولية أو في شكل إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق

الوطنية.[1]

3. الأسباب الاجتماعية.

من أبرز هذه الأسباب:زيادة معدلات النمو الديمغرافي وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية،هذا ما يساهم بشكل مباشر في تزايد وثيرة النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية الصحية،الثقافية وخدمات النقل....ويعود ذلك لكون حاجات السكان في المدن أكبر وأعقد من حاجاتهم في القرى.

من جهة أخرى زيادة الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ساهم في تطوير أفكار المواطنين،إذ أصبحوا يطالبون الدولة بوظائف لم تكن تقوم بها من قبل كتأمين الأفراد ضد البطالة،الفقر،المرض ..و غيرها هذا ما يتطلب بطبيعة الأمر نمو نسب الإنفاق بشكل كبير.

4. الأسباب الإدارية.

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع الجهاز الإداري وارتفاع عدد العاملين فيه كما صاحب ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسيير هذا الجهاز ومما لا شك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى ازدياد في نفقات الدولة سواء في شكل أجور ومرتبات أو ثمنا لمشتريات الدولة.

كما يساهم سوء التنظيم الإداري،انخفاض كفاءة العاملين في أجهزة الدولة،الخوف من تحمل المسؤولية وإنخفاض التحصيل العلمي إلى زيادة عدد العمال وبالتالي زيادة النفقات الإدارية وتتجلى هذه المظاهر بصورة واضحة في الدول النامية،كما تعد هذه الزيادة حقيقية كونها تؤدي لزيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين ،لكن في نفس الوقت غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام فهي أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الحقيقية.[2]

5. الأسباب المالية:

تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسيين هما:سهولة الاقتراض ووجود فائض في الإيرادات العامة.

---

[1]:عادل احمد حشيش،"اساسيات المالية العامة "،مرجع سابق،ص:100.

[2]:د.عادل العلي،"المالية العامة و القانون المالي الضريبي"،مرجع سابق،ص:66.

- سهولة الاقتراض:إن تطور سوق الائتمان في العصر الحديث أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج إليه ولسد أي عجز في إيراداتها العامة،مما يُسْفِر على ارتفاع حجم الإنفاق العام لأن خدمة الدين تستلزم دفع الاقساط والفوائد.
- وجود فائض في الإيرادات العامة:يؤدي وجود هذا الفائض إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في مجالات غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات العامة التي من الصعب الإنقاص منها في السنوات اللاحقة بسب مرونة الإنفاق العام اِرتفاعا وعدم مرونته انخفاضا وتبرز خطورة هذا الوضع عندما تستوجب السياسة الاقتصادية والمالية الرشيدة خفض النفقات العامة لمكافحة التضخم مثلا.[1]

6. الأسباب السياسية.

يُمْكِن نَسْبُ الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الإيديولوجيات السياسية سواء داخليا أو خارجيا،حيث تكمن الأسباب السياسية الداخلية على وجه الخصوص في اِنتشار مبادئ الديمقراطية،العدالة الاجتماعية وزيادة اهتمام الدولة بالطبقات المحدودة الدخل،ضِفْ إلى ذلك أن النظام السائد يدفع بالحاكم إلى التوسع في المشروعات الاجتماعية وفي مجال الخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد ،هذا لا يتأتى إلا بزيادة النفقات العامة.

أما على الصعيد الخارجي فإن تطور العلاقات الدولية والرغبة في توسيع رقعة التمثيل الدبلوماسي وتقوية مكانة الدولة على الساحة العالمية زاد من نفقات اِستضافة المؤتمرات الدولية والاشتراك في المنظمات والمؤسسات الدولية وكذا نفقات السفارات والقنصليات.

من ناحية أخرى تُمثل النفقات العسكرية جانبا مهما في التزايد المطرد للنفقات العامة وذلك راجع بالخصوص إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال،كما أن زيادة حدة التوترات الدولية وبروز النزاعات الإقليمية والحروب ساهم في زيادة النفقات العسكرية بشكل جعلها تمثل النسبة الأكبر ضمن إجمالي النفقات للعديد من الدول كالجزائر مثلا.

المبحث الثالث:تقسيمات الانفاق العام وأثاره الاقتصادية.

[1]:د.سعيد على العبيدي،مرجع سابق،ص:87.

يعتبر موضوع تقسيم الانفاق العام من المواضيع التي أثارت الجدل خاصة خلال الآونة الأخيرة مع تزايد تنوع وظائف الدولة واتساع نطاق إنفاقها على الحياة العامة،لذا كان لابد من معرفة مختلف تقسيمات الإنفاق العام لنستطيع إبراز الآثار الاقتصادية لكل صنف،هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول:تقسيمات النفقات العامة

إن تقسيم النفقات العامة يعني دراستها من حيث تركيبها ،مضمونها ،طبيعتها وتبويبها في أقسام مميزة وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير أهمها المعيار العلمي (النظري) والمعيار الوضعي (العملي).وسنتعرف من خلال هذا المطلب على تقسيم النفقات وفق هذين المعيارين وكذا على تصنيف النفقات العامة في الجزائر.

الفرع الأول:تقسيم النفقات العامة وفق المعيار العلمي أو النظري

يمكن تقسيم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى عدة تقسيمات وذلك حسب تكرارها الدوري،الهدف منها ،طبيعتها والهيئة المصدرة لها ،كما هو موضح في الشكل التالي.

شكل رقم (1-6):تقسيم النفقات العامة وفق المعيار العلمي.

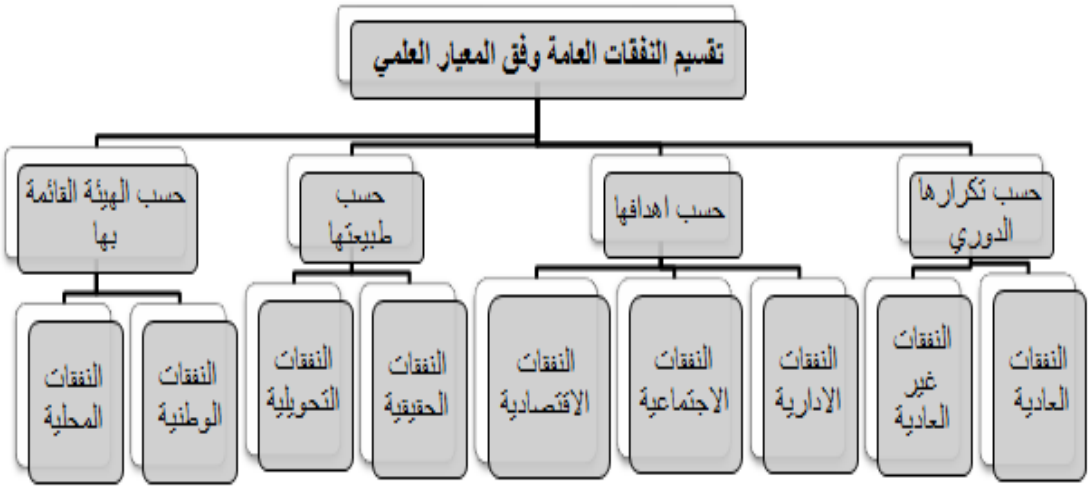

المصدر:من إعداد الطالبة.

أولا:تقسيم النفقات العامة حسب تكرارها الدوري.

تقسم النفقات العامة حسب تكرارها الدوري إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية.

1. **النفقات العادية** :هي تلك النفقات التي تتكرر بصورة منتظمة خلال كل سنة فهي تتميز بالدورية وتشمل الرواتب،الأجور،نفقات الصيانة وكل اللوازم الضرورية لسير المرافق العامة والمقصود بالتكرار ليس تكرار حجمها،لكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر،كما يتم تغطيتها بواسطة الضرائب.
2. **النفقات غير العادية**:لا تتكرر بصورة عادية ومنتظمة في الميزانية ،بل تلجأ إليها الدولة في فترات استثنائية على سبيل المثال وقوع كوارث طبيعية كالهزة الأرضية التي شهدتها مدينة بومرداس في 21 ماي 2003 والتي رُصِدَت لها أغلفة مالية هامة من قانون المالية 2003[1]،كما أنها يجب أن تسدد من موارد غير عادية (كالقروض العامة أو الإصدار النقدي).

ما يُعَابُ عن هذا التقسيم أنه يقوم على أساس التكرار السنوي للنفقة فإذا نظرنا إليها لفترة أطول من السنة فالعديد من النفقات غير العادية ستتحول إلى نفقات عادية خاصة في ظل التطورات المالية الحديثة وميول بعض الدول لوضع خطط مالية تفوق السنة كميزانيات التنمية الاقتصادية [2]وبذلك تتحول نفقات الإنشاءات الجديدة المدرجة ضمن هذه الميزانيات من نفقات غير عادية إلى نفقات عادية لكونها ضرورية لتجديد الجهاز الإنتاجي،فهي وإن لم تتكرر بذاتها كل عام فهي تتكرر من خلال الفترة موضوع البحث وكذلك النفقات العسكرية التي تتكرر باستمرار مما يجعلها نفقات عادية.

ثانيا:تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها.

تُقسم النفقات العامة تبعا للهدف المراد بلوغه أو كما اِعْتَاد تسميتها بالتقسيم الوظيفي إلى ثلاثة نفقات أساسية:نفقات إدارية، نفقات اجتماعية ونفقات اقتصادية.

1. **النفقات الإدارية**:"هي النفقات الخاصة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة بوظائفها المختلفة وتشمل

[1]:محرزي محمد عباس،مرجع سابق،ص:78.
[2]:حسين مصطفى حسين،مرجع سابق ،ص:17.

نفقات الإدارة العامة،الدفاع ،الأمن،العدالة والتمثيل الدبلوماسي."[1]

1. **النفقات الاجتماعية**:تسعى هذه النفقات لتحقيق التنمية الاجتماعية وزيادة رفاهية أفراد المجتمع من خلال تقديم مساعدات وإعانات اجتماعية لبعض الشرائح من المجتمع التي توجد في ظروف تستدعي المساعدة (كإعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة،منح إعانات للعاطلين)،كما يشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم ،الصحة،النقل والإسكان.

وتجدر الاشارة إلى أن الإنفاق على التعليم والصحة يُعتبر من أهم بنود النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع ،لذا تُخَصِّصْ الدول خاصة المتقدمة منها الجزء الأكبر من الإنفاق العام لهذه القطاعات حيث تستثمر في(الإنفاق على التعليم الذي يتم في شكل تجميعي أي دون الفصل بين المستويات من أجل رفع النمو الاقتصادي،لكن يحدث العكس بالنسبة للدول النامية التي تنفق هي الأخرى أموال طائلة على مختلف مستويات التعليم إلا أنها لا تحصل على النتائج المرغوب فيها إذ تبقى معدلات النمو ضعيفة مقارنة بما تم التخطيط له وتوفيره من أموال).[2]

2. **النفقات الاقتصادية**:تشمل الأموال المخصصة لتحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المتنوعة،الإعانات والمنح الاقتصادية،بعبارة أخري هي النفقات التي تستهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل[3]،حيث تسعى الدول من وراء هذه النفقات إلى زيادة الإنتاج المحلي وخلق رؤوس أموال جديدة.

ونجد الدول النامية تهتم كثيرا بهذا النوع من الإنفاق لكونها تقوم بنفسها بعمليات إنشاء رؤوس الأموال،كمد الطرق والجسور وغيرها من مرافق البنية التحتية نظرا لاحتياج هذه الأخيرة لنفقات كبيرة من جهة ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى،لذا فان القطاع الخاص لا يقوى على القيام بها.

ثالثا:تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها.

---

[1]:د محمود عبد الرزاق،"الاقتصاد المالي"،الدار الجامعية،الاسكندرية، 2011 ،ص:115.

[2] :Ben Mimoun Mohamed ; 'dépenses publiques d'éducation et performances socioeconomiques',pour obtenir le grade de docteur ,de l'université de Paris 1-Pantheon Sorbonne ;U.F.R de science economique ;2007 ;p :9.

[3]:د.حالد شحادة الخطيب ،د.احمد زهير شامية ،مرجع سابق،ص:113.

إستنادا لمعيار طبيعة النفقة وتأثيرها في الدخل الوطني يمكن التمييز بين صنفين للنفقات العامة النفقات الحقيقية (المنتجة) والنفقات التحويلية(غير المنتجة).

1. **النفقات الحقيقية:**هي كل النفقات التي تحصل من ورائها الدولة على مقابل أي تحصل على خدمة أو سلعة كمرتبات الموظفين،أسعار السلع والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العمومية إلى جانب النفقات الاستثمارية حيث يمكن اعتبار هذه النفقات دخول حقيقية حصل عليها أصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من عمل أو خدمات وعلى هذا الأساس تعتبر هذه النفقات منتجة إذ تؤثر مباشرة على الدخل الوطني وبالتالي تؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج الوطني بتكوين حجم إنتاج جديد،كما يمكن تقسيم النفقات الحكومية الحقيقية إلى قسمين النفقات الاستهلاكية والنفقات الرأسمالية.[1]

– النفقات الاستهلاكية:هي نفقات جارية أي كل ما تم إنفاقه من أجل العملية التسييرية للأعمال الحكومية وبالتالي إشباع الحاجات العامة كأجور الموظفين وجميع ما يُنْفَقُ على تشغيل المرافق العامة من مستلزمات الإنتاج وغيرها،بالإضافة إلى نفقات الصيانة العادية.

– النفقات الرأسمالية:تمثل كل ما تم إنفاقه على رأس المال الاجتماعي أو كما تسمى في الغالب مشروعات البنية التحتية.

2. **النفقات التحويلية:**هي تلك النفقات التي تُمنح من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي (القطاع العائلي،القطاع الإنتاجي وقطاع العالم الخارجي) بدون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني مثل الإعانات الاجتماعية ومعاشات الضمان الاجتماعي.

بناءا على ذلك فإنها لا تعتبر عنصر من عناصر الدخل الوطني ولا تعمل على زيادة الثروة،بالرغم من أنها تمثل دخلا إضافيا لمن يحصل عليها.

أي أن هذه النفقات تعمل على ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخيل من الطبقات الاجتماعية المرتفعة الدخل إلى الطبقات الأخرى المحدودة الدخل عن طريق الاقتطاعات الضريبية فما يُقيد مجمل الإنفاق العام في واقع

[1]:د.سعيد عبد العزيز عثمان،المالية العامة –مدخل تحليلي معاصر–،مرجع سابق،ص:471.

التطبيق هو توافر الموارد فمع زيادة الثروات يزداد الإنفاق العام لمواجهة الحاجات العامة[1]وتُقسم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أقسام:النفقات التحويلية الاجتماعية،النفقات التحويلية المالية والنفقات التحويلية الاقتصادية.

➢ **النفقات التحويلية الاجتماعية**:هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة لأغراض اجتماعية تعمل على تحقيقها كرفع المستوى المعيشي لبعض الأفراد أو الطبقات وهذه النفقات تكون على شكل إعانات كالإعانات الموجهة لفئة العجزة والتأمينات الاجتماعية.

➢ **النفقات التحويلية المالية**:هي نفقات تلجأ إليها الدولة بغية تسديد أقساط الدين العام وفوائده[2]،فهي عادة ما تلجأ إلى تسديد القروض العامة على شكل دفعات،كل دفعة تتكون من رأس المال (المقرض) وجزء كفائدة من رأس المال،"ففوائد الدين العام تُعتبر من جهة النظر التقليدية بمثابة نفقات تحويلية إذا ما تعلقت بالقروض العامة غير الإنتاجية."

➢ **النفقات التحويلية الاقتصادية**:هي تلك الإعانات التي تُمنَحْ من قبل الدولة لبعض المؤسسات الإنتاجية العامة أو الخاصة بغرض تخفيض أسعارها رغبة في زيادة الاستهلاك أي تحويل القدرة الشرائية من المنتجين إلى المستهلكين وتُصنف هذه الإعانات الاقتصادية بدورها وحسب الهدف منها إلى أربعة أصناف[3]:إعانات الاستغلال ،إعانات تحقيق التوازن،إعانات التجهيز وإعانات التجارة الخارجية.

❖ **إعانات الاستغلال**:تُمنَح بغرض الإبقاء على سعر بعض المنتجات أقل من ثمن التكلفة لتحقيق الاستقرار في الأسعار وتفادي مخاطر التضخم،لكن ينتج عن ذلك حدوث تباين بين السعر الاقتصادي للسلعة والسعر الاجتماعي لها (المدعم) فتقوم الدولة بدفع الفارق بين السعرين والتي تعتبر كإعانة يحصل عليها المنتج ضامنا بذلك ألا ينخفض دخله عن حد معين.

❖ **إعانات تحقيق التوازن**:هي إعانات مباشرة تُمنح بعد تحديد نتيجة النشاط لتغطية العجز الذي قد يعترض سير إحدى المؤسسات العامة كالإعانات الممنوحة لشركات الملاحة البحرية أو الطيران أو السكك الحديدية.

❖ **إعانات التجهيز**:تُمنح هذه الإعانات لتمكين المؤسسات من تغطية نفقات التجهيز أو لإضافة أصول ثابتة

---

[1]:محمد نجاة الله صديقي ترجمة عمر سالم باقعر،مفهوم الانفاق العام في دولة اسلامية حديثة ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز،(1993/1413)، ص 3.

[2]يوسف احمد كمال ،فقه الاقتصاد العام ،دار النشر ستايرس،القاهرة،1990،ص:63.

[3]:محرزي محمد عباس ،مرجع سابق،ص:75-77.

للتوسع في الإنتاج أو لتمويل الاستثمارات التي تعتبرها الدولة ضرورية للاقتصاد الوطني وتقع في ذات الوقت في مجال النشاط الفردي وذلك إما بتقديم رأس المال مجانا أو عن طريق إقراضه للمؤسسات بسعر فائدة منخفض.

❖ **إعانات التجارة الخارجية** :وكما يدل اسمها فهي إعانات ترتبط بنمط التصدير والاستيراد أي بعمليات التجارة الخارجية وتتم في شكل تشجيع نوع معين من الصادرات أو إستراد صنف محدد من السلع و تهدف لتحقيق آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني.

بعد أن تعرفنا على تصنيف النفقات العامة حسب معيار طبيعة النفقة وآثارها الاقتصادية نستنتج أن النفقات الحقيقية تُعد نفقات منتجة نظرا لتأثيرها المباشر على الدخل الوطني وبالتالي على الإنتاج الكلي عكس النفقات التحويلية التي تعتبر نفقات غير منتجة تهدف إلى إحداث تغير في نمط توزيع الدخل الوطني بين القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية وعادة ما تتم هذه النفقات بدون مقابل.

رابعا:تقسيم النفقات العامة حسب الهيأة القائمة بها.

يعتمد تقسيم النفقات العامة هنا على نطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها فتكون نفقات وطنية إذا استفاد منها كافة أفراد المجتمع وتكون نفقات محلية إذا استفاد منها فقط سكان إقليم معين.

1.النفقات الوطنية :تكون النفقات وطنية إذا وردت في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة القيام بها[1]،أو هي النفقات التي من شأنها أن تخدم المرافق العامة التي يعم نفعها جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة المعنية مثل:نفقات الدفاع،العدالة ،السلك الدبلوماسي وغير ذلك من النشاطات المركزية للدولة.

2. النفقات المحلية أو الإقليمية:هي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات ومجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات،المدن،القرى والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات[2]مثل توزيع الماء ،الكهرباء والمواصلات داخل الاقليم. ويكتسي هذا النوع من التقسيم أهمية كبرى خاصة في الدول الكبيرة المساحة التي تهتم بتطبيق مبادئ النظام

[1]:محرزي محمد عباس ،مرجع سابق،ص:79.

[2]: عادل احمد حشيش ،مرجع سابق،ص: 71.

المركزي وتسمح لسكان كل إقليم بإدارة شؤونهم المحلية بالطريقة التي يريدونها وكلما زادت النفقات المحلية زادت بالمقابل النفقات العامة للدولة لذا نجدها تحرص على رقابة هذه النفقات بطريقة فعالة ومباشرة بما يضمن لها تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بأقل نفقات ممكنة.

الفرع الثاني:تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوضعي.

إن بعض الدول لا تعتمد على التقسيمات النظرية أو العلمية في إعداد ميزانياتها بل تنتهج التقسيمات الوضعية للنفقات العامة ويرجع ذلك إما إلى ظروف تاريخية معينة كما هو الحال بالنسبة لتقسيم النفقات العامة في الميزانية الانجليزية أو إلى اعتبارات إدارية وعملية كما هو الحال بالنسبة لتقسيم النفقات العامة في الميزانية الفرنسية[1]،حيث يُراعى في مثل هذه الميزانيات الوضوح والترتيب بين مختلف الوزارات والهيئات العمومية (وعلى أية حال فإن من الملاحظ أن اغلب الميزانيات تجمع بين الاعتبارات الإدارية والاعتبارات الوظيفية ،وتفسير ذلك أنه إذا أَخَذت بعض الميزانيات بتقسيم النفقات العامة تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بإنفاقها وبصرف النظر عن الوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات فإنها تلجأ عادة إلى تقديم ملخص لهذه النفقات على أساس معيار وظيفي وبالمثل إذا تم الأخذ بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة أي تم تقسيم النفقات العامة تبعا لأوجه النشاط الذي تقوم به فإنه يجري في هذا الإطار الوظيفي توزيع النفقات الخاصة بكل وظيفة بين الجهات الإدارية التي تقوم بالإنفاق على هذه الوظيفة).[2]

الفرع الثالث:تقسيم النفقات العامة في الجزائر.

تسعى الجزائر لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي،تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة،الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل وتحقيق رفاهية المجتمع وذلك بإنتهاج سياسة نقدية ومالية فعالة،لذا كان لابد من تخصيص النفقات العامة على المشاريع الاقتصادية المنتجة وتحديد مبالغها بصفة دقيقة في الميزانية العامة للدولة وكذلك تحديد كيفية إنفاقها على مختلف القطاعات من أجل تسيير مختلف المصالح العامة.

[1]:د.علي زغدود،المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2005،ص:27

[2]:جمال يرقي،اساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية،ماجستير في علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2002/2001 ،ص:08.

في هذا الإطار نجد أن كل دولة ومن بينها الجزائر تسعى لوضع تصنيف خاص بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري لتحديد كيفية توزيع نفقاتها بالشكل الذي يضمن لها أفضل منفعة عامة ممكنة خاصة وأن

النفقات تتميز بقاعدة تخصيص الاعتمادات،أي أنه لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا لضمان السير المتوازن لمختلف المصالح.

واستنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 الخاص بقانون المالية المعدل والمتمم يمكن تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات الاستثمار.[1]

أولا:نفقات التسيير.

يُقصد بنفقات التسيير تلك الاعتمادات المالية المخصصة لكافة الدوائر الوزارية كل واحدة على انفراد التي تسمح بإدارة وتسيير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين،مصاريف صيانة البِنَايَات الحكومية ...الخ..ومنه لا يمكن ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني،أي أنها لا تقوم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على اختلاف أَوْجُهه.

وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية.[2]

كما تُجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب أو عناوين وهي:[3]

1-أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب مختلف الأعباء الممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات[4]،ويتجزأ هذا الباب إلى خمسة أقسام.

القسم الأول:دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

---

[1]:ا.عمر يحياوي ،"مرجع سابق،ص:46 .

[2]:محرزي محمد عباس،مرجع سابق،ص:66،67 .

[3]:المادة 24 من قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية.

[4]:ا.عمر يحياوي،مرجع سابق،ص:32 .

القسم الثاني:الدين الداخلي،ديون عائمة (فوائد،سندات الخزينة).

القسم الثالث:الديون الخارجية.

القسم الرابع:الضمانات (من اجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

القسم الخامس:النفقات المحسومة من الإيرادات.

2- تخصيصات السلطات العمومية: تُمثِّل الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية ذات الطبيعة السيادية مثل المجلس الشعبي الوطني ،مجلس الأمة،المجلس الدستوري...الخ..وباعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات فإن النفقات التي يتضمنها الاسمين الأول والثاني تُجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.[1]

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: تشمل كل الاعتمادات التي تُوَفَّر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات وتضم ما يلي:

- المستخدمون-مرتبات العمل.
- المستخدمون-المنح والمعاشات.
- المستخدمون-النفقات الاجتماعية.
- معدات تسيير المصالح.
- الصيانة.
- إعانات التسيير.
- نفقات مختلفة.

4-التدخلات العمومية:

تتعلق بنفقات التحويل ويتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:[2]

- التدخلات العمومية أو الإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.

-الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تُمنَح للهيئات الدولية.

[1]:د.لعمارة جمال،"منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"،دار الفجر للنشر و التوزيع،الجزائر،2004 ،ص:54 .

[2]:على زغدود،مرجع سابق،ص:34

- النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.

-النشاط الاقتصادي والتشجيعات كالإعانات الاقتصادية والمكافآت.

- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).

-الإعانات الاجتماعية (المساعدات والتضامن).

-النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة).

إذن فكل نفقات التسيير تنحصر في هذه الأبواب الأربعة،حيث يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة،يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي،أما الباب الثالث والرابع فيهمان الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع.[1]

وينقسم الباب إلى أقسام ويتفرع القسم إلى فصول،حيث يمثل هذا الأخير الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا مهما في الرقابة المالية ويتجزأ بدوره إلى مواد والمادة تتفرع هي الأخرى إلى فقرات وفي ما يلي شكل يوضح مدونة ميزانية التسيير.

شكل رقم (1-7):مخطط يوضح مدونة ميزانية التسيير.

المصدر:لعمارة جمال،منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر،دار الفجر للتوزيع والنشر ،الجزائر، 2004،ص:58.

[1]:محرزي محمد عباس،مرجع سابق،ص:67 .

كما تجدر الإشارة إلى أن نفقات التسيير لميزانية الجزائر تصدر في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية والذي خَصَّصَ في سنة 2013 لميزانية التسيير قيمة إجمالية قدرها 4.335.614.484.000 دج وتم توزيع الاعتمادات المفتوحة بموجبها على كل قطاع وزاري كما يلي:

جدول رقم (1-02):توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية.

الدوائر الوزارية	المبالغ(دج)
رئاسة الجمهورية.....	9.305.494.000
مصالح الوزير الاول.....	3.363.645.000
وزارة الدفاع الوطني.....	825.860.800.000
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.....	566.450.318.000
وزارة الشؤون الخارجية.....	30.383.812.000
وزارة العدل.....	68.308.083.000
وزارة المالية.....	81.376.609.000
وزارة الطاقة و المناجم.....	36.273.458.000
وزارة الموارد المائية.....	41.056.640.000
وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف.....	23.302.271.000
وزارة المجاهدين.....	221.050.281.000
وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و المدينة.....	2.711.530.000
وزارة النقل.....	20.022.340.000
وزارة التربية الوطنية.....	628.664.041.000
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.....	215.686.294.000
وزارة الاشغال العمومية.....	9.923.617.000
وزارة التضامن الوطني و الاسرة وقضايا المرأة.....	154.122.325.000
وزارة الثقافة.....	21.604.452.000
وزارة التجارة.....	23.114.603.000
وزارة التعليم و البحث العلمي.....	264.582.513.000
وزارة العلاقات مع البرلمان.....	269.375.000

وزارة التكوين و التعليم المهنيين.....	47.635.070.000
وزارة السكن و العمران.....	15.513.582.000
وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي.....	276.503.735.000
وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات.....	306.925.642.000
وزارة السياحة و الصناعة التقليدية.....	2.710.849.000
وزارة الشباب و الرياضة.....	34.352.001.000
وزارة الصناعة و المؤسسات ص/م والاستثمار.....	4.149.500.000
وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.....	3.308.384.000
وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية.....	2.230.922.000
وزارة الاتصال.....	11.813.725.000
المجموع الفرعي.....	**3.952.575.911.000**
التكاليف المشتركة.....	383.038.573.000
المجموع العام.....	**4.335.614.484.000**

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد72 ،الصادرة في 2012/12/30 الموافق ل 16 صفر 1434هـ.

من الجدول نلاحظ أهمية كل وحدة وزارية من خلال الاعتمادات المخصصة لها،ففي ميزانية 2013 تم التركيز وإعطاء الأهمية الكبرى لوزارة الدفاع الوطني بنسبة 19.04 %من مجموع نفقات التسيير ثم وزارة التربية الوطنية بنسبة 14.49 %من مجموع النفقات،أي أن الجزائر تسعى من خلال هذه المعطيات لضمان الأمن والاستقرار الوطني وكذلك رفع مستوى التعليم وتمكين كافة أفراد المجتمع من التمدرس لتحسين المستوى المعيشي وتحقيق رفاهية المجتمع،لكن بما أن نفقات التسيير غير منتجة فيجب على السلطات التنفيذية أن تخفض منها عن طريق الضرائب غير أننا لما ندقق التحليل نلاحظ أن الزيادة بالقيمة المطلقة لهذه النفقات لا يمكن تجنبه فهي تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقى بصفة إجبارية مضمونة.

ثانيا:نفقات الاستثمار.

إذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية فإن نفقات الاستثمار أو التجهيز توزع على قطاعات

النشاطات المختلفة [1]مثل الزراعة والصناعة ....وذلك حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة،حيث تظهر في الجدول "ج" الملحق بقانون المالية السنوي وتتفرع إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول:الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

الباب الثاني:إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

الباب الثالث:النفقات الأخرى برأس المال.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة في حوزة الدولة،هذا ما أكده الاقتصادي البريطاني كينز الذي أبرز من خلال أبحاثه الدور الكبير الذي تقوم به نفقات الاستثمار في إعادة التوازن الاقتصادي العام والتغلب على الأزمات الاقتصادية بإستخدام مضاعف الاستثمار،فلو إفترضنا قيام الدولة بانجاز استثمار معين خلال فترة أزمة اقتصادية فالنفقة العامة الاستثمارية ستسمح بتوزيع الأجور على العمال وزيادة الطلب على المواد الأولية وبالتالي زيادة مداخيل كل من العمال والموردين الذين يوجهونها أساسا لشراء سلع وخدمات ومنه إرتفاع مداخيل التجار والمنتجون الصناعيون الذين بدورهم سوف يستعملون هذه المداخيل.

أي أن كل عملية من النفقات قد قامت بإنشاء دخل جديد ناتج عن النفقة العامة الأولية وهكذا ينتشر تجدد النشاط الاقتصادي إلى مجمل الهيكل الاقتصادي،لكن قوة أثر المضاعف تابع للميل نحو الاستهلاك فإذا قام المستفيدون من هذه المداخيل بإدخارها عوض استهلاكها فهذا يعني أنهم يعطلون لفترة غير محددة الآثار الاقتصادية الناجمة عن هذه النفقة،مما أدى إلى الاعتقاد بفكرة أن عمليات التجهيز لا تملك نفس القيمة لذا وجب القيام بخيارات فيما يخص المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الدولة حتى يتم الإبقاء فقط على تلك التي تضمن أقصى منفعة عامة.

وبالرغم من كون نفقات الاستثمار منتجة إذ تؤثر مباشرة على الدخل الوطني والإنتاج الكلي كما تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،إلا أنها تمثل خطرا على الجانب المالي في فترات التضخم لذا وجب

[1]:عمر يحياوي،مرجع سابق،ص:48

تقييدها ومراقبتها من طرف الدولة.

من ناحية أخرى "يسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري،حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات لرأس المال لهذا يمكننا عد وملاحظة القطاعات التالية:المحروقات،الصناعات المصنعة،المناجم والطاقة،الفلاحة والري،المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية،السكن والمخططات البلدية للتنمية.

وينقسم القطاع إلى قطاع فرعي الذي يتجزأ بدوره إلى أنشطة محددة هذه الأخيرة تعتبر ميدانا ضمن الاقتصاد الوطني يمكن تشخيصه بحيث يتميز بخصائص ويمكن تعيينه بدقة كما يخضع توزيع الاعتمادات على الفروع والأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي"[1]،فمثلا العملية رقم 2423 تشمل ما يلي:

القطاع 2.....الصناعات التحويلية.

القطاع الفرعي 24.....التجهيزات.

الفصل 242.....الصلب.

المادة 2423.....التحويلات الاولية للمواد.

ويمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول "ج" الموالي:

جدول رقم (1-03):توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات (بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	61.500	3.050.000
الفلاحة و الري.....	187.273.400	129.613.000
دعم الخدمات المنتجة.....	13.741.060	22.286.060
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الادارية.	1.113.654.100	713.925.100

[1]:محرزي محمد عباس ،مرجع سابق،ص:69.

التربية و التكوين.....	169.839.000	273.134.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية..	113.388.000	235.901.000
دعم الحصول على سكن	87.202.000	194.070.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**2.025.159.060**	**1.811.979.160**
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص و خفض مسب الفوائد).....	-	605.727.500
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	51.500.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	115.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي لعمليات راس المال.	**215.000.000**	**732.227.500**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.240.159.060**	**2.544.206.660**

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد72،الصادرة في 2012/12/30 الموافق ل 16 صفر 1434هـ.

يوضح لنا الجدول السابق توزيع نفقات التجهيز على أساس القطاعات وذلك حسب اعتمادات الدفع وكذا رخص البرامج،كما نلاحظ تقسيم نفقات التجهيز إلى نفقات الاستثمار بنسبة (71.21%)من مجموع نفقات التجهيز والموزعة حسب القطاعات الاقتصادية بحيث نجد قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية يستحوذ على أكبر نسبة من نفقات الاستثمار ب39.40%،ثم قطاع التربية والتكوين بنسبة (15.07%)،فقطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية بنسبة (13.01%) وبعدها القطاعات الأخرى بمجموع (32.52%)،أما نفقات العمليات برأس المال فتمثل نسبة (28.79 %)من نفقات التجهيز والتي توزع إلى نفقات دعم النشاط الاقتصادي ونفقات البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.

كما نلاحظ في الجزائر إرتفاع نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز لذا يجب على الدولة أن تعمل على ترشيد هذه النفقات والتخفيض منها والإبقاء على النفقات الضرورية التي تهدف لزيادة النمو الاقتصادي.

وترجع أهمية هذه التقسيمات لكونها تخدم أغراض متنوعة من أبرزها:[1]

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج:حيث أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها،فيجب ترتيب وتنظيم تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية وهذا أمر بديهي حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة (الميزانية) يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج.
- خدمة أهداف المحاسبة،المراجعة،المراقبة والاعتماد.
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة ومعرفة تطورها حيث أن تقسيم النفقات العامة يُسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى.
- تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة بجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ المالية في السبل التي أقرتها وليس في أوجه أخرى.

المطلب الثاني:الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

إن أهمية دراسة النفقات العامة تكمن في آثارها الاقتصادية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذ تعتبر في الوقت الراهن أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف المرغوبة وعلى جميع الأصعدة اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية،حيث متى عُرِفَ الأثر الذي يُحَقِّقُه إنفاق محدد في ظل ظروف معينة أَمْكَنَ اعتماده بشكل واع من طرف الجهات الحكومية.

ولتبيان هذه الآثار بوضوح سوف نقسمها إلى قسمين الآثار الاقتصادية المباشرة والآثار الاقتصادية غير مباشرة،لكن قبل ذلك لابد من تحديد موقع الإنفاق العام في النظرية الكينزية حتى نتمكن من إدراج كيفية حساب المضاعف مع افتراض نموذج مغلق (IS-LM)،كما تجدر الإشارة عند دراسة الآثار الاقتصادية للإنفاق ضرورة التنبه إلى عدة قضايا منها:[2]

[1]:سوزي عدلي ناشد،مرجع سابق،ص:36،35 .

[2] :عبد المجيد قدي،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية،مرجع سابق ،ص:195.

– عدم تجانس أشكال الإنفاق العام،هذا ما يؤدي إلى تباين تأثيرات كل نوع من الأنواع.

– إن الإنفاق في مجال معين لا يتوقف عند ذلك المجال فقط فالإنفاق العسكري مثلا لا ينحصر أثره على المجال العسكري وإنما يمتد إلى المجال السياسي،الاقتصادي والاجتماعي، ...الخ.

– إن الآثار التي تتركها سياسة الإنفاق العام ليست حتما هي تلك المرغوبة من قبل السلطات العمومية،فقد تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق هدف ما،لتجد نفسها أمام أوضاع غير متوقعة (إما نتيجة لندرة المعلومات وعدم موثوقيتها أو بسبب ضعف القدرة على التنبؤ، ...).

– يتوقف حجم التأثير على درجة التجاوب التي يبديها الأعوان الاقتصاديون أمام تصرفات السلطات العمومية،فتعبيرهم عن رفض بعض التدابير يؤدي إلى خلق أوضاع جديدة.

– الإنفاق الحكومي الأكثر إنتاجية هو الإنفاق الذي يتحقق من خلاله الاستخدام الكفء للموارد المالية وهناك شرطان لوصف الإنفاق الحكومي بأنه منتج هما:

- الحصول على أكبر كمية من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف.
- الحصول على الإنتاج المثالي من جميع أوجه الإنفاق الحكومي بمعنى أن تعطي نتائج متساوية.

ولتحقيق هذا الشرط يجب تطبيق شرط التوازن على الإنفاق الحكومي وهو أن تتساوى المنفعة الحدية الاجتماعية مع التكلفة الحدية الاجتماعية لكل إنفاق.[1]

الفرع الأول:الإنفاق الحكومي في النموذج الكينزي.

كنتيجة حتمية لفشل الاقتصاد الكلاسيكي في تفسير الحياة الاقتصادية ظهرت"النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" لكينز سنة 1936 واعْتُبِرَتْ كثورة فكرية كبيرة آنذاك نتج عنها زيادة الاهتمام بالتحليل الكلي والسياسات الاقتصادية الهادفة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي[2]واعتمد كينز في تفسيراته على المجمعات

[1] مقالة بعنوان: "الإنفاق العام، أنواعه وأقسامه" [على الخط] تاريخ الإطلاع: 2011/02/11، على الساعة/ 21:00، الرابط: http://faculty.ksu.edu.sa/73558/Miscellaneous/

[2] :عمر صخري،التحليل الاقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر،2005،ص:54.

الاقتصادية الكلية،كما ركز على دور النقود في الاقتصاد الوطني عكس الكلاسيك،اضافة لتبنيه لطريقة جديدة في التحليل الاقتصادي تعتمد على مفهوم التدفقات.

وفي نفس السياق أكد كينز على أن اقتصاد السوق الحر لا يتوجه بشكل تلقائي نحو توازن الاستخدام الكامل وأن حالة التوازن قد تستقر عند مستوى إنتاجي كلي يقل كثيرا عن المستوى المطلوب لتحقيق الاستخدام الكامل،هذا يعني احتمال وقوع الاقتصاد في فترات كساد متواصلة نتيجة للتقلبات الاقتصادية وهي سمة دائمة لاقتصاد السوق،كما اعتقد أن السبب الرئيسي لمشكلة البطالة هو عدم كفاية الطلب الكلي وبناءا على ذلك نادى بتحفيز الطلب بواسطة الإنفاق العام واعتبره الآلية التي تساعد على اِنتشال الاقتصاد من دوامة الكساد وتسعى لبلوغ مستويات مرموقة من النمو والازدهار الاقتصادي.

من هنا يتضح أن كينز اِهتم بتوقعات المنتجين الخاصة بالطلب السوقي وهو ما أسماه بالطلب الفعلي effective (demand) الذي يمثل الركيزة الأساسية للنظرية الكينزية،إذ أنه خلافا للنموذج الكلاسيكي الذي يعتبر أن مستوى التوظيف هو الذي يحدد مستوى الإنتاج نجد أن التوازن الكينزي البسيط مثلا يبدأ بدالتي الاستهلاك والادخار اللذان تحددان مع التوازن النقدي معدل الفائدة ومستوى الإنتاج ،هذا الأخير بدوره يحدد مستوى اليد العاملة ويمكن توضيح مكونات الطلب الكلي في الشكل التالي:

شكل رقم(1-08):مخطط يوضح مكونات الطلب الكلي.

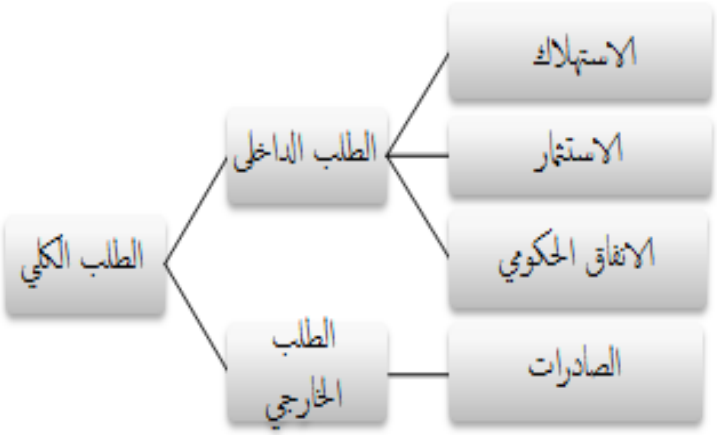

المصدر:من إعداد الطالبة.

يمكن القول بأن كينز أكد على ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بالتدخل المقاصي أو ما يسمى بالمالية المعوضة لتصحيح آليات السوق المترتبة عن اختلال النشاط الاقتصادي،فإذا كان الاقتصاد في حالة الاستخدام غير الكامل،فإنه بإمكان الحكومة اللجوء إلى الوسائل المالية كالضرائب والنفقات العامة من أجل تنشيط الطلب الكلي أو الحد منه.

أولا:فرضيات نموذج IS-LM.

يعتمد نموذج IS-LM على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- يفترض اقتصاد مغلق .
- تركيز التحليل على الفترة القصيرة عكس الكلاسيك،حيث يرى كينز أن ما يهم أكثر هو المدى القصير "لأن في الأجل البعيد سنكون كلنا ميتين."[1]
- يتكون الاقتصاد من القطاعات التالية:القطاع العائلي،قطاع المؤسسات،القطاع الحكومي
- ثبات الأسعار والأجور في المدى القصير ومرونة معدلات الفائدة.
- أما سوق السندات فيمكن أن نستبعده من الدراسة وهذا حسب قانون Walras "إذا تحقق التوازن في (n-1) من الأسواق فإنه من الضروري أن يتحقق في كل الأسواق."[2]

ثانيا:تحديد التوازن الاقتصادي الكلي باستخدام نموذج IS-LM.

لقد توسع إطار التوازن ولم يبقى توازنا للنفقات والإيرادات في موازنة الدولة العامة يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات الإدارية اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات من جهة أخرى.

وإنما يشمل عناصر أهم وأكبر،حيث يمكن القول أن الشرط الأساسي للتوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة،كما أن التوازن الكلي هذا

[1] :د المام الشريف المام:محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن،الجزء الاول،ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003،ص:35.

[2] :J.O.Hairault ; analyse macroéconomique ;tome :1 ;la decouvert ;2000 ;paris ;p :26.

يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في أسواق السلع والخدمات والسوق النقدي.

1. توازن سوق السلع والخدمات (منحنى IS).

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات بتعادل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي،مع الإشارة أن الطلب الكلي في اقتصاد مغلق يشمل كل من:(طلب القطاع العائلي الذي يتمثل في الاستهلاك ،طلب المؤسسات الذي نعبر عنه بالاستثمار،طلب الحكومة والمتمثل في الإنفاق العام) أي:

$$Y = C + I + G.....(1)$$

حيث:

- الاستهلاك الكلي C يعطى بالعلاقة التالية: $C = a + by_d$ مع (a:الاستهلاك المستقل،b:الميل الحدي للاستهلاك).
- الدخل التصرفي y_d يعطى بالعلاقة التالية: $y_d = Y - T$ معY يمثل الدخل الإجمالي و T تمثل الضرائب.
- الاستثمار يتحدد بعدة عوامل لكن سنقتصر في هذا المجال على اعتباره دالة في معدل الفائدة حيث يُوَضَّح من خلال المعادلة التالية: $I = I_0 - \alpha_1 i$ مع (I_0 :الاستثمار المستقل ،α_1:الكفاية الحدية لرأس المال، i:معدل الفائدة)
- الإنفاق الحكومي G نعتبره هنا كمتغير خارجي حيث: $G = G_0$ مع G_0 :الإنفاق الحكومي المستقل.

إذن يمكن تحديد الدخل التوازني في سوق السلع والخدمات بالتعويض في المعادلة الأولى بالشكل التالي:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = (a + b(Y - T)) + (I_0 - \alpha_1 i) + G_0$$

$$Y = a + bY - bT + I_0 - \alpha_1 i + G_0$$

$$Y - bY = a + I_0 + G_0 - bT - \alpha_1 i$$

$$Y = \frac{a + I_0 + G_0 - bT}{1 - b} - \frac{\alpha_1}{1 - b} i.....(2)$$

إن هذه المعادلة تعكس معادلة المنحني IS الذي يُمثل بشكل خط مستقيم ويُبَيِّنُ مختلف التوليفات من الدخل وسعر الفائدة (i،Y) [1]

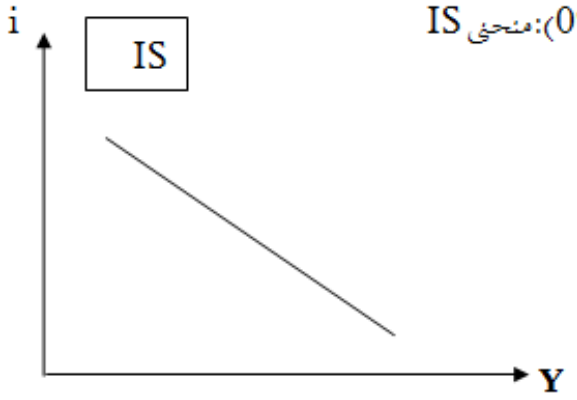

شكل رقم(1-09):منحنى IS

2. توازن سوق النقد (LM)

يتم التوازن النقدي عندما يتساوى الطلب على النقد بعرض النقد $M^S = M^d$ ويُعَبَّر عن هذا التوازن بمعادلة LM (L:تشير إلى الطلب على النقد وM:عرض النقد).

- دالة عرض النقود $M^S=M/P$ وهي تعكس حجم الكتلة النقدية التي تخلقها الدولة.

- أما الطلب على النقد فيصدر من الأفراد انطلاقا من ثلاثة دوافع:دافع المعاملات والاحتياط الذي يرتبط طرديا بالدخل ودافع المضاربة الذي يرتبط عكسيا مع معدل الفائدة وبالتالي فالطلب على النقد يعطى بالعلاقة التالية:[2]

$$M^d = l_1(y) - l_2(i)$$

$$M^s = M^d \Leftrightarrow \frac{M}{P} = \ell_1(y) - \ell_2(i)$$

$$Y = \frac{M}{P}\Big/_{\ell_1} + \frac{\ell_2}{\ell_1} i \ldots\ldots(3)$$

[1] د.أحمد رمضان نعمة الله،إيمان عطية ناصف،محمد سيد عابد،النظرية الاقتصادية الكلية،الدار الجامعية ،الاسكندرية،2003،ص:114.

[2] :J.O.Hairault ;op cit ;p :39;40

ويمكن تمثيل منحني LM بالشكل التالي:

شكل رقم(1-10):منحنى LM.

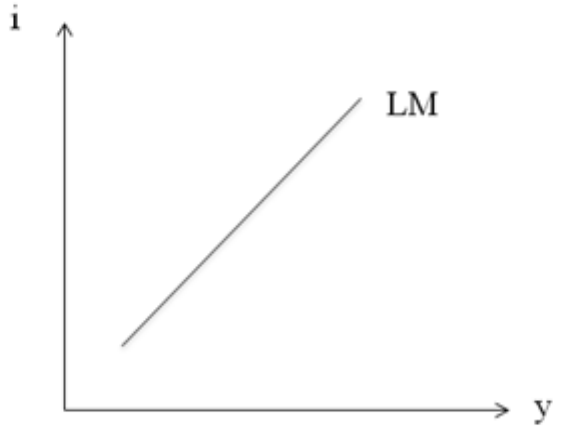

المصدر:د.احمد رمضان نعمة الله،ايمان عطية ناصف،محمد سيد عابد،مرجع سابق،ص:176.

3. التوازن المتزامن للسوقين معا IS-LM.

لتحديد الدخل التوازني المتزامن للسوقين يكفي أن نحل جملة المعادلتين التالية:

$$Y=\begin{cases} Y=\dfrac{a+I_0+G_0-bT}{1-b}-\dfrac{\alpha_1}{1-b}i \\ Y=\dfrac{\overline{\dfrac{M}{P}}}{\ell_1}+\dfrac{\ell_2}{\ell_1}i \end{cases}$$

بعد حل هذه الجملة نحصل على الدخل وسعر الفائدة التوازني كما ما يأتي:[1]

$$Y^*=\frac{\dfrac{\alpha_1}{\ell_2}\left(\dfrac{M}{P}\right)+a+I_0+G_0-bT}{1-b+\dfrac{\alpha_1\ell_1}{\ell_2}} \quad \text{و} \quad i^*=\frac{\dfrac{-(1-b)}{\ell_1}\left(\dfrac{M}{P}\right)+a+I_0+G_0-bT}{\alpha_1+\dfrac{\ell_2(1-b)}{\ell_1}}$$

كما يمكن توضيح حالة التوازن في الشكل التالي:

[1] : :J.O.Hairault ;op cit ;p :39;40.

شكل رقم(1-11):منحنى IS-LM.

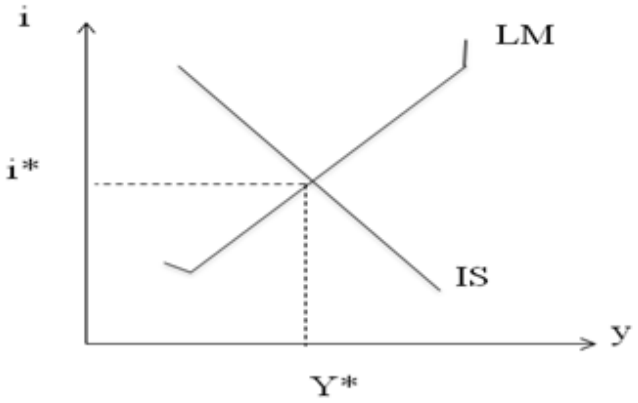

La source : J.O.Hairault ; op cit ; p : 40.

الفرع الثاني:الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.

هي تلك النتائج التي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية وأولية وتطول هذه الآثار أو النتائج عدة متغيرات اقتصادية أهمها:الناتج الوطني،الاستهلاك وتوزيع الدخل.

أولا:تأثير النفقات العامة على الإنتاج الوطني.

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وعلى هذا الأساس فدرجة تأثير الإنفاق العام على الإنتاج الوطني تتوقف على قدرة الطلب الكلي في التأثير على هذا الإنتاج،هذا بدوره يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية.

ويقصد بالطلب الكلي:مجموع السلع والخدمات المطلوبة أو المعروضة في أي اقتصاد ونظريا لا يقتصر هذا المفهوم على نوع من أنواع السلع والخدمات أو قطاع معين من القطاعات الاقتصادية ،إنما يشمل جميع السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية بما في ذلك المخصصة للتصدير.[1]

[1]: نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف،الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص132.

ولتبيان أثر الإنفاق العام على الإنتاج يتعين علينا التعرف على وسائل تمويله،طريقة استخدامه ونوعيته.

1. **أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني حسب وسائل تمويله:**إن آثار الإنفاق العام تختلف تبعا لتغير وسائل تمويل هذا الإنفاق،فمثلا تمويله عن طريق الضرائب يعطي آثار مخالفة عن حالة تمويله عن طريق القروض أو عن طريق الإصدار النقدي ،ففي حالة تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب فإن ذلك سوف يؤدي حتما إلى اقتطاع جزء من دخل المكلف،مما يؤثر على حجم استهلاكه وكمية مدخراته علما أن آثار الضرائب تختلف وفقا لنوعها مباشرة أو غير مباشرة،حيث يؤدي فرض ضريبة مباشرة على سلع ضرورية للاستهلاك وتخصيص حصيلتها للوفاء بقروض الدولة إلى إنقاص جزء من القوة الشرائية لطبقة ميلها الحدي للاستهلاك كبير فيقل إنفاقها،كذلك فإن تخصيص حصيلة هذه الضريبة لسداد القروض يحول هذه القوة الشرائية المقتطعة إلى طبقة ميلها الحدي للاستهلاك أقل وتكون نتيجة الإنفاق هنا نقص في تيار إنفاق الطبقات الفقيرة ما لم تعوضه نفقات الدولة لأنها حولت الجزء المقتطع من دخول الفئة الأولى إلى طبقة قد تكتنز هذه الأموال ولا تنفقها ومنه فإن فرض ضريبة على دخل مخصص للإنفاق يقلل من حجم هذا الأخير ما لم يعوض هذا النقص استخدام الدولة لحصيلة الضرائب بطريقة تزيد منه وعليه فإن الإنفاق العام الممول من طرف الإيرادات العادية(الضرائب والرسوم) لا يؤثر كثيرا على مستوى الدخل القومي لأنه لا يساهم في خلق وسائل دفع جديدة.

أما في حالة تمويل النفقات العامة عن طريق القروض أو الإصدار النقدي،فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تساهم في زيادة الإنفاق الكلي ورفع مستوي الطلب ما ينجم عنه زيادة في الإنتاج القومي أي ارتفاع في الدخل ويصح هذا التحليل فقط في حالة وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد القومي إذ يعمل الإنفاق على تشغيلها،بينما في حالة عدم وجود مثل هذه الطاقات فإن الإنفاق العام الممول بهذه الوسيلة يساهم في رفع الأسعار وإحداث التضخم.[1]

2. **أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني حسب طريقة استخدامه:**إن تأثير الإنفاق العام على حجم الإنتاج الكلي وبالتالي على الدخل القومي يقوى أو يضعف تبعا لطريقة استخدامه،فكلما زادت الدولة خدماتها للطبقات الفقيرة كلما أدى ذلك لزيادة الإنفاق الكلي بقدر كبير نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقات واتجاه

[1]: د.سعيد على العبيدي،مرجع سابق،ص:93.

المعنيين بالخدمات المقدمة إلى إنفاق كل ما يحصلون عليه من دخول إضافية[1]،أما إذا اِسْتُخْدِمَتْ الأموال العامة لإشباع مطالب الطبقات الغنية فذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي لأن هذه الطبقات تقوم باكتناز الدخول الإضافية كنتيجة لانخفاض الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الفئات.

3. أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني حسب نوعيته: يؤثر نوع الإنفاق العام سواء كان إنفاق استهلاكي أو استثماري على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

فالنفقات الاستهلاكية حتى وإن كانت تساهم بشكل فعال في رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المتواضع وزيادة إنتاجهم واستهلاكهم،إلا أن تأثيرها على الدخل الوطني يبقى متواضعا.

أما النفقات الاستثمارية كتلك المخصصة لتكوين رؤوس الأموال العينية في الدولة فهي تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية القومية وتساهم في تحقيق الوفرات الخارجية للمشروعات الإنتاجية المختلفة،مما ينعكس مباشرة على نمو حجم الإنتاج وزيادة الدخل القومي،غير أن هذه النتيجة لا تتحقق إلا في المدى البعيد،فالإنفاق الاستثماري لا يؤدي فورا لزيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة ،إنما يتطلب الأمر مرور فترة من الزمن يبدأ بعدها هذا الإنفاق في إنتاج آثاره.

ثانيا:أثر الإنفاق العام على الاستهلاك.

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة من خلال:

1. نفقات الاستهلاك الحكومي: يقصد بها تلك النفقات التي تقوم الدولة بصرفها كشراء سلع أو خدمات متنوعة أو وجبات الطلبة ..وغيرها من اللوازم الضرورية لسير المرافق العامة.

(فالدولة تعتبر كمستهلك كبير في الاقتصاد،لذا يكون للإنفاق العام تأثير مباشر في رفع حجم الاستهلاك القومي.)[2]

2. نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هي ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات أو أجور أو معاشات التي تدفعها الدولة إلى موظفيها وعمالها وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول يُنْفَق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع أو خدمات،كما تعد هذه

[1]:د.مجدي شهاب،اصول الاقتصاد العام،المالية العامة،دار الجامعة الجديدة ، 2004 ،ص:240.

[2]: د.سعيد على العبيدي،مرجع سابق،ص:95

النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل ما يقدمه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي.[1]

ثالثا:أثر النفقات العامة على نمط توزيع الدخل الوطني.

يقصد بتوزيع الدخل الوطني الطريقة أو الكيفية التي يخصص بها بين مختلف شرائح وفئات المجتمع أي تحديد نصيب كل فئة منه وعموما يتحدد نمط توزيع الدخل بطبيعة الإنتاج.

في هذا المجال فإن الدولة أثناء تدخلها لإعادة توزيع الدخل الوطني تستعمل العديد من الوسائل والطرق منها:

إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد الأثمان لعوامل الإنتاج أو أثمان المنتجات وأيضا يمكنها استعمال الأدوات المالية لتحقيق هذا الهدف عن طريق الإيرادات العامة أو النفقات العامة.

وتتمثل عملية إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب،رسوم وأعباء عامة وبين ما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام،فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة بأن كان ما تَحْصُل عليه من منافع يتجاوز قيمة ما تتحمله من أعباء عامة،فإن هذا يعني أن الدخل الوطني قد أُعِيدَ توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة،أما إذا كانت المنفعة التي تعود على هذه الطبقة من النفقات تقل عن ما تتحمله من أعباء،فهذا يدل على أن النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني على حساب هذه الفئة لصالح فئة أخرى.[2]

الفرع الثالث:الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.

إن آثار سياسة الإنفاق الحكومي لا تقتصر على المباشرة فقط،بل سوف تتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن لتولد تأثيرا غير مباشرا على الدخل والاستخدام،هذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف والمعجل،حيث أن المالية العامة

تؤثر بعدة طرق على المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة مختلف الاختلالات

[1]:محرزي محمد عباس،مرجع سابق،ص:104.

[2]:على زغدود،مرجع سابق،ص:61.

الاقتصادية الكلية.[1]

أولا: أثر المضاعف.

يعتبر الاقتصادي البريطاني R.F.Kahn أول من استعمل مفهوم المضاعف في دراسة حول أثر الاستثمار على خلق مناصب عمل (1931)،حيث وجد أن القيام بالاستثمار في فترة معينة وفي قطاع ما يؤدي إلى خلق مناصب شغل على فترات وتمس عدة قطاعات اقتصادية،إذ يكون حجم اليد العاملة الإضافي أكبر من حجمها الذي تم خلقه في القطاع الذي جرى فيه الاستثمار لأول مرة أي نكون أمام عملية مضاعفة.[2]

تهدف فكرة المضاعف عند كينز إلى بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني،أي أن زيادة الإنفاق الاستثماري

يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقادير مضاعفة،غير أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل لتوسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار،لكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك،الإنفاق العام وغيرها.

بصفة عامة نقصد بالمضاعف:المعامل العددي أو المعيار الذي يقيس لنا التغير في الناتج (الدخل الوطني) الناجم

عن تغير أحد مكونات الطلب الكلي،بمعنى آخر إذا تغيرت النفقات الاستهلاكية أو الاستثمارية بدينار واحد سيتغير مستوى الدخل التوازني بأكثر من دينار أي يتضاعف.

وباعتبار أن التحليل الكينزي يتسم بالطابع الساكن المقارن،فإن المضاعف المرتبط به يكون ساكنا،لكن إدخال بعض العوامل الديناميكية في هذا التحليل مثل فترات التأخير التي تحصل بين فترة الحصول على الدخل وفترة تحديد حجم الاستهلاك أدى إلى تطوير مضاعف ديناميكي وعليه يمكن التمييز بين المضاعف الساكن والمضاعف الديناميكي.[3]

1. مضاعف الإنفاق العام الساكن.

[1] :وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق،ص/148.

[2] :محمد المام الشريف،مرجع سابق،ص:177.

[3] :نفس المرجع السابق،ص:177

يُعَبِّر عن التغير في حجم الناتج المتولد عن تغير الإنفاق العام،هذا يعني أنه لا يوجد فاصل زمني بين التغير في الإنفاق العام والتغير في حجم الناتج ويمكن استنتاج قيمة المضاعف الساكن البسيط للإنفاق العام انطلاقا من التوازن في سوق السلع والخدمات.

حسب المعادلة (1) وبالاحتفاظ بنفس المعادلات السابقة المدرجة في الفرع الأول بالنسبة لمعادلة (C و G) و باعتبار $I=I_0$ يمكن استنتاج صيغة المضاعف البسيط للإنفاق العام:

$$Y=\frac{a+I_0+G_0-bT}{1-b}$$

إذا زاد الإنفاق العام ب ΔG مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها نحصل على:

$$Y+\Delta Y=\frac{a+I_0+G_0-bT}{1-b}+\frac{\Delta G}{1-b}$$

$$K_G=\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b}$$

هذا يعني أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي ب ΔG فإن الدخل التوازني سوف يزداد ب $\Delta Y=K\times\Delta G$ فمثلا إذا كان مقدار المضاعف هو (5)،فإن زيادة الإنفاق بقيمة وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الدخل ب (5) وحدات.

أيضا نلاحظ أنه كلما ارتفعت قيمة الميل الحدي للاستهلاك أو انخفضت قيمة الميل الحدي للادخار كلما ارتفعت قيمة المضاعف،كما تجدر الإشارة إلى أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يختلف بالنظر لدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي كلما كان مرنا ومتجاوبا مع الزيادة المتتالية في الاستهلاك كلما أنْتَجَ المضاعف أثره بشكل ملموس والعكس صحيح[1].

2. المضاعف الديناميكي.

يعتمد هذا المفهوم على عدة فرضيات أهمها فرضية فاصل روبرتسون[2] حول وجود فترة إبطاء أو تأخر زمنية

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص118.

[2] :احمد فريد مصطفى،التحليل الاقتصادي الكلي ،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،2000،ص:120.

بين لحظة حصول الأفراد على الدخل ولحظة إنفاقهم لهذا الدخل أي ($C_t=f(Y_d(t-1))$ وتظهر علاقة المضاعف الديناميكي في حالة زيادة مستديمة في الإنفاق العام بالشكل التالي:

$$K_{de}=\frac{\Delta Y}{\Delta G}=1+b+b^2+...+b^{n-1}$$

أما في حالة الزيادة في سنة معينة تم العودة إلى القيمة الأصلية فنحسب المضاعف الديناميكي انطلاقا من العلاقة:

$$K_{de}=\frac{\Delta Y}{\Delta G}=b^{n-1}$$

ثانيا: أثر المعجل.

أول من تطرق إلى هذا المفهوم هو الاقتصادي الفرنسي Aflalion عام 1908،أما الصيغة الحديثة لهذا المبدأ فتعود للاقتصادي الأمريكي (J. M. Clark) عام 1917،لتتطور فيما بعد من طرف الاقتصادي(P. Samuelson)[1].

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار،حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل[2]،إذن فالمعجل يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار $\frac{\Delta C}{\Delta I}$.

كذلك إن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وآلات للرفع من الإنتاج والأرباح وبزيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل.

هذا ما يدل على وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث آثارا تراكمية على كل من الدخل، الإنتاج والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج.

إذن يمكن تمثيل هذا التفاعل المتبادل بين المضاعف المعجل في المخطط التالي:[3]

---

[1] صلاح مهدي البيرماني، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد52، المجلد 14، 2008، ص164.

[2] :د. سوزي عدلي ناشد ،مرجع سابق،ص:81.

[3] :وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق ،ص:149.

شكل رقم(1- 12):مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل.

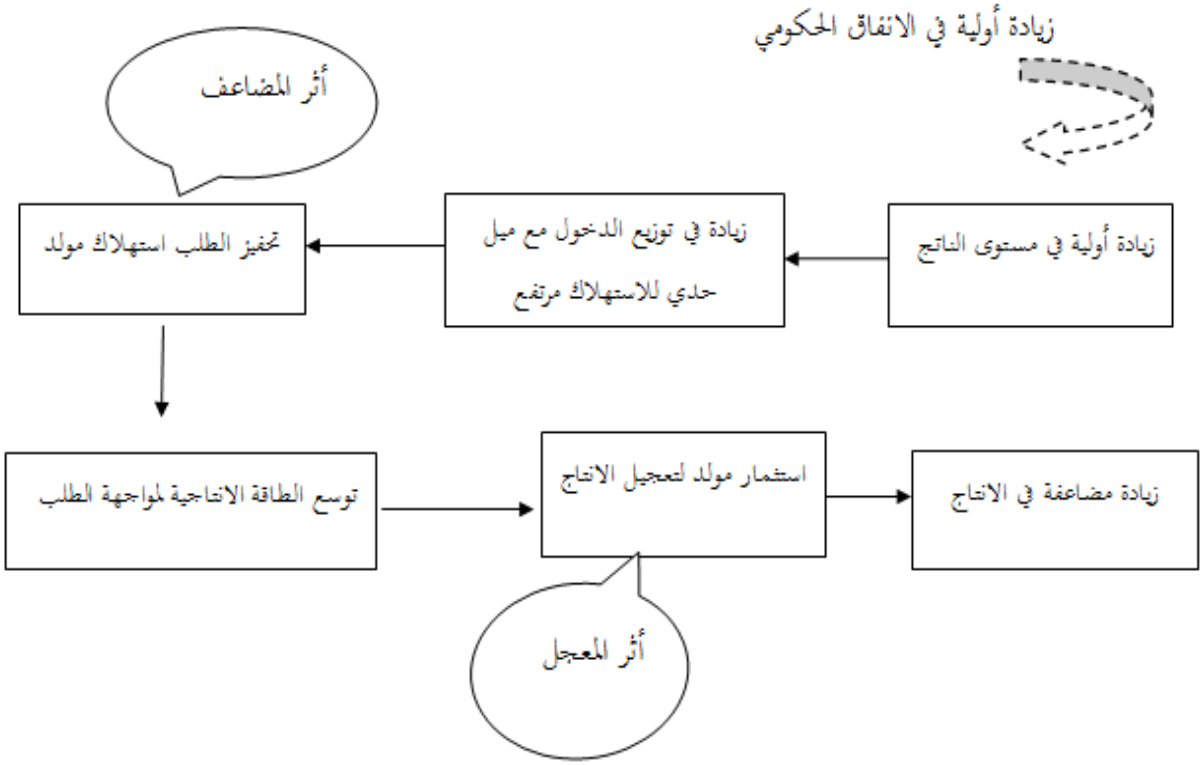

المصدر: وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق ،ص:149.

خلاصة:

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى القول بأن النفقات العامة تُعتبر أحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني التي ترمي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية،إذ تهدف لتلبية الحاجات العامة وتحسين المستوى المعيشي وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية هذا من جهة ومن جهة أخرى تسعى للتأثير في مسار النشاط الاقتصادي و معالجة التقلبات الاقتصادية بشكل يضمن الاستقرار الاقتصادي،هذا يعني أن وجود النفقة العامة لا يبررها الجانب الاقتصادي فقط وإنما كذلك الجانب الاجتماعي.

وقد شهد مفهوم النفقات العامة تطورات عديدة بَدْءا بالنفقة المحايدة في الفكر الكلاسيكي،ثم النفقة المتدخلة في الفكر الكينزي،وصولا إلى النفقة المنتجة في التوجهات الحديثة،إذ تزايد حجمها بشكل ملفت للنظر الأمر الذي استوجب ضرورة ضبطها باستخدام جملة من القواعد تسمح بكفاءة استخدام وإدارة الأموال العامة لتحقيق أكبر منفعة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام،لكن وبالرغم من تطبيق هذه الضوابط والمحددات إلا أن ظاهرة تزايد النفقات العامة أضحت قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي وسمة بارزة من سمات المالية العامة في العصر الحديث سواء في الدول المتقدمة أو النامية وإن اختلفت هذه الزيادة وشدة وطأتها من بلد لآخر،إلا أنها تحدث كنتيجة حتمية لأسباب ظاهرية وحقيقية.

أيضا تنوعت تقسيمات النفقات وفق عدة معايير أهمها المعيار العلمي والعملي،بالشكل الذي ساهم في إبراز آثارها الاقتصادية على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج،الاستهلاك وتوزيع الدخل إضافة إلى الآثار الاقتصادية غير المباشرة أو ما يعرف بأثر المضاعف والمعجل وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية بحكم أنه مؤشر يدل على وضعية الاقتصاد ككل وسنحاول في الفصل التالي إبراز أهم الجوانب المتعلقة به مع التأكيد على دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

تمهيد.

يُعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويُبَيِّن مستوى التقدم لمختلف الدول،من هنا يُعَدُّ هدفاً وهاجساً تسعى جميع الشعوب بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدلاته،كما يتّصف النمو الاقتصادي بكونه حصيلة عملية معقدة ومتشابكة تتظافرُ لإنجاحها عوامل اقتصادية اجتماعية،سياسية ومؤسساتية.

وقد اختلفت النظريات الاقتصادية اختلافا كبيرا حول محدداته إذ يُعَزَّى النمو تارة لزيادة الإنتاجية وتارة أخرى لزيادة الصادرات،بينما تُؤكد بعض النماذج على الدور الايجابي للإنفاق العام في تحفيز الطلب الفعلي وبالتالي زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي (PIB)،هذا ما يحتم على متخذى القرار الاقتصادي تحديد هذه العوامل بدقة وتبني السياسات الاقتصادية المناسبة وإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة التي تضمن تفعيل النمو الاقتصادي واستمراره.

من ناحية أخرى ونظرا للأهمية البالغة للنمو الاقتصادي فقد تطرق الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي إلى دراسة هذا الموضوع وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي بُغْيَة الوصول إلى صياغة نموذج رياضي يستطيع تفسير اِتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى ومن بينها الإنفاق العام.

حيث لا يزال الجدل حول الأثر بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وأي منهما يؤثر على الآخر محور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة فمنها من أكد على فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي ومنها من عارض هذه الفكرة،هذا ما جذبنا لمحاولة معرفة اِتجاه ونوعية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي،حيث سنتعرف من خلال هذا الفصل على دور ومكانة الإنفاق العام في مختلف نظريات ونماذج النمو الاقتصادي مع التركيز على النماذج التي فسرت العلاقة بينهما،إذن سنعالج هذه العلاقة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث:أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.

إستحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اِهتمام الباحثين الاقتصاديين خاصة خلال منتصف القرن الماضي،إذ اعتبروه عملية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي معقدة،كما أوضحوا أن هدف النمو الاقتصادي يَتَمَوْضَع على رأس أهداف السياسة الاقتصادية ذلك لكونه يُمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع وهو شرط ضروري ولكن غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد فالجانب الآخر من المعادلة هو توزيع النمو المحقق بعدالة بين الأفراد.

ويُساهم النمو الاقتصادي في توسيع الخيارات أمام الأفراد،الحكومات والمنظمات المجتمعية المختلفة مما يزيد من إمكانيات ترك هوامش حرية أكبر أمام الإبداع والابتكار للأفراد،كما يُساعد الحكومات على القيام بأدوار هامة مثل الرعاية الاجتماعية،التعليم والصحة لذا نجد جُلّ الدول تُوليه اهتماما خاصا،هذا ما يدفعنا للتساؤل عن مفهوم النمو الاقتصادي؟وهل النمو والتنمية الاقتصادية وجهان لعملة واحدة ؟ كيف يقاس النمو الاقتصادي؟وما هي أهم محدداته؟

المطلب الأول:الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

شاع مفهوم نظرية التنمية غداة الحرب العالمية الثانية إشارة إلى مشكلات الدول التي أخذت تستقل تباعا والتي كانت تهدف إلى تحسين أحوالها وهذه النظرية في الواقع ليست سوى مجموعة كتابات لمؤلفين غربيين خصصوا بعض وقتهم لإرشاد الشعوب النامية لسبل تطوير اقتصادياتهم في أقصر وقت ممكن واللحاق بركب الدول المتقدمة إذ يشير معظم الباحثين في الحقل الاقتصادي إلى أن مفهوم التنمية قد تطور عبر مراحل متواصلة،حيث كان في بداية الأمر يركز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحقق من انجازات،أي أن التنمية تُعبر عن الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل عبر فترة زمنية طويلة وبالرغم من وجود إشارات لأهمية تحقيق جوانب أخرى:كمحو الأمية ،نشر التعليم والقضاء على الأمراض،إلا أن التركيز كان على الجوانب الاقتصادية بمعنى أن التنمية ما هي إلا مرادفٌ للنمو الاقتصادي السريع[1].

بعد هذه المرحلة بدأ مفهوم التنمية يُصبح أشمل ويَأخذ الأبعاد الاجتماعية بعدما كان مقتصر على الأبعاد الاقتصادية فقط ،لأن نمو الدخل القومي أو الفردي لم يؤدي لتحسين مستوى المعيشة،انخفاض البطالة وتحسين توزيع الدخل بين طبقات المجتمع،من هذا المنطلق بدأ كثير من الاقتصاديين ينظرون للتنمية الاقتصادية على أنها

[1]:د جمال علاوة ،د على صالح،"مدخل لعلم التنمية"،الشروق ،الأردن، 2010،ص:30،29.

مفهوم أوسع وأشمل،حيث أخذت تُركز على معالجة مشكلات البطالة ،الفقر واللامساواة وهذه التغيرات امتدت خلال الفترة ما بين نهاية الستينات حتى سبعينات القرن العشرين.

ومنذ منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين بدأ يظهر مفهوم التنمية الشاملة المهْتَمَة بجميع جوانب الحياة[1]ولكن هذه المرحلة كانت تعالج كل جانب من الجوانب منفصلا عن الجوانب الأخرى ووَضْعُ الحلول لكل مشكلة على انفراد،الأمر الذي جعل التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف في كثير من المجتمعات،مما دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المستديمة ،حيث تعددت تعاريفها وورد مفهومها لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 وعُرِّفَتْ في هذا التقرير بأنها "تلك العملية التي تُلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم" وعرفها ويبستر (Webster) على أنها التنمية التي تستخدم الموا رد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.

ونظرا لوجود ارتباط بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي فإنه عادة ما يتم نوع من الخلط بين المفهومين ولهذا الغرض سنقوم في هذا المطلب بتوضيح بشكل من التفصيل مفهوم كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ثم إبراز نقاط الاختلاف بينهما،مع التركيز الكلي على مفهوم النمو الاقتصادي والذي يعتبر من المتغيرات المدروسة في هذه الدراسة.

الفرع الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية.

سنتطرق في هذه النقطة الى أهم التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية الاقتصادية ثم سنتعرف على أهميتها وجُل متطلباتها.

أولا:تعريف التنمية الاقتصادية.

التنمية لغة:من النماء وهو الزيادة والكثرة وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه.

اصطلاحا :اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم ولا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين ويعود السبب في ذلك كما يقول الدكتور ابراهيم العسل إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الايديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه،فبينما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازديادا في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد– مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك –يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من

[1] غربي أحمد"ابعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر"،مجلة البحوث و الدراسات العلمية،عدد 04 اكتوبر2010 ،جامعة يحي فارس المدية،ص:06

تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي منه والصحي والتعليمي والخدماتي.[1]

ورغم مرور أكثر من نصف قرن على بدء التركيز على التنمية الاقتصادية وتخصيص الأمم المتحدة فترة الستينات و السبعينات للاهتمام بهذا الأمر،فمازالت الدول المتخلفة تعاني من أغلال التخلف*،مما جعل بعض الاقتصاديين يتحدثون عن أسطورة التنمية الاقتصادية أو أن ما حدث كان "تنمية التخلف"[2]،إذ مع فشل هذه الرؤية للتنمية بدأ المفكرون في نقد هذه النظريات وفسروا هذا الإخفاق في تحقيق التنمية الى التبعية الاقتصادية والثقافية للدول الغربية وحاولوا وضع قواعد واستراتيجيات جديدة تعمل على تغير الواقع الحالي وتساهم في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وبذلك تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية التي سندرج أهمها فيما يلي:

1. حسب الأستاذ *(F. Perroux)* فالتنمية تعني"التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان لتجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة"[3]وبذلك تُعتبر عملية معقدة وشاملة.
2. أما في رأي الاقتصادي *(Kindelberger)* التنمية :"تعكس الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من السلع والخدمات في فترة معينة ،اِتُّفِقَ عليها بسنة،مع وُجوب تَوَافُر تغيرات تكنولوجية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي يُنْتَظَرُ إنشاؤها"[4].
3. التنمية الاقتصادية هي تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة والقضاء على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه[5] والوصول إلى حالة التقدم.
4. أو التنمية:هي نمو اقتصادي يصحبه مجموعة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية التي تُحْدِثُ التغير الجوهري الذي

---

[1]:د مصيطفي عبد اللطيف،ا.بن سانية عبد الرحمان"انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الاقتصاد الاسلامي"،الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي ورهانات المستقبل 24،2011/02/23،المركز الجامعي غرداية،ص:03.

* يقصد بالتخلف "انخفاض مستويات الدخول والمعيشة في دولة ما، ولذلك فإن المفهوم الشائع للتخلف يوضح أن الدول المتخلفة هي الدول التي تعاني من انخفاض مستويات المعيشة والدخول لغالبية سكانها،و بالتالي يقل مستوى الاستهلاك و الرفاهية المادية لسكانها مقارنة بما سائد في الدول المتقدمة"، لتفاصيل أكثر: محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، الاسكندرية،طبعة 2006، ص12.

[2]د.محمد صفوت قابل"نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية"دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008،ص:62.

[3] :Matouk Belattaf ; « economie du développement » ;office despublication universitrires ; Algerie ;2010 ;p :34.

[4]: صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2006، ص90.

[5] علي العطار "التنمية الاقتصادية والبشرية" ،دار العلوم العربية، لبنان، 2005، ص103.

يَمُسُ جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لحياة الفرد والمجتمع بحيث تتحسن نوعية الحياة التي ينعم بها أفراد المجتمع[1]،أي أنها تهدف لتحقيق معدلات نمو للدخل الفردي تفوق معدلات النمو السكاني وذلك بإستبعاد أثر التضخم.

5. كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بالعملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[2]

وبصفة عامة فالتنمية الاقتصادية هي تلك العملية المتعددة الأبعاد التي تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية،السلوكية،الثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر وبلوغ الرفاهية الاجتماعية.

ووفقا لهذه التعاريف فالتنمية الاقتصادية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:[3]

- الشمولية:فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا على الجانب الثقافي،السياسي والاجتماعي.
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي ولفترة طويلة من الزمن،هذا ما يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة (التخفيف من حدة الفقر).
- التغير في الهيكل الاقتصادي عن طريق اكتشاف موارد اضافية جديدة وتراكم رأس المال وإدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات.

ثانيا:أهمية التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية الهدف الأهم التي تسعى مختلف الدول لبلوغه لأنها تعمل على رفع مستوى معيشة

[1]:د.فريد بشير طاهر" التخطيط الاقتصادي"دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،لبنان، 1998،ص:45

[2] : *Everett E.Hagen, The economic of development, 1988, P259*

[3]:د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية"اتجاهات حديثة في التنمية"،الدار الجامعية،الاسكندرية ،2003،ص:18،17.

السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم وبالتالي تكمن أهمية التنمية فيما يلي:[1]

1- زيادة الدخل الحقيقي وتحسين معيشة المواطنين.

2- توفير فرص عمل للمواطنين.

3- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

4- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

5- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

6- تسديد ديون الدولة وتحقيق الأمن القومي.

ثالثا:متطلبات التنمية الاقتصادية.

لكي تستطيع أي دولة بلوغ التنمية الاقتصادية لابد من توافر مجموعة من العوامل والمتطلبات الضرورية أهمها:

1- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

2- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

3- توفير الموارد البشرية المتخصصة.

4- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

5- توفير الأمن والاستقرار ونشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

أي أن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب رؤوس أموال كبيرة تعمل الدولة على توجيهها بطريقة رشيدة وكفئة نحو مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعادة هيكلة وتسيير إنفاقها العام إذ يمكنها على سبيل المثال تخفيض إنفاقها على الميدان العسكري(الجيش والدفاع)[2]،على اعتبار هذا الإنفاق غير منتج إنتاجا مباشرا خاصة في الجزائر وتخصيص تلك المبالغ لزيادة الخدمات الاجتماعية وتمويل الاستثمارات المنتجة التي تساهم في زيادة الإنتاج الكلي وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي القضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

كما أن تطور التنمية الاقتصادية في الآونة الأخيرة سواء من حيث الاعتمادات المخصصة لها أو من حيث أساليبها يرجع خاصة لظاهرة العولمة الاقتصادية وما صاحبها من تطورات كبيرة ،غير أن بلدان العالم الثالث و

[1]:فارس رشيد البياتي" التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي" أطروحة دكتوراة في الاقتصاد ،الاكاديمية العربية ،2008،ص،68.

[2]:محمد صالح تركي القريشي"علم اقتصاد التنمية" اثراء للنشر و التوزيع ،الأردن، 2010 ،ص:37.

للأسف لم تحصد نتائج تنمية حقيقية وهذا يرجع بالأساس إلى انتشار ظاهرة الرشوة،الفساد وعدم قدرة المسئولين المحليين على التنسيق فيما بينهم من أجل التكامل والوصول إلى نفس النتائج المسطرة في برامجهم،إذ تظل في أغلب الأحيان حبر على ورق.

الفرع الثاني:مفهوم النمو الاقتصادي.

بعد أن تناولنا مفهوم التنمية الاقتصادية سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي والتي رغم تعددها إلا أنها تصب في اتجاه واحد نحو زيادة المجمع الاقتصادي الكلي:الناتج الوطني أو الدخل الوطني ،ثم سنتناول بعدها أنواع النمو الاقتصادي.

أولا:تعريف النمو الاقتصادي.

تعددت التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي وسندرج بعضها فيما يأتي:

1. يُعرف النمو الاقتصادي على أنه"الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي (أو حصة الفرد من الناتج القومي) أي الزيادة في حجم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي للفرد."[1]

2. أو يعرف على"أنه تلك الزيادة السنوية المعبّر عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي PNN أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIB مقاسا بالنسبة للفرد ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاه."[2]

3. من ناحية أخرى يُعبر النمو الاقتصادي عن الارتفاع المستمر للدخل الحقيقي والذي يعتمد على معدل الإنتاج أو معدل استهلاك السلع والخدمات.[3]

4. كما يُعَرَّف النمو الاقتصادي بالزيادة في القدرات الإنتاجية لبلد ما نتيجة تحسن إستخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج.[4]

5. وأيضا يُشير النمو الاقتصادي إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين وهذه السلع يتم

[1] :Andrew Dunnett " Understanding the Economy" 4th edition, Longman, 1998.
[2] david begg, macro economie, 2ème Ed, paris, dunod, 2002, p103.
[3] :Jean olivier Hairault ; 'analyse macroeconomique' ;op cit ;p :378.
[4] كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي"مبادئ علم الاقتصاد"دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009،ص281.

إنتاجها بإستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية (الأرض،العمل،رأس المال والتنظيم) وتكون هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن،ذلك لنتمكن من التمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي (expansion économique) الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا،إذ أن هدف أي اقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى بالنمو الاقتصادي المستدام (Sustainable Economic Growth) الذي يقوم على استدامة الموارد والدخل بخلق صناعات تُوَلِّد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة.[1]

6. أما الاقتصادي* S.Kuznets فعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.[2]

وبصفة عامة فالنمو الاقتصادي مفهوم ضيق،كمي وقابل للقياس يحدث بتلقائية ويعكس حدوث "زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يُحَقِّقُ زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي*"[3] ومع أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء تغيرات الناتج الوطني،إلا أن النمو الفعلي يبقى ذا طبيعة اقتصادية صافية أي يُمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلة وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو في القيم والتوجهات بإختصار دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي.

نلاحظ من خلال هذه التعاريف المقترحة للنمو الاقتصادي أنها تتفق في مضمونها على جملة من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي والتي نلخصها في النقاط التالية:

- لا يمكن القول عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لوحدها بأنها تعبر عن نمو اقتصادي في مجتمع ما،إذ لابد أن تترافق هذه الزيادة بحصول زيادة محققة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما أن هذا الشرط الأساسي يقود إلى شرط ثاني هو أن تكون نسبة الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي أو ما يعبر عنه بالدخل الوطني أكبر من نسبة تزايد النمو السكاني في المجتمع وبناءا على ذلك: [4]

معدل النمو الاقتصادي=معدل نمو الدخل الوطني _ معدل النمو السكاني

[1]:ا.د بلمقدم مصطفى ،د. يوسفات علي" التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة قياسية من (2009/1970)"مقال منشور في مجلة السياسات الاقتصادية ،عدد رقم 02،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ،ديسمبر 2011،ص:18.

*S.Kuwnets: حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعمله الرائد في قياس و تحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة.

[2] :Regis Benichi ;Marc Nouschi ;La Groissance au XIX^{eme}et XX siecle ;2 eme édition ;paris ;(edition marketing) ;1990 ;p :44.

*الدخل الحقيقي =الدخل النقدي /المستوى العام للأسعار (حيث الدخل النقدي=عدد الوحدات التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية).

[3]:محمد عجيمية عبد العزيز وآخرون،مرجع سابق،ص:73.

[4]:محمد عجيمية عبد العزيز وآخرون،التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية ،مرجع سابق،ص:74.

من خلال هذه المعادلة يتضح أن معدل النمو السكاني يدخل كطرف فاعل ومحدد لنسبة النمو الاقتصادي،أي على الحكومات التي تستهدف تحقيق معدلات نمو كبيرة أن تهتم بالجانب السكاني لديها وبإستقراء معدلات النمو السكاني عبر مختلف دول العالم نخلص بأن دول العالم النامية تشهد معدلات تزايد سكاني تفوق نظيراتها في الدول المتقدمة.

➢ كما لا يمكن اعتبار أن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني النقدي تعبر عن نمو اقتصادي،إذ يجب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في الدخل الوطني لتحسن نوعية وكمية الانتاج وليس مردها ارتفاع تضخمي في أسعار هذه المنتجات وعليه فلابد عند حساب معدل النمو الاقتصادي استعمال الأسعار الحقيقية لإستبعاد أثر التضخم كما هو موضح في المعادلة التالية:[1]

معدل النمو الاقتصادي=معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي_ معدل التضخم

➢ لا يمكن القول أيضا عن النمو العابر وغير المستديم في الناتج المحلي الإجمالي بأنه يعبر عن نمو اقتصادي إذ يجب أن يتصف هذا النمو بصفة الديمومة والاستمرارية.

كما يمكن الإشارة عند استقراء معدلات النمو الاقتصادي عبر العالم إلى أن الاقتصاد العالمي قد استعاد عافيته من الأزمة الاقتصادية التي اعترته خلال عامي 2008 و2009 ،فقد سجل نموا بلغ معدله 5% في نهاية 2010 بعد أن شهد انكماشا قدره 0.5% عام 2009 ،وقد ارتكز هذا النمو على أداء اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وإن كان أداء مجموعة الدول النامية أكثر وضوحا ،حيث تسارع فيها معدل النمو ليصل إلى 7.3% سنة 2010 بعد أن بلغ 2.7% عام 2009،في حين تحول أداء اقتصاديات الدول المتقدمة من انكماش قدره 3.4% عام 2009 إلى نمو بلغ حوالي 3% سنة 2010 وهذا ما يدل على أن الدول النامية بصفة عامة كانت أقل تأثرا بالأزمة العالمية،كما أن تسارع التدفقات المالية إلى مجموعتي الدول الأسيوية وأمريكا اللاتينية سنة 2010 ساهم في انتعاش معظم اقتصادياتها وهذا ما يبرز جليا في الملحق 01 الذي يمكن تمثيله من خلال الشكل التالي:[2]

[1]:د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية،مرجع سابق،ص:12.

[2]:صندوق النقد الدولي،افاق الاقتصاد العالمي،ابريل 2011.

شكل رقم (2-1):معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة (2010/2005).

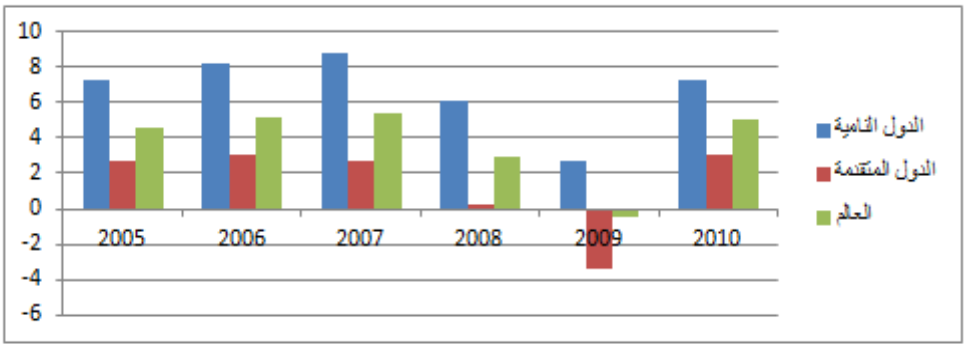

المصدر:صندوق النقد الدولي،أفاق الاقتصاد العالمي،ابريل 2011،ص:275.

ثانيا:أنواع النمو الاقتصادي.

يبقى النمو الاقتصادي الهاجس الاقتصادي الأهم التي تسعى جميع الدول لتحقيقه والبحث عن الوسائل التي من شأنها رفع معدلاته نظرا لكونه مقياساً يُعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج بلد ما من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن،كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة والذي يَنْعَكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته لذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار يمثل هدفاً مركزياً وأساسياً لمختلف الحكومات،فقد يحدث نمو غير أنه لا يستمر لفترة طويلة أي أنه عابر لذا تم التميز بين عدة أنواع رئيسية للنمو الاقتصادي وهي النمو الطبيعي،النمو العابر والنمو المخطط.

1- النمو الطبيعي:هو ذلك النمو الذي يحدث بصفة تلقائية وعفوية بفعل القوى الذاتية المتاحة دون إتباع التخطيط العلمي اذ يتم ببطء تدريجي ورغم مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة وقصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية إلا أنه يتميز بصفة الاستمرارية (كما يتطلب مرونة كبيرة للإطار الاجتماعي والثقافي كي يُمكن له الانتقال من قطاع لآخر.)[1]

2- النمو العابر:وكما يدل اسمه فهو عابر،غير مستمر يحدث نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تَلْبِث وأن تختفي حتى يختفي معها النمو الذي أحدثته ،يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها،إن كون

[1] :Jacque Brasseul ;Introduction à l'économie du développement ;paris ;Armond Colin ;édition 1993 ;p :13.

هذا النمو يحصل في ظل بنى اجتماعية وثقافية جامدة ،فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية عموما والعربية على وجه الخصوص.

3- النمو المخطط:ينتج النمو المخطط عن عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزي الشامل،حيث ينمو الاقتصاد الوطني بناءا على خطة شاملة ويتصف بالاستمرارية،كما يرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة.

في الأخير يمكن اعتبار كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة في حين يُعَدُّ النمو العابر نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية،كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرد الذي يتحول بالضرورة إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة.

الفرع الثالث:نقاط الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

بالرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان على أنهما يعبران عن الشيء نفسه،إلا أنهما يختلفان في نقاط كثيرة سنحاول إبرازها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-1):أوجه الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو:هو زيادة متواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي أو الناتج الإجمالي.	التنمية=النمو+مختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي ،الاجتماعي والسياسي.
مفهوم النمو يتصف بالضيق.	التنمية مفهوم أوسع و أشمل.
مفهوم النمو يهتم بالجانب الكمي إذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل PIB.	بينما التنمية تهتم بالكم و الكيف معا.
لا يهتم النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخل الوطني أو توزيع ثمار العملية الإنتاجية على السكان بشكل عادل إذ قد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة من الدخل الكلي وتَحْرِمُ منها الطبقة العريضة من الفقراء.	بالعكس من ذلك فالتنمية الاقتصادية تهتم بعدالة توزيع الدخول عن طريق إعادة توزيع الدخول بشفافية وعدل بين مختلف شرائح المجتمع.

يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا،إذ يمكن أن يكون وليدًا لظروف عابرة.	في حين التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون تلقائية و إنما هي عملية موجهة بشكل مدروس ونابجة عن خطة شاملة معتمدة من قبل الدولة.
يهتم النمو بالجانب المادي دون الاهتمام بالجانب الإنساني.	التنمية الاقتصادية تهتم بالجانبين.
النمو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل.	التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية كرفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع.
النمو لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة و لا يحافظ على الموارد المادية.	عكس ذلك فعملية التنمية تهتم كثيرا بحاجات الأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد المادية القابلة للزوال.
قد يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بالاعتماد على موارد من الخارج وبذلك يتحقق النمو الاقتصادي.	في حين التنمية الاقتصادية لا تتحقق عندما يرتفع معدل النمو من خلال الاعتماد على الخارج وزيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية ،حيث تتطلب التنمية فك الروابط والتحرر من قيود التبعية والاعتماد على الذات
قد يحدث نمو اقتصادي سريع.	بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية،المؤسسية،الثقافية،السياسية و الاقتصادية.

المصدر:من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني:قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.

إن موضوع النمو الاقتصادي نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادره وأساليب تحقيقه وكيفية قياسه كما اختلفت النظريات الاقتصادية اختلافا كبيرا حول محددات النمو الاقتصادي وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا العنصر حيث سنتطرق في البداية إلى مؤشرات قياس النمو الاقتصادي مع التركيز الخاص على الناتج الداخلي الخام، لنتناول بعدها أهم العوامل المحددة للنمو.

الفرع الأول:قياس النمو الاقتصادي.

للنمو الاقتصادي عدة مؤشرات يتم بواسطتها قياس مدى قوة أو ضعف النمو في أي بلد وتتمثل هذه المعدلات أساسا في المجمعات الاقتصادية الكلية،من بينها إجمالي الناتج الداخلي الخام PIB الذي يُعد من أهم المقاييس لتقييم الأداء الاقتصادي لمختلف الدول فهو يسمح بالتعرف على مستوى التقدم في النشاط الاقتصادي لكل بلد ويساعد في تصميم السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها وبالرغم من كونه من أكثر المجاميع الاقتصادية الكلية قبولا وشهرة إلا أنه لم ينجو من عدة مشاكل وصعوبات عند حسابه.

أولا:مفهوم الناتج الداخلي الخام PIB والناتج الإجمالي الوطني.

يُقصد بالناتج الداخلي الخام قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة معطاة ،لذا سمي بالداخلي – لأن هذا الإنتاج يتم في الحدود الإقليمية للدولة المِعْنِّيَة –كما يُعَرَّفُ بأنه مقياس للقيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية لبلد ما في فترة زمنية معينة[1]،أي أن PIB يمثل مؤشر يقيس حجم الإنتاج المحقق في اقتصاد ما باستخدام موارد الإنتاج المتاحة لدى هذا الاقتصاد أو بعبارة أدق هو إجمالي الإنتاج المقدم من طرف كل الوحدات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للدولة مهما كانت جنسياتها[2]،أي أنه يأخذ بعين الاعتبار الحيز الجغرافي المتواجدة فيه النشاطات (داخل التراب الوطني) ولا يهتم بجنسية المؤسسات المنتجة عكس الناتج الوطني الإجمالي (PNB) الذي يُعْطَى بنفس تعريف PIB غير أن PNB يُرَكز على عناصر الإنتاج الوطنية،أي يأخذ بعين الاعتبار جنسية المؤسسات المنتجة (الوطنية) ولا يهتم بتواجدهم داخل أو خارج البلد،إذن هناك جزء من دخول عوامل الإنتاج في الخارج تتدفق للداخل وجزء من دخول عوامل الإنتاج الأجنبية في الداخل تتدفق للخارج ويسمى الفرق بين هذين التدفقين بصافي دخل عوامل الإنتاج.

وتكمن العلاقة بين PNB و PIB في الفرق الحسابي بين دخل عناصر الإنتاج الأجنبية الموجهة أو المدفوعة

للخارج (RV) ودخول المواطنون الأصليون المتواجدون في الخارج والمحولة للداخل أو الدخول المقبوضة (RR) وهذا ما يعرف بصافي دخل عوامل الإنتاج ($\Delta R\acute{R}$) حيث: $\Delta RR' = RR - RV$

[1] :Parkin.M ;Bade.R ;Camichael.B ; 'introduction à la macroéconomie modérne' ;ERPI ;3eedition ; Québec ;p :120.
[2] :Jean-François renaud ;Eric Tabourin ;'les grands fonction économique' ;édition ellipses ;Paris ;p :160.

وفي هذا المجال نلاحظ ثلاث حالات:[1]

الحالة الأولى: RR = RV وبالتالي $PNB = PIB$.

الحالة الثانية: $RR > RV$ و عليه:$PNB > PIB \Longrightarrow PNB = PIB + (RR - RV)$.

الحالة الثالثة:$RV > RR$ و منه:$PIB > PNB \Longrightarrow PIB = PNB - (RR - RV)$

وبالتالي يمكن تعميم العلاقة بين PNB و PIB على النحو التالي: $PNB = PIB \pm \Delta RR'$

ثانيا:الناتج بسعر السوق والناتج بسعر التكلفة.

يتم تقيم مجموع السلع والخدمات المحلية التي ينتجها الاقتصاد المحلي على أساس سعر السوق وهو السعر الذي يدفعه المتلقي النهائي للسلعة أو الخدمة وهذا ما يعرف بالناتج الداخلي الخام بسعر السوق $PIB_{(pm)}$ كما يمكن تقييم هذه السلع بسعر تكلفة عوامل الإنتاج المحدد من طرف المنتج أي ما يعرف بالناتج الداخلي الخام بسعر التكلفة $PIB_{(pc)}$وتعطى العلاقة بينهما كالآتي: $PIB(Pm) = PIB(pc) + (Iind - Sub)$

$$PIB(Pm) = PIB(pc) + Iind(net)$$

حيث:$I\ ind$:الضرائب غير المباشرة.Sub :الإعانات.

كُتبت هذه المعادلة من منطلق أن سعر السوق يتضمن الضرائب غير المباشرة (ضريبة المبيعات،ضريبة الاستهلاك ،الرسوم والضرائب الجمركية...) ولا يتضمن الإعانات،في حين أن سعر التكلفة يتضمن المساعدات أو الإعانات ولا يتضمن الضرائب غير المباشرة ولمساواة التقديرين يجب إضافة إلى سعر التكلفة صافي الضرائب غير المباشرة $(I\ ind)$ الذي يساوي الفرق بين الضرائب غير المباشرة المدفوعة والإعانات المحصلة.والهدف من عملية تقييم السلع بسعر السوق أو سعر التكلفة يعود إلى أنه في حالة احتساب كلفة الإنتاج من أجل التعرف عليها فإن الإنتاج يتم حسابه وتقييمه بأسعار التكلفة،أما في حالة أن الهدف هو التعرف على مستوى المعيشة وتكاليفها فإن القياس بسعر السوق يعتبر أفضل للتعبير عن هذا الهدف.[2]

[1]:د.بريش السعيد " الاقتصاد الكلي نظريات ،نماذج و تمارين محلولة"،دار العلوم للنشر و التوزيع ،الجزائر،2007،ص63،62 .

[2]:د.محمد غزت غزلان،الاقتصاد الكلي،دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان،2002،ص:70.

ثالثا:الناتج المحلي الاسمي والحقيقي.[1]

إن الناتج المحلي الإجمالي يقدر إما بالقيمة (الاسمية) أي بالأسعار الجارية أو القيمة الحقيقة (الأسعار الثابتة)،حيث أن الزيادة في هذا الناتج ترجع إما للزيادة الحقيقية في الكميات أو الزيادة في الأسعار،إن الذي يهمنا عند تحليل نمو الإنتاج هو التغير في الكميات فقط لأن التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي ويسمى بمعدل النمو وللانتقال من القيم الحقيقية إلى القيم الاسمية نستخدم الأرقام القياسية،بعبارة أدق لحساب الناتج الحقيقي نقسم الناتج المحلي الجاري على الرقم القياسي للأسعار،كما تجدر الإشارة إلى أن أحسن مقياس للرقم القياسي للأسعار هو مكمش الناتج المحلي الإجمالي الذي يأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار جميع السلع والخدمات.

يمكن الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي المعبر عنه بالكميات على النحو التالي:

$$PIB_N = \sum_{i=1}^{n} P_i \times Q_i = PQ \Longrightarrow Q = \frac{PIB_N}{P}$$

أي أن الناتج الحقيقي(PIB réel) عبارة عن الناتج الاسمي(PIB nominal) مقسوما على المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار).

رابعا:طرق حساب الناتج المحلي.

تُقدم حسابات الدخل القومي مقاييس للقيم الكلية للأنشطة الاقتصادية في بلد ما أثناء فترة زمنية معينة،إذ أن تحديد الدخل القومي مفيد جدا لأنه يوفر لنا تصورا لتفسير العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي (الإنتاج ،الدخل،الإنفاق) وهناك ثلاث طرق لاحتساب الناتج الداخلي الخام.[2]

1. طريقة الناتج:

يتم تقييم الناتج الداخلي الخام بضرب الكميات المنتجة في أثمانها و كذلك حساب الخدمات التي تباع في السوق بمعرفة أسعارها،بمعنى يتم حساب قيمة جميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها خلال سنة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة أي أنه يشمل فقط السلع والخدمات النهائية ولا يضم السلع والخدمات الوسطية وذلك لتفادي

[1]:د.البشير عبد الكريم،ا.دحمان بواعلي سمير،قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري بتاريخ 2012/4/14 ،ص:3،4. من خلال الرابط التالي
www.univ- chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/com…/com_1.pdf

[2]:د.بسام الحجار،علم الاقتصاد و التحليل الاقتصادي،دار المنهل اللبناني،بيروت ،لبنان، 2010،ص:65.

مشكلة ازدواجية الحساب[1]،حيث يُستعمل في هذه الحالة طريقتين لحساب الناتج الداخلي الخام وهما:

أ-طريقة المنتج النهائي:

في هذه الحالة يتم حساب قيمة جميع أنواع المنتجات النهائية حيث تستبعد المنتجات الوسيطية التي تستخدم في إنتاج منتجات أخرى خلال فترة التقييم.

الناتج المحلي الإجمالي= مجموع قيم المنتجات النهائية$GDP = \sum(P \times Q)$

ب-طريقة القيمة المضافة:

هذه الطريقة تعتمد على حساب الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة وتجمع هذه القيم المضافة لجميع القطاعات من أجل الحصول على الناتج الداخلي الخام مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

الناتج المحلي الإجمالي=مجموع القيم المضافة الإجمالية $GDP = \sum VA$

الناتج المحلي الإجمالي =مجموع قيم الإنتاج –مجموع مستلزماته $GDP = \sum[(P \times Q) - CI]$

ولتوضيح أكثر طريقة القيمة المضافة نُدرج المثال البسيط الذي يَفْتَرِضُ صناعة أثاث خشبية على النحو المبين في الجدول التالي:[2]

مرحلة الإنتاج	قيمة الناتج بالدينار	قيمة السلع الوسطية المستخدمة في الإنتاج بالدينار	القيمة المضافة ريع،أجور،فائدة،أرباح بالدينار
إعداد الخشب	10	-	10
التصميم و تقطيع الخشب	13	10	3
تجميع القطع	21	13	8
التصنيع النهائي	32	21	11
إجمالي القيمة المضافة			32

لقد حصلنا على إجمالي القيمة المضافة (32) دينار من خلال العمليات التالية:

المرحلة الأولى: 10=0-10

[1]:د.فؤاد حيدر "علم الاقتصاد العام" بدون دار النشر،طبعة2001،01،ص:69،70.

[2]:د.ناظم محمد نوري الشمري،محمد موسى الشروق"مدخل لعلم الاقتصاد"،دار زهران،عمان،2007،ص:277،278.

المرحلة الثانية: 3=10-13

المرحلة الثالثة: 8=13-21

المرحلة الرابعة: 11=21-32

المجـــــــموع =32

من خلال هذا المثال نستنتج النقاط التالية:

- إن قيمة السلع النهائية (المرحلة الأخيرة) هي تجميع للقيمة المضافة عبر مراحل الإنتاج السابقة.
- إن القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج تمثل العوائد التي حصلت عليها عوامل الإنتاج المساهمة في العملية الانتاجية ضمن كل مرحلة من المراحل.
- إن تقدير الناتج القومي يستوجب تتبع القيمة المضافة بحسب كل مرحلة من مراحل الإنتاج مما يؤدي إلى تجنب ازدواج الحساب.
- تبعا لطريقة القيمة المضافة فإن تقدير الدخل القومي يتم باعتباره إجمالي عوائد عناصر الإنتاج المساهمة في تكوين الناتج.

كما تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل قيمة ما تم إنتاجه وليس ما تم إضافته للاقتصاد الوطني،هنا يجب التمييز بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي (PIN) الذي يُعبر عن مجموع القيم المضافة الصافية التي تم خلقها حقيقة في المنشآت الإنتاجية،إذ أننا نقصد بمصطلح الصافي إنقاص مخصصات اهتلاك رأس المال *Amortissements* (*Am*) من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

وهذا نظرا لأن قيمة الموجودات الرأسمالية لا تزداد بمقدار قيمة الإضافات التي تتم في عملية الاستثمار بسبب ما يستهلك من هذه الموجودات مع استمرار العملية الإنتاجية[2]،هذا الاستهلاك للتوضيح لا يدخل في العملية الإنتاجية كمادة أولية ولكن كتقدير لقسط من العمر الإنتاجي الإجمالي ونكتب الصياغة الجبرية كالتالي:

$$PIN = PIB - Am$$

2. طريقة الدخل[3]

---

[1] Parkin M., et autres, Op. Cit., p123.

[2] نزار سعد الدين العيسي "مبادئ الاقتصاد الكلي" د. العلمية الدولية ، الأردن، 2001، ص154.

[3]:محاضرات الدكتور شيبي عبد الرحيم في مقياس الاقتصاد الكلي،جامعة تلمسان.

يمكن تعريف إجمالي الدخل المحلي(Gross Domestic Income GDI):بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية ،أما صافي الدخل المحلي (NNI)فيتكون من (أجور ومرتبات،أرباح وفوائد،إيجارات وريع،دخول أخري)،ما يلاحظ أن هذه العناصر تعطينا قيمة الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج،مما يعني أن الدخل الوطني بتكلفة عناصر الإنتاج = قيمة الناتج الوطني بتكلفة عناصر الإنتاج.

من حيث التوزيع فإن إجمالي الناتج الوطني لا يتم دفعه كله كمداخيل لعناصر الإنتاج نظرا لأسباب متعددة كالتعقيدات التي تُميز العملية الإنتاجية ووفاء المؤسسات المنتجة بأقساط الاهتلاك التي تم اقتطاعها من الناتج المحلي الصافي ومن جهة أخرى يمكن لتدخل الدولة في الاقتصاد من إحداث الفارق ما بين الناتج المقدر بسعر السوق والناتج المقدر بتكلفة الإنتاج عن طريق تقديمها لإعانات وفرضها لضرائب غير مباشرة وعليه يكون:

إجمالي الدخل المحلي=صافي الدخل المحلي+صافي الضرائب غير المباشرة +اهتلاك رأس المال.

=الناتج المحلي الإجمالي –مخصصات الاهتلاك–صافي الضرائب غير المباشرة.

=الناتج المحلي الصافي–صافي الضرائب غير المباشرة .

مع العلم أن:صافي الضرائب غير المباشرة =الضرائب غير المباشرة–إعانات إنتاجية.

بعد قياس كل من الناتج والدخل المحلي يمكن تقدير نصيب الفرد منهما كالتالي:

$$GDI_{per-capita} = \frac{GDI}{Population}$$

$$GDP_{per-capita} = \frac{GDP}{Population}$$

لكن ماذا يحدث لنصيب الفرد من الدخل المحلي إذا زاد معدل النمو السكاني عن معدل النمو الاقتصادي ؟هذا السؤال يدفعنا للبحث عن طريقة حساب الدخل الشخصي الذي يوضحه القانون التالي:

الدخل الشخصي=صافي الدخل المحلي–الاقتطاعات الإلزامية+المساعدات

الدخل الشخصي=صافي الدخل المحلي –أقساط معاشات التقاعد –ضرائب على أرباح الشركات–أرباح محتجزة+مدفوعات الضمان الاجتماعي +إعانات فردية.

إذا طرحنا من الدخل الشخصي الضرائب المباشرة التي تفرضها الحكومة على المداخيل نحصل على ما نسميه بالدخل التصرفي أو الدخل الشخصي المتاح (Personal Disposable Income PDI) وهو الدخل الذي يمكن للفرد التصرف فيه بحرية وإنفاقه على استهلاك السلع والخدمات أو ادخاره.

الدخل الشخصي المتاح =الدخل الشخصي–ضرائب الدخل المباشرة.

3. طريقة الإنفاق:

يُعنى هذا المفهوم باحتساب كافة المبالغ التي يتم إنفاقها من قبل الهيئات الخاصة والعامة على شراء السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة أي:

$$PIB = C + I + G + (X - M)$$

حيث C:النفقات الاستهلاكية(*dépenses de consommation)* وتشمل جميع المبالغ التي تُنْفَق منِ قبَل الأفراد لشراء مختلف المستلزمات الاستهلاكية.

I:الإنفاق الاستثماري يتضمن كافة المخصصات المالية التي تقوم المؤسسات الخاصة بصرفها من أجل زيادة رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية.[1]

G:الإنفاق الحكومي يمثل كافة الاعتمادات الممنوحة للسلطات المركزية من أجل القيام بمهامها الرئيسية حيث يُنفق على تسير مختلف الأجهزة الإدارية ويسعى لتحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

$(X-M)$:صافي التعامل (الإنفاق) الخارجي حيث تمثل الصادرات إنفاق الدول الأخرى على السلع والخدمات المنتجة محليا وبالتالي تعتبر جزء من الناتج المحلي،أما الواردات فهي لا تنتج محليا لذلك تطرح من الناتج المحلي.

إن جميع الطرق الثلاثة يجب أن تتساوى نتائجها نظريا أما فعليا فهناك تباين في النتائج لأخطاء في الحساب أو نتيجة لصعوبات أخرى تواجهنا عند حساب PIB.

خامسا:مشاكل وصعوبات احتساب PIB.

تعترض عملية حساب الناتج المحلي العديد من المشاكل التي تبرز بوضوح عند دراسة وتحليل النشاطات الاقتصادية وعلى قدر تذليل هذه الصعوبات أو إيجاد الحلول المناسبة لها يقترب تقدير الدخل أو الناتج من مستواه الفعلي ومن هذه الصعوبات نجد المشكلات المرتبطة بمفهوم الإنتاج ،طبيعته تركيبه بالإضافة إلى مشكلات الإنتاج الخفي وكذا الصعوبات المتعلقة بالأسعار وإستخدام الأرقام القياسية.

1. المشكلات ذات الصلة بمفهوم الإنتاج وطبيعته.

نظرا لتعدد مفهوم الإنتاج وعدم الاتفاق على مفهوم معين له تظهر عدة مشكلات عند محاولة احتسابه إذ نميز في

[1]:د.محمد عزت غزلان ،المرجع سابق،ص:67.

هذا الصدد بين المفهوم الشامل،المادي والمتبادل للإنتاج.[1]

المفهوم الشامل للإنتاج:يتضمن كافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال النشاطات الاقتصادية ولا يشمل السلع الحرة (كالماء،الهواء...)،كما يقتضي هذا المضمون توفر جملة من الشروط أهمها (أن تكون السلع والخدمات المنتجة نافعة ،تُشْبِع الحاجات المتزايدة وتتسم بالندرة)،إلا أن هذا المفهوم واجه صعوبة كبيرة في حصر وتقييم السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك ذاتيا.

المفهوم المادي للإنتاج:يقتصر هذا المفهوم في تحديد الناتج الوطني على السلع المادية المنتجة فقط دون الخدمات، الأمر الذي يقودنا إلى تقديرات بعيدة كل البعد عن الواقع وبالتالي لا يُعَبِّر الناتج المحلى المقَدر استنادا لهذا المفهوم عن حجم النشاطات الاقتصادية الفعلية.

مفهوم الإنتاج المتبادل:يَحْوِي هذا المفهوم جُلَّ الأنشطة الاقتصادية التي تتضمن إنتاج سلع وخدمات تجري مبادلتها بمقابل نقدي،أي يقوم باستبعاد كافة السلع والخدمات المنتجة التي لم تدخل حيز التبادل في السوق.

2. مشكلة وطبيعة تركيب الإنتاج عبر الزمن.

من العقبات التي تعترض تقدير الناتج المحلى ما هو مرتبط بطبيعة وتركيب الإنتاج ،إذ أن هناك عوامل كثيرة تجعل من تغير طبيعة الإنتاج أمر ضروري بمرور الزمن كتغير في نَوْعِيَّة السلع أو تغير في الطلب الكلي أو تغير أذواق المستهلك وغيرها ،لذلك فإن قيمة الإنتاج أي السعر الذي يُحَدَّدْ في السوق لا يُعَبِّر بشكل دقيق عن نوعية الإنتاج وطبيعته.[2]

3. مشكلات الإنتاج الخفي.

من جهة أخرى تعرقل حساب الناتج المحلي وجود بعض النشاطات الاقتصادية التي تتم ممارستها بشكل غير معلن عنه لأسباب عدة كالتهرب من دفع الضرائب وغيرها،كما أن تدني المستوى المعيشي وانتشار البطالة ساهم في توجه فئة كبيرة من أفراد المجتمع نحو أعمال التهريب التي تعتبر أنشطة غير رسمية وغير مشروعة من الناحية القانونية إلا أنها تذر دخول لأصحابها بالرغم من كون هذه الدخول غير محسوبة بدقة في الدورة الاقتصادية.

4. المشكلات ذات الصلة بالأسعار واستخدام الأرقام القياسية.

تبرز الحاجة لاستخدام الأسعار من أجل إحتساب قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد،إلا أن إستخدام

[1]:د.فليح حسن خلف،،الاقتصاد الكلي،دار جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2008،ص:96،95،94.

[2]:د.فليح حسن خلف،مرجع سابق،ص:99.

هذه الأسعار يعتبر بحد ذاته مشكلة كبيرة لأنها لا تتسم بالثبات خلال الفترات الزمنية المتتالية وهو ما يَنْتُج عنه صعوبة في تحديد التغيرات في السلع والخدمات المنتجة وكذا تقدير حجم الناتج الوطني (الدخل)،لذا يجب استبعاد أثر هذه التغيرات عند حساب الدخل الوطني ويتأتى ذلك باستخدام الأرقام القياسية التي يُمْكِنْ من خلالها غزل هذه الآثار.[1]

ولكن حتى عند استخدام الأرقام القياسية فقد تبرز عدة عقبات منها:

- مشكلة تصميم الرقم القياسي الذي يرتبط مع الهدف المراد الوصول إليه.
- ضرورة اختيار سنة أساس واحدة للأرقام القياسية المختلفة من أجل تسهيل المقارنة بين مختلف الأرقام.
- كذلك هناك تحيز يتعلق بتحديد الأوزان الترجيحية التي تعطى للسلع.

الفرع الثاني:العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

تناولت العديد من النظريات موضوع محددات النمو الاقتصادي ومنها ما فسرت النمو بعوامل اقتصادية محضة (مستوى رأس المال،العمل والتقدم التقني)،في حين ربطت بعض النماذج عملية النمو بعوامل أخرى كالعوامل المالية،السياسية،الطبيعية (مثل الموارد المتاحة والكثافة السكانية)وحتى البيئية والثقافية.[2]

1. **العمل**:عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان اِستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته،حيث يُعْتَبَرُ من العوامل المهمة التي تساهم في زيادة الإنتاج ومن تم معدلات النمو الاقتصادي ويرتبط حجم اليد العاملة بحجم السكان وساعات العمل التي يبذلها كل عامل،كما يجب التركيز على نوعية العمل حيث يعتبر التحسين المستمر في نوعية العمل من العناصر المهمة في زيادة إنتاجيته ويتم ذلك عن طريق التدريب أثناء العمل والتعليم.

2. **رأس المال**:يَتَمَثل بمجموع الاستثمارات والتجهيزات والبني التحتية التي يمتلكها اقتصاد معين،هذه الاستثمارات تمول من خلال الادخار وتساهم في زيادة الناتج الوطني والدخل،كما يمكن أن يتكون رأس المال أيضا عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو المساعدات.

3. **التقدم التقني**:بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية لمحددات النمو فهناك عوامل نوعية تساهم إلى حد ما في تحديد النمو الاقتصادي ومن أهم هذه العوامل نجد التقدم التكنولوجي الذي يُعَبِّر عن مجموع النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تُسْتَعْمَلْ في الإنتاج والتي تتضمن السرعة في التطوير،تطبيق المعرفة الفنية وزيادة مستوى البحث

[1]:نفس المرجع السابق،ص:102.

[2] :Carlos Sabillon ;on the cause of economic growth;algora publishing publishing;new York;2008 ,p:11.

والتطوير ما يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج،هذا ما ينعكس ايجابيا على التطور الاقتصادي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

4. **الموارد الطبيعية**:تُعَد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية (كالمياه،الأرض الصالحة للزراعة ومصادر الطاقة:البترول ،الغاز والثروات المعدنية الأخرى) في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي ولكن توفر الموارد الطبيعية في دولة ما لا يعني حدوث نمو اقتصادي بالضرورة وإنما يكون مرهون بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية.

5. **النظام المالي**:يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي ،ذلك لأنه يُمَثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى[1]،إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني،كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات،ما يساهم في تطور الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجابا على الإنتاج والنمو الاقتصادي.

6. **الإنفاق العام**:يلعب دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي بحكم أنه الدعامة الأساسية للطلب الفعال كما يُساهم في زيادة رأس المال البشري وانجاز هياكل موجهة لدعم الإنتاج ومن تم زيادة المداخيل،إذ أصبحت فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد بمثابة مُسَلَّمَة لا تُثِيرُ جدلا حولها،لكن النقاش القائم في الوقت الحالي حول حجم الإنفاق العام في الاقتصاد،إذ لابد من تحديد حجمه بدقة و أمثلية حتى يَتَمَكن من تحسين الأداء الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

7. **عوامل بيئية**:إن النمو يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة والمتداخلة فيما بينها كالسياسات الاجتماعية ،الاقتصادية،الثقافية ووجود أنظمة وإجراءات تساهم في تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية وتوفير ظروف ملائمة للاستثمارات الأجنبية وكذا تأمين اِستقرار سياسي يحكم التقدم الاقتصادي.[2]

كخلاصة لما سبق فإنه من الصعوبة تحديد مدى تأثير العوامل السابقة في النمو الاقتصادي،ذلك لأن بعض تلك العوامل هي نوعية أكثر منها كمية لهذا يفضل معظم الاقتصاديين التأكيد على ثلاثة عوامل أساسية وهي:زيادة القوى العاملة،زيادة رأس المال(الاستثمار)،التقدم التقني.

[1] :organization for economic co-operation and development ;the sources of economic growthin OECD counties;2003;(www.oecd.org/dac/icted/does/others-eco-growth.pdf); reviewed on 15/02/2010;p:71.
[2] :Vassilis Daukakis ;Rhthmes de croissance et developpment économique ;office des publications universitrires ; Ben Aknoun ;Alger ;p :18 ;19.

المبحث الثاني:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

نظرا للأهمية البالغة للنمو الاقتصادي فقد تطرق الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي إلى دراسة هذا الموضوع من أجل الوصول إلى صياغة نموذج رياضي يستطيع تفسير اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى،وسنحاول في هذا المبحث تحديد أهم نظريات ونماذج النمو في المدارس الاقتصادية التقليدية والحديثة.

المطلب الأول:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي.

حَظِيَ النمو الاقتصادي كظاهرة اِقتصادية بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد،إذ جذب اِهتمام مختلف الاقتصاديين الذين جَدُّوا في تطوير نماذج ونظريات تُساهم في تفسيره وتُبين أهم الميكاميزمات اللازمة لتحقيقه وتعد المدرسة الكلاسيكية مُتَمَثِّلَةً في آدم سميت،مالتوس وريكاردو بالإضافة إلى نموذج chumpeter (1943) من الاتجاهات الرائدة التي تناولت بالتحليل المعالم الأولى لنظريات النمو الاقتصادي،غير أن هذه النماذج سرعان ما واجهتها عدة اِنتقادات حيث يؤكد جيمس توبين"أن مشكل النمو لم يطرأ عليه جديد فالاقتصاديون دوما يعملون على مقارنة الحاضر والمستقبل"[1]،ذلك يعني أن التطلع لمستقبل اِقتصادي أحسن هو الذي يدفع إلى تطور نظريات النمو التي عرفت دفعة قوية مع ظهور نموذج R.Solow سنة 1956 والذي(يعتبر الأساس الذي بُنِيَت عليه مختلف نماذج النمو الحديثة ،حيث أكد سولو من خلاله على دور الادخار والتراكم الرأسمالي في إحداث النمو القصير الأجل وأنه لا يمكن حدوث النمو الطويل الأجل إلا إذا حدثت عوامل خارجية مثل معدل نمو السكان ومعدل التقدم التقني التي تؤدي إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال مع زيادة الاستثمار ما يسمح بتزايد معدلات النمو في المدى الطويل).[2]

الفرع الأول:النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك ونموذج *chumpeter*.

شهد الجانب التنظيري المتعلق بأسباب تحقيق الأمم لنموها الاقتصادي تأرجحا كبيرا في الآراء ووجهات النظر خصوصا فيما يتعلق بالأسباب المؤدية إلى تحقيق هذا النمو،لهذا كان لابد من اِستعراض أهم النظريات التي ناقشت مسألة النمو الاقتصادي حيث سنتناول في البداية إسهامات المدرسة الكلاسيكية بالإضافة إلى نموذج شومبيتر.

أولا:النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك.

[1] :Gregory Mankiw ;macroéconomie ;3 édition ;edition de Boeck ;Belgique ;2003 ;p :212.

[2]:د.حاكمي بوحفص"الاصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر،المغرب،تونس" مجلة شمال ايفريقيا،العدد رقم07،ص:05.

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من آدم سميث (1776)،طوماس مالتوس (1798)ودافيد ريكاردو(1817)الذين أبرزوا المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي (كما يَرتكز النهج الكلاسيكي على القول القائل بأن الإنتاج يشمل العمل ووسائل الإنتاج والموارد الطبيعية،هذا جاء خلافا لنظرية النمو الحديثة التي ترى بأن العوامل السابقة الذكر ليست ذات أهمية كبيرة ولفهم عمليات النمو الحقيقي كان لابد وقبل أي شيء فَهْم القوانين التي تحكم النمو السكاني،وثيرة التراكم ومعدل الابتكار التكنولوجي في بيئة تتصف بندرة الموارد الطبيعية).[1]

1. نظرية آدم سميث: يُعَدّ(Adam Smith)* أبا علم الاقتصاد الحديث بمؤلفه ثروة الأمم (1776)وتعتبر مساهمته في زيادة العوائد من خلال تقسيم العمل إضافة هامة لعلم الاقتصاد،فقد ركز سميث على زيادة الإنتاجية من خلال التخصص في العمل وبالتالي زيادة الكفاءة،كما اِعتبر أن الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تساهم في زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر،أيضا أكد أن تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية ينطبق على الصناعة أكثر من الزراعة.[2]

ويمكن تلخيص أفكار آدم سميث حول النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني،حيث يؤكد بأن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم اليد الخفية.
- تقسيم العمل:يعتقد آدم سميث أن تقسيم العمل هو نقطة البداية لعملية النمو الاقتصادي فهي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية عن طريق تخصيص مجموعة صغيرة من العمليات لكل عامل مما يسمح له بإتقان عمله واختزال الوقت الضائع في الانتقال من مهمة لأخرى وبالتالي تزيد إنتاجية العمال التي لا يوجد لها حد أعلى حسب سميث وهذا ما يجعل نمو الدخل الفردي سببا في تحسين القوى الإنتاجية للعمل وكذلك يساهم في رفع المقدرة على الابتكار بما يدفع عجلة التقدم التكنولوجي،حيث يقول سميث في هذا الشأن "يبدو أن الفضل يعود في اختراع كل هاته الآلات التي تسهل وتحفز العمل إلى مبدأ تقسيم العمل،فالإنسان قادر على اكتشاف طرق أسهل وأفضل

[1] : Salvadori, neri. **The Theory Of Economic Growth Aclassical**, per Spective , Edward elgar publishing ; INC,136wesst street suitezoz 202 north ampaton massachuesttsolors, USA ;p :3.

* آدم سميث (1723–1790):اقتصادي سكوتلندي (Ecossais) من ابرز كتاباته كتاب "البحث عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم (1776م) "

[2] : Thirlwall.A"Growth and Development" ,6th edition ,1999 Macmillan Press Ltd. P83-89

للوصول إلى أي هدف عندما يكون كل تركيزه موجه نحو هدف معين عوض أن يكون متشتتا بين أمور كثيرة.[1]

- التراكم الرأسمالي:يولي آدم سميث أهمية كبيرة للتراكم الرأسمالي حيث يعتبره شرطا أساسيا لحصول النمو الاقتصادي،كما وضح أن زيادة التراكم الرأسمالي يتوقف على حجم الادخار الذي يتأتى من أرباح الطبقة الرأسمالية ومالكي الأراضي على اعتبارهم الأقدر على الادخار،في حين الطبقة العاملة تُنفق كل دخلها على الاستهلاك وعليه يكون الادخار هو أساس عملية النمو الاقتصادي،إذ أكد سميت أنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا حسب ما هو موضح في العلاقة التالية:

تقسيم العمل ⟸ يساهم في زيادة مستوى الإنتاجية ⟸ ما يؤدي لارتفاع الدخول والأرباح ⟸وبالتالي تخصيص مبالغ أكبر للادخار⟸ فزيادة الاستثمار (يتحدد بالادخار)⟸ تراكم رأسمالي أكبر ⟸ ومن تم المزيد من تقسيم العمل وهكذا.

- اعترف سميث بأهمية القطاع الزراعي كمتطلب رئيسي لعملية النمو الاقتصادي داخل المجتمع رافضا رأي الطبيعيين المتمثل في أن القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد دون القطاعات الأخرى.
- كما ربط سميت بين تقسيم العمل –الذي ينجم عنه حجم كبير من الإنتاج– وبين السوق الذي يُعَطِلْ حركة النمو الاقتصادي لذلك فهو ينادي بحرية التجارة والتبادل الدولي من أجل تصريف المنتجات في الأسواق العالمية.[2]
- حسب سميث توجد 3 قيود على النمو هي عرض العمل غير الكافي،ندرة الموارد الطبيعية،تناقص حوافز التراكم.

2. نظرية طوماس مالتوس*:إن النظرة المتفائلة اِتجاه النمو عند سميث قابلتها نظرة متشائمة عند مالتوس الذي يُعتبر شبحا بالنسبة للدول النامية نتيجة نظريته السكانية التي أوضح من خلالها أن هناك اتجاه ثابت نحو زيادة السكان بمتتالية هندسية (1،2،4،8)فيما ينمو الغذاء في أحسن الظروف بمتتالية حسابية (1،2،3،4).[3]

هذا ما يؤدي إلى انتشار المجاعات وإحباط عملية النمو الاقتصادي التي لا تتحقق إلا إذا زاد الناتج في الاقتصاد

---

[1]:حمزة مرادلسي،دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في الاقتصاد،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2010/2009،ص:40.

[2] ; Salvadori, neri; op cit;p:3,4.

*طوماس مالتوس (1766-1834):اقتصادي بريطاني أكد على أن عدد السكان ينمو بحجم يفوق الانتاج ومن مؤلفاته " Essais sur le principe de population (1798)" و " De la nature et du progrés du revenu (1815)" و " Principe d'économie politique (1820)" " Définition en économie poltique (1827) "

[3] :Lionel Stoleru ;l'equilibre et la croissance économique princcipes de macroéconomie ;3e edition ,dunod ;1973 ;paris ;p ;334.

الوطني عن معدل السكان أي لابد من تحقيق التوازن بين السكان وكمية المواد الغذائية اللازمة لمعيشتهم وبالرغم من أن مالتوس قد اختلف مع بعض الكتاب الكلاسيك حول عملية النمو حيث أكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج،فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا لقانون ساي "العرض يخلق الطلب الخاص به"،إلا أنه جاء بأفكار مهمة للنمو الاقتصادي أهمها:

أن زيادة عدد السكان ترفع عرض العمل ما يؤدي لخفض الأجور إلى مستوى الكفاف،هذا الأخير يدفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم أنه يُعتبر تخفيض لتكلفة عنصر العمل ويُلَخَّص نموذج مالتوس بالشكل التالي:

شكل رقم(2-2):تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي.

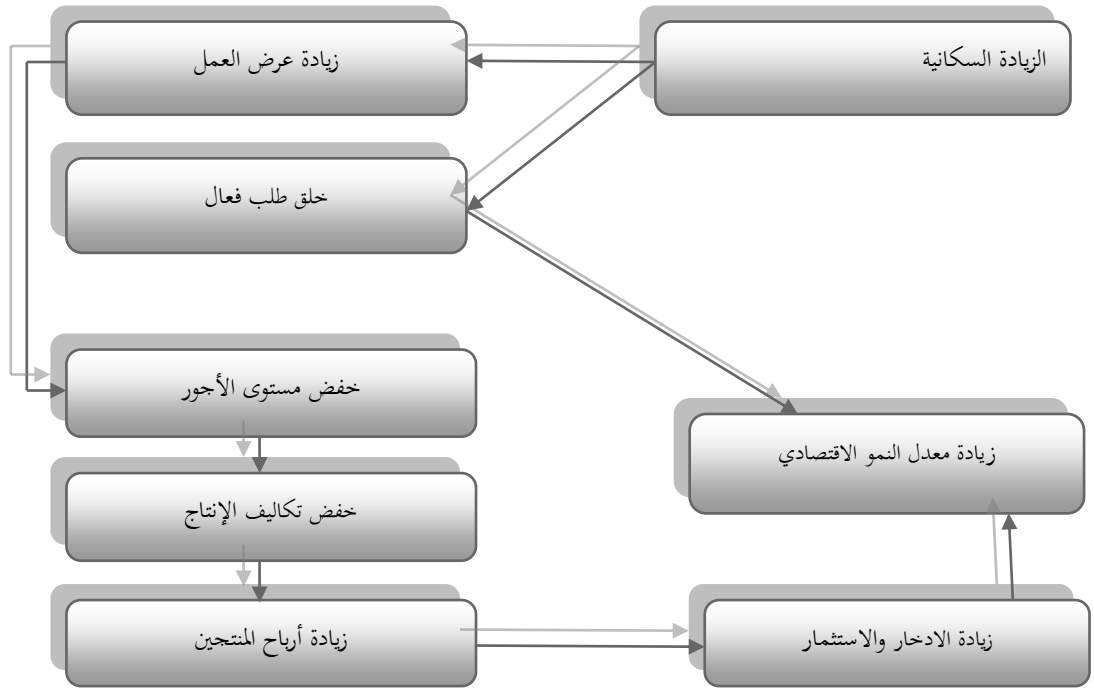

المصدر:بودخدخ كريم " أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر2001-2009 " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر، 2010، ص: 97.

3. نظرية دافيد ريكاردو*:تأثر ريكاردو شأنه شأن الرواد السابقين بكتابات آدم سميث،حيث ما لبث وأن شكل نظريته الخاصة عن النمو الاقتصادي،التي كان شعارها الأرض أساس كل نمو اقتصادي وانطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الزراعي يُعد بمثابة الدعامة الأساسية التي توفر موارد العيش ومن أهم الأفكار التي بنيت على أساسها

*دافيد ريكاردو (1772-1823): مفكر اقتصادي انجليزي، محلل للرأسمالية الليبرالية من مؤلفاته
" Les principes de l'économie politique 1817 "

نظرية ريكاردو:[1]

➢ تناقص الغلة في القطاع الزراعي.

➢ التقدم التكنولوجي:على العكس من سميث الذي كان يعتقد أن تراكم رأس المال سوف يقود على نحو منتظم إلى تحسينات في القوى الإنتاجية،فإن ريكاردو لم يرى أي علاقة صميمية بين تراكم رأس المال وتلك التحسينات بل عامل تلك التحسينات نتيجة أحداث وحيدة مثل الاكتشافات العلمية وغيرها.

➢ النمو الداخلي:إعتبر ريكاردو أن الادخار والاستثمار هما تراكم يعتمد على الأرباح بدرجة كبيرة في حين الأجور والريع فإنهما يقومان بدور بسيط يمكن تجاهله.

وقد قام ريكاردو بتقسيم المجتمع ل ثلاث طبقات رئيسية:الرأسماليون،العمال وملاك الأراضي.فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الأهم في عملية النمو الاقتصادي حيث أنهم يحاولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح مما ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة،أما طبقة العمال فيمثلون الأداة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من طبقة الرأسماليين،في حين تكمن أهمية ملاك الأراضي في توفير أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.
وعلى الرغم من الاختلاف في الآراء لدى الاقتصاديين الكلاسيك إلا أن هناك عدة أفكار متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي.

➢ أكد الكلاسيك أن الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي العمل،رأس المال،الموارد الطبيعية،التقدم التكنولوجي و التغير في الإنتاج (النمو)يتحقق عندما يتغير أحد هذه العوامل أو جميعها أي: $Y = F(K, L, T, N)$

حيث Y :الإنتاج، K :رأس المال،L:قوة العمل،T:مستوى التقدم الفني، N:الأراضي الصالحة للزراعة.

- يعتمد التقدم التكنولوجي على مستوى الاستثمار T=f(I)
- كما أن الاستثمار الصافي دالة في الأرباح المحققة لأن الكلاسيك يعتقدون أن الرأسماليين يُقْبِلون على الاستثمارات لأنهم يَتَوقعون الحصول على أرباح أي: .I=f(R)
- بالإضافة إلى ذلك فإن الأرباح بدورها تعتمد على مستوى التكنولوجيا وعرض العمل حيث: R=f(L,T)

[1]:د.محمد صالح تركي القريشي،مرجع سابق ،ص:80،81.

- وحجم قوة العمل يعتمد على مستوى الأجور حيث: L=f(W)
- كذلك فإن الأجور تعتمد على مستوى الاستثمار: W=f(I).
- وفي الأخير فإن الناتج الكلي يعادل مجموع الأرباح والأجور: Y=R+W

بذلك نحصل على7معادلات ب 7مجاهيل وبتكامل دالة الدخل أو الناتج نحصل على معدل نمو الدخل القومي:

$$\frac{dY}{dt}=\frac{dF}{dK}\times\frac{dK}{dt}+\frac{dF}{dL}\times\frac{dL}{dt}+\frac{dF}{dT}\times\frac{dT}{dt}+\frac{dF}{dN}\times\frac{dN}{dt}$$

حيث $\frac{dF}{dK},\frac{dF}{dL},\frac{dF}{dT},\frac{dF}{dN}$:تمثل الناتج الحدي لكل من رأس المال،العمل،التطور التكنولوجي،الأرض.

وكذا المقادير $\frac{dK}{dt},\frac{dL}{dt},\frac{dT}{dt},\frac{dN}{dt}$:تمثل زيادة في مساحة الأراضي،التقدم التكنولوجي،العمل ورأس المال عبر الزمن وعلى التوالي.

- إرتكز مفهوم الكلاسيك على أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار).
- إعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني وتراكم رأس المال وكذا تأثير تراكم رأس المال على النمو.
- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض وذلك عند تزايد المنافسة نحو زيادة التراكم الرأسمالي.
- بالنسبة للكلاسيك فإن النمو يتوقف دائما حيث يبدأ المردود المتناقص للاقتصاد أي أن زيادة الإنتاج في أي مؤسسة أوبلد تكون مقيدة بظاهرة المردود المتناقص لعوامل الإنتاج الإضافية وتبعا لذلك فالاقتصاد يدخل في حالة سكون حسبهم (إذ يبدو أن الكلاسيك لم يأخذوا بعين الاعتبار مسألة التطور التقني أو أنهم لم يولوه اهتماما كبيرا).[1]

وقد وُجِّهَتْ العديد من الانتقادات لهذه النظرية أهمها:

✓ لم يولي النموذج الكلاسيكي أهمية كبرى للتقدم التقني وهو على عكس ما أظهرته التجارب في القرون الماضية[2]،حيث أنه بالرغم من اعتراف الكلاسيك بالأثر الايجابي للتقدم التقني على الإنتاجية فإن هذا الأخير حسب رأيهم لا يمكن أن يُلْغي أثر تناقص الغلة،إضافة إلى أنه لا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي ولا يتم الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة.

[1]:محمد مسعي،سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و اثرها على النمو ،مجلة الباحث،عدد رقم 10، 2012 ،ص: 150.

[2] :Subrata Ghatak ;introduction to development economics;third edition;routledge;london and Newyork ;1998;p:51.

✓ بالإضافة إلى ما سبق فقد ثَبُتَ أن نظرية مالتوس قد تكون مضللة في ضوء تجربة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة في الوقت الحالي نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخول،حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في القرن التاسع عشر يفوق بكثير أجر الحد الطبيعي.

✓ تركيز هذه المقترحات على عملية النمو الاقتصادي كهدف في حد ذاته دون التنبه الكافي إلى أن النمو ليس هدف فقط وإنما وسيلة لتحقيق أهداف تنموية أخرى.[1]

ثانيا:نظرية شومبيتر*(1911-1939).

يُصَنَّف تحليل شومبيتر ضمن أهم المساهمات في الفكر الاقتصادي،إذ اِعْتَبَر عملية النمو تَتِمُ في صورة تدريجية في المدى القصير وغير مُنَظّمَة في مسارها على المدى الطويل حيث تَحْدُث في شكل موجات بين فترات الازدهار والكساد ويرى شومبيتر أنه لتحقيق النمو لابد من الخروج من دائرة العلاقات بين عناصر النمو بِانتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة وإقامة المشروعات والتجديدات[2]،كما يُركز على الدور الفعال للمنظم في عملية النمو الاقتصادي من خلال التجديد والابتكار في الإنتاج الذي يقود إلى نتائج باهرة[3]تسمح بدفع عجلة النمو،من جهة أخرى استطاع شومبتر (1950) ملاحظة العلاقة الموجودة بين البحث أو التطوير والتقدم التقني،هنا بدى واضحا أن النمو الاقتصادي المستقبلي يتطلب تطور تكنولوجيا حاضرا[4]ويتلخص تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي في الأفكار التالية:

– اِعتبر شومبيتر المنظم المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لأنه يعمل على إدخال طرق جديدة لمزج عناصر الإنتاج والتوليف بينها،كما يتميز هذا الأخير بحنكة كبيرة في اِختيار الاستثمارات المربحة والتغلب على المنافسين والإبداع في خلق شيء جديد،ما يؤدي لزيادة الأرباح.

– **الابتكارات والتجديدات**:يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل "شومبيتر "للنمو الاقتصادي إذ يُساهم في إحداث تغيرات في دالة الإنتاج التي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي ويُمَيز شومبيتر بين خمسة أصناف من

[1]:ناجي بن حسين،دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر،اطروحة لنيل شهادة دكتوراة في الاقتصاد،جامعة منتوري قسنطينة،2007/2006 ،ص:37

*جوزيف شومبيتر(1950/1883):ولد في النمسا و توفي في الوم ا ،يعتبر من الاقتصاديين المشهورين و رائد مدرسة فينا ،و بعد تدريسه في جامعة هارفاد تمكن من الحصول على شهرة دولية

[2]:محمد ثابث هاشم "التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر"،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية ، 2007،ص:103.

[3] :Philippe Hugan ;Economie du developpment ;edition Dalloz ;France ;1989 ;p :22.

[4] : JEAN-NOEL Kapferer, JEAN-CLAUDE Thoenig "La marque –*moteur de la competitive des entreprises et de la croissance de l'economie*" ediscience international, 3eme tirage, 1994, Paris, p 263.

الابتكارات(إنتاج سلعة جديدة،إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج،التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة،الحصول على مواد أولية جديدة،إقامة تنظيم جديد في الصناعة) ومن أجل الحصول على الدعم المالي اللازم لتنفيذ هذه التجديدات يلجأ المنظم للاقتراض،هذا ما يؤكد على أن العبرة ليست بامتلاك رأس المال من قبل المنظم وإنما تكون بحسن تنظيمه وإدارته للمشروع،كما أن دور المنظم لا ينحصر في التنفيذ والقيادة فقط بل يتعداه للتجديد والتطوير أما الإدارة والتنظيم هي نِتَاجْ عمل الجهاز الإداري ككل.

– كسر التدفق الدائري: يرى شومبتير أن الابتكار الجديد لمشروع ما لا يلبث أن يصبح متاحا لجميع المشاريع الأخرى،هذا ما يؤدي لخفض مردودية المشروع محل الابتكار لذا وجب تجديد وتطوير منتج آخر لأخذ الأفضلية عن بقية المشاريع وبالتالي كسر ذلك الترابط بينها والذي يتجلى من خلال إنتاج نفس المنتج.

رغم أن التحليلات التي قدمها شومبيتر لقيت الإعجاب من طرف بعض الاقتصاديين إلا أنها لم تسلم من بعض الانتقادات أهمها:

- أن عملية النمو حسبه تستند على المنظم المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا،لكن وظيفة الابتكار أصبحت من مهام الصناعات إذ تغيرت وظيفة المنظم وبالتالي أضحت غير ملائمة للوضع الحالي،كما أن الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير.
- ركز في عملية التنمية على الابتكارات فقط وأهمل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحققها.
- يُولي الاهتمام الكبير إلى الائتمان المصرفي ولا يُدْرِكُ أنه في الأمد الطويل تصبح الحاجة ماسة إلى المصادر الأخرى كإصدار الأسهم وخاصة عندما لا يكفي الائتمان المصرفي.

الفرع الثاني:النموذج النيوكلاسيكي(نموذج Solow –Swan).

جاء هذا النموذج بناءا على أبحاث كل من الاقتصادي(R.Solow)*في كتابه"مساهمات في النمو الاقتصادي"سنة 1956 والاقتصادي T.Swan•في كتابه حول"النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال" 1956،إذ حاولا هذين الباحثين صياغة نموذج للنمو الاقتصادي في المدى الطويل بإدخال عنصر التطور التكنولوجي وتِبْيَان

*صولو روبت (1924) اقتصادي أمريكي ولد ببروكلين بنيويورك، متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو،متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد عام 1987.

• تريفون صوان: اقتصادي أسترالي.

أثره على زيادة معدل الناتج الحقيقي للفرد[1]وبالتالي فقد كان هدفهم الأساسي من بناء هذا النموذج الإجابة على التساؤلات التالية:لماذا هناك دول فقيرة جدا وأخرى غنية جدا ؟لماذا تنمو دول معينة بدرجة أكبر من الدول الأخرى؟وكيف يفسر النمو المستديم؟

وقد انطلق Solow في دراسته من اختبار الفرضية التي اعتقد بها معظم الاقتصاديين وهي أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل ورفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت،حيث قام بالتأكد من صحة هذه الفرضية بناءا علي التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين أعوام (1909-1949)من خلال تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة في جزئيين منفصلين:

الجزء الأول:تحليل نمو إنتاجية ساعة العمل الواحدة المرتبطة بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل.

الجزء الثاني:تحليل نمو إنتاجية ساعة العمل الواحدة الذي لا يُعَزَى لزيادة رأس المال.

فجاءت النتائج مفاجئة للعديد من الاقتصاديين حيث أظهرت أن (12.5 %) فقط من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود لزيادة رأس المال الموظف،أما الجزء الآخر من نمو الإنتاجية يعود لما سماه سولو "بالتقدم التقني أو التكنولوجي."[2]

أي أن Solow أضاف عنصر ثالث في تحليله للنمو الاقتصادي وهو التقدم التكنولوجي بالإضافة لعنصر رأس المال والعمل،الذي عبر عنهم من خلال دالة الإنتاج من نوع (Cobb Douglas) مع افتراض إمكانية الإحلال بين هذه العناصر[3]،وعليه فإن نمو الناتج الحقيقي للفرد يعود إما لزيادة إنتاجية عنصر العمل من خلال إدخال التحسينات التكنولوجية أو للزيادة في عنصر رأس المال عن طريق زيادة الادخار.

(ولكن على الرغم من إثبات أهمية التطور التقني في تحقيق النمو فإن سولو لم يحاول تفسيره إذ كان يعتبره كباقي (résidu) أي الجزء الباقي غير مفسر بعاملي (العمل ورأس المال) يُعَزى إلى التطور التكنولوجي،هذا ما أسفر عن بقاء جانب مهم من النمو بدون تفسير لذا سميت نظرية سولو بنظرية النمو ذي المنشأ الخارجي).[4]

[1] :Andreas Bergh and Magnus Henrekson ;Government size and growth ;Asurvey and interpretation of evidence; research institute of industrial economic;IFN Working Paper n.858;2011;p;04.

[2] : Economic and social commission for western asia , **analysis of performance of growth and productivity in the escwa ergionfifth** ,issue, united nations,2007 ,p:5.

[3] :Michinori Uwasu ;the Solow growth model ;ApEc 3006 ;spring ;2006,p :01.

[4] :محمد مسعي،سياسة الانعاش الوطني في الجزائر و اثرها على النمو ،مجلة الباحث،العدد 10،2012،ص:150.

أولا:فرضيات نموذج Solow-Swan[1].

1. افترضSolow-Swan اقتصاد تسوده المنافسة التامة.

2. الدول تنتج وتستهلك سلعة وحيدة ومتجانسة التي توجه إما للاستهلاك أو الادخار وبالتالي يتحقق شرط التوازن في سوق السلع على اعتبار أن الكمية المنتجة=الكمية المستهلكة+الكمية المستثمرة (أي أن هذه الحالة تعكس اقتصاد مغلق لا يقوم بعمليات التبادل الخارجي وأيضا على اعتبار أن الإنفاق العام هو عنصر من استهلاك العائلات وعنصر من استثمار في السلع العامة)[2]: $Y = C + I$

3. الادخار يمثل عامل خارجي وهو دالة في الدخل الوطني: $S = sY$

4. الاقتصاد يحقق توازنه عند: $S = (1-c)Y = sY = I$

5. يُهْتَلَكْ رأس المال بمعدل تابت سنويا δ ما يؤدي لانخفاض قيمته الحقيقية بمقدار δK .

6. يرتفع عرض العمل بمعدل ثابت يعادل معدل النمو السكاني وبالتالي لكي يتحقق توازن سوق العمل يجب أن يتساوى كل من عرض العمل والطلب عليه ما يجعل نسبة العمال في المجتمع ثابتة بالنسبة للسكان أي

$$\frac{\frac{\partial L}{\partial t}}{L} = \frac{\Delta L}{L} = n$$

7. كما نفترض في البداية انعدام التطور التكنولوجي وإن وجد فهو يعتبر متغير خارجي.

8. استخدم سولو دالة الإنتاج من نوع Cobb-douglas والتي تأخذ الشكل التالي $f(K,L) = K^{\alpha}L^{1-\alpha}$ بافتراض عدم وجود التقدم التقني (سنتعرض له لاحقا) حيث Y :حجم الناتج،L :حجم اليد العمل،K :مخزون رأس المال، α :مرونة رأس المال و $1-\alpha$:مرونة عنصر العمل كما يفترض تتوفر بعض الشروط في هذه الدالة وهي:

- المردود السلمي لهذه الدالة ثابت أي: $F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K,L)$.
- إن دالة الإنتاج دالة مستمرة ومتزايدة بمعدل متناقص أي من أجل كل من $K \succ 0$ و $L \succ 0$ فإن F لها إنتاجية حدية موجبة ومتناقصة.

[1] Philippe Darreau ;croissance et politique économique ; 1erédition 2003, p ;32.
[2] Katheline Schubert ;Macroéconomie comportements et croissance ;vuibert ;1996 ;p :117.

$$F'_L = \frac{\partial F}{\partial L} \succ 0, F''_L = \frac{\partial^2 F}{\partial^2 L} \prec 0$$

$$F'_K = \frac{\partial F}{\partial K} \succ 0, F''_K = \frac{\partial^2 F}{\partial^2 K} \prec 0$$

- الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال تؤول إلى ما لانهاية عندما تؤول قيمة العمل ورأس المال إلى الصفر وعندما تؤول هذه القيم إلى ما لانهاية فإن الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال ستؤول إلى الصفر،هذا ما يطلق عليه شرط (Inada)[1]

$$\lim_{K\to 0}(F'_K) = \lim_{L\to 0}(F'_L) = \infty$$

$$\lim_{K\to \infty}(F'_K) = \lim_{L\to \infty}(F'_L) = 0$$

ثانيا:عرض نموذج Solow القاعدي.

يتكون هذا النموذج من معادلتين أساسيتين الأولى تخص دالة الإنتاج والثانية تراكم رأس المال.

تأخذ دالة الإنتاج المعتمدة في نموذج solow الشكل التالي: $Y = F(K,L) = K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}$

حيث: $0 \prec \alpha \prec 1$

وكما نعلم فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة في قيمة الناتج الحقيقي للفرد الواحد و هذا ما ارتكز عليه تحليل SOLOW بحيث تصبح العلاقة السابقة على النحو التالي:

$$\frac{Y}{L} = \frac{F(K,L)}{L} \Rightarrow y = \frac{K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha}$$

حيث تعبر قيمة $\left(\frac{K}{L}\right)$:عن رأس المال للفرد الواحد أي مخزون رأس المال /عدد العمال ونرمز لها ب $\left(\frac{K}{L}\right) = k$ و منه تصبح المعادلة السابقة على النحو التالي: $y = k^{\alpha} .....(1)$

[1] Philippe Darreau ;op cit ;p :33.

هذه المعادلة توضح بأن مستوى الناتج للفرد y يتحدد بمستوى رأس المال للفرد k فقط،هذا معناه أن الدخل الفردي هو تابع لكمية رأس المال المتاحة للفرد.

وبما أن النموذج يعتمد على تراكم رأس المال فلابد من تحديد قيمة تغيره بالصيغة التالية[1]:

$$\frac{dK}{dt} = K_{t+1} - K_t = \Delta K = K' = I - \partial K$$

أي أن تغير مخزون رأس المال يتحدد بالاستثمار الصافي مطروح منه قيمة اهتلاك رأس المال ∂K وبالأخذ بالفرضية رقم(04) تصبح المعادلة السابقة كما يلي: $K' = I - \partial K = sY - \partial K.....(2)$

وبالرجوع للفرضية رقم 06 نجد: $\frac{\frac{\partial L}{\partial t}}{L} = \frac{L'}{L} = n$

$$L' = Ln \Rightarrow \frac{\partial L}{\partial t} = Ln \Rightarrow \frac{\partial L}{L} = n \times \partial t$$

بمفاضلة هذه الدالة بالنسبة للزمن نحصل على:

$$\int \frac{\partial L}{L} = n\int \partial t \Rightarrow \log L = n \times t + b$$

$$e^{\log L} = e^{n \times t + b} \Rightarrow L = e^{n \times t + b} \Rightarrow L = e^{n \times t} \times e^{b}$$

بافتراض $e^b = L_0$ تصبح العلاقة السابقة بالشكل التالي $L = L_0 e^{n \times t}.....(3)$ ،تمثل هذه المعادلة قيمة عرض العمل والتي تساوى الطلب على العمل (حسب فرضية توازن سوق العمل).

بتعويض (3) في (2) نحصل على $K' = sY - \partial K = sF(K_t, L_t) - \partial K$

$$K' = sF(K_t, L_0 e^{n \times t}) - \partial K.....(4)$$

يمكن كتابة مخزون رأس المال أيضا بالصيغة التالية: $K_t = K_t \times L_0 e^{nt}$

[1] Philippe Darreau ;op cit, p ;32

مشتقة المعادلة السابقة تعطى بالعلاقة: $K_t' = K_t' \times L_0 e^{nt} + nK_t \times L_0 e^{nt} .....(5)$

بتعويض قيمة K_t في المعادلة رقم (4) نحصل على:

$$K' = sF\left(K_t \cdot L_0 e^{nt}, L_0 e^{nt}\right) - \partial K_t \cdot L_0 e^{nt}$$

بما أن هذه الدالة متجانسة من الدرجة الأولى وذات غلة ثابتة يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$K' = L_0 e^{nt} sF\left(K_t, 1\right) - \partial K_t \cdot L_0 e^{nt} .....(6)$$

بوضع (5)=(6) نحصل على:

$$K' = K_t' \cdot L_0 e^{nt} + nK_t \cdot L_0 e^{nt} = L_0 e^{nt} sF\left(K_t\right) - \partial K_t \cdot L_0 e^{nt}$$

$$\Rightarrow L_0 e^{nt}\left(K_t' + nK_t\right) = L_0 e^{nt}\left[sF\left(K_t\right) - \partial K_t\right]$$

$$\Rightarrow K_t' + nK_t = sF\left(K_t\right) - \partial K_t$$

$$\Rightarrow K_t' = sF\left(K_t\right) - K_t\left(\partial + n\right).....(7)$$

تعتبر هذه المعادلة أهم نتيجة توصل إليها سولو حيث أوضح من خلالها أن كل من المعدل الحدي للادخار (S) ومعدل نمو السكان (الذي يعكس حجم العمالة) (n) ،بالإضافة لنسبة اهتلاك رأس المال (∂) تدخل كمتغيرات مفسرة لتغيرات رأس المال للفرد ($\acute{k}_t$)،من خلال التمعن في هذه المعادلة نلاحظ أن معدل الادخار له تأثير مباشر وايجابي على عملية تكوين رأس المال في حين يؤثر معدل النمو السكاني ونسبة اهتلاك رأس المال سلبيا على التراكم الرأسمالي للفرد.

ثالثا:مخطط Solow للنمو الاقتصادي.

من خلال ملاحظة المعادلة الرئيسية لنموذج سولو يتضح أنها تتجزأ إلى جزئين مهمين هما $sF\left(K_t\right)$ و $K_t\left(\partial + n\right)$ بفضلهما نستطيع تتبع وتفسير نمو الناتج المحلي الخام لكل فرد(عامل) من فترة لأخرى ولتسهيل عملية التحليل نستعين بالتمثيل البياني الموالي الذي يتكون من ثلاثة منحنيات:

- منحنى دالة الاستثمار الصافي لكل فرد $[I = sY = sF(K_t)]$.
- منحنى دالة الإنتاج للفرد y التي تتحدد بمستوى رأس المال للفرد k $(y = k^{\alpha})$.
- منحنى الكمية اللازمة من الاستثمار حتى يبقى رأس مال كل فرد ثابت $K_t(\partial + n)$

شكل رقم(2-3):التمثيل البياني لنموذج سولو القاعدي.

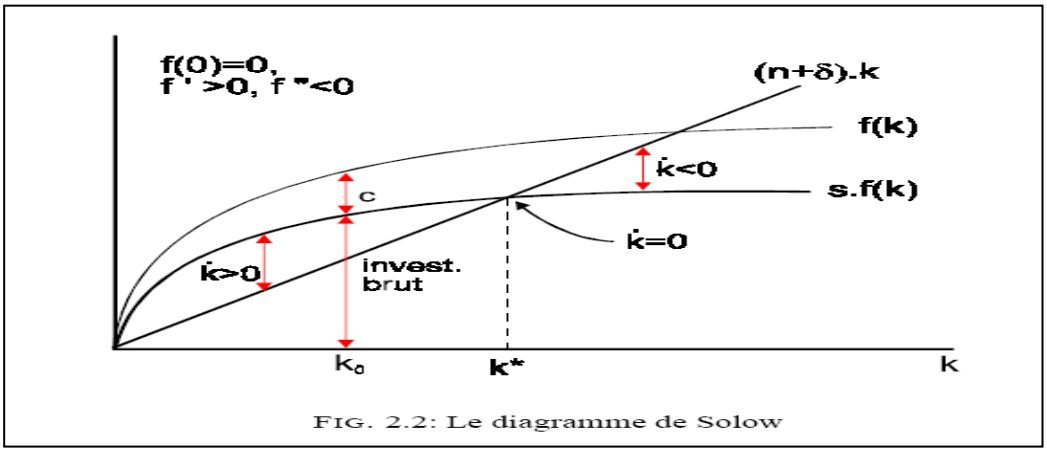

FIG. 2.2: Le diagramme de Solow

La source :Murat Yildizoglu ;la croissance économique (France ;universite montesqyireu ;bordeaux ;IV,2001),au page web :http://www.vcharite.univ-mrs.fr/pp/yildi/croissance/croissance web/node8.html

يُلاحظ من خلال هذا الشكل أن منحنى الاستثمار الصافي للفرد $sF(K_t)$ يتناسب مع منحنى دالة الإنتاج للفرد $F(k)$ والمسافة العمودية بينهما تمثل استهلاك الفرد،كما أن منحنى $K_t(\partial + n)$ عبارة عن خط مستقيم ينطلق من المبدأ[1] ونقطة تقاطعه مع منحنى الاستثمار الصافي للفرد k^* هي التي تعبر عن حالة الاستقرار العام للاقتصاد والتي من أجلها يتساوى الاستثمار الصافي مع الاهتلاك الفعلي لرأس المال وزيادة معدل السكان أي ثبات تغير مخزون رأس المال لكل فرد: $K_t' = 0 \Rightarrow sF(K_t) = K_t(\partial + n)$.

أما إذا كان تغير مخزون رأس المال لكل فرد موجب أي $K_t' \succ 0$ فهذا يعني بأن مستوى الاستثمار لكل فرد أكبر من استهلاك رأس المال ومعدل النمو السكاني وبالتالي يزداد رأس المال من k_0 إلى المستوى التوازني k^* كما هو موضح في الشكل السابق،أما في الحالة المعاكسة أين يكون الاستثمار الصافي لكل فرد أصغر من معدل اِهتلاك رأس المال ومعدل السكان فيري سولو أنه لابد لهذا الأخير أن يتناقص حتى يصل إلى المستوى الاستقراري k^*.

[1] :Robert J.Barro ;Xavier Sala-I-Martin ;la croissance economique ;ediscience international ;1996 ;p :21.

مما سبق يُمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يكون مستقرا في حالة نمو عوامل الإنتاج بمعدل ثابت ويمكن ملاحظة الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في رأس المال مساويا للصفر وكلما كانت نسبة رأس المال أقل من الحالة المستقرة كلما كان معدل النمو أكبر.[1]

أي الحالة الاستقرارية للنمو تتحقق لما ($\dot{k}_t = 0$) بمعنى لنحصل على مستوى رأس المال لكل فرد يكفي أن نحل المعادلة التفاضلية التالية: $K_t' = 0 \Rightarrow sF(K_t) = K_t(\partial + n)$

$$\Rightarrow s(K^*_t)^{\alpha} = K^*_t(\partial + n)$$

$$\Rightarrow \frac{K_t^*}{(K_t^*)^{\alpha}} = \frac{s}{(\partial + n)} \Rightarrow (K_t^*)^{1-\alpha} = \frac{s}{(\partial + n)}$$

$$\Rightarrow K_t^* = \left[\frac{s}{(\partial + n)}\right]^{1/1-\alpha} .....(8)$$

وبتعويض قيمة K_t^* في المعادلة رقم (1) نجد قيمة الإنتاج لكل فرد عند الحالة الاستقرارية كالأتي:

$$y = k^{\alpha} \Rightarrow y^* = \left[\frac{s}{(\partial + n)}\right]^{\alpha/1-\alpha} .....(9)$$

كثيرا ما يستخدم الاقتصاديون هذه المعادلة الأخيرة لتفسير سبب فقر وغنى الدول،ذلك لأن الدول الغنية تتميز بمعدل ادخار مرتفع ما يساهم في زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي،في حين البلدان التي تتسم بميل حدي للادخار ضعيف أو معدل سكاني مرتفع فتتجه للفقر أكثر منه للثراء،هذا لأن ارتفاع معدل النمو السكاني يُعيق النمو الاقتصادي.

رابعا:ديناميكية النمو في نموذج Solow-Swan القاعدي.

إن حل نموذج Solow-Swan القاعدي يبين أن معدل النمو على المدى الطويل يؤول إلى الحالة الاستقرارية فإذا قسمنا المعادلة (7) على k فنحصل على:

[1] : Ahmed Zakane ;dépublique productives ;croissancea long terme et politique economique-essai d'analyse econoétrique appliquée au cas de l'Algerie op cit; p :47,48.

$$K_t' = sF(K_t) - K_t(\partial + n) = s \cdot K_t^{\alpha} - K_t(\partial + n)$$

$$g_k = \frac{K_t'}{K_t} = \frac{s \cdot K_t^{\alpha}}{K_t} - (\partial + n).....(10)$$

حيث g_k: معدل نمو رأس المال لكل فرد،من خلال تفحص المعادلة (10) يتضح أن معدل نمو رأس المال لكل فرد يتوقف على الفرق بين $\frac{s \cdot K_t^{\alpha}}{K_t}$ و $(\partial + n)$ ،كما أن دالته متناقصة للنسبة k_t ويمكن تمثيلها كالأتي:

شكل رقم(2-4):مخطط الديناميكية الانتقالية لنموذج سولو

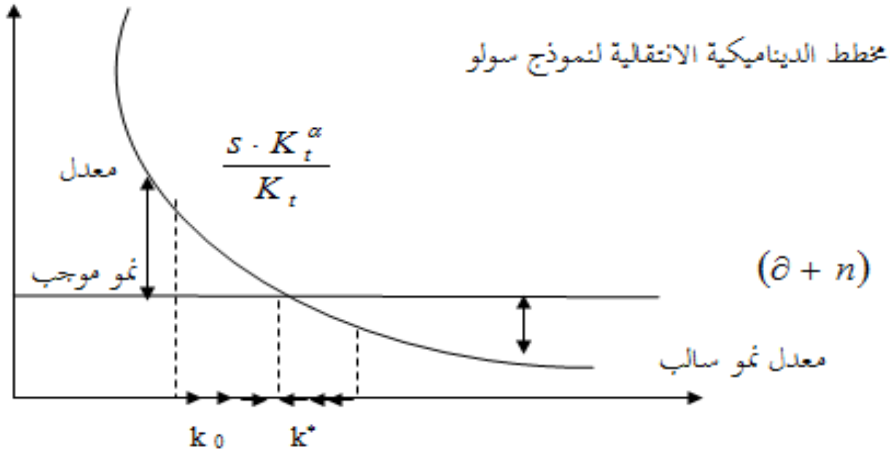

Source : charles.I.Jones ; tradition de la première américaine par Fabrice Mazerolle ; théorie de la croissance endogène (paris de bock université 2000) ; p : 40.

إن معدل النمو هو المسافة العمودية بين المنحني $\frac{s \cdot K_t^{\alpha}}{K_t}$ و المنحنى $(\partial + n)$ و نلاحظ أنه:[1]

إذا كان المستوى الذي ينطلق منه الاقتصاد $(K_0 \prec K^*)$ فإن معدل نمو (k) يكون موجبا ويزداد (يتقارب) حتى يصل إلى K_t^* ،هذا يعني كذلك أن معدل نمو الإنتاج لكل فرد (y) هو معدل موجب ويزداد حتى يصل لمستوى النمو في الحالة الاستقرارية y^*.

أما إذا كان المستوى الذي ينطلق منه الاقتصاد $(K_0 \succ K^*)$ فإن معدل نمو (k) يكون سالبا ويتناقص حتى يصل إلى المستوى k^* وهذا يعنى أيضا أن معدل الإنتاج لكل فرد (y) هو معدل سالب ويتناقص حتى يصل إلى

[1]:محمد دهان،الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة ودراسة تقييمية للجزائر،اطروحة لنيل شهادة الدكتورة في الاقتصاد جامعة متنوري قسنطينة،2010/2009 ،ص:218.

المستوى الاستقراري.

خامسا:نموذج Solow مع التقدم التقني.

بعد أن عرض سولو نموذجه المبسط للنمو الاقتصادي سنة 1956 عاد ونشر بحثا ثانيا بعنوان "التغير التقني ودالة الإنتاج"سنة 1957 أشار فيه إلى أن معدل نمو الإنتاج الكلي يمثل مجموع إسهامات كل عوامل الإنتاج خاصة رأس المال،العمل والتقدم التكنولوجي[1]،حيث أوضح سولو أن النموذج السابق لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد في المدى الطويل أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو ويظل ثابتا عند الحالة التوازنية ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم الرقي–التقدم– التقني في النموذج،فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $Y = f(K, L)$ فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني وهناك عدة تقسيمات للتقدم التقني نلخصها فيما يلي:

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر هارود إذ نكتب $Y = f(K, AL)$
- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر سولو ونكتب $Y = f(AK, L)$
- أما التقدم التقني من وجهة نظر "هيكس" فيأخذ الشكل التالي: $Y = Af(K, L)$

عادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل[2]وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي: $Y = f(K, AL) = K^{\alpha}(AL)^{(1-\alpha)}$.

حيث: $A_t = A_0 e^{gt}$ و A_0 تمثل القيمة الأولية للتطور التقني.

وبالتالي تصبح دالة الإنتاج للفرد بالشكل التالي:

[1]:الخطيب ممدوح"محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، الإدارة العامة" المجلد التاسع والأربعون، العدد 3،2009 ،ص:3.

[2]: عبدالكريم البشير وسمير دحمان "تطورات نظريات النمو الاقتصادي" ملتقى دراسي ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،ص:10. من خلال الرابط التالي ، www.univ -chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/com.../com_1.pdf

$$\frac{Y}{L}=\frac{K^{\alpha}(AL)^{(1-\alpha)}}{L}\Rightarrow y=\left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha}\cdot A^{(1-\alpha)}\Rightarrow y=k^{\alpha}\cdot A^{(1-\alpha)}$$

$$\ln y=\alpha\ln k+(1-\alpha)\ln A$$

بالاشتقاق نحصل على: $\frac{y'}{y}=\alpha\frac{k'}{k}+(1-\alpha)\frac{A'}{A}$

توضح المعادلة الأخيرة أن معدل النمو:متوسط مرجح لمعدل نمو رأس المال بنسبة α ولمعدل التطور التقني بنسبة $(1-\alpha)$ ،هذا يعني أن المصدر الرئيسي للنمو هو التطور التقني.

صفوة القول أن التحليل النيوكلاسيكي أثرى الأدبيات المتخصصة في تحليلات النمو الاقتصادي سواء على الصعيد الاقتصادي الكلي او الجزئي ومن الصعب الإلمام بجميعها،حيث تميزت تحليلاتهم بالديناميكية والتحليل انطلاقا من الاقتصاد الجزئي وأهم نتيجة توصل إليها سولو تكمن في أن نمو نصيب العامل من رأس المال والناتج يعتمد على التطور التقني،كذلك استنتج سولو خاصية التقارب التي تعني أنه كلما يكون مستوى البدء للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أقل كلما يكون معدل النمو المتنبأ به أعلى[1]،أي أن الدول الفقيرة تنمو بسرعة مقارنة بالدول الغنية[2]لأن اقتصاديات الدول المتقدمة تعمل بالقرب من الحالة التوازنية والتي تعني في نفس الوقت وجود معدلات نمو ضئيلة على العكس من الدول النامية التي تعمل اقتصادياتها بعيدًا عن نقطة التوازن أين يكون عندها معدلات النمو –ومعدلات التراكم الرأسمالي –قابلة لأن تكون كبيرة).[3]

وكلما كانت الاقتصاديات متماثلة في معدل الادخار ومعدل النمو السكاني وكذا معدل اهتلاك رأس المال ماعدا مخزون رأس المال عند الانطلاق k_0 الذي يختلف كلما سيَتَحَقَّقُ التقارب بالمعنى المطلق أي أن الدول التي يكون لها مخزون رأس المال أقل مقارنة بدول أخرى تنمو بشكل أسرع ،لكن إذا كانت هذه الاقتصاديات تختلف في جوانب أخرى كالميل الحدي للادخار،معدلات نمو السكان وكذا مستويات اهتلاك رأس المال فعندئذ قوة التقارب

تَصِّحُ أو تنطبق بمعنى مشروط فقط أي أن الدول ذات معدلات الادخار المرتفعة تنمو بشكل أكبر من الدول

[1]:روبرت بارو"محددات النمو الاقتصادي –دراسة تجريبية عبر البلدان"،ترجمة نادر ادريس التل ،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،طبعة 1 ،الأردن ،2009،ص:01.

[2] ;Stanly Fischer et aures ;macroéconomie ;2 édition ;paris,2002 ;p ;301.

[3]:البشير عبد الكريم ،مرجع سابق،ص:13.

ذات معدلات الادخار المنخفضة.

وبالرغم من الفائدة التحليلية التي قدمها هذا النموذج لنظريات النمو لعقدين زمنيين أو أكثر،إلا أنه أفرز بعض السلبيات جعلت معظم الاقتصاديون يُشَكِّكُون في صحة تفسيراته،من بين تلك المسائل التي تُأْخَذ عليه أنه لا يوضح كيفية وطريقة تحقيق مثل هذا التقدم التكنولوجي،أي لا يعطي تفسيرًا واضحًا فيما يخص نمو المعامل A ويفترض أن الرقي التقني A متغير خارجي كذلك من الانتقادات الموجهة لنموذج سولو هو الاعتماد على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية المستوحاة من المدرسة الكلاسيكية.

المطلب الثاني:نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.

عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطورات عديدة ساهمت إلى حد كبير في مسايرة الواقع الاقتصادي وتفسير عملية النمو،نجد من أهم هذه الأبحاث أفكار الكينزين،نظرية المراحل لرستو وكذا نماذج النمو الداخلي.

الفرع الأول:النمو الاقتصادي لدى الكينزيين.

أولا:التحليل الكينزي.

أثبتت أزمة الكساد العالمي سنة 1929 هشاشة مبادئ الفكر الكلاسيكي وعدم دقة أطره النظرية ما أسفر عن ظهور أراء اقتصادية جديدة متمثلة في أفكار جون منيراد كينز*الذي يعود له الفضل في إخراج العالم من تبعات هذه الأزمة الخطيرة،حيث اِهتم بتحفيز الطلب الفعال من خلال الإنفاق العام على مختلف الاستثمارات المنتجة بصفتها المحرك الرئيسي للدخل الوطني،فالقيام باستثمارات جديدة يُساهم في زيادة الإنتاج والدخل الوطني ومن تم رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي.

وبالرغم من أن كينز لم يصل إلى حد وضع نموذج في مجال النمو الاقتصادي على غرار النماذج المعروفة،بل جاءت تحليلاته ممثلة في سياسات وأدوات اقتصادية إلا أن هذه الأفكار اِعْتُبِرَتْ ثورة فكرية رائدة في الفكر الاقتصادي ولا يزال العمل بها مستمر خاصة في أوقات الأزمات إذ في الآونة الأخيرة قامت الوم أ بضخ مبالغ كبيرة في اقتصادها بعد الأزمة العالمية التي اعترتها سنة 2008 (أزمة العقار) ما أدى إلى انتعاش اقتصادها وتحقيق معدلات

*جون منيراد كينز(1883-1946):اقتصادي انجليزي يعتبر من الاقتصاديين المميزين له عدة مؤلفات من بينها النظرية العامة للعمل و الفائدة و النقود(1936).

نمو هامة.كما يشير كينز إلى أن عملية النمو تكون عبر آلية المضاعف وهو ما سنوضحه بنوع من التفصيل عند التطرق لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي.

ثانيا:نموذج هارود و دومار.

حاول الباحثين "روي هارود"و"افيسي دومار" وضع نموذج للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار الكينزين وكذا التقليدين[1]،حيث اهتموا بتحديد حجم التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي وذلك بتحديد نسبة الادخار على (اعتبار أن الاستثمار يتحدد بمعدل الادخار).

1. فرضيات نموذج هارود–دومار:بُنِي هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- الادخار هو نسبة من الدخل $S = sY$ حيث s تمثل الميل الحدي للادخار.
- قوة العمل تنمو بمعدل n ثابت حيث $n = \frac{\Delta L}{L}$ وأيضا معامل رأس المال ثابت $v = \frac{k}{y}$

2.النموذج الرياضي لهارود–دومار.

- اعتمد هذا النموذج على دالة إنتاج من نوع ليونتيف أو دالة إنتاج بمعاملات ثابتة التي يعبر عنها بالصيغة:[2]

$Y = \min\left[\frac{K}{v}, \frac{L}{u}\right]$ ،حيث Y:الإنتاج القومي،K:مخزون رأس المال،L:العمل، v,u ثوابت موجبة.

- يتحقق التوازن حسب كينز لما يتساوى I=S.
- يمثل الاستثمار الحقيقي المنجز في الفترة t زيادة في مخزون رأس المال الذي يسمح بالتصرف فيه خلال (t+1):

$$I_t = \Delta K_t = S_t \Leftrightarrow I_t = K_{t+1} - K_t = sY \ldots\ldots(11)$$

- لدينا: $\begin{cases} L = uY \ldots\ldots(12) \\ K = vY \ldots\ldots(13) \end{cases}$
- من المعادلة رقم (13) نحصل على: $K_{t+1} - K_t = v(Y_{t+1} - Y_t) \ldots(14)$
- بتعويض (11) في المعادلة (14) نحصل على: $sY_t = v(Y_{t+1} - Y_t)$

[1] :Richard Grabowski ;Michal Shields ;a dynamic Keynesian model of development;journal of economic development ;volume 25;n:01;2000;p:01;(http://www.jed.or.kr/full-text/25-1/grabowski.PDF);reviewed on 10/10/2009.

[2]:د.محمد صالح تركي القريشي،مرجع سابق،ص:94.

- وبالتالي: $g_w = \frac{Y_{t+1} - Y_t}{Y_t} = \frac{s}{v}$ ،حيث تمثل النسبة g_w معدل نمو الناتج في فترة الزمنية (t+1).

- وبسبب ثبات v فإن معدل نمو الناتج يساوي معدل نمو رأس المال و منه Yو K يزدادون بمعدل النمو المضمون.

لتحقيق التوازن في سوق العمل يجب أن يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل،حيث يعتمد هذا الأخير على معدل النمو السكاني n ،في حين الطلب على العمل يتحدد بمقدار الناتج على اعتبار uثابت (حسب المعادلة (12)،وباعتبار الناتج Y_t ينمو بمعدل النمو المضمون g_w فإن الطلب على العمل (uy_t)يعتمد هو الآخر على g_w والذي يتحدد بالنسبة بين الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال.

3.الانتقادات الموجهة لهذا النموذج.

- تَبَنِّيه لفرضيات بعيدة عن الواقع مما جعل النموذج أكثر محدودية حيث يفترض ثبات عدد كبير من المتغيرات (كثبات ميل الادخار وثبات معامل الناتج/رأس المال) والتي يصعب تصور ثباتها خاصة في المدى البعيد.

- أما من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر غير ملائم لأن نموذج هارود دومار يربط بين النمو و الادخار إذ أن هذا الأخير هو نسبة من الدخل القومي ،لكن اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها على الدخل وحده وإنما على حجم الصادرات أيضا أي أنه كلما ارتفع حجم الصادرات في هذه الدول كلما أدى ذلك لرفع الاستثمار ومن تم معدل النمو الاقتصادي[1].

الفرع الثاني:نظرية مراحل النمو لروستو.

يشير روستو في نظريته حول النمو الاقتصادي والتي ظهرت في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"سنة 1960 إلى أن الانتقال من التخلف إلى النمو ما هو إلا عملية مرحلية يجب أن تمر بها كافة المجتمعات،كما أكد روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث وقد لخصها فيما يلي:

شكل رقم(2-5):المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي.

[1]. عادل أحمد حشيش، أسامة الفولي، مجدي محمود شهاب" أساسيات الاقتصاد الدولي" دون د. نشر،الإسكندرية، 1998، ص 314.

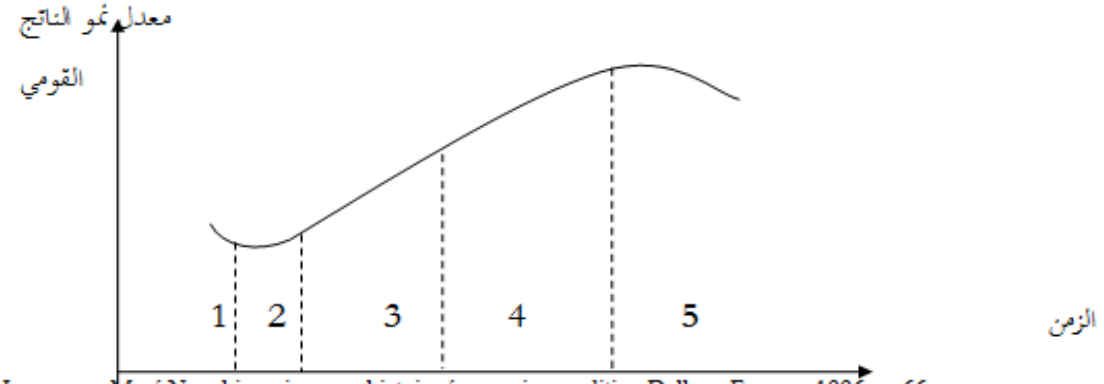

La source :Maré Nouchi ;croissance ;histoire économique ;edition Dalloz ;France ;1996 ;p :66.

من خلال المنحنى يتضح أن روستو قسم مراحل النمو إلى خمسة مراحل،كل مرحلة تتميز بجملة من الخصائص تختلف عن الأخرى وقد اعتمد روستو في تدعيم طرحه على سرد الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة.

1. مرحلة المجتمع التقليدي تميزت هذه المرحلة أساسا بما يلي:

- الاعتماد بالدرجة الأولى على الزراعة التي يعمل بها أغلبية أفراد المجتمع.
- محدودية الانتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية وبالتالي إنخفاض متوسط حصة الفرد من الناتج القومي.
- تركز القوة في يد الاقطاعيين المدعمين من السلطة المركزية.
- كثرة الحروب والصراعات.
- سيادة النظام القبلي والعشيرة والتمسك بالعادات والتقاليد.

أكد روستو أن هذه المرحلة غالبا ما تكون بطيئة.

2. مرحلة التهيؤ للانطلاق.تعتبر مرحلة انتقالية يتم من خلالها ترشيد اقتصاديات الدول المتخلفة ومحاولة التخلص من البطئ الشديد الذي يتسم به تطور مجتمعاتها ومن مظاهر هذه المرحلة:

- حدوث تغيرات اقتصادية ،اجتماعية وسياسية ساهمت في ظهور نظام اقتصادي يهدف إلى تحقيق النمو.
- ظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية كقطاع التجارة.
- زيادة الاستثمارات في البنى التحتية وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقل.
- بروز دور الانتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدل الاستراد مع تداخل القطاعين الصناعي والزراعي لتتسم

المرحلة بإنخفاض عمالة الزراعة والانتقال التدريجي للعمالة من المناطق الريفية الى مراكز المدن.[1]

أهم ما يميز هذه المرحلة ظهور وتنامي عمليات الادخار،التي تسمح بتزايد الاستثمارات نتيجة ظهور البنوك والمؤسسات المالية.

3. مرحلة الانطلاق تعد مرحلة أساسية وحاسمة من مراحل النمو الاقتصادي يتمكن فيها المجتمع من القضاء على كافة الحواجز التى تقف في طريق نموه وحسب روستو تحدث تغيرات بارزة في هذه المرحلة من بينها:

- حدوث تغيرات كبيرة في الانتاج بما يؤدي إلى إرتفاع الناتج الحقيقي للفرد.
- ازدهار القطاع الصناعي بحيث يصبح ركيزة الاقتصاد المحلي.
- كما تتميز هذه المرحلة بكونها قصيرة نسبيا كما تتطلب جهدا وتنمية شاقة.

4. مرحلة النضج:في هذه المرحلة تُعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا لأنها تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية من زراعة ،صناعة ،تجارة وخدمات،كما تكون حققت مستوى جيد من انتاجها المادي وأهم ما يميز هذه المرحلة:[2]

- إنتشار التصنيع على صعيد واسع إضافة إلى الاستخدام الواسع للتكنولوجيا في شتى نواحي الحياة.
- إرتفاع نسبة العمالة الماهرة والمدربة في الاقتصاد إلى جانب إمتلاك قدرات تنظيمية وتسيرية عالية.
- إزدياد نسبة الكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة.
- إزدياد حجم المدخرات ما يؤدي لتوسع حجم الاستثمارات.
- أما على صعيد العلاقة مع العالم الخارجي،تزداد في هذه المرحلة درجة الانفتاح على الخارج ويُسَجِّل الميزان التجاري فائض لصالح الاقتصاد الوطني.

5. مرحلة الاستهلاك الوفير:تُعد أرقى مراحل النمو والتطور،إذ تتميز بإرتفاع الأجور إلى حد بلوغ مستويات عالية من الرفاه وعليه ينصرف تركيز المجتمع إلى إنتاج السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة مثل إنتاج السيارات،الالكترونيات المختلفة والتوسع في تقديم الخدمات المختلفة،كما تُوَجّه مختلف البرامج لدعم رفاهية المواطن من خلال زيادة الضمان الاجتماعي وتوسعه ليشمل كافة شرائح المجتمع فضلا عن تقليص ساعات العمل

[1]:نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، [على الخط]، متاح على:<http://www.slideshare.net/Ahasahas/ss-5132069> ،(تاريخ الاطلاع 27 مارس 2012).

[2]:عجيمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي"التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياستها"الدار الجامعية،مصر،2004،ص:154،155.

اليومية بالشكل الذي يُتِيح للأفراد الاستمتاع بأوقاتهم.

إن الانتقاد الرئيسي الذي وُجِّهَ لهذا الاتجاه هو كونه يمثل مفهوم خطي للتاريخ ينظر إلى الدول الغنية في أبعد نقطة على مسار التقدم قياسا بالدول النامية وبناءا على هذا المفهوم فكل الاقتصاديات يُفْتَرَض أن تكون مرت أو على وشك المرور في نفس المراحل المتعاقبة،غير أن الرؤية التاريخية هذه هي ملتبسة وغير واضحة،فالاقتصاديات ربما لا تمر في بعض المراحل أو أنها تخمد في مراحل معينة وربما تتراجع وقد تتوفر هناك مسارات أخرى وهي الرؤية التي ستنجم لاحقا في اطار التحديث.[1]

الفرع الثالث:نماذج النمو الداخلي.

أصبح نموذج سولو مع بداية الثمانينات من القرن الماضي غير قادر على تفسير التفاوت في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة حتى وإن كان في فترة من الفترات يَدّعِي ذلك وبالتالي فالسؤال الذي كان يُطْرَحْ لا يزال يَطْرَحُ نفسه:فما هي الأسباب التي أدت إلى التفاوت في معدلات النمو بين الدول الغنية والفقيرة؟هنا ظهرت محاولات جديدة للإجابة عن هذا التساؤل عُرِفَت بنظريات النمو ذي المنشأ الداخلي وكان Paul Romer الأول الذي قام بذلك سنة 1986،متبوعا ب Robert Lucas في 1988 و Robert Barro (1990)و Robelo (1991)وقد انطلق رومر من مبدأ أن المردود المتناقص يُعتبر مميزا سيئا للاقتصاد الحالي،إذ يُبين أنه اِنطلاقا من الآثار الجانبية الخارجية (Externalités) يُمكن الحصول على مردودات ثابتة أو حتى متزايدة وهو ما يُعتبر مصدرا للتطور التقني،كما اِعتمدت هذه النظريات على تحديد المتغيرات التي تفسر التطور التقني واعتباره كمتغير داخلي على عكس سولو الذي اعتبره مجرد باقي ولم يهتم بتفسيره ،أيضا فقد اهتمت نماذج النمو الداخلي بتحديد أربعة عوامل رئيسية تؤثر على معدل النمو وهي:[2]

- التداوب المتعلق برأس المال المادي (الاستثمار المادي لمؤسسة ما لا يؤدي إلى نمو إنتاجها الخاص فقط،بل يسمح أيضا بزيادة إنتاجية المؤسسات الأخرى عن طريق ما يسمى "التعلم بالأداء").
- تراكم رأس المال البشري:الذي يُعتبر كمخزون من المعارف والمهارات القابلة للتثمين من الناحية الاقتصادية.

[1]:بربرة انجهام،ترجمة حاتم حميد محسن"الاقتصاد والتنمية" داركيوان للطباعة و النشر والتوزيع،دمشق،سورية،2010،ص:21.
[2]:محمد مسعي،مرجع سابق،ص:151.

- ترقية البحث من أجل التنمية بحيث يتولد النمو عن الإبداع أو الابتكار الذي يقوم به بعض الأعوان الاقتصاديين من أجل الربح.

- الأثر الايجابي للهياكل العمومية على النمو فهذه العوامل تكون مصدر أثار جانبية خارجية ايجابية يستفيد منها العمال الآخرون أو المؤسسات.

لا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير،لذلك سنتطرق إلى بعض النماذج دون الأخرى ونكتفي فقط بنموذج Romer 1986، Lucas 1988،Romer 1990 وأيضا Robelo 1991 ،أما نموذج Barro فسوف نتناوله في المبحث الثالث لكونه يعكس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وهو محور بحثنا هذا.

أولا :نموذج *Romer* لسنة *1986*.

حاول بول رومر من خلال ورقته البحثية "زيادة العائد والنمو الطويل الأجل"[1]تقديم نموذج للنمو يعتمد على التقدم التكنولوجي كمتغير داخلي،ذلك بإفتراض رئيسي هو إدخال المعرفة كأحد مدخلات دالة الإنتاج وتمتعها بتزايد الإنتاجية الحدية على عكس نموذج سولو الذي اعتمد على تناقص العائد الحدي لرأس المال وعليه يُرَكِّز رومر في بناء نموذجه على الفرضيات التالية:

1- التعلم بالممارسة أو التمرن (learming by doing):أي أن الأرباح تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ما يؤدي لزيادة الإنتاج إذ تعمل معظم المؤسسات على مراكمة المعرفة المنبثقة عن قيامها بمختلف الاستثمارات[2]،تنعكس هذه العملية ايجابيا بزيادة الطاقة الإنتاجية ومن تم تحقيق نمو في الناتج الحقيقي الإجمالي كما تجدر الإشارة إلى أن Arrow (1962) هو أول من صاغ هذه الفكرة.

2- المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تُعتبر سلعة جماعية تسمح لها بالاندماج في سوق المعلومات مع مختلف المؤسسات الأخرى،كما أن هناك أثر ايجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية لأن جميع المؤسسات تسعى لتحقق تكاليف تطبيقيا معدومة عن طريق ميكانيزمات نشر المعلومة.

تحديدا من هذا المفهوم عرّف رومر نموذجه بالخارجية التكنولوجية الناتجة عن تراكم رأس المال الذي ليس بالضرورة رأس المال العيني لأن الكاتب استعمل عبارة المعرفة Connaissanceفي صياغة نموذجه.

[1] :Paul Romer(1986) ;'increasing return and long run growth' ;journal of political economy ;university of Chicago;press;vol 94;n;05.

[2] : Robert J.Barro ;Xavier Sala-I-Martin ;op cit ;p :163.

3- كما يفترض نموذج رومر اقتصاد تسوده حالة المنافسة التامة بين عدد من المؤسسات n التي تنتج سلعة متجانسة تُستخدم في الاستهلاك أو الادخار وبدالة إنتاج فردية من نوع Cobb-Douglas ومتماثلة بين كل المؤسسات كالأتي[1] $y_{it} = (k_{it})^{1-\alpha}(A_t l_{it})^{\alpha}$ (15)

بحيث: y_{it} تمثل إنتاج المؤسسة (i) في الفترة (t) و k_{it}, l_{it} كمية العمل ورأس المال المستعملة من طرف كل مؤسسة، A يمثل رأس المال الممرن أو المعرفة لكل المؤسسات و المرتبط برأسمال الإجمالي $\sum k_i$.

بناءا على الفرضية (1) و (2) اعتبر رومر A_t تراكم المعارف لدى كل مؤسسة مرتبط برأس المال المادي حيث يتراكم داخليا كتابع له ليصبح مردود الدالة متزايدا وبذلك فإن تراكم المعرفة في كل مؤسسة تأخذ الصيغة التالية:

$$A_t = (A)^{\frac{1}{\alpha}}\left(\sum k_{it}\right)^{\beta} \quad (16)$$

توضح المعادلة رقم(16) أن مستوى المعرفة التكنولوجية المشتركة A_t نسبة إلى مخزون رأس المال كما يفترض رومر أن الثابت A يُعبر عن قدرة المؤسسة في جذب الوفرات الخارجية (معارف جديدة).

وبتعويض المعادلة رقم (16) في المعادلة رقم (15) ستصبح دالة الإنتاج للمؤسسة (i) على الشكل التالي:

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\alpha}\left[A^{\frac{1}{\alpha}}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{\beta} l_{it}\right]^{\alpha} \quad .....(17)$$

في حالة وجود التناظر (التماثل) في توزيع العمل ورأس المال بين المؤسسات بحصص متساوية فالإنتاج الكلي(المجمع) لمجموع الاقتصاد يكتب كما يلي:

$$y_t = \sum_{i=1}^{n} y_{it} = \left[\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right]^{1-\alpha}\left[A^{\frac{1}{\alpha}}\left[\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right]^{\beta}\sum_{i=1}^{n} l_{it}\right]^{\alpha}$$
$$= \left[\sum_{i=1}^{n} \mathrm{k_{it}}\right]^{1-\alpha} A\left[\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right]^{\beta\alpha}\left[\sum_{i=1}^{n} l_{it}\right]^{\alpha}$$
$$= \mathrm{A}\left[\sum_{i=1}^{n} \mathrm{k_{it}}\right]^{1-\alpha+\beta\alpha}\left[\sum_{i=1}^{n} l_{it}\right]^{\alpha}$$

بوضع: $L_t = \sum_{i=1}^{n} l_{it}$ و $K_t = \sum_{i=1}^{n} k_{it}$ و $y_t = \sum_{l=1}^{n} y_{it}$ فدالة الإنتاج المجمعة تكتب إذن على الشكل

[1] :Dominique Geullec ; Pierre Rall ; les nouvelles théories de la croissance ;5emédition,Paris ;la découvert ;2003 ;p ;51.

التالي:[1] $y_t = A(K_t)^{1-\alpha+\beta\alpha}(L_t)^{\alpha}.....(18)$

نستخرج من نموذج رومر العائد الحدي الخاص لرأس المال وذلك باشتقاق المعادلة رقم (15) بالنسبة ل k فنجد

$$r_{it} = \frac{\partial y_{it}}{\partial k_{it}} = (1-\alpha)(k_{it})^{-\alpha} \cdot (A_t l_{it})^{\alpha}.....(19)$$

بتعويض قيمة A_t الموضحة في المعادلة رقم (16) في هذه المعادلة الأخيرة نتحصل على مجموع عوائد الحدية الخاصة برأس المال و تعطى بالصيغة التالية:

$$r_t = \sum_{i=1}^{n} r_{it} = (1-\alpha)(k_t)^{-\alpha} \cdot \left(A^{1/\alpha} k_t^{\beta} l_t\right)^{\alpha}$$
$$r_t = (1-\alpha)(k_t)^{-\alpha} \cdot A k_t^{\beta\alpha} l_t^{\alpha}$$
$$r_t = (1-\alpha) A l_t^{\alpha} k_t^{\alpha(\beta-1)}.....(20)$$

وبإشتقاق المعادلة رقم (18) بالنسبة ل k_t نحصل على العائد الاجتماعي لرأس المال بالشكل التالي:

$$r_t^* = \frac{\partial y_t}{\partial k_t} = (1-\alpha+\beta\alpha)A(K_t)^{-\alpha+\beta\alpha}(L_t)^{\alpha}$$
$$r_t^* = (1-\alpha+\beta\alpha)A(L_t)^{\alpha}(K_t)^{\alpha(\beta-1)}.....(21)$$

إنطلاقا من المعادلتين الأخيرتين (20) و (21) تظهر أن المردودية الاجتماعية أكبر من المردودية الخاصة،هذا ما يُفسر بالخارجية Externalité ولكن في هذا المستوى لم ندرس بعد مشكل النمو،إذ بناءا على المعادلة رقم (18) وتحت إفتراض أن كمية العمل ثابتة نستنتج أن الناتج أو النمو الاقتصادي يتحدد على أساس رأس المال المادي و بقيمة أسية $(1-\alpha+\alpha\beta)$ ومن خلال هذه الأخيرة يمكن تحديد ثلاث قيم ل β تؤثر في سير الناتج Y_t و هي:[2]

1- إذا كانت $\beta \prec 1$ في هذه الحالة ترتفع قيمة الناتج للفرد مع مقدار رأس المال بارتفاع ضعيف ونتواجد هكذا

[1] Ahmed Zakane ;op cit ;p :63.
[2] : Ahmed Zakane ;op cit ;p :64.

في نموذج Solow.

2- إذا كانت $\beta \succ 1$ في هذه الحالة يحدث تفجر في معدلات النمو لتكون ذات تأثيرات حادة ولا يمكن إثبات النمو الداخلي هنا من خلال الملاحظة التجريبية.

3- إذا كانت $\beta = 1$ بمعنى أننا في حالة تناسب دقيق بين رأس المال والمعرفة،ما يساهم في تحقيق النمو الذاتي لأن المردودية الحدية لرأس المال ليست مرتبطة بمستوى رأس المال الخاص ولا الاجتماعي.

من أجل حل نموذج رومر وتقدير معدلات النمو لابد من تعظيم دالة المنفعة التي تتميز بمرونة تبادل داخلية ثابتة Inter Temporelle تحت القيد التجميعي التالي:

$$Maxv = \int_0^{+\infty} \frac{C^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} e^{-\rho t} dt$$
$$\dot{k} = f(k) - c - (\delta + n)k$$
k_0 معطى

إذا افترضنا في هذه الحالة بالتحديد أن عدد السكان ثابت و $\beta = 1$ إذن $f(k) = AkL^{\alpha}$ و $k^* = f(k) - c - \delta k$ بحيث δ :تمثل نسبة انخفاض رأس المال،في هذه الشروط وبتطبيق هاملتون نحصل على المعادلة التالية: $H = \frac{C^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} e^{-\rho t} + \lambda(f(k) - C - \delta k)$.....(22)

من أجل حل هذه المعادلة نقوم بالاشتقاق بالنسبة ل cو أيضا kفنحصل على:

$$\begin{cases} \frac{\partial H}{\partial C} = 0 \Rightarrow C^{-\sigma} = \lambda e^{\rho t} .....(23) \\ \frac{\partial H}{\partial K} = -\dot{\lambda} \Rightarrow \lambda(AL^{\alpha} - \delta) = -\dot{\lambda} .....(24) \end{cases}$$

من المعادلة رقم (24) نحصل على: $\frac{\dot{\lambda}}{\lambda} = -(AL^{\alpha} - \delta)$....(25)

بالاشتقاق اللوغارتمي للمعادلة رقم (23) نحصل على:

$$\ln C^{-\sigma} = \ln(\lambda e^{\rho t}) \Rightarrow -\sigma \ln C = \ln \lambda + \rho t .....(26)$$

أي: $$\Rightarrow -\sigma\frac{\dot{C}}{C}=\frac{\dot{\lambda}}{\lambda}+\rho t.....(27)$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{C}}{C}=-\frac{1}{\sigma}\left(\frac{\dot{\lambda}}{\lambda}+\rho t\right).....(28)$$

بتعويض المعادلة رقم (25) في المعادلة الأخيرة نجد: $g_C=\frac{\dot{C}}{C}=\frac{1}{\sigma}\left(AL^{\alpha}-\delta-\rho t\right).....(29)$

حيث: ρ يعبر عن معدل التفضيل الحالي أو المنفعة الحدية .

و g_C يعبر عن معدل نمو الاستهلاك لأفراد المجتمع أو معدل النمو الاجتماعي ،أما معدل نمو رأس المال g_k

بالنسبة للفرد فيعطى بالعلاقة التالية: $g_k=\frac{\dot{k}}{k}=AL^{\alpha}-\frac{C}{k}-\delta.....(30)$

بنفس الطريقة و بنفس المبدأ نحصل على معدل النمو اللامركزي بالعبارة التالية:

$$g_e=\frac{\dot{C}}{C}=\frac{1}{\sigma}\left[(1-\alpha)AL^{\alpha}-\delta-\rho\right] \quad (31)$$

من خلال المعادلتين(29) و(31) نلاحظ g_e أقل من gc وهذا منطقي لأن الأعوان لا تأخذ بعين الاعتبار في قراراتها الفردية الخارجية الايجابية المسببة من طرف مساهمة رأس المال الإجمالي (المعرفة).

هذه النتائج تعد من أولى اهتماماتنا لأنها تسمح بشرعية تدخل الدولة أو السلطات العمومية (كتقديم إعانة) لإعادة معدل النمو الاجتماعي الأمثل بمعنى الحصول على المعادلة: $g_C=g_e$ [1].

كنتيجة يمكن القول أن نموذج رومر لسنة 1986 أعطى نظرة جديدة للنمو الذاتي مستندا على الانعكاس الايجابي للآثار الخارجية لتكنولوجية مؤسسة معينة على باقي المؤسسات الأخرى،هذا ما يضمن استمرار النمو على المدى البعيد،كما فسر رومر اختلاف معدلات النمو بين البلدان بأن الدول التي لها قدرة كبيرة على إكتساب المعرفة والاستفادة من التكنولوجيا التي تحصل في العالم الخارجي هي الدول التي تنمو بوثيرة أسرع على

[1] : Ahmed Zakane ;op cit ;p :64.

المدى البعيد.[1]

ثانيا:نموذج *Lucas* لسنة 1988.

يُعتبر نموذج Lucas من أقرب النماذج إلى النمط النيوكلاسيكي،فهو يُشبه كثيرا نموذج سولو خاصة إذا ما استبدلنا h مكان A ،حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج *LUCAS* نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج *SOLOW* لكن على نقيض *SOLOW* فإن LUCAS يُقدم تفسيرًا لنمو رأس المال البشري،إذ يؤكد أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين(u−1) من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري (Kh)وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم.

كما يرى لوكاس على خلاف رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوض عن تناقصها مما يسمح بإستمرار النمو الاقتصادي دون توقف.[2]

أ. فرضيات نموذج *Lucas*.

1. اعتبر *Lucas* أن الاقتصاد يتكون من قطاعين فقط أحدهما مكرس لإنتاج السلع والخدمات انطلاقا من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري،أما القطاع الثاني يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يُسْتَعْمَل في القطاع الأول.

2. ثبات المردودية الحدية لرأس المال البشري وتعتبر أهم فرضية عند لوكاس بحيث تسمح للنمو الاقتصادي أن يكون داخلي عند أي لحظة من الزمن.

3. يفترض أن الاقتصاد يحوي n فرد من السكان أو القوى العاملة،لكل فرد وحدة زمن واحدة ***(i)***ولكل وحدة زمن مستوى معين من رأس المال البشري $h_i(t)$.

4. كل الأعوان متماثلين بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة وعددهم يساوي n.

5. رأس المال البشري يُنْتَج انطلاقا من نفسه بمعنى الفرد يتعلم بنفسه ويستعمل من أجل ذلك الوقت والمهارة المكتسبة.

[1]:حمزة مرادلسي،مرجع سابق ،ص:59.

[2] : Philippe AGHION, Peter HOWIT, **Théorie de la Croissance Endogène** (paris Dunod, 2000) ;.P: 355-366.

6. دالة الاستهلاك لكل فرد $C(t)$ تشكل من سلعة واحدة للتبسيط.

ب. الإطار الرياضي لنموذج لوكاس.

انطلاقا من الفرضية رقم (5) يمكن التعبير عن تغير تراكم رأس المال البشري للفرد بالقانون التالي:[1]

$$\dot{h}_i = \beta(1-u)h_i \ldots.(32)$$

حيث $\dot{h}_i$:مقدار التغير في رأس المال البشري، $\mathcal{B}$:معلمة موجبة تعبر عن فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري ،h:مخزون رأس المال البشري للفرد ،$(1-u)$:الوقت المخصص للتعلم والنشاط المتعلق بتراكم رأس المال البشري لمجمل الوقت المتاح.

من خلال هذه المعادلة يُلاحظ أنه كلما خُصِّص جزء كبير من الوقت لأجل التعلم والتكوين حقق الاقتصاد بذلك نموا كبيرا في رأس المال البشري عبر الزمن،ما ينعكس ايجابيا على نمو الناتج الحقيقي للفرد.

وبذلك يمكن كتابة دالة الإنتاج الكلي على اِعتبار كل الأفراد متماثلين (الفرضية رقم (4))بالشكل التالي:[2]

$$y_i = AK_i^{\alpha}(uHi)^{1-\alpha} \ldots..(33)$$

y_i :قيمة إنتاج الفرد i، k_i :رأس ماله العيني،u :يمثل الوقت الذي يكرسه الفرد في عملية إنتاج السلع،من هنا نستنتج أن الوقت المكرس للتعليم لا يساهم في خلق الناتج في الحاضر،لكنه يسمح بزيادته في المستقبل، α عبارة عن ثابت موجب يمثل نسبة مساهمة رأس المال في الناتج.

تتميز دالة الإنتاج الممثلة لهذا النموذج بخاصية ثبات غلة الحجم بالنسبة ل h وهي فرضية أساسية في النموذج لضمان تحقيق النمو الداخلي.

في حالة كون u_t ثابت وانطلاقا من المعادلة رقم(32) نحصل على: $\dot{h}/h = \beta(1-u)$

$\dot{h}/h$:يمثل معدل النمو في رأس المال البشري.[3]

[1] : Philippe AGHION ;op cit,p :356.

[2] Ahmed Zakane ;op cit ;p :66.

[3]:ا.شريفي ابراهيم"دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2012/1964"الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية،العدد 08 ،2012،ص:35.

من جهة أخرى أدمج *Lucas* في هذا النموذج تأثير الوفرات الخارجية الناتجة من مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي،هذا من أجل الوصول إلى ضمان نمو داخلي وقد بَرَّر هذه الفرضية بأن كل فرد مهما كان مستواه الخاص من رأس المال البشري فسيكون أكثر فعالية إذا أُحِيطَ بأشخاص آخرين فعالين وهذا ما يسمى بالتحريض ونرمز له ∂ ،ما يرفع من درجة تجانس الدالة ويعطيها شكلا جديدا لتصبح بالصيغة التالية:[1]

$$y_i = Ak^{\alpha}(uh_i)^{1-\alpha}(h_a)^{\delta} \ldots..(34)$$

حيث h_a :مخزون رأس المال البشري لبقية الأفراد في الاقتصاد.

بإفتراض أنه لا يوجد تمايز بين الأفراد في المستوى التعليمي فإن $h_i = h_a$ ،أي أنه إذا رفعنا مؤهلات الفرد فإن هذا سيقود إلى رفع فعالية الأفراد المتواجدين معه في نفس المحيط وبالتالي دالة الإنتاج في نموذج *Lucas* تتميز بتزايد الغلة $(1+\partial)$.

بمعنى أن تحسن مستوى كل فرد يزيد من المخزون المعرفي ومخزون رأس المال البشري للأمة،بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية في القطاعات الاقتصادية للدولة،هذا ما يضمن تحقيق النمو الداخلي.

وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى أن الفكرة الرئيسية التي توصل إليها *Lucass* سنة *1988* هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع بالأساس إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول،أي أن المصدر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون وقدرة الأفراد على تجميع المعرفة[2].

لذا نجد أن دول الشمال التي أولت الأهمية الكبيرة للتكوين تمتاز بمعدلات تنموية جيدة،في حين تبقى دول الجنوب تتخبط في معدلات تنموية ضعيفة لأنها أهملت التكوين وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم– تفضيل تراكم المعارف –سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

ثالثا:نموذج *Romer (1990)*.

بعد النتائج الجيدة التي حققها رومر في نموذجه الأول عاد سنة 1990 بنموذج أكثر واقعية،حاول من خلاله تفسير دور تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي على عملية النمو الاقتصادي.

[1] : Ahmed Zakane ;op cit ;p 67.
[2] Catherine Guio-Anne.Marcus Jardin, Article croissance Endogène spécialisée et développement régional, OCDE ,2004,P86.

وينطلق رومر من أن الأفكار والمعارف على عكس الأملاك الاقتصادية تعد غير قابلة للتنافس– يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية وفي نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها –كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة ،تكون المعلومة كذلك حَصْرِيَةً جزئيًا فقط أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيًا وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة وعوضًا عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة[1]

أ.فرضيات النموذج.[2]

1. إنتاج الأفكار مرتبط بمردوديات ذات غلة متزايدة.
2. اقتصاد تسوده حالة المنافسة غير التامة.
3. في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ ويَنْتُج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
4. الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير($\mathrm{Re}tD$) هو أساس التفسير.

وأكد رومر أن رأس المال البشري يصبح منتجا من خلال تفاعله مع مخزون المعرفة،فكلما ازدادت هذه الأخيرة (المعرفة) أصبحت جهود البحث والتطوير المعتمدة على رأس المال البشري منتجة أكثر.

ب. القطاعات الأساسية المعتمدة في نموذج رومر لسنة 1990.

اعتمد رومر في صياغة نموذجه على تقسيم الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات وهي:قطاع البحث والتطوير ،قطاع إنتاج السلع الوسيطة وقطاع إنتاج السلع النهائية.[3]

1. قطاع البحث.

من الأمور الشائعة جدا أن تغير التطور التكنولوجي يعتمد على المكتشفات العلمية التي تعني من الناحية الاقتصادية أسلوب جديد لتحويل وحدة من رأس المال الخام إلى سلعة اقتصادية جديدة ويُقِّر معظم الاقتصاديون بأن المعرفة هي أساس المكتشفات العلمية،كما سَلَّم رومر بأن التقدم التقني يتطلب وجود نشاط جماعي يهدف للربح،هذا النشاط مؤلف من مركبتين:

- تصاميم متجسدة في منتجات يمكن تسجيل براءة اختراعها لإبعاد الشركات المنافسة عن ممارسة النشاط

[1]:البشير عبد الكريم ،مرجع سابق،ص:17.

[2]:البشير عبد الكريم ،مرجع سابق،ص:17.

[3] : Ahmed Zakane, Op.Cit, P.P. 62-63

نفسه ويُحَقِّق الباحثين إيراداتهم من بيع هذه البراءات.

- تُعْتَبَرُ المعرفة في هذا القطاع سلعة عمومية بحتة فكل باحث يستعمل مجموعة المعارف المتاحة لإنتاج الابتكارات،كما تتميز بأنها غير تنافسية وغير حصرية.[1]

إذ يمكن القول بأن الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير يُساعد على تراكم المعرفة مما يؤدي لتصميم تشكيلات سلعية جديدة تساهم في زيادة الناتج الحقيقي للفرد،على هذا الأساس تعطى دالة تراكم المعرفة بالشكل التالي:[2]

$$\dot{A} = \delta H_A A \ldots\ldots(35)$$

حيث $\dot{A}$:تمثل التغير في كمية مخزون الأفكار، A :كمية المعارف المتوفرة، H_A :عدد الباحثين(كمية رأس المال البشري المخصص لقطاع البحث والتطوير)، δ :معلمة تعكس فعالية البحث ($\delta \succ 0$).

من خلال هذه المعادلة وضح رومر الآلية التي يتم بها إنتاج الأفكار الجديدة حيث فسر تغير مخزون تراكم المعرفة بالتفاعل بين عدد الباحثين H_A وكمية المعارف المتاحة A وكلما كان هذا التفاعل قويا كلما زاد ابتكار أفكار جديدة وبالتالي زيادة مخزون تراكم المعرفة.

كما يمكن الإشارة هنا إلى ملاحظتين مهمتين في هذا النموذج:[3]

- يمكن كتابة المعادلة رقم (35) على الشكل التالي: $g_A = \frac{\dot{A}}{A} = \delta H_A \ldots\ldots(36)$ والتي تعبر عن معدل نمو مخزون المعارف والابتكارات الذي يعتبر دالة خطية تابعة لحجم رأس المال البشري المخصص للبحث والتطوير H_A ومدى فعالية نشاط البحث δ.
- الملاحظة الثانية تتمثل في أن الإنتاجية الحدية تتحدد على أساس مخزون المعرفة المتوفرة للباحث،فكلما كان هذا المخزون معتبرا زادت الإنتاجية الحدية للباحثين،هذا ما يجعل A تنمو دون توقف وتُعطى الإنتاجية الحدية للباحث بالصيغة التالية: $Pm_{H_A} = \frac{\dot{A}}{H_A} = \delta A \ldots\ldots(37)$.

2. قطاع السلع الوسيطية.

يتكون هذا القطاع من مجموعة مؤسسات تُنْتج بضائع رأسمالية مستعملة في ذلك الاكتشافات المشتراة من قطاع البحث،كما يتميز هذا القطاع بالمنافسة الاحتكارية ما يؤدي لارتفاع سعر السلع على تكلفتها الحدية لأن

[1]:حمزة مرادلسي ،مرجع سابق،ص:62،61.

[2] : Philippe Darreau ;op cit, p ;172.

[3] : Ahmed Zakane, Op.Cit, P.66.

جزء من الأرباح يعود للباحثين ما يسمى بملكية براءة الاختراع.

إذا كان هناك عدد Aمن السلع الوسيطية المحتكرة من قبل عدد Aمن الشركات وعلى اعتبار أن رأس المال غير متجانس لا يمكن تحديد مجموع x_i ومنه سنقوم بتجميع تساوي السلع النهائية التي تخلى عنها الاقتصاد[1].

فيُعَبَّر عن رأس المال الكلي في هذا القطاع بالصيغة التالية[2]:

$K = \int_0^A X(i)di$.....(38) حيث $X(i)$:الكمية الموجودة من السلع الرأسمالية i.

يفترض رومر أن جميع السلع يتم إنتاجها في نفس الظروف بحيث أن المنتجون سوف يستخدمون نفس الكمية و النسب من المدخلات في كل السلع الرأسمالية،هذا ما يجعل أسعارها متساوية[3]ومن هنا يمكن كتابة:

$X(i) = \overline{X}$.....(39) $\forall(i)$.....ومنه تصبح المعادلة رقم (38) على الشكل التالي: $K = A\overline{X}$.....(40)

3. قطاع السلع النهائية:

يتشكل هذا القطاع من عدد كبير من الشركات المنتجة للسلع النهائية وتستعمل هذه الشركات في عملياتها الإنتاجية تكنولوجيا إنتاج تربط بين رأس المال البشري،العمل ورأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة من طرف القطاع الثاني.[4]

دالة الإنتاج في هذا القطاع تُصَاغ على النحو التالي: $Y = Hy^{\alpha}L^{\beta}\int_0^A (X(i))^{1-\alpha-\beta}di$.....(41)

وبتعويض المعادلة (40) في (41) نحصل على: $Y = Hy^{\alpha}L^{\beta}A(\overline{X})^{1-\alpha-\beta}$.....(42)

من خلال ما سبق يتضح أن تراكم المعرفة يعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وبما أن تراكم المعرفة يعتمد على رأس المال البشري المخصص للبحث والتطوير،فإن الاقتصاديات التي تُخَصص نفقات مهمة لإجراء البحوث والتطوير تتجه لتحقيق معدل نمو مرتفع على المدى البعيد مقارنة بغيرها من الاقتصاديات،هذا ما يدل على أن نموذج رومر من أهم الصيغ التي تؤدي للنمو الداخلي أو الذاتي.

وعليه فنموذج النمو الداخلي المنشأ أعطى مكانة اقتصادية ايجابية للسلطات العمومية عن طريق زيادة النفقات العامة للبحث والتطوير وتحسين فعاليتها في تأهيل العنصر البشري بما يضمن زيادة في تراكم رأس المال والإنتاج و

[1] Philippe Darreau, Croissance et politique économique ;op cit, p171.
[2] : Ahmed Zakane, Op.Cit, P;67.
[3]:حمزة مرادلسي،مرجع سابق،ص:63
[4]:حمزة مرادلسي،نفس المرجع،ص:63.

من تم استمرار النمو في المدى البعيد وتحسين الأداء الاقتصادي للبلد.

ت. الانتقادات الموجهة لنموذج رومر سنة 1990.[1]

- رغم أن قطاع البحث والتطوير يتمتع بإنتاجية حدية متزايدة(حتى مع ثبات عدد الباحثين فإن النمو يستمر)،إلا أن هذه الخاصية تتعارض مع واقع الدول الغربية التي رغم تزايد عدد الباحثين فيها خلال فترة الثمانينات والتسعينات غير أن النمو لم يرتفع بنفس الوثيرة،هذا ما جعل الفرضية التي توضح أن العلاقة بين رأس المال البشري وتراكم المعرفة عبارة عن علاقة خطية محل شك ،بحيث يجب تغيرها برفع H_A لأس أقل من الواحد حتى ينخفض أثر رأس المال البشري على سرعة ووثيرة نمو العامل التكنولوجي ومن تم النمو الاقتصادي.
- اِنْتُقِدَ هذا النموذج كذلك لأنه يصف عملية النمو في العالم المتقدم فحسب لأن الدول المتقدمة هي التي تستطيع تحقيق التفاعل بين مخزون المعرفة ورأس المال البشري من أجل إنتاج اختراعات جديدة بينما الدول النامية تعجز على تحقيق الابتكار التكنولوجي وتعاني من ضعف في رأسمالها.

رابعا:نموذج ***Robelo*** [2](1991).

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج،لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم،الذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج ولهذا قام روبيلو باستعمال دالتين للإنتاج من نوع cobb-douglas: $Y = c + \dot{K} + \delta K = A.(vK)^{\alpha}.(uH)^{1-\alpha}$

$$\dot{H} + \delta H = B[(1-v).K]^{n}[(1-u).H]^{1-n}$$

حيث y:تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية والرأسمال المادي)

A,B عاملان تكنولوجيان موجبان وكل من α و n يمثلان نسبة رأس المال المادي المستعمل في كل قطاع و هي محصورة بين 0 و 1 وبإفتراض أن $\alpha > n$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي.

---

[1]:حمزة مرادلسي،مرجع سابق،ص:64.

[2]صواليلي صدر الدين " النمو و التجارة الدولية في الدول النامية " أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2006/2005، ص:53-54.

v و u : يمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع.

إن شكل المعادلات السابقة يستلزم أن وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الانتاج K و L وهكذا يصبح النموذج مصدر للنمو الداخلي،في الحالة النظامية كل من v و u ثابتة و Yو H,K,C تنمو بنفس المعدل g^* باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$g_c = (1/\sigma)\left[A\alpha.(vK/uH)^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho\right]$$

في هذا النموذج فإن الحد $\left[A\alpha.(vK/uH)^{-(1-\alpha)} - \delta\right]$ الذي يرافق الناتج الحدي الصافي لرأس المال المادي يساوي معدل المرد ودية r.

إن مردودية رأس المال البشري ورأس المال المادي هي نفسها في القطاعين ،هذه الشروط تؤدي إلى العلاقة مابين v و u كالتالي: $\left(\frac{n}{1-n}\right).\left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right).\left(\frac{u}{1-u}\right)$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآنية لكل من نسبة KوH المخصصة للإنتاج.

المبحث الثالث:أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

يتحدد تأثير الإنفاق العام في حجم النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة حسب الوضعية الاقتصادية القائمة في كل بلد،حيث يختلف تأثيره في الأنظمة الليبرالية مقارنة بالأنظمة التدخلية[1].لكن يبقى السُؤَال الأهم الذي يُطْرَحْ هل فعلا الإنفاق العام يؤثر في النمو الاقتصادي المعبر عنه ب (PIB) أم العكس؟ وكيف يؤثر أحدهما في الآخر ايجابا أم سلبا؟ هذا التساؤل جذب اِهتمام معظم الاقتصاديين في السنوات الأخيرة ،حيث حاولوا دراسة وتفسير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي[2]،غير أن هذه التفسيرات تباينت في مضمونها حيث يؤكد كينز على التأثير الايجابي للإنفاق على الناتج الداخلي الاجمالي في المدى القصير انطلاقا من مضاعف الانفاق الحكومي،إذ اعتبره كمتغير خارجي للسياسة الاقتصادية تستطيع من خلاله الدولة التأثير ايجابيا على مختلف الأنشطة الاقتصادية لبلد معين وتحقيق مختلف الأهداف الكلية،على رأسها النمو الاقتصادي كما أكد كينز على فعالية السياسة الانفاقية في معالجة الاختلالات الناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية

[1]:محمد صقر،سمير شرف"الانفاق العام و دوره التنموي في الاقتصاد السوري"،مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية،المجلد 30،العدد 03 ،2008،ص:143.

[2] :Martial Foucaulti ;institution ,croissance économique et depenses publiques ;p :251 ; sur le sites : Martial-foucault.com/wp-content/uploads/2011/chapitre12-final.pdf.

كالكساد مثلا من خلال حقن الاقتصاد الوطني بالإنفاق العام وبالتالي تحفيز الطلب الكلي ومعالجة هذه الظاهرة على هذا الأساس يُعْتَبَرْ الإنفاق العام حسبه متغير خارجي أو سببا في زيادة معدلات الناتج الاجمالي PIB أي اتجاه السببية يكون من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي[1]،إلا أن سياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة تجعل الأثر الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير يتحول إلى نوع من الضغوط التضخمية المصحوبة بارتفاع عام في الأسعار في المدى المتوسط والبعيد نتيجة ارتفاع حجم الطلب الكلي.وفي ظل تفاقم عجز الموازنة الناتج عن ارتفاع الإنفاق عن الإيرادات وأيضا ضرورة التخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية،كل هذه الإجراءات ستؤدي الى رفع معدلات الفائدة،مما سيسفر عن انخفاض في طلب القطاع الخاص وبالتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة على الاستثمار الخاص التي ستمارس تأثيرا سلبيا على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي.[2]

أما D.A.Aschauer (1989)و A.H.Mannelle (1992) [3]فقد بينا الدور الايجابي لنفقات الاستثمار حيث كانت مرونة الإنتاج بالنسبة لرأسمال العام 0,39 و0,34 على التوالي وبرر الكاتبان انخفاض الإنتاجية بالو.م.أ في سنوات السبعينات إلى انخفاض الاستثمار العام،هذا ما اقتضى ضرورة إدخال رأسمال العام في صياغة دوال الإنتاج وبدورها اتجهت نظريات النمو الداخلي المنشأ وتحت فرضية ثبات أو تزايد انتاجية عوامل الانتاج إلى تأكيد تأثير رأس المال العمومي خاصة ما ارتبط منه بالمنشآت القاعدية الأساسية بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي للأقطار على المدى البعيد (Barro 1990).[4]

لحد الآن لازلنا نؤكد على أن الإنفاق العام يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي،غير أنه من خلال استقراء الواقع الاقتصادي تبرز لنا رؤى أخرى يمثلها واجنر الذي يعتبر الانفاق متغير تابع لمعدلات الناتج الداخلي الخام أي كلما زاد PIB زاد الإنفاق العام[5].

[1] :LOUIS NKWATOH SEVITENYI ; GOVERNMENT EXPENDITURE AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: AN EMPIRICAL INVESTIGATION (1961-2009); The Journal *of* Economic Analysis; YEAR 2012, VOLUME III, ISSUE I, PAGES 39.

[2]:قانة بن إسماعيل، الاقتصاد الكلي الجزائري:رؤية قياسية مستقبلية،مجلة الباحث عدد رقم8، 2010 ،ص:41.

[3] : Alicia H. Munnell ; Policy Watch Infrastructure Investment and Economic Growth; Journal of Economic Perspectives- Volume 6, Number 4-Fall 1992-Pages 189-198

[4]:عبد القادر قديد،عبد القادر على بن يحي، ملتقى دولي تحت عنوان الجزائر:خمسون سنة من التجارب التنموية ،ممارسة الدولة و الاقتصاد و المجتمع ،المداحلة بعنوان "دور المنشات القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى البعيد"2012،ص:02.

[5] : Gervasio Semedo ; « L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité » ; L'Actualité économique, vol. 83, n° 2, 2007, p :126.

وقد قاما كل من J.Loizides و G.Vamvoukas (2005)[1] بتجريب هذه الرؤى بإستخدام تقنية التكامل المتزامن واستنتجا وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي،من جهة أخرى فقد واجهت مسألة فعالية النفقات العامة العديد من الانتقادات حيث يرى البعض أن النفقة العامة لا تعكس القرار الرشيد للفرد في المجتمع،فبالنسبة ل (Arraw) 1963 فيؤكد أن النفقات العامة بإمكانها تحريض سلوكيات الإحلال لدى بعض الأعوان الخاصة (القطاع الخاص)ويمكن التعبير عن ذلك بالطريقة التالية:[2]

نعتبر Q الطلب الخاص لسلعة ما نفترض أنه متناقص مع سعر هذه السلعة (p) ومستوى النفقة العامة (g). نسمي *T نسبة الضريبة المفروضة من طرف الأعوان،نفترض أخيرا أن الطلب متزايد للانحراف الجبائي المتعلق بتمويل هذه النفقة $Q = a - bP - cG + d(G - T^*)$.

c عبارة عن درجة الإحلال (معدل) بين التموين العام والخاص للسلعة.

في الحالة التي تحل فيها النفقة العامة محل النفقة الخاصة بمعنى أن c=1 وأين G-T*=0 أثر الإنفاق يكون صفريا.بعض الرواد في هذا المجال وباستخدام نظريات جديدة قاموا بمعارضة استخدام المالية العامة كأداة اقتصادية، الأمر يتعلق بالنظرية الحديثة المعارضة للكينزيين (AKA) والتي ترى بأن السياسة المالية التوسعية لها آثار سلبية على مستوى الإنتاج ،هذه المقاربة تدعم فكرة أن السياسة المالية المقيدة لها آثار ايجابية وفعالة على مستوى النشاط الاقتصادي إضافة لذلك فان هذه التأثيرات تمر عبر 4 قنوات للتأثير:[3]

1- انخفاض النفقات العامة يَحُثُّ على التقليل من حجم الضرائب،هذا ما يؤدي بالعائلات إلى توقع ارتفاع دخلهم وبالتالي زيادة الطلب الخاص بمقدار أكثر من الانخفاض في النفقات العامة.

2- الانخفاض المتوقع في الضرائب يؤدي لتقليص آثار الانحراف الجبائي المتوقع من طرف الأعوان،هذا ما يساهم في زيادة الإنتاج والدخل.

[1] : JOHN LOIZIDES AND GEORGE VAMVOUKAS ; GOVERNMENT EXPENDITURE AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM TRIVARIATE CAUSALITY TESTING; Journal of Applied Economics, Vol. VIII, No. 1 (May 2005),p ;125.

[2] HOUNKPODOTE, Hilaire and BATIONO ; HETEROGENEITY OF THE CAUSALITY BETWEEN PUBLIC EXPENDITURE AND ECONOMIC GROWTH IN WAEMU COUNTRIES:WHAT ARE THE IMPLICATIONS FOR POLICY COORDINATION BUDGET; Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/26027/ MPRA Paper No. 26027, posted 20. October 2010;p;04

[3] ; HOUNKPODOTE, Hilaire and BATIONO;op cit;p:05.

3- الانخفاض في نفقات الدولة من خلال تقليل العمالة العامة والانخفاض المتوقع من خلال تسعير العمل يؤدي إلى خفض الأجور وبالتالي رفع ربح المؤسسات مما يعمل على تشجيع الاستثمارات.

4- الانخفاض في النفقات العامة يؤدي إلى ارتفاع في الاستثمار،أيضا إلى توقع انخفاض دائم في معدلات الفائدة في المدى القصير والتي تؤدي بدورها لدوام الانخفاض في المدى الطويل.

المطلب الأول:أثر الانفاق العام على نمو الناتج المحلي الاجمالي PIB في المدى القصير.

سبق وذكرنا أن الإنفاق العام يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي عن طريق مضاعف الانفاق العام الذي يعكس مقدار زيادة الدخل (الناتج) عند زيادة الإنفاق بمقدار معين،لكن هل هذا يعني أن زيادة الإنفاق العام ستؤثر دائما ايجابا على الناتج المحلي الإجمالي؟هذا ما يستوجب دراسة فعالية السياسة الإنفاقية في نماذج الاقتصاد الكلي (نموذج IS-LM(الفرع01) ونموذج منديل فليمنغ (الفرع02).

الفرع الأول:فعالية السياسة الإنفاقية في نموذج لاقتصاد مغلق(IS-LM).

تعد الحالة الاقتصادية السائدة وطرق تمويل الإنفاق من بين أهم العوامل التي تساهم في تحديد مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ونميز بين حالتين:

أولا:حالة الكساد الاقتصادي.

أين يكون التوازن المَحصَّل عليه عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل نظرا لوجود طاقات عاطلة وتتميز هذه الحالة بمرونة عالية في الجهاز الانتاجي،من هنا تستطيع الحكومة زيادة حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يُساهم في زيادة الطلب الكلي والحد من مشكل البطالة.

لكن في ظل الاقتصاديات المتخلفة التي تتميز بجمود في حركة الانتاج ،نقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية الأساسية ،فلابد أن يُوَجَّه هذا الإنفاق إلى زيادة التكوين الرأسمالي من خلال زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة هذا حتى يتمكن الإنفاق العام من توسيع الطاقة الإنتاجية والقيام بوظيفته كما يجب[1].

ويمكن توضيح أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج بالشكل التالي.

[1]:وليد عايب عبد الحميد ،مرجع سابق،ص:131.

شكل رقم(2-6):أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على الناتج التوازني في نموذج IS-LM.

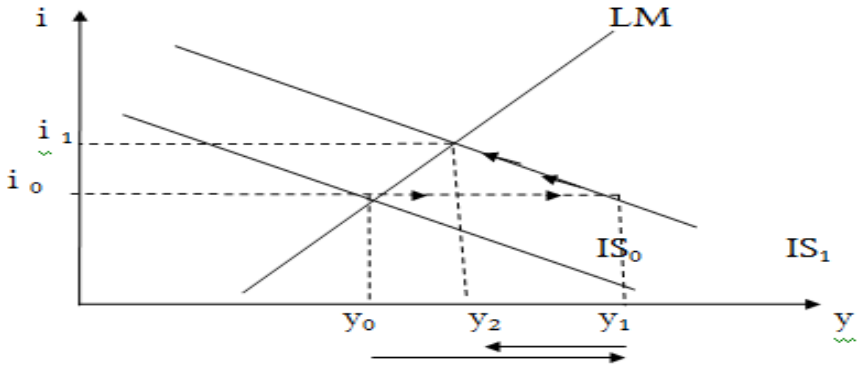

source :J.O.Hairault ;op cit ;p :64.

عند زيادة الإنفاق العام G ⟸ ينتقل المنحنى المعَبِّر عن توازن سوق السلع والخدمات منIS_0 إلى IS_1 وبالتالي يرتفع الدخل من (y_0 ⟵ y_1) عند نفس معدل الفائدة i_0.

إن ارتفاع الدخل من y_0 الى y_1 ⟸ يؤدي إلى اختلال سوق النقد (الطلب على النقد من أجل المعاملات يرتفع على اِعتباره يتناسب طرديا مع الدخل) l_1* ⟸ من أجل المحافظة على التوازن في سوق النقد يجب أن ينخفض الطلب على النقد من أجل المضاربة l_2 ⟸ ما يؤدي إلى i (لأن العلاقة بين l_2 ومعدل الفائدة عكسية) ⟸ هذا ما ينتج عنه انخفاض في الاستثمار الخاص I ⟸ وبالتالي انخفاض مستوى الدخل من y_1 إلى y_2 (أثر المزاحمة) سنعود لهذا المفهوم في العنصر اللاحق ⟸ فالحصول على توازن جديد عند الدخل y_2.

إذا اِفترضنا أن الدولة قامت بالرفع من نفقاتها بتمويل عن طريق الضرائب $\Delta G = \Delta T$ فإن تأثير الإنفاق العام على الدخل و معدل الفائدة معرف بالعلاقتين التاليتين:[1]

$$\frac{\Delta i}{\Delta G}|\Delta G = \Delta T = \frac{1-b}{\alpha_1 + \frac{(1-b)\ell_2}{\ell_1}} \quad ; \quad \frac{\Delta y}{\Delta G}|\Delta G = \Delta T = \frac{1-b}{(1-b) + \frac{\alpha_1 \ell_1}{\ell_2}}$$

أما إذا قامت الدولة بتمويل نفقاتها عن طريق الاقتراض $\Delta G = \frac{\Delta B^g}{P}$ فإن تأثير الانفاق العام على معدل الدخل و معدل الفائدة معرف بالعلاقتين التاليتين:

$$\frac{\Delta i}{\Delta G}\left|\Delta G = \frac{\Delta B^g}{P} = \frac{1}{\alpha_1 + \frac{(1-b)\ell_2}{\ell_1}}\right. ; \frac{\Delta y}{\Delta G}\left|\Delta G = \frac{\Delta B^g}{P} = \frac{1}{(1-b) + \frac{\alpha_1 \ell_1}{\ell_2}}\right.$$

*:يمكن العودة لمعادلة l_1 في المبحث الثالث ،الفصل الاول.

[1] شيبي عبد الرحيم،مرجع سابق،ص:39.

في حين لو تم تمويل النفقات العامة عن طريق التمويل (الاصدار)النقدي $\Delta G = \frac{\Delta M}{P}$ فإن تأثير ذلك على الدخل و معدل الفائدة سيكون معرف بالعلاقتين التاليتين:

$$\frac{\Delta i}{\Delta G}\Big|\Delta G = \frac{\Delta M}{P} = \frac{1 - \frac{(1-b)}{\ell_2}}{\alpha_1 + \frac{(1-b)\ell_2}{\ell_1}} \quad ; \quad \frac{\Delta y}{\Delta G}\Big|\Delta G = \frac{\Delta M}{P} = \frac{1 + \frac{\alpha_1}{\ell_2}}{(1-b) + \frac{\alpha_1 \ell_1}{\ell_2}}$$

ثانيا:في حالة وجود تضخم في الاقتصاد.

هذه الوضعية تعكس مُستوى من الدخل التوازني (y^*) أكبر من ذلك الدخل الذي يضمن وضعية التشغيل الكامل،هذا ما يؤدي إلى تزايد الطلب الكلي بدرجة كبيرة عن الإنتاج لأن كل الموارد المتاحة مستخدمة استخداما كاملا وبالتالي فإن فجوة okun الحاصلة في الإنتاج أو الدخل الوطني والمقدرة ب Ype -Y* ما هي إلا عبارة عن اِرتفاع في المستوى العام للأسعار وبالتالي تظهر فجوة تضخمية في الاقتصاد الوطني وتقاس بالعلاقة التالية الفجوة التضخمية=فجوة الانتاج/المضاعف.

هنا تتبع الدولة سياسة مالية انكماشية تتلخص إما في رفع مستويات الضرائب أو تخفيض مستوى الإنفاق العام أو مزج السياستين السابقتين،أي تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب[1]،لكن سنركز هنا على السياسة الثانية(تخفيض الإنفاق وتأثير ذلك على منحنى IS-LM) كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم(2-7):أثر تخفيض الإنفاق العام على الناتج التوازني في نموذج IS-LM

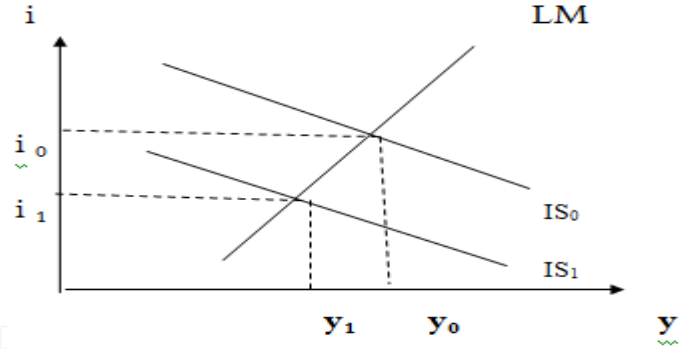

عند تخفيض مستوى الانفاق العام G ⟸ يتجه IS_0 نحو اليسار الى IS_1 ⟸ ما يساهم في انخفاض الدخل من ($y_0 \longleftarrow y_1$).

[1] خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار وائل للنشر، ط3، عمان ، الأردن، 2000، ص. 29 .

انخفاض الدخل ⟸ يؤدي الى اختلال سوق النقد l_1 ⟸ من أجل المحافظة على التوازن في سوق النقد يجب أن يرتفع الطلب على النقد من أجل المضاربة l_2 ⟸ ما يؤدي إلى i ⟸ هذا ما ينتج عنه ارتفاع في الاستثمار الخاص I .

ثالثا:أثر المزاحمة.

تصطدم فعالية السياسة الإنفاقية في التأثير ايجابيا على حجم الناتج بالآثار السلبية التي تنتج عن ذلك التوسع في حجم الإنفاق الذي يُسبب في بعض الأحيان انخفاض في استثمارات القطاع الخاص أو ما يُعرف بأثر الازاحة.

يقصد بأثر الإزاحة "إبعاد وإقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي"والفكرة الأساسية التي تعطي تفسيرا لهذا التعريف تتمثل في ندرة الموارد،إذ أن حدوث ارتفاع في الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة.[1]

حسب النظرية الكينزية فإن الزيادة في الانفاق العام قصد تحفيز الاقتصاد تؤدي إلى الحد من البطالة وتحسين دخول المستهلكين وكنتيجة لذلك يرتفع الطلب على النقود بشكل يؤدي إلى اِرتفاع معدلات الفائدة ومن تم ينخفض الاستثمار مشكلا ما يسمى ب "أثر المزاحمة" ،كما أقر بعض الاقتصاديين بأن الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الضرائب أو الاقتراض العام هو عبارة عن تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام وبالتالي يؤدي هذا إلى انخفاض طلب القطاع الخاص(I ينحفض) ،أما تمويل الإنفاق من خلال اصدار نقود جديدة فيمكن اعتبارها الطريقة الأفضل لعكس الآثار الايجابية لزيادة الإنفاق العام دون الوصول إلى الأثر السلبي لهذه الزيادة المتمثل في مزاحمة القطاع الخاص وذلك لأن سعر الفائدة ما هو إلا التقاء بين عرض النقود والطلب على النقود.[2]

الفرع الثاني:فعالية السياسة الانفاقية في نموذج لاقتصاد مفتوح (منديل–فليمنغ).

قام كل من الاقتصادي "روبرت منديل"و"ماركوس فليمنغ" بتطوير نموذج IS-LM (الذي يعتبر نموذج خاص لاقتصاد مغلق) بدمج الصادرات والواردات في معادلة التوازن من خلال سوق السلع والخدمات وأيضا بإدراج

[1] : Leanne Ussher ;do budget deficits raise interest rates ?a survey of the empirical literature;new school for social research ;working paper,n°3;1998,p:03;(wwww.qc-econo_bba.org/RePEc/pdf/0005.pdf) reviewed on 12/11/2009.

[2] philips arestis, the case for fiscal policy, the levy economics institutson university of leeds, London, 2005, p7,

العلاقة التي تمثل توازن ميزان المدفوعات وبذلك يمكن تحليل سيرورة عمل اقتصاد صغير مفتوح على المدى القصير عن طريق نموذج منديل فليمنغ الذي يسعى لتحديد التوازن الداخلي والخارجي من خلال ثلاث أسواق (سوق السلع والخدمات،سوق النقد،سوق الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات) غير أن هذا التوازن قد يستقر عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل وكما هو الحال في اقتصاد مغلق يمكن للدولة أن تتدخل هنا أيضا بإتخاذ سياسة إنفاقية توسعية من أجل الرفع من مستوى النشاط الاقتصادي وإمتصاص البطالة غير أن أثر هذه السياسة في اقتصاد مفتوح يختلف عن أثرها في اقتصاد مغلق وهناك معيارين لتحديد فعالية سياسة الانفاق العام في اقتصاد مفتوح وهما نظام الصرف المتبع وحركة رأس المال الدولي.

أولا:فعالية سياسة الانفاق العام في ظل نظام الصرف الثابت.

يتحقق التوازن الخارجي عندما يتساوى ميزان الحساب الجاري وحساب رأس المال بإشارة مختلفة ومن خلال هذين الحسابين يتحدد المنحني BP الذي يمثل النقاط المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات.

وتتم الموائمة في سعر الصرف الثابت عن طريق الكميات،حيث أن العجز الخارجي يؤدي إلى تخفيض قيمه العملة وبما أن الدولة تتبع نظام الصرف الثابت يقوم البنك المركزي بالتدخل للمحافظة على قيمتها ومنع انخفضها من خلال شراء العملة الوطنية مما يُقلص الكتلة النقدية الداخلية ،حيث ينتقل منحنى LM إلى اليسار فينخفض الدخل،تُكبح الواردات وتزيد معدلات الفائدة الأمر الذي يحفز دخول رؤوس الأموال ويُحسن من وضعية ميزان المدفوعات.[1]

فيما يأتي سنوضح فعالية السياسة الإنفاقية في ظل نظام الصرف الثابت،إذ أن انتهاج سياسة انفاقية توسعية يؤدي إلى زيادة الناتج الاجمالي ومعدلات الفائدة داخليا وإنخفاض رصيد حساب المعاملات الجارية وزيادة رصيد حساب رأس المال خارجيا.

فإذا كان انخفاض رصيد الحساب الجاري أكبر من تحسن حساب رأس المال فإن سياسة الانفاق العام أقل فعالية في اقتصاد مفتوح مقارنة باقتصاد مغلق،حيث يتوقف أثر سياسة الإنفاق التوسعية على حساسية حساب رأس المال لسعر الفائدة التي بدورها دالة في درجة حرية إنتقال رأس المال لذا نميز بين:

[1]: وليد عايب عبد الحميد ،مرجع سابق،ص:193.

1- حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية:تتميز هذه الحالة بأن منحنى BP أقل مرونة لسعر الفائدة بالمقارنة مع LM ،هذا ما يفسر الميل الكبير لمنحني BP كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم(2-8):فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت وحركة ضعيفة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال.

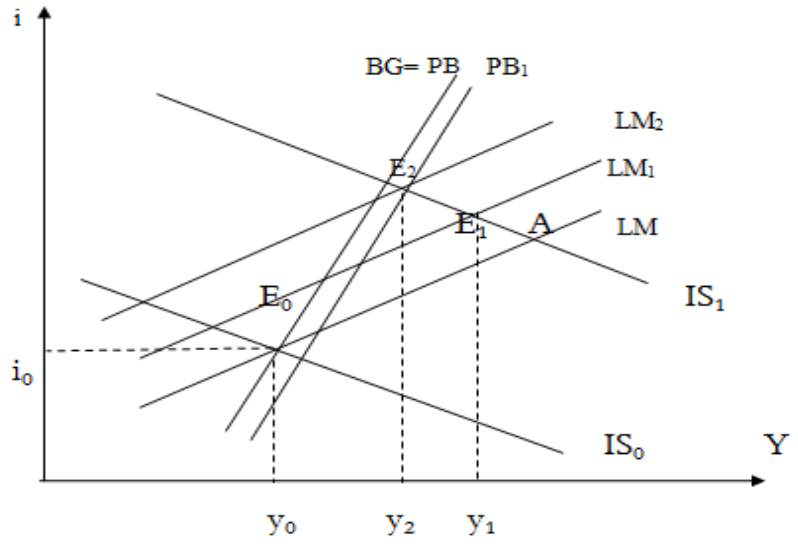

Source ; J.O.Hairault ; op cit ; p : 166.

يمثل y_0 الدخل التوازني الداخلي والخارجي،لكن نفترضه دخل أقل من مستوى التشغيل الكامل لذا تسعى الحكومة لزيادته من خلال اتباع سياسة انفاقية توسعية (ما يؤدي لانتقال IS_0 إلى IS_1 حيث يرتفع الدخل التوازني ومعدل الفائدة إلى نقطة التوازن الداخلي A(توازن IS_1 مع LM فقط) التي تتعلق بعجز في الميزان الكلي هذا ما يوحي بإنخفاض في عرض العملة الوطنية.

من أجل تفادي هذا الانخفاض فإن البنك المركزي سيتدخل عن طريق شراء فائض العملة الوطنية وتخليه عن العملة الصعبة وبالتالي انخفاض احتياطاته من هذه الأخيرة التي سيقابلها انخفاض في عرض النقود الوطنية (إنتقال LM إلى اليسار LM_1) هذا ما يُسفر عن ارتفاع معدل الفائدة الذي سَيُقَوِّي من أثر الازاحة ومنه الإنتقال من الوضعية A إلى النقطة E_1 الذي تمثل التوازن في المدى القصير،لكن لحد الآن لازلنا نُلاحظ عجزا في الميزان الكلي،هذا ما يستوجب زيادة التخفيض من عرض النقود الوطنية بالشكل الذي يعيد التوازن للميزان الكلي وهو ما يترجم بإنتقال LM_1 إلى LM_2 أين يتحقق التوازن في الأسواق الثلاثة عند النقطة E_2).[1]

[1] J.O.Hairault ;op cit ;p :167.

2- حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الاموال الدولية:يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2-9):فعالية سياسة الانفاق العام في حالة نظام الصرف الثابت وحركة كبيرة نسبيا لانتقال رؤوس الأموال

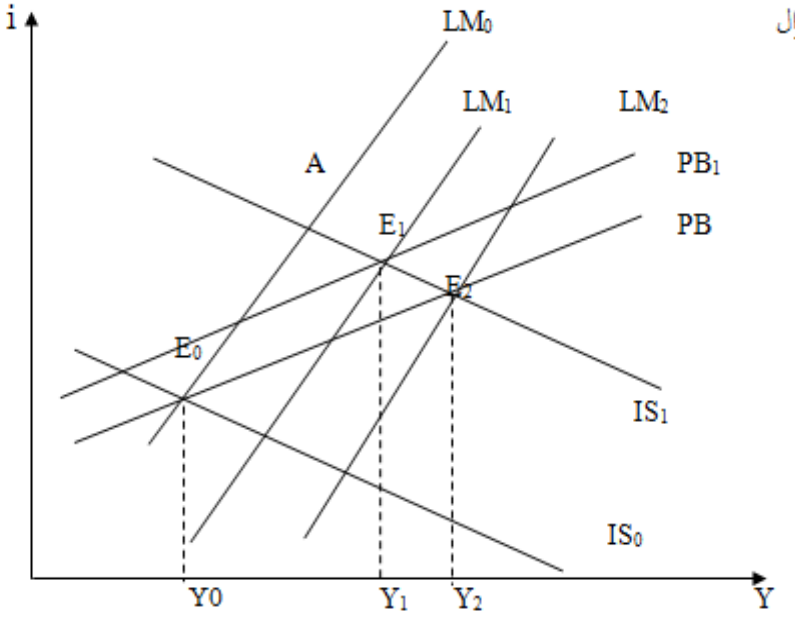

Source : J.O.Hairault ; op cit ; p : 166.

إن زيادة الإنفاق العام تؤدي لِانتقال IS_0 إلى IS_1 حيث يرتفع الدخل التوازني ومعدل الفائدة إلى نقطة التوازن الداخلي A التي تتعلق هنا بفائض في الميزان الكلي هذا ما يُوحي بارتفاع في الطلب على العملة الوطنية،من أجل تفادي هذا الارتفاع فإن البنك المركزي سيتدخل عن طريق زيادة طلبه على العملة الصعبة وبالتالي ارتفاع احتياطاته من هذه الأخيرة التي سيقابلها بزيادة عرض النقود الوطنية (إنتقال LM_0 إلى اليمين LM_1)،هذا ما يؤدي إلى الانتقال من الوضعية A إلى النقطة E_1 التي تُمثل التوازن في المدى القصير،لكن إلى غاية الآن لازلنا نشاهد فائض في الميزان الكلي،هذا ما يَسْتَوْجِب تعديلا في عرض النقد بالشكل الذي يعيد التوازن للميزان الكلي وهو ما يترجم بإنتقال LM_1 إلى LM_2 أين يتحقق التوازن في الأسواق الثلاثة عند النقطة E_2).[1]

ثانيا:فعالية سياسة الانفاق العام في ظل نظام الصرف المرن.

[1] J.O.Hairault; op cit; p: 166.

إن التوازن الاقتصادي الكلي يعني تحقق شروط التوازن الثلاث لكل من IS، LM، BG في آن واحد وفي ظل نظام الصرف المرن البنك المركزي لا يمكنه التدخل للحفاظ على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى وعليه (فالموائمة في ظل هذا النظام من الصرف تتم آليا من خلال الأسعار حيث أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية،هذا ما يمنح ميزة تنافسية للسلع الوطنية فتزيد الصادرات وتنخفض الواردات)[1].

1- **حركة ضعيفة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية:**يمكن توضيح هذه الحالة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(2-10):فعالية سياسة الانفاق العام في حالة نظام الصرف المرن وحركة ضعيفة لرؤوس الأموال .

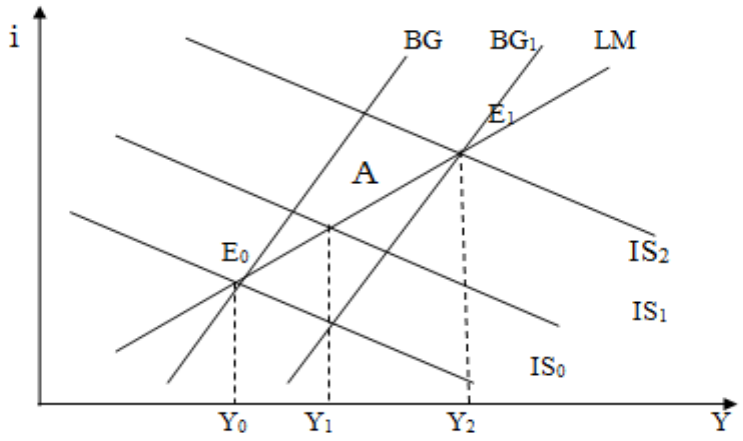

Source : J.O.Hairault ; op cit ; p : 162.

نلاحظ من خلال الشكل أن التوسع في الإنفاق العام أدى إلى إرتفاع الدخل ومعدلات الفائدة الناتجة عن انتقال IS_0 إلى اليمين IS_1 بحيث ينتقل التوازن من E_0 الى A (التوازن الداخلي)،بينما سيظهر عجز في ميزان المدفوعات الناتج عن ارتفاع الواردات نتيجة ارتفاع الدخل،هذا ما سيؤدي إلى ارتفاع عرض العملة الوطنية في سوق الصرف وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وبما أن البنك المركزي ليس باستطاعته التدخل فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية ومنه انتقال BG إلى BG_1 الأمر الذي ينجر عنه ارتفاع الصادرات الوطنية ،هذا بدوره يؤدي لارتفاع الدخل (انتقال IS_1 الى IS_2)لنحصل في الأخير على النقطة E_1 التي تتضمن التوازن في الأسواق الثلاث .

2- **حركة كبيرة نسبيا لرؤوس الأموال الدولية:**يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي.

شكل رقم(2-11):فعالية سياسة الانفاق العام في حالة نظام الصرف المرن وحركة كبيرة لرؤوس الأموال.

[1]: وليد عايب،مرجع سابق ،ص: 195، 196 .

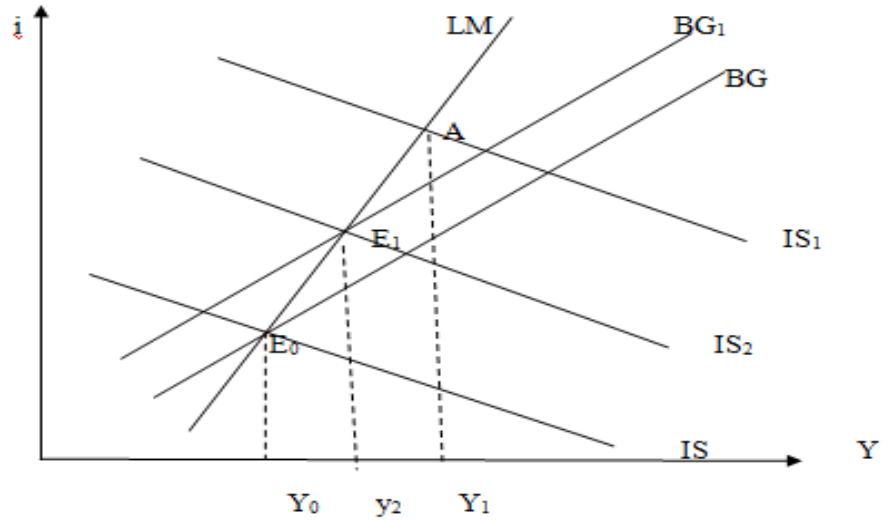

source :J.O.Hairault ;op cit ;p :162

إن إرتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى الإنتقال من وضعية التوازن الأولي E_0 إلى الوضعية A،إذ ينجم عن ارتفاع معدلات الفائدة دخول قوي لرؤوس الأموال أي فائض في ميزان المدفوعات،الذي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة الوطنية ومنه ارتفاع قيمتها الخارجية (وانخفاض سعر الصرف)،هذا ما يدفع إلى انتقال منحني BG إلى اليسارBG_1 ،لكن ارتفاع العملة الوطنية يصاحبه انخفاض في الصادرات الوطنية (الأثر المالي لسعر الصرف)و بالتالي انخفاض الدخل (انتقال IS_1 الى IS_2) وتحقيق وضعية التوازن E_1 .

وفي الأخير يمكن تلخيص نتائج الحالات الاربعة في الجدول التالي:

جدول رقم(2-2):فعالية سياسة الإنفاق العام في نظام سعر الصرف الثابت و المرن حسب درجة حرية انتقال رؤوس الاموال

نظام الصرف	حركة رؤوس الاموال	فعالية سياسة الانفاق العام	
نظام الصرف الثابت	حركة ضعيفة لرؤوس الاموال	سياسة غير فعالة	مزاحمة كبيرة
	حركة قوية لرؤوس الاموال	سياسة فعالة	مزاحمة صغيرة
نظام الصرف المرن	حركة ضعيفة لرؤوس الاموال	سياسة فعالة	مزاحمة صغيرة
	حركة قوية لرؤوس الاموال	سياسة غير فعالة	مزاحمة كبيرة

المصدر: وليد عايب،مرجع سابق ،ص: 197.

المطلب الثاني:أثر الإنفاق العام على نمو الناتج الاجمالي في المدى الطويل(نموذج بارو1990).

لقد تناولت نظريات النمو الداخلي شرح العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل من خلال إدخال النفقات العامة المنتجة كمتغير مفسر لنمو الناتج المحلي إضافة إلى كل من التكنولوجيا،رأس المال ،العمل وقد صاغ الاقتصادي (*R.Barro*(1990[1] نموذج يفسر التأثير الايجابي للإنفاق العام ليس على مستوى المتغيرات الاقتصادية فحسب وإنما ايضا على مستوى معدل النمو الاقتصادي وبالمقابل يؤثر تمويل هذه النفقات سلبا على مستويات النمو.[2]

الفرع الأول:فرضيات نموذج *R.Barro*.

- يفترضBarro أن الحكومة تشترى جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص وأن هذه السلع تتميز بخاصيتين اللاتنافسي (non rivalité)واللااقصاء (non exclusion)،حيث نقول عن سلعة أنها لا تنافسية إذا كان استخدامها من طرف عون لا ينقص من الكمية المتاحة منها للأعوان الأخرى،بينما مفهوم اللااقصاء فيُمَيِّز من جهته السلع التي لا يمكن أن يُسْتَثْنَى عون من منافعها.[3]
- يفترض بارو في نموذجه انعدام نمو السكان $n=0$(L:ثابت)،عدم وجود تقدم تقني وانعدام انخفاض رأس المال الخاص.
- يعتمد هذا النموذج على دالة انتاج من نوع Cobb-Douglas،ذات مردودية ثابتة. $y = AK^{1-\alpha}G^{\alpha}$.....(43) مع $0 \prec \alpha \prec 1$، y: الناتج الداخلي على الفئة الشغيلة الكلية،G تمثل النفقات العامة الكلية على الفئة الشغيلة الكلية، أما K وA، فترمزان إلى رأس المال الخاص على الفئة الشغيلة الكلية ومستوى التكنولوجيا على التوالي.
- الأفراد يقومون بتعظيم منفعتهم حسب الصيغة التالية: $\max v = \int_0^{\infty} \frac{C_t^{1-\sigma} - 1}{1-\sigma} \cdot e^{-\rho t} dt$.....(44)

حيث ρ:معدل التفضيل ما بين الأزمنة.

[1] *Robert.J.Barro ; Government Spending in Simple Model of Endogeneouus Growth ; The journal of political economy ;vol;98,N_0;5;part2:the problem of development :A conference of the institute for the study of free enterprise systems(oct,1990)S103-S125.*

[2] *Philippe Darreau ;op cit ;p :90.*

[3] Katheline Schubert ;Macroéconomie comportements et croissance ;vuibert ;1996 ;p :.260.

- قيد توزيع الانتاج معطى بالعلاقة التالية: $K_t^* = Y_t - C_t - g_t ....(45)$ حيث g :تمثل نفقات الدولة، K_t^* تمثل تغيرات مخزون رأس المال.

- نفترض أيضا في نموذجنا أن تمويل الإنفاق العام يتم بالضرائب $g_t = \tau Y_t ....(46)$ ،حيث τ :تمثل المعدل الحدي للضريبة الذي تقترحه الدولة على الدخل وبالتالي فإن مردودية رأس المال الخاص سوف تنخفض لتصبح $(1-\tau)Y_t$.

- بتعويض العلاقة (46) في العلاقة (45) نكتب قيد تقسيم الانتاج كالتالي:

$$K_t^* = (1-\tau)Y_t - C_t ...(47)$$

- القيمة الحالية حسب Hamillton معطاة بالصيغة التالية:

$$H = \frac{C^{1-\sigma}-1}{1-\sigma}e^{-\rho t} + \lambda[(1-\tau)Y_t - C_t] ....(48)$$

حيث أن شروط الدرجة الأولى ممثلة بالعلاقات التالية:

$$\begin{cases} \frac{\partial H}{\partial C} = 0 \Leftrightarrow C_t^{-\sigma} = \lambda e^{\rho t} ....(49) \\ \frac{\partial H}{\partial K} = -\dot{\lambda} \Leftrightarrow \lambda[(1-\tau)Pm_K] = -\dot{\lambda} \Leftrightarrow \frac{-\dot{\lambda}}{\lambda} = (1-\tau)Pm_K ....(50) \end{cases}$$

بالاشتقاق اللوغارتمي للمعادلة (49) نحصل على:

$$-\sigma \ln C = \ln \lambda + \rho \Leftrightarrow -\sigma \frac{\dot{C}}{C} = \frac{\dot{\lambda}}{\lambda} + \rho \Leftrightarrow \frac{\dot{C}}{C} = -\frac{1}{\sigma}\left(\frac{\dot{\lambda}}{\lambda} + \rho\right) ...(51)$$

بتعويض (50) في (51) نحصل على معدل النمو الاستهلاكي[1]: $\frac{\dot{C}}{C} = \frac{1}{\sigma}((1-\tau)Pm_K - \rho) ...(52)$

سنقوم الآن بتحديد الإنتاجية الحدية لرأس المال:

$$Pm_K = \frac{\partial Y}{\partial K} = (1-\alpha).A\left(\frac{g}{K}\right)^{\alpha} = (1-\alpha)A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{Y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$ [2]

[1] *Philippe Darreau ;op cit ;p :91.*

[2]:من اجل البرهان العودة الى كتاب *Philippe Darreau*

وبالتالي فمعدل النمو يعطى بالعلاقة التالية:

$$\gamma_{pro} = \frac{\dot{C}}{C} = \frac{1}{\sigma}\left((1-\tau)\cdot(1-\alpha)\cdot A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{Y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho\right) \ldots(53)$$

وعليه فقيمة(g/y)التي تعظم النمو الاقتصادي هي: $\left(g/y\right) = \tau = \alpha$ أي لتعظيم النمو لابد أن يتساوى حجم الدولة (g/y) مع مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل ومن أجل أن نلمس هذه النتيجة يتحتم أن تكون الانتاجية الحدية مساوية للواحد $Pm_g = \frac{dY}{dg} = 1$ وبالتالي إذا كانت $dY \succ dg$ فإنه يجب رفع حجم الدولة(الانفاق) وبالعكس في حالة ما اذا كان $dY \prec dg$ والشكل الأتي يوضح ذلك:[1]

شكل رقم(2-12):النمو وحجم الدولة

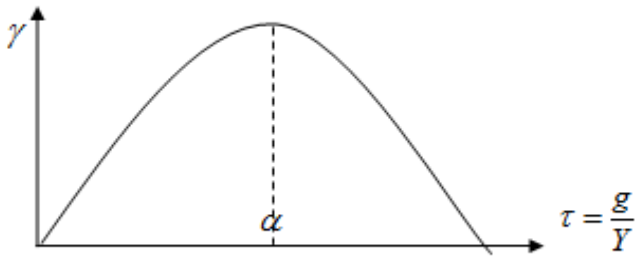

source:Philippe Darreau ;op cit ;p :91.

الفرع الثاني:الخارجية والانحراف الجبائي (externalité et distorsion fiscal).

إن معادلة النمو (53) التي توصلنا إليها سابقا تمثل توازنا لا مركزي إذا ما اعتبرنا الأعوان الخواص تقوم بدفع ضريبية حدية مع العلم بمستوى الإنفاق العام أي أن النفقة معطاة.

وعند حساب الأعوان الخواص للإنتاجية الحدية لرأس المال الصافي من الضرائب أي المنفعة الحدية للاستهلاك فإنهم لا يصلون إلى المستوى الأمثل للنمو في هذا التوازن التنافسي وذلك لوجود الخارجية،هنا يرى الأعوان الخواص أنه كلما أرادوا الاستثمار أكثر كلما ارتفع إنتاجهم دون أن يولوا أي اهتمام لأثر ذلك على توسع

[1] *Philippe Darreau ;op cit ;p :91.*

القاعدة الجبائية والنفقات الإنتاجية،لكن في التوازن المركزي تقوم الدولة بحساب الانتاجية الحدية لرأس المال للمجتمع ومعدل النمو الأمثلي بالنسبة لمستوى ثابت من الإنفاق $g = \tau Y$ وبتعويضها في المعادلة (43) نحصل على دالة الانتاج في التوازن المركزي الموضحة بالصيغة التالية:

$$y = \left[A^{\frac{1}{1-\alpha}} \tau^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \right].k$$

و بالأخذ بعين الاعتبار دالة قيد الميزانية (46) فنحصل على الانتاجية الحدية [1]:

$$Pmk_{opt} = A^{\frac{1}{1-\alpha}} \left(\frac{g}{y} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \ldots.(54)$$

أما معدل النمو الأمثلي فيحسب كالأتي:

$$\gamma_{opt} = \frac{1}{\sigma} \left((1-\tau) \cdot A^{\frac{1}{1-\alpha}} \left(\frac{g}{Y} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} - \rho \right) \ldots(55)$$

وهذا ما يعني أن التوازن اللامركزي غير مثالي لأن الأفراد الخواص لا تأخذ بعين الاعتبار عند حسابها للإنتاجية الحدية لرأس المال بأن الارتفاع في النمو سوف يؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية ومنه ارتفاع النفقات العامة المنتجة حسب المعادلة رقم (46) وبالتالي فهي لا تستثمر بما فيه الكفاية مما يؤدي إلى ضعف معدل النمو اللامركزي مقارنة مع معدل النمو المركزي ،هذا مهما كان حجم الدولة والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2-13):مقارنة النمو المثالي مع النمو التنافسي.

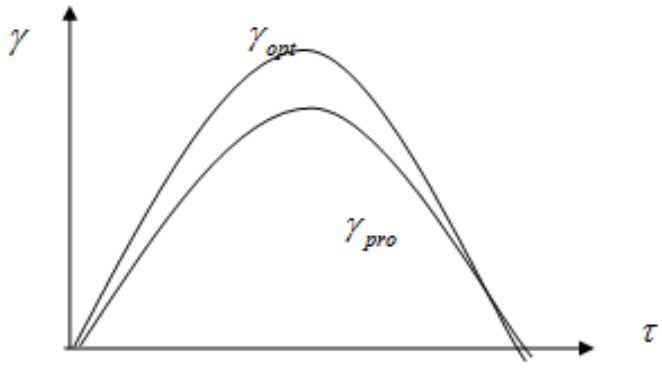

Source: Philippe Darreau ; op cit ; p :91 .

[1] *Philippe Darreau, Croissance et politique économique, p94.*

ومن أجل تصحيح هذه الخارجية فإن النظرية الاقتصادية تقترح آليات مصححة تعتمد على الإعانات والضرائب والهدف منها هو إعادة تخصيص الموارد حيث تتدخل الدولة باستخدام نظام الإخضاع للضريبة والإعانات وبالتالي فإحتمال وجود وفورات خارجية يبرر تدخل الدولة.

- ففي حالة استخدام الدولة لإعانة لدعم الإنتاج بمعدل $\frac{\alpha}{1-\alpha}$ تصبح دالة الانتاج كالتالي:[1]

$$Y=\left(1+\frac{\alpha}{1-\alpha}\right)AK^{(1-\alpha)}g^{\alpha}....(56)$$

وبالتالي يمكن استنتاج الانتاجية الحدية ومعدل النمو كالأتي:[2]

$$Pmk_{privé}^{sub}=\left(1+\frac{\alpha}{1-\alpha}\right)(1-\alpha)A\left(\frac{g}{K}\right)^{\alpha}=A\left(\frac{g}{K}\right)^{\alpha}=A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{Y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}....(57)$$

$$\gamma_{privée}^{sub}=\frac{1}{\sigma}\left((1-\tau)\cdot A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{Y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}-\rho\right)...(58)$$

ومنه هذه الإعانات ترفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال من أجل الوصول إلى المستوى الأمثل حيث: $\gamma_{prvée}^{sub}=\gamma_{Opt}$،هذا لغرض التحفيز على الاستثمار.

- أما في حالة تطبيق ضرائب جزافية $g=\tau^{L}$ فإن هذا لن يؤثر على الانتاجية الحدية لرأس المال التي تبقي على الشكل التالي: $Pm_K=\frac{\partial Y}{\partial K}=(1-\alpha).A\left(\frac{g}{K}\right)^{\alpha}=(1-\alpha)A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{Y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$ ،أما معدل النمو الخاص فيعطى بالصيغة الآتية:

$$\gamma_{privé}^{L}=\frac{1}{\sigma}\left((1-\alpha)\cdot A^{\frac{1}{1-\alpha}}\left(\frac{g}{Y}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}-\rho\right)...(59)$$

وبإعتبار أن حجم الدولة أمثليا $\alpha=\tau$ ،فإن $\gamma_{privér}^{L}=\gamma_{Opt}$ ،من هنا يمكن تبرير ضرورة تدخل الدولة للمحافظة على هذه المساواة وذلك عن طريق تأميم المؤسسات الاحتكارية في حالة ظهور وضعية احتكارية كما أن البيع عند مستوى التكلفة الحدية سيؤدي إلى ظهور عجز في نفقات الاستغلال بالمؤسسة وهو ما يستدعي

[1] *Philippe Darreau, Croissance et politique économique, p95*
[2] *Philippe Darreau, Croissance et politique économique, p95*

تدخل تدخل الدولة عن طريق تقديم إعانات الاستغلال التي يتم تمويلها عن طريق الضرائب،كما أن ارتفاع $\frac{g}{y}$ يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال التي بدورها تؤدي إلى زيادة معدل النمو وبما أن الضريبة عبارة عن دفع جزافي فإن الأثر يكون سلبي على إنتاجية رأس المال الخاضع للضريبة.

ويمكن مقارنة الحالات السابقة من خلال وضعها في شكل واحد كما هو مبين فيما يأتي:

حيث[1]: $\tau = \alpha \Rightarrow \gamma^L = \gamma_{opt} \succ \gamma^{pro}$

$\tau \prec \alpha \Rightarrow \gamma_{opt} \succ \gamma^L \succ \gamma^{pro}$

$\tau \succ \alpha \Rightarrow \gamma^L \succ \gamma_{opt} \succ \gamma^{pro}$

شكل رقم(2-14):مقارنة الحالات الثلاثة للنمو.

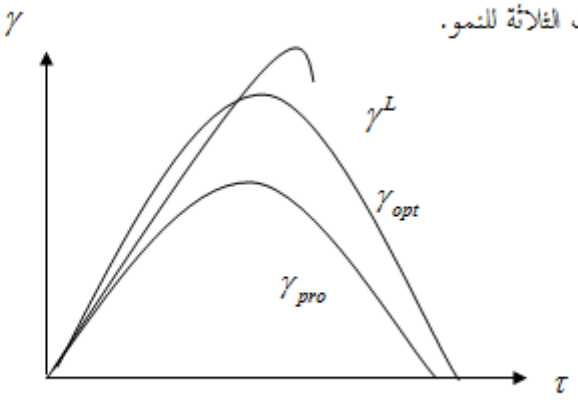

Source : Philippe Darreau, op cit, p96.

[1] *Philippe Darreau, Croissance et politique économique, op cit ;p97.*

خلاصة:

إن لدراسة النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لكل بلد على اعتباره مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي وبالتالي فهو يمدنا بنظرة عامة حول باقي المتغيرات الأخرى التي ترتبط به ولو بشكل نسبي.

كما يمكن اعتبار النمو الاقتصادي كنتيجة حتمية لتفاعل جملة من العوامل الاقتصادية وغير اقتصادية أهمها عوامل الإنتاج:العمل،رأس المال،التكنولوجيا،إضافة إلى عوامل مالية ،سياسية وحتى بيئية تؤثر على حجم الناتج الوطني ومن تم على النمو.

وقد حاولت مختلف النظريات تفسير عملية النمو الاقتصادي بدءا من المدرسة الكلاسيكية التي اعتمدت بشكل أساسي على تراكم رأس المال وتقسيم العمل كمصدر رئيسي للنمو،إلا أن هذا النمو يكون محدودا في الأمد الطويل فعند الكلاسيك النمو يتوقف حيث يبدأ المردود المتناقص لعوامل الإنتاج،كما أكد شومبيتر على أهمية التجديد والابتكار وكذا على عنصر التنظيم الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي،أما سولو فقد أضاف بُعْدًا جديدا لهذه النظريات بإدخال عنصر التقدم التقني (متغير خارجي) كمحدد للنمو الاقتصادي على المدى البعيد وصياغته في نموذج جديد لتفسير التفاوت الحاصل في معدلات النمو بين الدول الغنية والفقيرة وتَوَصَّلَ إلى أنه كلما زاد معدل التراكم الرأسمالي والتقدم التقني وانخفض معدل النمو السكاني كلما تحققت معدلات نمو جيدة والعكس صحيح،كما خرج هذا النموذج بنتيجة أساسية تتمثل في فكرة التقارب بين الدول أين يمكن أن تلحق الدول النامية بالدول الغنية في المدى البعيد إذا توفرت بعض العوامل،كذلك نجد من النماذج الاقتصادية التي اِهتمت بتفسير النمو الاقتصادي نموذج هارود_دومار الذي استعمل دالة إنتاج من نوع ليونتيف وتَمَكَّنَ من إثبات أن معدل النمو المضمون يتحدد بالنسبة بين معدل الادخار ومعامل رأس المال،غير أنه وقع في مشكل التقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد والناتج أصلا عن فرضية النسب الثابتة المعْتَمَدَة في بناء هذا النموذج والتي حاول سولو معالجتها في نموذجه بإفتراض دالة إنتاج من نوع "كوب دوغلاس" أي ذات معاملات متغيرة وقابلة للإحلال فيما بينها،إلا أن نتيجة سولو هي الأخرى تعرضت لِانتقادات شديدة على يد مجموعة من الاقتصاديين على رأسهم رومر،لوكاس،بارو الذين رفضوا مبادئ سولو خاصة فرضية تناقص المردودية الحدية وفكرة التقارب التي أثبت الواقع عكسها اذ أن الدول الغنية تزداد غنى والهوة بينها وبين الدول الفقيرة تزداد وليس العكس وأسسوا فيما بعد ما يُسمى بنماذج النمو الداخلي التي تعتمد على فرضية ثبات أو

تزايد الإنتاجية الحدية وكذا على اعتبار التقدم التقني كمتغير داخلي في نماذج النمو الاقتصادي واعْتَبَرَتْ هذه النماذج أي سياسة لها القدرة على التأثير بصفة ايجابية على البحث والتطوير تكون مقبولة.

من ناحية أخرى فقد أكد التحليل الكينزي على فعالية الإنفاق العام في التأثير ايجابيا على معدلات الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية على المدى القصير عن طريق مضاعف الإنفاق،أما Barro فقد صاغ نموذجا حدد فيه المعدل الأمثل لتدخل الدولة الذي يُوازن بين الأثر الحدي الايجابي للإنفاق وإنتاجية القطاع الخاص وبالتالي فإن سياسة الإنفاق العام تؤثر على نمو الناتج من خلال تأثيرها على البنية التحتية التي تساهم في زيادة إنتاجية القطاع الخاص.أي الإنفاق العام له أثار ايجابية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل عن طريق زيادة إنتاجية القطاع الخاص وهو ما يشار إليه بمصطلح الأثر الدخيل.

وبالتالي يتوقف أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي على مدى غلبة أي نوع من نوعي الاثرين المتعارضين:أثر المزاحمة في الأجل القصير أو الأثر الدخيل في الأجل الطويل.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعدما كان الاقتصاد الجزائري عبارة عن اقتصاد اشتراكي تحول إلى اقتصاد رأسمالي وشهد تَحْسُنَات كثيرة خاصة خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين،مما سمح للجزائر ببرمجة مخططات ضخمة كمخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004/2001)،برنامج دعم النمو للفترة (2009/2005)وأيضا برنامج آخر لدعم النمو للفترة (2014/2010)،صُخِّرَتْ لهذه الأخيرة موارد مالية معتبرة،ما أسفر عن زيادة الإنفاق العام.

ولتحديد الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي نُحاول القيام بدراسة اقتصادية استذكارية لمعدلات النمو الاقتصادي والإنفاق العام في الجزائر ثم الدراسة القياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2011/1971)بِاستخدام أساليب التحليل القياسي وبالأخص اِختبار التكامل المتزامن للتأكد من مدى انطباق النماذج التي شرحت العلاقة بين هذين المتغيرين على الاقتصاد الجزائري.

ويُعتبر نموذج Barro (1990)من أهم هذه النماذج التي سمحت بتوضيح الدور الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل،هذا ما سنحاول إثباته من خلال هذا الفصل بالإضافة لمعرفة أي نوع من نوعي الإنفاق الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي(PIB)في الجزائر أي سنتناول هذا الأخير من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول:الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني:عموميات عن التحليل القياسي.

المبحث الثالث:تحليل قياسي للأثر بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول:الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

قامت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال برسم سياسة تنموية طويلة المدى ترتكز أساسا على الصناعات الثقيلة للخروج من دائرة التخلف ولقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي[1] مما أدى لزيادة الإنفاق العام،غير أن تخلي الجزائر على النهج الاشتراكي وإتباعها لاقتصاد السوق صاحبه جملة من الاصلاحات بمعية المؤسسات الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي ساهم في تخطي الإنزلاقات الخطيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري إبان الأزمة النفطية لسنة 1986 وتحسين معدلات المؤشرات الاقتصادية الكلية (خاصة مؤشرات التوازن الخارجي التي شهدت تحسنا ملحوظا بفعل ارتفاع أسعار النفط،في حين تدنت مؤشرات التوازن الداخلي نتيجة لهذه البرامج لأنها كانت تهدف بالأساس إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات أكثر من سعيها لتحسين معدلات النمو الاقتصادي والعمالة).[2]

لذا سنتناول هذا المبحث من خلال العناصر التالية:

- عرض الاقتصاد الجزائري من بعد الاستقلال الى يومنا.
- تطور أهم المؤشرات الاقتصادية وعناصر النمو الاقتصادي.
- الإنفاق العام في الجزائر.

المطلب الأول:عرض الاقتصاد الجزائري من بعد الاستقلال الى يومنا.

لقد إعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على الاقتصاد الموجه إداريا في ظل نظام سياسي أحادي،إذ أولت الأهمية الكبرى لإنشاء الصناعات المصنعة وإنتهجت سياسات التعليم المجاني والتشغيل الكامل،هذا التدخل كان ناجحا من خلال توجيه دواليب الاقتصاد بتطبيق سياسات التأميمات التي قامت بها وإنشاء مؤسسات عمومية في كل القطاعات وأجهزة إدارية خاصة بالتخطيط،المراقبة،التوجيه والتسيير كما اعتمدت بعد ذلك أسلوب المخططات التنموية (05 مخططات)،لكن بمجرد شروعها في تنفيذ المخطط الخماسي الثاني ظهرت الاختلالات والمشاكل بظهور

[1]:وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق،ص:207.

[2]:بودخدخ كريم ،مرجع سابق،ص:181.

الأزمة النفطية ،فسارعت لتطبيق جملة من الإصلاحات لحل الأزمة وفك الخناق على الاقتصاد الجزائري[1]وعليه سنقسم الوضع الاقتصادي الجزائري إلى:فترة ما بعد الاستقلال(1966/1962)،فترة التخطيط (1989/1967)،الفترة الانتقالية (1998/1988) وفترة الانعاش الاقتصادي (2014/1999).

الفرع الأول:فترة ما بعد الاستقلال(1966/1962).

عند الاستقلال واجهت بلادنا مرحلة اِنتقالية صعبة،حيث وجدت نفسها أمام اقتصاد هش،مندمج مع الاقتصاد الفرنسي،يتميز بقطاع زراعي تقليدي وغياب شبه تام للقطاع الصناعي والهياكل القاعدية،إذ لم تترك فرنسا سوى 10000 كم من الطرقات المعبدة وحوالي 4300 كم من السكك الحديدية و20 مطار وشبكة كهرباء متمثلة في 600 كم من الخطوط الكهربائية إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر،لكن هذه الهياكل كانت قليلة مقارنة بحاجيات السكان كما تركزت معظمها في شمال البلاد.

من جهة أخرى فقد اِتسمت هذه الفترة بوجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية حَوّلت كل مدخراتها تقريبا في شهر واحد من سنة 1962،إذ تم نقل ما يقدر ب750 مليون فرك فرنسي أما التحويلات خارج القطاع البنكي فلم يتم حصرها[2]،الأمر الذي أسفر عن ضعف القدرة على القيام بِاستثمارات جديدة إضافة لمغادرة ما يقارب مليون إطار تقني أوربي الجزائر قُبَيْلَ الإعلان عن الاستقلال مما عطل سير الاقتصاد والإدارة ككل.

أمام هذه الأوضاع المزرية التي شهدها الاقتصاد الوطني كان لزاما على الدولة بذل جهود جبارة فيما يمكن أن نسميه بإعادة تنظيم الفوضى حيث اِستعانت ببعض الاقتصاديين أمثال دوبار نيس الذي كان وراء وضع *أسس Stratégie Algérienne de Développement*وقد تبنت الجزائر آنذاك سياسة الصناعات المصنعة لرفع انتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ،حيث يمكن اعتبار هذه المرحلة بالفترة التحضيرية لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية

والاجتماعية التي مهدت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة رغم ما يميزها من أنها فترة

[1]محمد شريف،السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2010/2009 ،ص:134 .

[2] Ahmed Henni, **Economie De L'algerie Independante**, ENAG, Algérie, 1991, p 26.

تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال وكذا تدمير للبنى التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي.[1]

الفرع الثاني:فترة التخطيط (1989/1967).

تُعتبر هذه المرحلة مرحلة جديدة في سير عملية التنمية أين تبنت الجزائر نموذجا للنمو الاشتراكي مُنِحَ فيه الدور الرئيسي في تسيير الاقتصاد للدولة التي قامت بالتركيز على الصناعات الثقيلة والاعتماد على المؤسسات العامة في توفير كافة الخدمات،هذا ما أدى إلى زيادة نسب الإنفاق العام حيث اِنتقلت من 25.98%من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج سنة 1986.[2]

كما اِستقر رأي المسؤولين في هذه المرحلة على أسلوب المخططات كإستراتيجية للتطور الاقتصادي،فشهدت الجزائر جملة مخططات تنموية اِبتداءً بالمخطط الثلاثي (1969/1967)ثم المخططين الرباعي الأول (1973/1970) والثاني (1977/1974)،لتأتي بعد ذلك المرحلة التكميلية (80/78) وهي مرحلة اِنتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول،تم فيها اِستكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في آجالها طبقا للمخططات السابقة[3]،فالمخطط الخماسي الأول (1984/1980)والثاني(1989/1985).

أولا:المخطط الثلاثي الأول (67-69).

يُعتبر هذا المخطط الإستراتيجية الأولى التي حاولت من خلاله الجزائر الخروج من قوقعة الاستعمار وعرض النظرية الجديدة للتنمية ولقد اِنصب موضوعه على التصنيع بحيث ركز على الهياكل القاعدية الصناعية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات بدلا من المناجم والفلاحة في محاولة لبناء اقتصاد قابل للاستمرارية والنمو[4]وقد تم تحقيقه بصورة مرضية فمن أصل حجم استثمار مبرمج لهذا المخطط قدر بـ 9.06 مليار دينار وهو مبلغ يعكس الإمكانيات المالية

[1]:عبد الرؤوف عبادة،عبد الغفار غطاس،ملتقى دولي تحت عنوان الجزائر:خمسون سنة من التجارب التنموية ،ممارسة الدولة و الاقتصاد و المجتمع ،أيام الملتقي:2012/12/08 و 2012/12/9 ،المداخلة بعنوان "أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية من 2008/1970" ،عرضت في 2012/12/08 على الساعة 18.05الى 18.30 ،ص: 2 ،مقال منشور على الرابط:
www.cread.edu.dz/cinquante-ans/communication-2012/ABBADA-GHATTASS.pdf

[2]:شيبي عبد الرحيم ،بطاهر سمير،فعالية السياسة المالية بالجزائر:مقاربة تحليلية وقياسية،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،المجلد الثاني عشر ،العدد الأول ،جوان ،2010،المعهد العربي للتخطيط،ص:45.

[3]: عبد الرؤوف عبادة،عبد الغفار غطاس،تفس المرجع السابق ،ص:2.

[4] ;Tahar ben houria ;l'economie de l'algerie, Paris, François Maspero, 1980, p 256.

الضعيفة خاصة إذا علمنا أن التكاليف الحقيقية تقدر ب 19.58 مليار دينار،تم انجاز 9.16 مليار دج من الاستثمارات عند نهاية المخطط أي بنسبة 46.8 % و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-01):استثمارات المخطط الثلاثي (1969/1967) الوحدة (مليار دينار)

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
مجموع الزراعة و الري	1.62	1.39
مجموع الصناعة	5.40	4.91
مجموع القطاع شبه المنتج	0.46	0.36
الاستثمارات الأساسية	1.58	2.01
مجموع الاستثمارات	9.06	9.16

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، ج1 ،الجزائر،1999،ص: 190.

يتضح من الجدول أنه قد أُعْطِيَت الأولوية للقطاع الصناعي بمبلغ 4.91 مليار دينار ما يمثل نسبة 53.6 %من مجموع الاستثمارات الفعلية،الأمر الذي ساهم في نمو الإنفاق الحكومي،هذا ما يوافق تماما مضمون قانون فاجنر الذي يُرجِع تزايد النفقات العامة لظاهرة التصنيع وما تتطلبه من ازدياد حجم الاستثمارات الصناعية (لكن في الجزائر نبدي بعض التحفظ على هذا القانون،إذ أن تزايد الإنفاق العام فيها يعود للعامل الايديولوجي والبعد الفكري لإستراتيجية التنمية التي حتمت قيام صناعة ثقيلة كقطاع عام وما يتطلبه من انفاق وليس تطور الصناعة في القطاع الخاص الجزائري واحتياجها لرؤوس الأموال هو الذي أدى إلى ضرورة زيادة تدخل الدولة بواسطة الإنفاق العام).[1]

ثانيا:المخطط الرباعي الأول (1973/1970).

يُعد ثاني مخطط تنموي تشرع الجزائر في تنفيذه وقد خُصِّصَ له حجم استثمار قدره 56.68 مليار دينار وسبب هذه الزيادة هو قرار الدولة انشاء صناعات جديدة تخص المحروقات والفروع الميكانيكية،كما سعى هذا الأخير لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:[2]

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 9 % من الناتج المحلي الخام.

[1]:شبي عبد الرحيم ، السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازني:حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد،مرجع سابق،ص:238.

[2]: وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق،ص:210.

- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم الصناعة.
- توفير فرص عمل للأفراد وبالتالي رفع مستواهم المعيشي.
- دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

ثالثا:المخطط الرباعي الثاني (1977/1974).

خُصِّصَ لهذا المخطط ميزانية قدرها 110مليار دينار كاِستثمارات عمومية وهو يعادل 12 مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي الأول وسعى هذا المخطط بالدرجة الأولى لتوسيع التنمية في كافة أنحاء التراب الوطني ورفع الناتج المحلي عند حلول الآجال الحقيقية ب 40 % على الأقل.

كما وصل معدل الاستثمار الحكومي بين عامي 1978و1979 إلى46 %،بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970 حيث شكلت حصة قطاع الصناعة 62 % وارتفع الاستثمار الاجمالي للفترة 1978/1969 بالأسعار الجارية من 3409 مليون دينار إلى 5342 مليون دينار وهو ما يمثل 52% من الناتج ،لكن رغم الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات.[1]

من الملاحظ على المخططات التنموية السابقة تطور حجم الاستثمار (الإنفاق) العمومي من سنة لأخرى ومن مخطط لآخر،إذ اتخذ اتجاه متزايد ولم يتراجع عن المستوى الذي بلغه خاصة بعد 1974 هذا ما يؤكد تحقق أطروحة الأثر الرافع بشكل كبير في الجزائر التي تنص على عدم الرجعية في النفقات العامة إذا ما ارتفعت الى مستوى معين.

رابعا:المخطط الخماسي الأول(1984/1980).

تميز هذا المخطط بارتفاع الاعتمادات المالية المخصصة له،كما تم فيه السعي لتدارك الاخفاقات السابقة في محاولة لإعادة التوازن وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي،حيث بلغت التكاليف الإجمالية 560.6 مليار دج وُزِّعَت بين برامج قديمة وأخرى جديدة،فاِستحوذت الاستثمارات الإنتاجية على حوالي297.61 مليار دج أي بحصة 53 % من مجموع التكاليف تليها الاستثمارات شبه الإنتاجية بمبلغ 46.2 مليار دج ثم الاستثمارات غير المنتجة بمبلغ 216.69 مليار دج.

ويرى عبد اللطيف بن اشنهو أن أهداف الخطة التنموية (*1980-1985*) تركزت على ترجيح الكفة لصالح

[1]: وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق،ص:211.

الزراعة،الموارد المائية،البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية،السكن فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطى الأولوية لباقي القطاعات.[1]

خامسا:المخطط الخماسي الثاني(*1985/1989*).

لقد اعتمدت الدولة في هذا البرنامج على هيكل استثمارات مخطط خُصِّصَ له828.38 مليار دج،إلا أن هذا المخطط لم يستكمل الفترة المحددة له بسبب تأزم الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من جراء أزمة البترول (1986) والأزمة السياسية(1988)،كل هذه الأسباب كانت سبيلا للركود في كافة المجالات مما سجل انخفاض في المداخيل وبالتالي لم يتحقق النمو المرجو ولم تتوقف البطالة عن الارتفاع وزادت المديونية.[2]

وفيما يأتي سرد لأهم مؤشرات الاقتصاد من 1967 الى 1987.

جدول رقم (3-02):المؤشرات العامة للاقتصاد في الفترة (1987/1967).

البيان	1967	1987
الاستهلاك النهائي (مليار دج) العائلات	12.5 (9.1)	212.8 (154.8)
الناتج الداخلي الاجمالي خارج المحروقات (مليار دج)	13.3	188.3
مداخيل العائلات (مليار دج)	9.84	179
تقديرات السكان الجزائرين (مليون نسمة)	13.08	23.02
التشغيل (العمال الفعليون بالالاف)	1748	7137
المؤشر العام لأسعار الاستهلاك	-	373.2
معدل البطالة	-	% 21.7

Source :annuaires statistique-ons-Algérie.

[1]: بن آشنهو عبد اللطيف "تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي و التنمية المستقلة في الوطن العربي" ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص513.

[2]محمد شريف،مرجع سابق،ص:147.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تطورا هاما في الاستهلاك حيث إنتقل من 12.5 مليار دج سنة 1967 إلى 212.87 م.دج سنة 1987 ويمكن تبرير ذلك أساسا بزيادة النمو الديمغرافي خلال هذه الفترة.

من ناحية أخرى نلاحظ تدفقا كثيفا للدخول قياسا مع نمو التشغيل الأمر الذي أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية هذا على المستوى الداخلي.

أما على المستوى الخارجي فنجد أن اللجوء المتزايد إلى الإستراد لتغطية العجز في المنتجات الغذائية وتقوية تراكم رأس المال قد وضع استراتيجية للتنمية ممولة في الجزء الكبير منها عن طريق الايرادات المحصلة من صادرات المحروقات التي كانت مصدر الاختلالات العميقة في المالية الخارجية للجزائر كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (3-03):مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي للفترة (1967/1987).

البيان	1967	1987
التراكم (مليار دج) منها الاموال الثابتة تغير المخزونات	3.2 (2.7) (0.5)	93.9 (92.9) (1.0)
واردات المنتجات الغذائية (مليار دج)	0.8	9.3
صادرات المحروقات (مليار دج)	2.6	40.7

Source : annuaires statistique-ons-Algérie.

بدأ المأزق المالي الخارجي انطلاقا من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات) وانطلاقا من هذه السنة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في الأزمة حيث إنخفض الإنتاج بسبب إنخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج،كما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل على الرغم من إنخفاض معدل البطالة من 25 % الى 19 % سنة 1987 في ظل نمو ديمغرافي كبير،لكن هذا ليس ناتجا من هيكل انتاجي تنافسي[1]،كما أن ضرورة عودة الاقتصاد تفرض على

[1] :Ahmed Benbitour ;l'Algérie au troisiéme Milénaire ,Defis et potentialites ;edition MARINOOR ;Algérie 1998 ;p :62.

السلطات العمومية قطيعة نظامية لفائدة اقتصاد السوق،هذه القطيعة تُرْجِمَت انطلاقا من سنة 1988 عن طريق الشروع في الاصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق.

الفرع الثالث:الفترة الانتقالية (1988/1998).

بعد النتائج الوخيمة لأزمة البترول1986 سعت الجزائر لتغير نمط اقتصادها والتحول نحو اقتصاد السوق،فإنتهجت سلسلة من الإصلاحات الذاتية لمواجهة الوضع السائد لكن هذه الإصلاحات فشلت لأن أثر الأزمة كان عميقا وهيكليا،إضافة إلى نقص التمويل الكافي لتنفيذ هذه الإصلاحات وعندها لجأت الجزائر إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات مع الصندوق والبنك الدوليين فكان الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي المسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي الذي ينص على جملة الإجراءات والشروط التي يمليها صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون الخارجية بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات وتحقيق وفرة مالية تمكنها من دفع أعباء الديون الخارجية[1]،أما الثاني فهو برنامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي الذي يُعبر عن التدابير الاقتصادية التي تهدف إلى تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحرير الواردات،التحول نحو التصدير والقضاء على الملكية العامة.

الفرع الرابع:فترة الانعاش الاقتصادي ودعم النمو 1999/2014.

شرعت الجزائر منذ سنة 1999 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها،الممتدة على طول الفترة 1999/ 2014 وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (1999-2004)،البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014).[2]

إن الهدف من هذه البرامج هو استغلال ارتفاع أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال

[1]: مجلة التمويل والتنمية، دور صندوق النقد الدولي في التكيف، واشنطن، سبتمبر 1990 ، ص: 20،21 .

[2]:محمد مسعي ،سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مرجع سابق :ص:138 .

المستقبلية.[1]

أولا:برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (1999-2004).

يَشْتَمِل مخطط دعم الانعاش الاقتصادي- الذي أُقِّرَ في أفريل 2001 - على مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة،كما بلغت قيمته الإجمالية حوالي 212 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار وهو يُعْتَبَرُ برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سُجِّلَ قبل إقراره سنة 2000 المقدر ب 11,9مليار دولار[2] ،كما جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها والتي اعتمدت على توسيع حجم الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

1. أهداف مخطط الانعاش الاقتصادي:يهدف هذا المخطط لتحقيق ثلاثة اهداف رئيسية وهي:[3]

-الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

-خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

2. مضمون مخطط الانعاش الاقتصادي:

يتمحور مخطط دعم الانعاش الاقتصادي بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي،الصيد البحري ،البناء والأشغال العمومية ،دعم الاصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية.[4]

وساعد على تنفيذ هذا المخطط ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إذ انتقلت من17.97 $ سنة1999 إلى 38.27$ سنة2004 وهذا ما أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تَّم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام بحيث ارتفعت نسبته بالنسبة للناتج المحلي الخام من

[1]:د .محمد كريم قروف،د محمد الطاهر سعودي،السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 2011/1999 ،مجلة جامعة تكريت للعلوم ،المجلد 19،العدد 12 ،كانون الأول ،2012،ص:320.

[2] World Bank, "a public expenditure review", report n° 36270, vol 1, 2007, p :4 (http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf)reviewed on 10/10/2012.

[3]:عبد الحكيم حططاش،هند زيتوني، ملتقى دولي تحت عنوان الجزائر:خمسون سنة من التجارب التنموية ،ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع ،أيام الملتقي:2012/12/08 و 2012/12/9 ،المداخلة بعنوان "رؤية نقدية لنظام الصفقات العمومية في الجزائر الشفافية ،السرعة ،الرقابة المالية" عرضت في 2012/12/08 ،ص:03.

[4]:بودخدخ كريم ،مرجع سابق ،ص:194 .

28,31%سنة 2000 إلى حوالي34,87 % سنة 2003.

من ناحية أخرى فمبلغ 7 مليار دولار الذي تم إعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يُعَبِّر بوضوح عن رغبة الدولة في إنتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى وهذا ما أدى بدوره إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة خلال السنوات الأخيرة لم تشهدها الجزائر من قبل[1]،لكن طبيعة الاقتصاد الجزائري المبني على صادرات المحروقات يدفعنا إلى إبداء بعض التحفظ لذا سنقوم بتحليل معدلات النمو السابقة من أجل معرفة القطاعات التي تعكس التأثير الفعلي لمضاعف الإنفاق الحكومي[2]،هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-04):تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للفترة (1999-2004).الوحدة %

القطاعات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المحروقات	6.1	4.7	1.6-	3.7	8.1	0.9
الفلاحة	2.7	5-	13.2	1.3-	17	6.41
الصناعة	1.62	1.4	1.1	2.9	1.4	2.6
الاشغال العمومية	1.4	4.1	2.8	8.2	5.8	8
الخدمات	3.14	2.6	3.1	5.4	5.7	7.7

Source : Ministère des Finances :"La Situation Economique et Financière". (1999-2004)

من خلال تفحصنا للجدول السابق نستطيع استنتاج النقاط التالية:

-لقد تباينت معدلات النمو في قطاع المحروقات من سنة لأخرى لأنه يرتبط أساسا بأسعار النفط في الأسواق العالمية،مخزون البلد من النفط والغاز،حصة الجزائر من المبيعات في الأسواق الدولية،هذا ما يُصَعِّبْ علينا ملاحظة أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

-القطاع الفلاحي:عرف معدلات نمو متباينة بين الإيجاب والسلب،حيث انتقل معدل النمو في هذا القطاع من (-5%) سنة 2000 إلى (13.2%) سنة 2001 ثم إلى (-1.3%) سنة 2002،هذا دليل على أن سنتي

[1]:د.شيبي عبد الرحيم ،د بطاهر سمير ،حجم الدولة و النمو الاقتصادي :دراسة تحليلية قياسية،منشور بالمجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة،العدد 01 ،يناير 2010 ،مخبر البحث في التنمية المحلية و تسيير الحماعات المحلية ،جامعة معسكر ،الجزائر،ص:08.

[2]:شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير،فعالية السياسة المالية بالجزائر :مقاربة تحليلية و قياسية،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ،مرجع سابق،ص:46.

2000و 2002 عرفتا نوعا من الجفاف،أما معدلات النمو الموجبة فترجع أساسا إلى تحسن الأحوال الجوية في البلاد ،إذن يُمكننا رفض وجود أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

-من جهته أيضا،عرف القطاع الصناعي معدلات نمو محتشمة تراوحت ما بين 1.1 %و 2.9% كأقصى معدل سنة 2003 وترجع هذه النتائج أساسا الى تقهقر إنتاج القطاع العمومي بسبب منافسة السلع المستوردة خاصة في ميدان الصناعات الغذائية وكذلك صناعة النسيج،إذن نرفض هنا أيضا وجود أي أثر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

-أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد عرف معدلات نمو فاقت التوقعات بحيث انتقلت من 1,4% سنة 1999لتصل إلى حدود 8% سنة 2004 ،كما ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الخام من 8,5% سنة 2001 إلى9,1% سنة 2002 ويمكن تفسير ذلك بكثرة المشاريع الاستثمارية العمومية المندرجة ضمن ميزانية التجهيز لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي،كذلك دعم برامج الإسكان ولا ننسى أيضا برنامج إعادة بناء المنشآت والعمارات المتضررة من زلزال 21 ماي 2003 وهذا ما يوضح وجود أثر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع[1].

-قطاع الخدمات:تميز بإرتفاع معدلات النمو المحققة إذ بلغت حدود % 7,7 سنة2004 وقد صاحب هذا الارتفاع نمو حجم الواردات الذي كان موجها لتغذية نمو القطاعات الأخرى ونخص بالذكر سنة 2003 أين ارتفع استيراد الإسمنت بنسبة% 70،ما يبرز وجود أثر واضح لمضاعف الإنفاق الحكومي.

وبالتالي فإن السياسة المالية التي إنتهجتها الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور ويرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته،فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها،هذا ما أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي في القطاعين الأولين ،مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع، من هنا يجب استغلال هذه الراحة المالية في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي من خلال رفع

[1]:شيبي عبد الرحيم،، بطاهر سمير،فعالية السياسة المالية بالجزائر :مقاربة تحليلية و قياسية،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ،مرجع سابق،ص:48.

قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج وهذا بهدف الخروج من وضعية قوة الموارد وضعف الفعالية وأيضا التخلص من تبعية السياسة المالية والاقتصاد الجزائري ككل لقطاع المحروقات.[1]

ثانيا:البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

لقد شَهِدَتْ بداية سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي بغلاف مالي يقدر ب 55 مليار دولار كقيمة أولية،خُصِّصَ هذا البرنامج بالدرجة الأولى لفك العزلة عن الجنوب وتخفيف الضغط عن الشمال،كما اِهتم على غرار البرنامج الأول بالبطالة،التشغيل،الصحة،التعليم والأشغال العمومية ولقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى لإطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع ومن بينها تأهيل الطرقات لتتماشى وفق المعايير الدولية كالطريق السيار شرق غرب،بالإضافة إلى تحديد السكك الحديدية وإنشاء مليون وحدة سكنية ...إلخ.

1. **أهداف المخطط التكميلي** تتمثل فيما يلي[2]:

-تطوير البنية التحتية الاقتصادية من خلال ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه.

-الاهتمام بالقطاع الفلاحي بإنتهاج سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الزراعية وإستصلاح الأراضي.

-تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان تكنولوجية الإعلام والاتصال.

-تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

2. مضمون المخطط التكميلي اِحتوى هذا المخطط على خمسة محاور رئيسية كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-05):مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8

[1]:نفس المرجع السابق ،ص:48.

[2]: د .محمد كريم قروف،د محمد الطاهر سعودي،السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 2011/1999 ،مرجع سابق،ص:323.

تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر:البرنامج التكميلي لدعم النمو،بوابة الوزير الأول،ص:02،منشور على الموقع

www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf

ويُمكن تمثيل الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3-01):مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

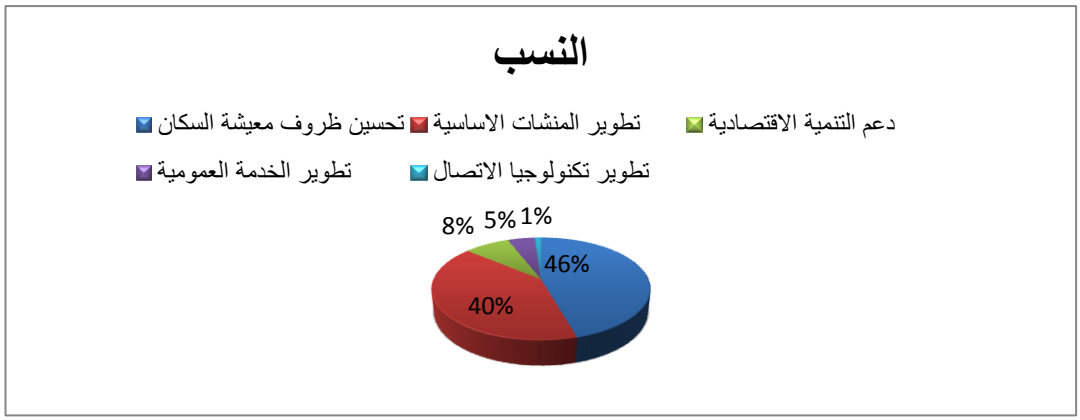

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم(3-06).

أُعْطِيَتْ الأولوية في هذا البرنامج لتحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 46 % ثم تطوير المنشآت الأساسية بحصة 40 % فدعم التنمية الاقتصادية ب 8 %،كما خُصِّصَتْ نسبة 5 % لتطوير الخدمة العمومية و1 % لتطوير تكنولوجيا الاتصال كما هو موضح من خلال الشكل(3-02).

3. حصيلة الإنجازات التي تحققت من خلال هذا المخطط:

إن تجسيد جميع النشاطات في إطار البرنامج الخماسي (2005-2009) سمح ب:[1]

- إنجاز ما مقداره 67.369 كم من أشغال الطرقات موزعة عبر كامل التراب الوطني(شمال،هضاب عليا،جنوب).
- استكمال الشطر الجزائري من الطريق الصحراوي من خلال تسليم آخر مقطع والرابط بين تمراست والحدود

[1]:خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية تقرير ملخص،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية،وزارة الأشغال العمومية ،حصيلة (2005-2009) ،برنامج (2010-2014) ،نوفمبر 2009 ،ص:6،7 .

الجزائرية النيجيرية على مسافة 415 كم.

- عصرنة وتحديث المحاور المهيكلة،الطرق الساحلية والطرق الرابطة شمال جنوب خاصة منها:(ط .و1،ط .و 3،ط. و6،ط .و50).
- إنجاز 1.250 منشأة فنية (إنجازات جديدة،إعادة التأهيل والصيانة).
- إنجاز 87.766 وحدة إشارة عمودية.
- إنجاز 80.810 كم من الإشارات الأفقية.
- إنجاز 2.000 كم من المسالك الصحراوية (الجنوب الكبير) معلمة بإشارات مرشدة.
- إنجاز 37 منشأة سفلية (أنفاق حضرية)"Trémie".
- وغيرها من المنشآت الأخرى.

ثالثا:برنامج توطيد النمو (2010–2014).[1]

ستُخَصِّص الجزائر خلال السنوات الخمس المقبلة2010 –2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خَصَّصَهُ حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار تم تقسيمه إلى برنامجين هامين:استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز سكك حديدية،طرقات سريعة،التزويد بالماء الشروب... بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار ما يعادل (9700مليار دج)،كما سيُخَصَّص مبلغ 156 مليار دولار أي(11.534 مليار دج) للمشاريع الجديدة.

ويرى الخبراء أن مبلغ الالتزامات المالية المعتمد لهذا المخطط يترجم" إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية"،إضافة إلى توجيه أكثر من 40 بالمئة من الاستثمارات العمومية المكرسة في هذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية،حيث سيَسْمَح هذا البرنامج بربط مليون منزل بشبكة الغاز الطبيعي وبناء 35سدا و400 مسبح وأكثر من 200 دارا للشباب، 1000 متوسطة، 850 ثانوية، 1500 منشأة صحية من بينها 172

[1]:برنامج التنمية الخماسي،منشور على الموقع: www.mae.dz/photos/gov/ProAr.pdf

مستشفى ومليوني مسكن في ظل انتعاش صناعي رائع عن طريق انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة،كما يَرْمي هذا البرنامج الطموح إلى إستحداث عشرات الآلاف من مناصب الشغل.

المطلب الثاني:تطور أهم المؤشرات الاقتصادية وعناصر النمو الاقتصادي.

حتى يتسنى لنا تقييم السياسات والبرامج التي إتبعتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المتوقعة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي لابد من إستعراض المؤشرات الاقتصادية الكلية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

الفرع الأول:وضعية مؤشرات التوازن الداخلي.

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى تطور النمو الاقتصادي،البطالة والتشغيل إضافة إلى معدلات التضخم في الجزائر.

أولا:تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

يمكن تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (3-02):تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2010).

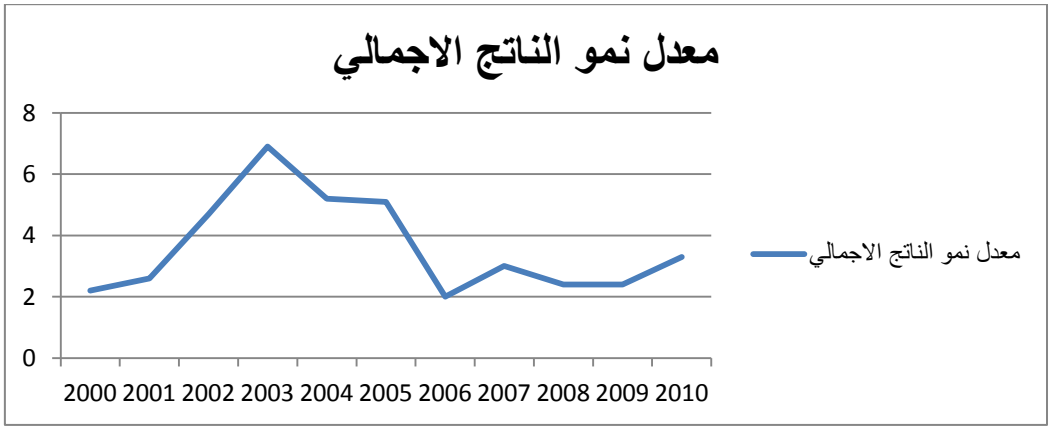

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على الملحق (2).

من خلال هذا الشكل يتضح أن معدلات النمو تراوحت بين 2 % كأدنى مستوى سنة 2006 و6.9%

كأقصى معدل سنة 2003 ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات،إذ تراجعت هذه النسبة بمقدار (-2.5%) سنة 2006[1] وبالرغم من تسجيل معدل نمو مرتفع نسبيا بالنسبة للقطاعات الأخرى قدر ب (5.6%) غير أن ذلك لم يمنع من انخفاض نسب النمو الإجمالي إلى أدنى مستوى خلال هذه الفترة.

من ناحية أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة سنة 2003 تُفَسَّر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات والتي بلغت 8.8 % (الملحق 2)وبالتالي زاد الانفاق على مختلف الميادين (الواردات ،الاستهلاك ، الانفاق الحكومي ...)ما ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يُعد أمرا منطقيا حيث أن قطاع المحروقات لا يَزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر بنسبة تفوق40%[2]،هذا ما يوضحه الشكل التالي.

شكل رقم (3-03):تطور نسب النمو خارج قطاع المحروقات و داخله خلال الفترة (2000-2010).

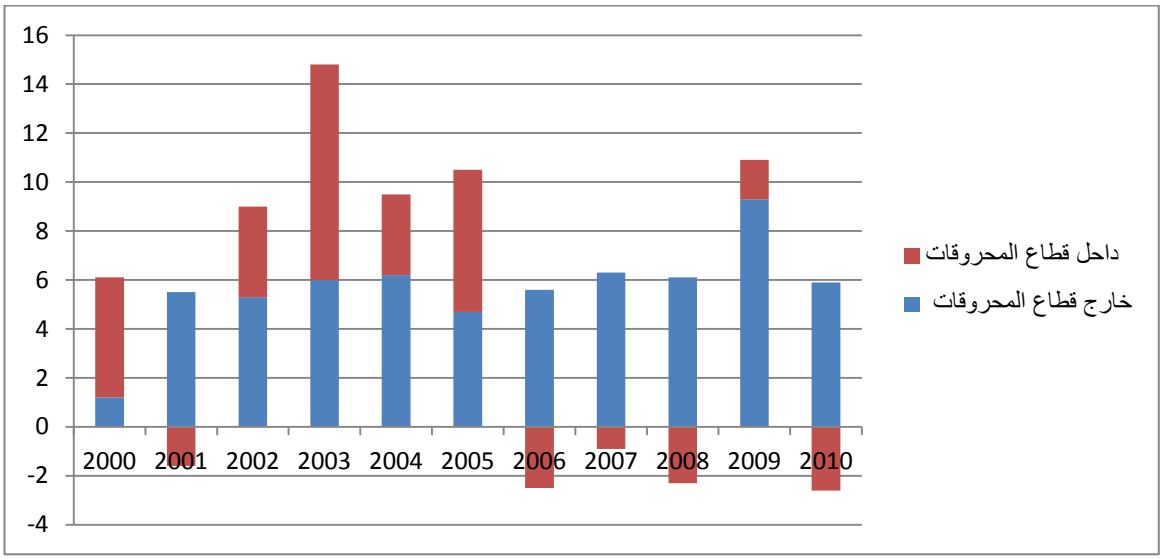

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على الملحق (2).

[1]:الملحق (2)

[2]:مسعي محمد،مرجع سابق ،ص:153

يبدو من خلال هذا الشكل أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات في تحسن نسبي مقارنة بالنمو الإجمالي ولو أنها لا تزال تعتبر متواضعة نسبيا مقارنة بتلك المعدلات المسجلة من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،إذ تراوحت معدلتها بين 1.2% كأدنى نسبة سنة 2000و % 9.3 كأعلى نسبة سنة 2009.

وبذلك يمكن القول مبدئيا أن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا،كما سجل تزايدا ملحوظا إبتداءً من سنة 2006 ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له ويعود الفضل في تحقيق هذه النتائج لبرامج الاستثمارات العمومية التي أضحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الأخرى –خارج قطاع المحروقات– ومع هذا فإن النمو خارج قطاع المحروقات يبقى هش ولا يُعَوَّلُ عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة،(هذا ما يوافق رأي الاقتصادي **عبد الحق لعميري** الذي يَعْتَبِر أن الاقتصاد خارج المحروقات يبقى في الأساس مبددا للثروة لأنه يُضَخُّ سنويا أكثر من% 15من الناتج المحلي الخام في الاقتصاد للحصول في الأخير على نمو أقل بثلاث مرات مما كان منتظرا،كما أن معدل النمو في الجزائر يبقى على العموم أقل من المتوسط العالمي وحتى الإفريقي أكبر من %5وهنا يذكر **لعميري** بنظرية **هافيلمو** (Théorème d'Haavelmo) التي تُبَيِّن أنه عندما يتم تمويل الزيادة في النفقات العامة بواسطة الضرائب على النشاط الاقتصادي فإن المضاعف الكيتري يكون مساويا للواحد،أما في الجزائر فقد يضيف **لعميري** ،تم تمويل نمو موسع بالريع البترولي للحصول في النهاية على أثر مخفض للنمو بدلا من عامل مضاعف)[1].

ثانيا:تحليل معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر.

نستعين بالجدول التالي لتحليل معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر.

جدول رقم (*3-06*):حجم العمالة النشطة ومعدلات البطالة خلال الفترة (*2000-2011*).

[1] :A.Lamiri ;Nous avons besoin d'une institution unique qui mobilise les meilleurs intelligences ;in Elwatan Supeco du 12 au 18/03/2007.

السنوات	حجم العمالة النشطة	نسبة النمو *	معدل البطالة
2000	8,850	-	29.5
2001	9,074	0.03	27.3
2002	9,305	0.03	25.7
2003	9,540	0.03	23.7
2004	9,780	0.03	17.7
2005	10,027	0.03	15.3
2006	10,267	0.02	12.3
2007	10,514	0.02	11.8
2008	10,801	0.03	11.3
2009	10,544	0.02-	10.2
2010	10,812	0.03	10.0
2011	10,661	0.01-	10.0

المصادر:

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 05/51; February 2005;p:16.

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 08/102; March 2008,p:18.

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 13/49; February 2013;p:13.

نلاحظُ من الجدول السابق تطّور حجم العمالة النشطة خلال الفترة (2000- 2011)،حيث إنتقل من 8.85مليون عامل سنة 2000 إلى أكثر من 10.66 مليون عامل سنة 2010 وهذا في اطار التحسن الملحوظ لعائدات البترول وتسطير برامج الانعاش الاقتصادي التي ساعدت على فتح باب الشغل أمام الكثير من العمال. وبالتالي فالجزائر تسعى من خلال هذه السياسات والبرامج لتكوين قاعدة إنتاجية تقوم على تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي،خلق فرص عمل والتقليل من مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي،كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي.

*:معدلات محسوبة من طرف الباحثة بإتباع العلاقة :نسبة النمو =(حجم العمالة النشطة للسنة (t+1)- حجم العمالة النشطة للسنة t)/ حجم العمالة النشطة للسنة t

شكل رقم (3-04):تطور حجم العمالة النشطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).

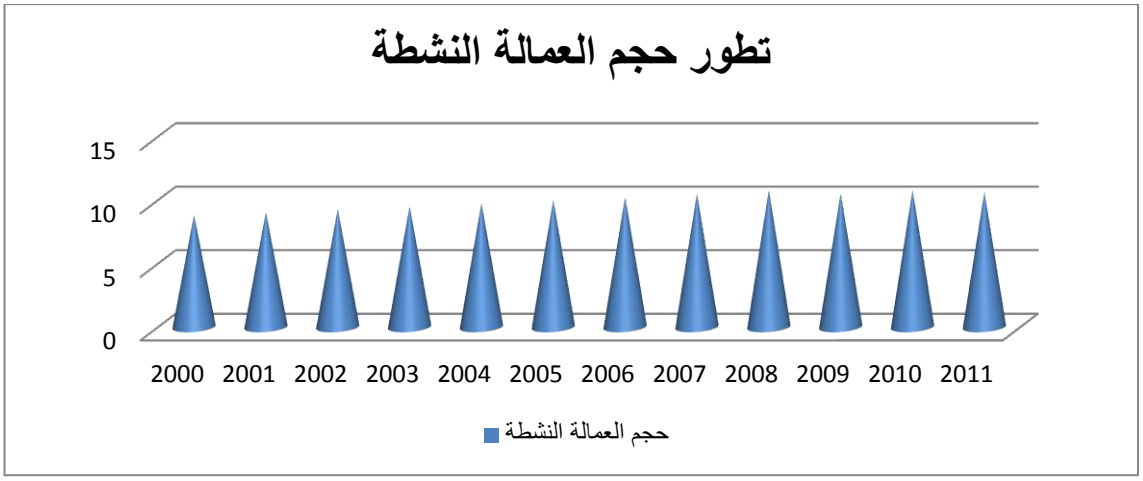

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (3-06).

وفي نفس الصدد فقد شهدت معدلات البطالة انخفاضا ملموسا خلال هذه الفترة ،إذ إنخفضت من29.5%سنة 2000 إلى حوالي 10% سنة 2011 وهذا دليل على خلق مناصب شغل جديدة من خلال البرامج والسياسات المتبعة من طرف الجزائر خلال هذه الفترة كما يوضحه الشكل التالي.

شكل رقم (3-05):تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).

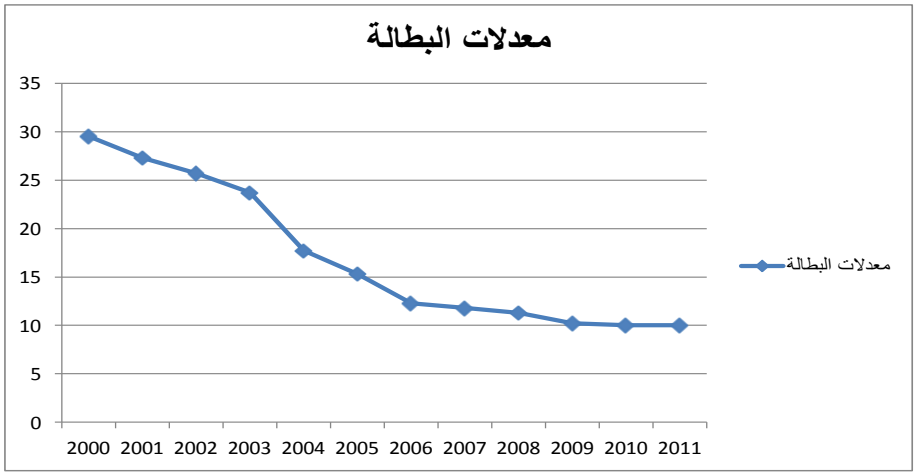

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (3-06).

ثالثا:تحليل معدلات التضخم في الجزائر.

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تُحَدَّد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين مع نهاية عقد الثمانينيات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا وهو ما إنعكس على التوازنات الداخلية للاقتصاد الجزائري كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية[1]هذا ما يبرز جليا من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم (3-07):تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52

المصدر :www.World Bank.org

لتسهيل التحليل نقوم بتمثيل هذا الجدول بالشكل التالي.

شكل رقم (3-06):تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).

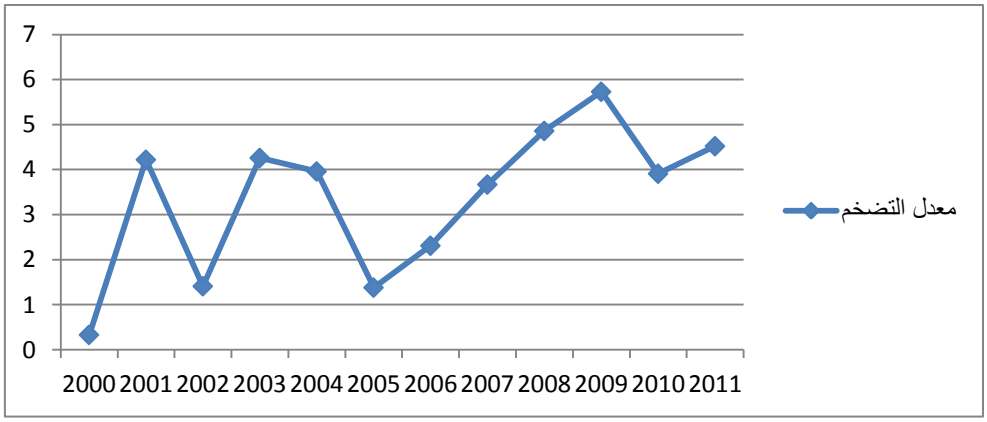

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (3-07).

[1]:وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق،ص:242.

من خلال هذا الشكل يتضح أن معدلات التضخم قد زادت نسبيا فبعد تسجيل 0.33 % كأدنى حد في 2000 إرتفعت إلى حوالي 5.73% سنة 2009 وهذا يرجع بالأساس إلى تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي،التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نسبيا.

الفرع الثاني:وضعية مؤشرات التوازن الخارجي.

للحكم على مدى تحقق التوازن الخارجي،يجب تحليل التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (3-08):تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيدميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.44	9.25	16.95	17.73	29.6	37.0	3.9	15.3	20.1

المصادر:

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 05/51; February 2005;p:32.

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 08/102; March 2008;p:33.

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 13/49; February 2013;p:23.

يمكن توضيح الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3 -7):رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال (2000-2011)

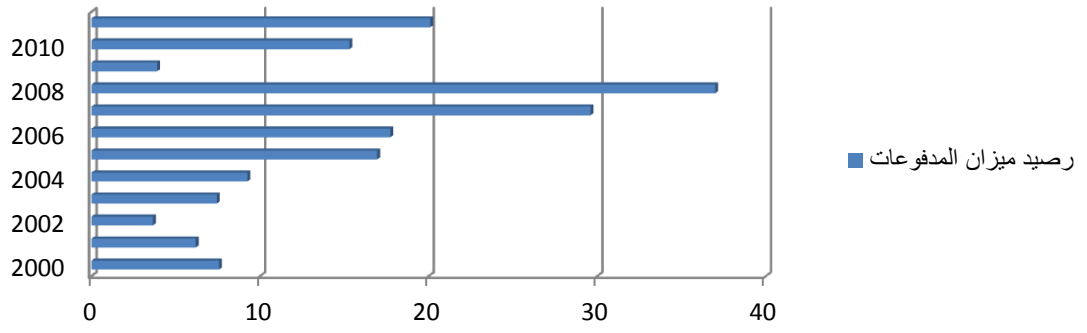

سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة خلال هذه الفترة ،حيث وصل إلى 37 مليار دولار سنة 2008 بسبب تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

المطلب الثالث:الإنفاق العام في الجزائر.

أكدت جُلُّ الدراسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي الاتجاه العام لتزايده في مختلف دول العالم واِعْتُبِرَ حسب كينز الآلية الفعالة التي تدعم النشاط الاقتصادي وتساهم في تحقيق النمو فهل ينطبق هذا فعلا على الاقتصاد الجزائري أم لا؟ هذا ما سنقوم بإستنتاجه من خلال تحليل تطور النفقات العامة عبر مختلف الفترات الزمنية.

الفرع الأول:تحليل تطور الانفاق الحكومي الكلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1999-2011).

نستطيع هنا الاستعانة بالشكل التالي لتسهيل تحليل تطور الانفاق الحكومي الكلي.

شكل رقم (3-08):تطور الانفاق الكلي بالاسعار الجارية من (1999-2011)

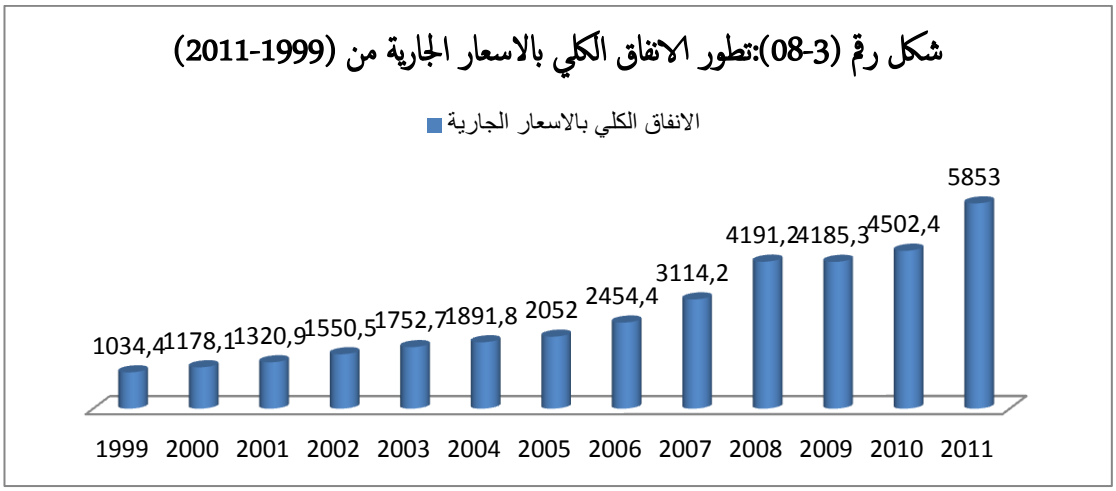

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الملحق رقم (03).

من خلال الشكل يُلاحظ زيادة متسارعة لنسب الانفاق الحكومي الكلي الذي اِنتقل من 1.034.4بليون دج (1999)إلى حوالي 5.853 بليون دج سنة2011 وما يُفَسِّر هذا التزايد هو تحسن أسعار النفط وقيام السلطات بتسطير برامج الانعاش التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد.أما مرحلة الاصلاحات (1988/1998)فقد تميزت بانخفاض نسب الإنفاق العام بسب الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي

الرامية لتقليص الانفاق الحكومي ،في حين مرحلة المخططات(1989/1967)عرفت تزايد الإنفاق الحكومي،لكن بمعدلات ضعيفة ويرجع هذا بالأساس إلى تزايد نسب الإنفاق على الأجور والرواتب.

الفرع الثاني:تحليل تطور الإنفاق الجاري والاستثماري.

يمثل الشكل التالي تطورات حصة كل من الانفاق الجاري والاستثماري في الانفاق الحكومي خلال الفترة (1999-2011).

شكل رقم (3-09): تطور معدلات الانفاق الكلي و نسبة كل من الانفاق الجاري والاستثماري الى الانفاق الكلي خلال (1999-2011)

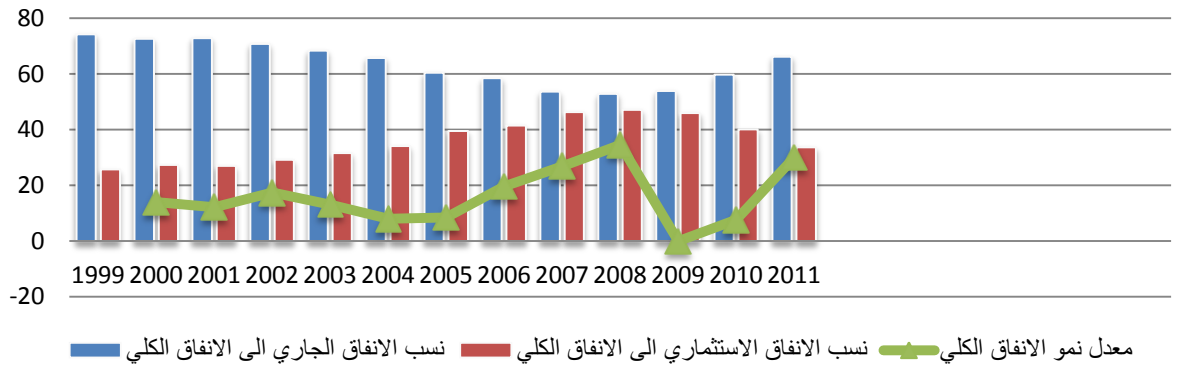

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الملحق رقم (03).

من خلال تحليل الشكل البياني نلاحظ إزدياد نسبة الإنفاق الجاري بالنسبة للإنفاق الكلي مقارنة بنسبة الإنفاق الاستثماري من السنوات(1999-2004)،إذ بلغت أقصاها سنة 1999 ب74.3%،غير أنه ابتداءا من 2005 عرفت نسب الإنفاق الاستثماري إرتفاعا ملحوظا،حيث إنتقلت من25.69 %سنة 1999 إلى حوالي 47.08% سنة 2008 أي بمعدل نمو قدره 36.81 % بسبب تنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الأخرى في ظل برامج الانعاش الاقتصادي وفي المقابل نلاحظ انخفاض حصة الإنفاق الجاري إلى حوالي 52.92 % سنة 2008.كما تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الجاري يتم استهلاكه كليا لذا يصعب تقليصه على عكس الإنفاق الاستثماري ومن أجل التوضيح أكثر سنتعرف على هيكل الإنفاق الجاري والانفاق الاستثماري.

الفرع الثالث:هيكل الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري في الاقتصاد الجزائري.

سنتطرق في هذا الفرع إلى هيكل كل من الإنفاق الجاري والانفاق الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1999-2011).

أولا:هيكل الإنفاق الجاري في الجزائر.

يمثل الشكل التالي هيكل الإنفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة (1999-2011).

شكل رقم (3-10): هيكل الانفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة (1999-2011)

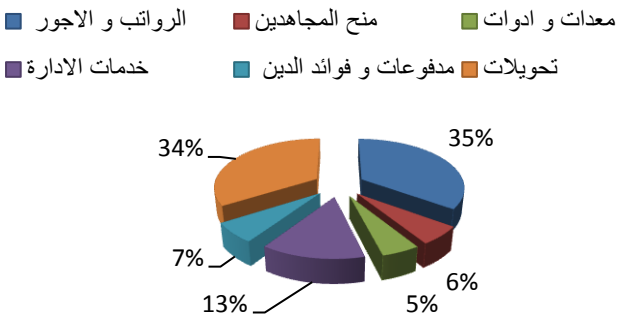

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم (04).

يتضح من خلال الشكل السابق أن الانفاق الحكومي الجاري ينقسم إلى عدة أبواب،حيث يأتي في المقدمة الرواتب والأجور بنسبة 35 % ،فالتحويلات الجارية ب 34 %،تليها كل من خدمات الإدارة ب 13 % ،فوائد الدين ب7 % ،منح المجاهدين بنسبة 6 % ومعدات وأدوات ب 5% وبالتالي فالمسؤول عن زيادة نسب الإنفاق الجاري في الجزائر هو الأجور والرواتب وكذا التحويلات الجارية التي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي،ما يُسْفِر عن تحريك العجلة الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف.

ثانيا:هيكل الإنفاق الاستثماري في الجزائر.

يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-11):تطور هيكل الانفاق الاستثماري في الجزائر خلال (1999-2011)

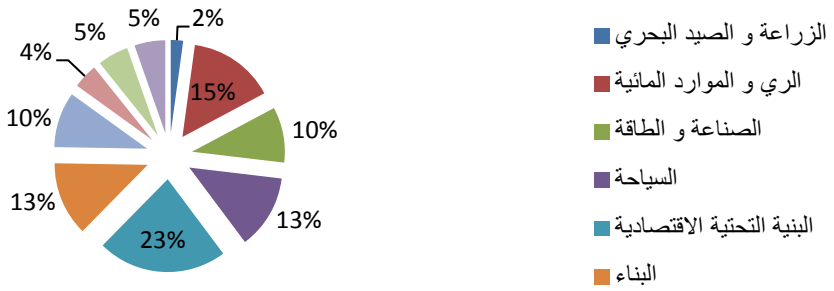

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم (05).

يتضح من خلال الشكل أن الإنفاق الحكومي الاستثماري ينقسم إلى عشرة أبواب رئيسية،حيث أنه خلال الفترة (1999-2011) بلغت حصة البنية التحتية الاقتصادية 23 % من إجمالي الإنفاق الاستثماري،يليها قطاع الري والموارد المائية بحصة 15 %،ثم قطاعي السياحة والبناء ب13% لكل منهما،كما أن كل من قطاعي الصناعة والتعليم نال حصة 10% من اجمالي الإنفاق الاستثماري،أما بقية القطاعات كالزراعة والبنية التحتية الإجتماعية والإدارية وكذا التهيئة العمرانية فقد كانت حصصها ضعيفة خلال هذه الفترة.

هذه النسب جاءت تماشيا مع طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة والتي تسعى لتلبية إحتياجات السكان من مشاريع الاسكان والبنية التحتية،تحديث المرافق العامة،ترقية مستوى التعليم لبلوغ تنمية شاملة في كافة القطاعات.

المبحث الثاني:عموميات عن التحليل القياسي.

إن أول ظهور للاقتصاد القياسي جاء مع إنشاء جمعية القياس الاقتصادي *Econometric society* سنة 1930[1]،ثم إصدار المجلة الدورية *Econometrica* سنة 1933،حيث نشر محرر هذه المجلة *Ranger Frisch* مقالاً حدد فيه الإطار والطرائق التي تُسْتَخْدم في الاقتصاد القياسي[2].

[1] تومي صالح،" مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجزائرية،1999، الجزائر، ص 02.

[2] :William H.Greene ;Econometric analysis ;fifth edition ;new York university;2003;p:01.

المطلب الأول:ماهية الاقتصاد القياسي ونماذج الانحدار.

إن علم الاقتصاد القياسي يقوم على أربعة علوم اقتصادية ورياضية أساسية تأتي في مقدمتها النظرية الاقتصادية سواء في جانبها الجزئي أو الكلي ومن تم الرياضيات فالأساليب الاحصائية،إذ يقوم الاقتصاد القياسي بترجمة الظواهر الاقتصادية اِعتمادا على النظرية الاقتصادية في شكل صيغ رياضية قابلة للقياس،ليتم بعدها دراسة هذه النماذج (والتأكد من صحة فرضياتها بِاستخدام الأساليب الإحصائية)[1]،من هنا كان لابد من التعرف على النماذج الانحدارية بالإضافة لتحديد مفهوم الاقتصاد القياسي،علاقته بالعلوم الأخرى،أهدافه ومنهجية تحليله.

الفرع الأول:ماهية الاقتصاد القياسي.

أولا:مفهوم الاقتصاد القياسي.

إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي(econometrics) يوناني وهي كلمة مكونة من جزئين ***Economic*** أي اقتصادي و ***Metrics*** بمعنى قياس أي القياس الاقتصادي الذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية.

وقد عُرِّفَ الاقتصاد القياسي بالعلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدما النظرية الاقتصادي ،الحقائق المعبر عنها بإحصاءات والأسلوب الإحصائي.[2]

بعبارة أدق فهو"أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية،الرياضيات والإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض،التقدير ومن تم التنبؤ بالظاهرة الاقتصادية.[3]"

كما يُمكن اِعتبار الاقتصاد القياسي وسيلة عرض أو دراسة في يد الاقتصادي تَسمح له بتأكيد أو نفي صحة الفرضيات النظرية للنماذج التي تصف الظواهر الاقتصادية.[4]

[1] ;Ben Vogelvang ;econometrics theory and application s with eviews;Addison Wesley;2005;p:05.

[2]: محمد صالح تركي القريشي "مقدمة في الاقتصاد القياسي" مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004 ،ص 13 .

[3]: حسين علي بخيت،سحر فتح الله "الاقتصاد القياسي "دار اليازوري العلمية للنشر التوزيع، 2009 ، ص 18 .

[4] :Régis Bourbonnais ;économétrie ;5eme Edition ;dunod ;paris ;2004 ;p :06.

نلاحظ مما سبق أن كل التعاريف متشابهة وُمَتِفقة على أن الاقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية وإستخدام الطرق الإحصائية والرياضيات للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية،أي أنه أداة إحصائية رياضية تسمح بمقابلة أو مواجهة النظرية الاقتصادية بالواقع الاقتصادي،إختبار الفرضيات،إجراء تنبؤات والعمل على قياس أثر الأحداث والوقائع على المتغيرات الاقتصادية.

ثانيا:علاقة الاقتصاد القياسي بالفروع الأخرى.

إن الاقتصاد القياسي يُمَثَّل عن طريق الجمع بين المناهج والاتجاهات الموضحة في الشكل الآتي:[1]

شكل رقم(3-12):المناهج التي يجمع بينها الاقتصاد القياسي.

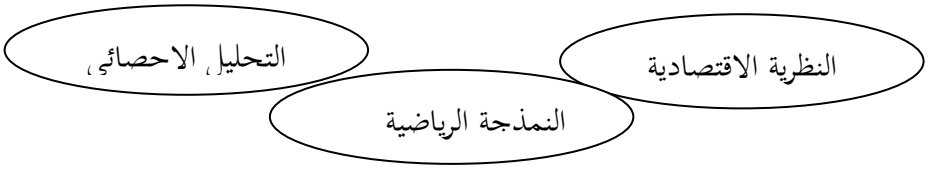

لذا سنتطرق لعلاقة الاقتصاد القياسي بكل فرع من هذه الفروع الثلاثة بشكل من التفصيل.

1. الاقتصاد القياسي والنظرية الاقتصادية.

تُقَدِّم لنا النظرية الاقتصادية فروض مفسرة (des hypothèses)تُوضح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتُفسر سلوك بعض الظواهر الاقتصادية فمثلا قانون الطلب يَنُصُّ على أنه كلما إرتفع ثمن السلعة كلما إنخفضت الكمية المطلوبة منها مع ثبات العوامل الأخرى،مثل هذه الفرضية تُحدد العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة و سعرها،لكن لا تُوفر أي قياسات لهذه العلاقة،هنا يدخل دور الاقتصاد القياسي في إعادة صياغة هذه العلاقات في شكل معادلات رياضية تسمح بقياس درجة التأثير المتبادل بين المتغيرات[2]،أي الاقتصاد القياسي يُعَد انعكاس كمي للنظرية الاقتصادية اللفظية.

2. الاقتصاد القياسي والرياضيات.[3]

[1] :Stephen Bazen ;Mareva Sabatier ;économétrie des fondements à la modélisation ;Vuibert ; paris ;2007 ;p :1.

[2] :عبد القادر محمد عبد القادر عطية،الحديث في الاقتصاد القياسي ،الدار الجامعية،الاسكندرية،2004،ص:05.

[3] :Damodar .N Gujarati ;basic econometrics ;fourth edition ;2004 ;p :02.

إن الـــدور الأساســـي للاقتصـــاد الرياضـــي يـــتم بصـــياغة أو ترجمـــة النظريـــة الاقتصـــادية في شـــكل معـــادلات رياضية،فالاقتصـــاد الرياضـــي يَنْظُـــر إلى المتغـــيرات الـــتي تُـــؤثر في الظـــواهر الاقتصـــادية ويُعبر عنها بقيم محددة،كما يمكن التنبؤ بسلوكها.

3. الاقتصاد القياسي والإحصاء.

ينقسم الإحصاء إلى إحصاء اقتصادي وإحصاء رياضي ويختلف كل منهما عن الاقتصاد القياسي،فالإحصاء الاقتصادي يتناول الجانب الوصفي الذي يتعلق بجمع بيانات واقعية عن المتغيرات الاقتصادية،جدولتها،محاولة وصف التطورات الحاصلة فيها خلال فترة زمنية معينة واشتقاق بعض العلاقات بين المتغيرات بدون اللجوء إلى تقيم المتغيرات الاقتصادية.

في حين نجد الاقتصاد القياسي يستخدم البيانات التي يقدمها الإحصاء الاقتصادي في قياس تلك المعلمات الاقتصادية إضافة إلى ذلك يقدم تفسيرًا للتغير في سلوك المتغيرات الاقتصادية.

أما عن الإحصاء الرياضي فهو يقوم باستخدام طرق تقييم مؤشرات التغيرات الاقتصادية التي تم الحصول عليها من التجارب المخبرية بعد تثبيت العوامل المؤثرة بها،في حين يبحث التحليل الإحصائي في الوسائل المناسبة لتقييم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية غير المحددة وغير المختبرة.

يستخدم الاقتصاد القياسي الطرق الإحصائية بعد تكيفها مع المشاكل والعلاقات الاقتصادية التي تتحول إلى الطرق القياسية تتلائم مع طبيعة العلاقات الاقتصادية بعد إدخال العنصر العشوائي.

ثالثا:أهداف الاقتصاد القياسي.

يمكن تلخيص أهداف الاقتصاد القياسي في ما يلي:[1]

- اختبار النظرية الاقتصادية.
- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية.
- رسم وتقييم السياسات الاقتصادية.
- التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية.

[1]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية،مرجع سابق،ص:10.

رابعا:منهجية التحليل الاقتصادي القياسي.

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية،هذا ما يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث تتجسد في اتباع الخطوات التالية:

1. تعيين النموذج.

يُقْصَد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يُمكن قياس معاملاتها بإستخدام ما يسمى بالطرق القياسية وتنطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات أهمها:

- تحديد متغيرات النموذج.
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
- تحديد الشكل القياسي للنموذج.
- تحديد التوقعات القبلية.

أ. تحديد متغيرات النموذج:

يمكن تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال عدة مصادر أهمها النظرية الاقتصادية،المعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة،المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص فمثلا عند دراسة دالة النمو الاقتصادي المعبر عنها بدالة الانتاج من نوع كوب دوقلاس $y = AK^{\alpha}L^{\beta}$

نجد أن الانتاج يعتمد على كل من رأس المال K والعمل L بالإضافة الى متغيرات أخرى ممثلة في A.

لكن بالرغم من ذلك فإنه لا يمكن بوجه عام إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في الظاهرة محل البحث لذا عادة ما يتم الاقتصار على المتغيرات أكثر أهمية في تفسير الظاهرة المدروسة.

ب. تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

يُقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها (معادلة واحدة أو عدة معادلات أو..)،أيضا درجة خطية النموذج (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي كما هو الحال بالنسبة لدالة الانتاج من نوع كوب دوقلاس)،بالإضافة لدرجة تجانس كل معادلة فقد تكون متجانسة أو غير متجانسة،فمثلا درجة تجانس دالة الانتاج السابقة تعتمد على $(\alpha + \beta)$.

لكن في أمثلة أخرى قد لا تُوضح النظرية الاقتصادية الشكل الرياضي الملائم للنموذج،لذا يلجأ الباحث لبعض الوسائل التي تُعِينُه على ذلك ومن بينها جمع البيانات عن المتغيرات المختلفة التي يحتويها النموذج،ثم يقوم بتمثيلها في شكل إنشار ذو محورين أحدهما يتضمن المتغير التابع والآخر يمثل المتغير المستقل ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن الحكم مبدئيا على نوع العلاقة بين المتغيرين أهي خطية أم غير خطية هذا ما يساعد على إختيار الشكل الملائم للنموذج،لكن تعتبر مقدرة هذا الأسلوب محدودة بمتغيرين لذا فإنه حتى لو كانت العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى خطية،فإن هذا لا يضمن أن تظل هذه العلاقة خطية عندما تُأْخَذْ كل المتغيرات دفعة واحدة.[1]

لهذا السبب فإن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة عند القياس في حالة وجود علاقات متعددة،ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أكثر معقولية من الناحيتين الاقتصادية والاحصائية،كما يسترشد بعدد من العوامل عند تحديده لعدد المعادلات التي يحتويها النموذج من أهمها:[2]

- **درجة تعقيد الظاهرة:**كلما تعقدت الظاهرة وكثرت المتغيرات التي تؤثر فيها كلما كان من الأفضل إستخدام نموذج ذو معادلات متعددة حتى يأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.
- **الهدف من تقدير النموذج:**يعتبر الهدف من تقدير النموذج أحد العوامل التي تحدد حجم النموذج،فهناك بعض المتغيرات التي يمكن إسقاطها من النموذج نظرا لعدم أهميتها لبعض الأهداف،في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.
- **مدى توافر البيانات:**قد يضطر الباحث لإسقاط بعض العلاقات من النموذج نظرا لعدم توافر بيانات عنها أو نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

ت. بناء النموذج القياسي.

إن النموذج الرياضي يُعطي الإطار التحديدي للعلاقة بين متغيرات الظاهرة،فهو بذلك يهمل ما يسمى بأثر المتغيرات العشوائية التي لا تأخذ قيم محددة ولا يمكن التأكد من حدوثها،لكنها تؤثر في سلوك الظاهرة،أما النموذج القياسي فيأخذ بعين الاعتبار كل متغيرات الظاهرة (المستقل والتابع) بالإضافة لباقي العوامل الأخرى

[1]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية،مرجع سابق،ص:19.

[2]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية،مرجع سابق،ص:20.

المؤثرة في سلوك الظاهرة في شكل متغيرات عشوائية فمثلا وفي إطار النظرية الاقتصادية للعلاقة بين الاستهلاك والدخل يمكن حصر العوامل الأخرى المتمثلة في(مناطق،حجم العائلة....)على شكل متغير عشوائي ε حيث:

Y:الاستهلاك ،X:الدخل ،ε :متغير عشوائي.

ث. تحديد التوقعات القبلية.

يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وقيمة معلمات العلاقات الاقتصادية محل القياس بناءا على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات فإذا بقينا في نفس المثال السابق (علاقة الاستهلاك والدخل) والتي تُعطى بالصيغة التالية: $Y_t = a_0 + a_1 X_t + \varepsilon$

فإنه من الممكن أن نتوقع إشارة المعلمة a_1 وفقا لما هو متاح من معلومات من النظرية الاقتصادية ،إذ من المنطقي أن تكون قيمتها موجبة نظرا لكون النظرية الكينزية تنص على أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ولكن بقيمة أقل من الزيادة في الدخل.

وتعتبر هذه التوقعات القبلية هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع هذه التوقعات.

2. تقدير معلمات النموذج.

يعتمد الباحث أساسا في تقديره للمعلمات على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج وعلى فنون قياسية تُسْتَخدم في عملية القياس لذا تنطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية:

أ. تجميع البيانات.

يتم تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من البيانات،فقد تكون بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية (سلسلة مقطعية) تحتوي على بيانات السلسلة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس الوقت،إضافة إلى وجود بيانات أخرى،أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيماً عددية

عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو الصماء.[1]

ب. اختيار طريقة القياس الملائمة.

تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية ومن بين تلك الطرق نجد:[2]

– **طرق المعادلة الواحدة**:تنطبق على كل معادلة من معادلات النموذج على حدى ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى العادية،طريقة الصيغ المختصرة وغيرها.

– **طرق المعادلات الآنية**:من أمثلتها طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين،طريقة المربعات الصغرى ذات ثلاثة مراحل وغيرها.

3. مرحلة تقييم المعلمات(اختبار الفرضيات).

بعد عملية تقدير معلمات النموذج تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات أي تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات ذات دلالة معنوية أم لا سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الإحصائية وهناك ثلاث معايير أساسية تُأْخَذ كأساس لعملية التقييم:

- معايير اقتصادية.
- معايير إحصائية.
- المعايير القياسية أو معايير الاقتصاد القياسي.

أ. معايير اقتصادية:تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة،فالنظرية الاقتصادية تضع قيودًا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.

ب. معايير احصائية: تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية،يسميها البعض باختبارات من الدرجة الأولى.

ت. المعايير القياسية: تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية

[1]: نعمة الله نجيب إبراهيم"مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي "مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002 ،ص 23 .

[2]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية،مرجع سابق،ص:30.

منطبقة مع الواقع،حيث أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها،لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن بين هذه المعايير نجد معايير الارتباط الذاتي،معايير الامتداد الخطي المتعدد،التباين وغيرها.

4. مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج.

بعد التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر،يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ[1] ويمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما هو مبين في الشكل.

شكل رقم (3-13):منهجية تحليل الاقتصاد القياسي.

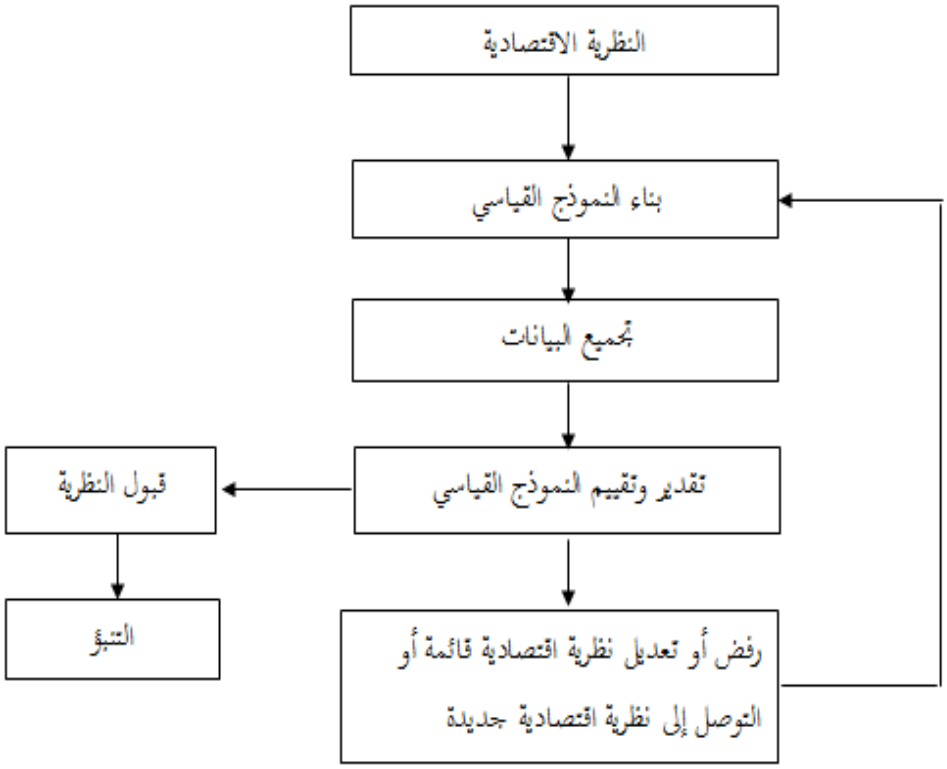

المصدر:حسين علي بخيت وسحر فتح الله،مرجع سابق،ص:30.

الفرع الثاني:نماذج الانحدار.

تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع فهناك الانحدار الخطي وغير الخطي وهناك الانحدار البسيط والمتعدد،كما أن

[1]: حسين علي بخيت وسحر فتح الله، ،مرجع سابق ،ص :30.

درجة الخطية تُحدد على أساس درجة العلاقة المراد قياسها،فإذا كانت من الدرجة الأولى يتحقق الانحدار الخطي وإذا كانت من الدرجة غير الأولى فنتواجد عندها في حالة الانحدار غير الخطي،أما عن صفتي بسيط ومتعدد فيتحددان بعدد المتغيرات المستقلة،فإذا كان النموذج يحتوي على متغير مفسر واحد كالأتي[1]: $y_t = a + bx_i + \varepsilon_i$

نكون في حالة انحدار بسيط،لكن هذه الفرضية نادرا ما تتحقق عمليا لأن الظواهر الاقتصادية تتأثر بمتغيرات كثيرة وهنا نتحدث عن الارتباط المتعدد الذي يُعد الأنسب للتعبير عن واقع الحياة الاقتصادية لكونه يحتوي على أكثر من متغير مُفَسِّر ويعطى بالشكل المصفوفي التالي: $Y = AX + \varepsilon$

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ . \\ y_n \end{bmatrix}_{(n,1)} = \begin{bmatrix} a_0 \\ . \\ a_k \end{bmatrix}_{(k+1,1)} \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & . & x_{k1} \\ . & x_{12} & . & . & . \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & . & x_{kn} \end{bmatrix}_{(n,k+1)} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ . \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}_{(n;1)}$$

حيث Y:شعاع المتغير التابع، X:شعاع المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الدالة على الحد الثابت، ε:شعاع الأخطاء العشوائية و A :شعاع يحتوي المعالم المراد تقديرها.

أولا:فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

إن بناء نموذج الانحدار الخطي يجب أن يكون مستوفي لجملة من الفرضيات من أهمها:[2]

H_1 :مشاهدات المتغيرX بدون خطأ.

H_2 : $E(\varepsilon_t) = 0$ أي أن التوقع الرياضي للخطأ العشوائي معدوم.

H_3: $\sigma_\varepsilon^2 = E(\varepsilon_{t_t}^2)$أي تباين الخطأ العشوائي ثابت (homoscédasticité).

H_4 : $E(\varepsilon_t \varepsilon_{t'}) = 0$ ،اذا كانت $t \neq t'$ بمعنى الأخطاء العشوائية مستقلة عن بعضها.

H_5: $\text{cov}(x_{it} \cdot \varepsilon_t) = 0$ الخطأ العشوائي مستقل عن المتغيرات المفسرة.

[1] Cadoret. I et Benjamin.C et autre ; « économétrie appliquée :méthodes,application corrigés »,de Boeck ; Bruxelles ;1ere édition ;2004 ;p :15.
[2] :Régis Bourbonnais ;op cit ;p :53.

H_6 :غياب العلاقة المتداخلة بين المتغيرات المفسرة.

H_7 : $X'X/n$ تؤول نحو مصفوفة محددة (non singulière).

H_8 : $n \succ k+1$ عدد المشاهدات أكبر من عدد المعلمات المقدرة.

ثانيا:تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد واختبارات التوفيق والمعنوية.

هناك عدة طرق لتقدير معلمات النموذج الخطي أهمها طريقة المربعات الصغرى (MCO) التي تعطينا مقدرات غير متحيزة بمعنى $E(\hat{a})=a$ وتتسم بالتقارب أي $\lim_{n\to\infty}\hat{\sigma}_\varepsilon^2=\lim_{n\to\infty}\frac{e'e}{n-k-1}=0$

ويمكن اختبار جودة التوفيق والارتباط بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع باستخدام معامل التحديد المتعدد (R^2) الذي يشير إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة وتتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد ،كما يُحْسَبُ على النحو التالي: $R^2=\frac{ESS}{TSS}=1-\frac{RSS}{TSS}$

إن الصعوبة في استعمال R^2 كمقياس لجودة التوفيق ترجع بشكل مباشر لكون هذا المعامل يعتمد على التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المشروحة وغير المشروحة وبالتالي فإنه لا يأخذ بعين الاعتبار عدد درجات الحرية في أي مشكل احصائي،لذا يُسْتَعْمَلُ معامل آخر يُسَمَّى معامل التحديد المصحح[1] $\overline{R}^2=1-\frac{n-1}{n-k-1}(1-R^2)$

أما فيما يخص اختبارات المعنوية فيمكن استخدام اختبار student للتأكد من معنوية المعلمات المقدرة على تحت الفرضيات التالية: $\begin{cases}H_0:a_i=0\\H_1:a_i\neq 0\end{cases}$

ولاجراء هذا الاختبار نحسب القيمة الاحصائية ل student على النحو الآتي: $t^*_{\hat{a}i}=\frac{|\hat{a}_i-a_i|}{\hat{\sigma}_{\hat{a}i}}$ ونقارنها مع القيمة الجدولية تحت درجة حرية (n-k-1)،فإذا كانت $t^*_{\hat{a}_i}\succ t^{\alpha/2}_{n-k-1}$ نرفض H_0 ونقول أن a_i معنوية أي تساهم في تفسير المتغير التابع والعكس صحيح.

كما يمكن اختبار المعنوية الاجمالية للانحدار باستخدام نسبة التباين المفسر الى التباين غير المفسر ويتبع هذا توزيع فيشر بدرجات حرية (k)و(n-k-1)حيث k :عدد المتغيرات المفسرة،n :عدد المشاهدات وتحت الفرضيات.

[1] Régis Bourbonnais ;op cit ;p :56.

$$\begin{cases} H_0 : a_1 = a_2 = \cdots = a_k = 0 \\ H_1 : \exists a_i \neq 0 i = 1 \cdots k \end{cases}$$

نحسب احصائية فيشر كالآتي: $$F^* = \frac{\sum \left(\hat{y}_t - \bar{y}\right)^2 / k}{\sum e_t^2 / (n-k-1)} = \frac{R^2 / k}{(1-R^2) / (n-k-1)}$$

فإذا كانت $F^* \succ F^{\alpha}_{k,n-k-1}$ نرفض الفرضية العدمية ونقول أن النموذج له معنوية بصفة عامة.

المطلب الثاني:أدبيات التكامل المتزامن.

لقد أصبح الاقتصاد القياسي يلعب دورا هاما في مجال الدراسات الاقتصادية بمختلف أنواعها وذلك من خلال بناء نماذج قياسية تسمح بتفسير الظاهرة الاقتصادية المدروسة وإعطاء تنبؤات عنها من أجل التمكن من اتخاذ قرارات مناسبة وانتهاج سياسات اقتصادية ملائمة.

من الملاحظ أن كل الدراسات التطبيقية الّتي تستخدم بيانات سلسلة زمنية تفترض أن السلسلة مستقرة أو ساكنة أي أن الاستقرار ضروري لأي دراسة لأنه في حالة غياب هذه الصفة فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا زائفا (Régression fallacieuse) وهذا مابينته دراسة كل منC.W.J Granger و Newbold.P (1974)[1].

والمقصود بالانحدار الزائف هو أن لا تكون العلاقة المقدرة بين المتغيرين معبرة عن علاقة حقيقية وإنما مجرد علاقة زائفة بين اتجاهين فقط،يحدث هذا حتى وإن كان معامل التحديد مرتفعا ومعلمات النموذج تختلف جوهريا عن الصفر لأن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاه معاكس.[2]

وحتى نختبر ما إذا كان الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائفا أم لا يتعين اختبار ما يسمى بالتكامل

[1] Granger, C.W.J., and Newbold, P., (1974): "Spurious Regression in Econometrics", *Journal of Econometrics*, Vol.26, (1045-1066).

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية،مصر(1998)،ص:621 .

المتزامن الذي أدخل من طرف C.W.J.Granger (1981)[1]،ليُثْبِتَ بعدها كل من Engle.R.F و C.W.J.Granger (1987)[2] أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء ECM.

الفرع الأول:تعريف التكامل المتزامن والسلاسل الزمنية.

لا تخلو أي دراسة قياسية من مصطلحات عديدة منها:السلسلة الزمنية،منهجية بوكس جنكيز،التكامل المتزامن،السببية ،نموذج تصحيح الخطأ،فما المقصود بالسلسلة الزمنية؟ ولماذا نستخدم اختبار التكامل المتزامن؟

أولا:لمحة عن السلاسل الزمنية.

1. مفهوم السلسلة الزمنية ومركباتها.

تُعتبر دراسة السلاسل الزمنية أحد المواضيع المهمة في التحليل والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية وقد شهدت تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة لذا سنوضح مفهوم السلسلة الزمنية وأهم مركباتها.

أ. مفهوم السلسلة الزمنية.

تعددت التعاريف الخاصة بالسلسلة الزمنية،فهناك من عرفها بأنها مجموعة ملاحظات لمتغير ما عبر فترات زمنية[3] كما عُرِّفَت بأنها توزيع ذو بعدين أحدهما الزمن.[4]

بصفة عامة فالسلسلة الزمنية:عبارة عن تتابع مجموعة من المعلومات أو المشاهدات الإحصائية لظاهرة معينة جُمِعَت خلال فترة زمنية منتظمة ومحددة[5] قد تكون يوما،شهرا أو سنة،فهي بذلك سجل تاريخي متتالي يتم إعداده

[1] Granger, C.W.J (1981):" Some Properties in Time Series Data and Their Use in Econometric Model Specification", *Journal of Econometrics*, Vol.16, (121-130).
[2] Engle, R.F., and Granger, C.W.J., (1987): " Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing", *Econometrica*, Vol.55, (251-276).
[3] Joseph G .Monk ,gestion de la production et des opérations,traduit par: Cloud Engrand ,MC GRAW HILL Eduition ,Paris,1993.p160.
[4] Pierre Bailly ,exercices corrigés de statistique discraptive ,offices des publication universiters ,Alger .P81.
[5] R.Bourbonnais ;M.Terraza ;analyse de series temporelles en economie ;edition PUF ;paris ;1998 ;p :13.

لبناء التوقعات المستقبلية،إذ أن من أهم أسباب دراسة الظواهر هو التنبؤ بقيمها في المستقبل ولبلوغ ذلك يجب دراسة وتحليل معطيات الفترات السابقة لهذه الظواهر قصد تحديد مسارها واتجاهها العام.[1]

ب. مركبات السلسلة الزمنية.

يُقصد بها العناصر المكونة لسلسلة زمنية وهي تفيد في تحليل سلوكها في الماضي وكذا المستقبل ويمكن إدراج هذه المتغيرات في العناصر التالية:

- **الاتجاه العام.**

يعتبر من أهم العناصر المكونة للسلسلة الزمنية ويُقْصَد به الحركة المنتظمة للسلسلة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا،كما يُعْتَمَد في أغلب الأحيان كعنصر وحيد في بناء التوقعات المستقبلية[2].

وقد يكون الاتجاه العام تزايدي إذا كانت قيمة الظاهرة تتزايد عبر الزمن،كما قد يكون تناقصي إذا ما اتجهت قيمة الظاهرة إلى النقصان،أيضا قد يأخذ الاتجاه العام شكل الخط المستقيم كما قد يأخذ شكل المنحنى وهو عموما يعكس تأثير العوامل طويلة الأجل على السلسلة الزمنية.

- **المركبة الموسمية.**

هي تلك التغيرات التي تحدث بِانتظام خلال وحدات زمنية متعاقبة كشهر معين حيث يمكن معرفتها والاستعداد لمواجهتها وتحدث لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد أو الطقس.

- **المركبة الدورية.**

هي التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة زمنية منتظمة أو غير منتظمة ويزيد أمدها عن السنة والتغيرات الدورية تقيس فترة أو دورة التغير للمعطيات،إذ تتكون من دوال الجيب وشبه الجيب التمام.[3]

- **المركبة العشوائية.**

[1] جلاطو جلالي" **الإحصاء**"،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002 ، ص 167 .

[2] Jean Pierre Védrines , technique quantitative de gestion , librairie vuibert, Paris ,1985, p17

[3] Murry R Spiegel , theory and problems of statistics , Mc GRAW Hill Edition , New York ,P284.

هي مجموعة العوامل التي تؤثر بشكل عشوائي على الظاهرة ولا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد مقدارها حيث لا تتبع قاعدة أو قانون.

2. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية واختبارات الكشف عن الاستقرارية.

تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط الضرورية عند تحليل السلاسل الزمنية خاصة بعدما أثبت عدة أبحاث أن غياب الاستقرارية قد يُسبب عدة مشاكل قياسية،مما يجعل النتائج مضللة ومن أجل ذلك يجب إرجاع الاستقرارية للسلاسل الزمنية غير المستقرة حتى تكون النتائج أقرب للواقع.

أ. المفهوم والخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة.

يمكن تعريف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها مع الزمن أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان[1] بشكل أدق فالسلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة التي لا تحتوي لا على اتجاه عام ولا على تغيرات موسمية.

أما التعريف الاحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة فهي السلسلة التي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابتين عبر الزمن وبالتالي فالخصائص الاحصائية للسلسلة الزمنية المستقرة هي:[2]

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$
$$VAR(Y_t) = VAR(Y_{t+k}) = \gamma_0$$
$$COV(Y_t, Y_{t+k}) = COV(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma_1$$

ونميز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:السلسة أو المسار TS والمسار DS.

السلسلة من النوع التحديدي TS:وهي سلاسل يكون فيها الاتجاه العام ذو علاقة واضحة وفي معظم الأحيان خطية حيث يعتمد وسطها الحسابي على الزمن وتكتب من الشكل $y_t = \mu + \beta t + \varepsilon_t$

مع ε_t يمثل سلسلة الخطأ الأبيض وهي سلسلة مستقرة،السلسلة y_t غير مستقرة لأن $E(y_t)$ يعتمد على الزمن

ومن أجل تحويل هذه السلاسل إلى سلاسل مستقرة نستعمل طريقة (MCO).

[1]:عبد العزيز شربي ،طرق احصائية للتوقع الاقتصادي ،ديوان المطبوعات الجامعية،جامعة قسنطينة،1996، ص:30.

[2]:تومي صالح ،مدخل لنظرية القياس الاقتصادي،مرجع سابق،ص:173.

السلسة من النوع DS :تسمى أيضا بسلاسل السير العشوائي[1](processus de marche aléatoire)

في هذا النوع من السلاسل تكون علاقة الاتجاه العام غير واضحة وتباينها يتغير عبر الزمن ونستخدم طريقة الفروق $(\Delta y_t = y_t - y_{t-1})$ لإرجاعها مستقرة،كما نميز بين نوعين من السلاسل DS،السلسلة DS بانحراف تكتب بالصيغة التالية $y_t = \mu + y_{t-1} + \varepsilon_t$ والسلسلة DS بدون انحراف التي تعطي على النحو الآتي $y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$.

ب. اختبارات الكشف عن الاستقرارية.

✓ **اختبار *Dickey- Fuller***

يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها،كما يسمح بتحديد نوع السلسلة الزمنية غير المستقرة من النوع TSأوDS ومبدأ هذا الاختبار بسيط يعتمد على اختبار الفرضيات:

$$H_0 : \Phi_1 = 1$$
$$H_1 : \Phi_1 \neq 1$$

إذا تحققت H_0 في احدى النماذج الثلاثة التالية فهذه السلسلة غير مستقرة.

$$y_t = \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t .....(1)$$
$$y_t = \phi_1 y_{t-1} + c + \varepsilon_t .....(2)$$
$$y_t = \phi_1 y_{t-1} + Bt + c + \varepsilon_t ....(3)$$

اذن يقوم هذا الاختبار على أساس تقدير النماذج الثلاثة باستخدام طريقة MCOلكل متغير مدروس حيث[2] ،ثم تُحسب قيمة $t_{\hat{\Phi}_1}$ التي تشبه احصائية student كالأتي : $t_{\hat{\Phi}_1} = \frac{\hat{\Phi}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\Phi}_1}}$

ليتم بعدها مقارنة t المحسوبة مع t الجدولية المستخرجة من جداول *Dickey- Fuller*.

إذا كانت $t_{\hat{\Phi}_1} \succ t_{tab}$ نقبل H_0 أي هناك جذر وحدوي والمسار غير مستقر،أما في حالة قبول الفرضية

[1] C.Hurlin ;économetrie appliquée des series temporelles ;université de paris Duphine ;2003 ;p :36.

[2] (1):نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى ،(2):نموذج الانحدار الذاتي بثابت ،(3):نموذج الانحدار الذاتي مع وجود اتجاه عام.

$H_1 : \Phi_1 \prec 1$ بالنسبة للنموذج (3) وكان المعامل B يختلف عن 0 فإن مسار السلسلة يكون غير مستقر ومن النوع TS .

✓ **اختبار *Dickey-Fuller Augmentes* .**

يعاني اختبارDF من عدة مشاكل من بينها وجود ارتباط ذاتي في الحد العشوائي ε_t ومن أجل تصحيح هذا المشكل نميز بين عدة اختبارات منها اختبار ADF (1981)[1].

يرتكز اختبار ADF على الفرضية البديلة $H_1 : |\Phi_1| \prec 1$ ويتم تقدير النماذج التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*).

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(5)$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta y_{t-j+1} + Bt + c + \varepsilon_t \ldots.(6)$$

حيث[2] ρ : درجة التأخير،و $\rho = \Phi_1 - 1$ ، ε_t :تشويش أبيض أي $\varepsilon_t \to i.i.d\left(0, \sigma_\varepsilon^2\right)$

كما تم حساب قيمة المقدرة Φ_1 من طرف *Dickey* و *Fuller* واستخرجوا جدولاً للقيم الحرجة $\left(\hat{\Phi}_1 - 1\right)$ بحيث يتم مقارنتها مع (z) المحسوبة انطلاقاً من المعادلة التالية: $Z_{cal} = \dfrac{\hat{\Phi}_1 - 1}{\hat{\sigma}_{\hat{\Phi}_1}}$.فإذا كانت $Z_{cal} \geq Z_{tab}$ فهذا يعني وجود جذر أحادي وبالتالي نقبل الفرضيةH_0 ،أي السلسلة غير مستقرة.أما إذا كانت $Z_{cal} \prec Z_{tab}$ فهذا يعني أن السلسة الزمنية مستقرة،ويمكن تحديد قيمة ρ عن طريق معيار(*Akaike*) أو (*Schwarz*) حيث:

$$Akaike(p) = n \log\left(\delta^2_{\hat{\varepsilon}_t}\right) + 2(3 + p)$$

$$Schawrtz(p) = n \log\left(\delta^2_{\hat{\varepsilon}_t}\right) + (3 + p) \log n$$

ويتم الاختبار وفق ما هو موضح في الشكل التالي:

[1] Claudio Araujo, Jean-François Brun, Jean –Louis Combes, "**économétrie**", Bréal, 2004, p. 119-120.
[2] D.A.Dickey, W.A.Fuller., Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, 1981, 49, pp. 1057-1072

شكل رقم(3-14):استراتيجيات اختبار الجذر الأحادي.

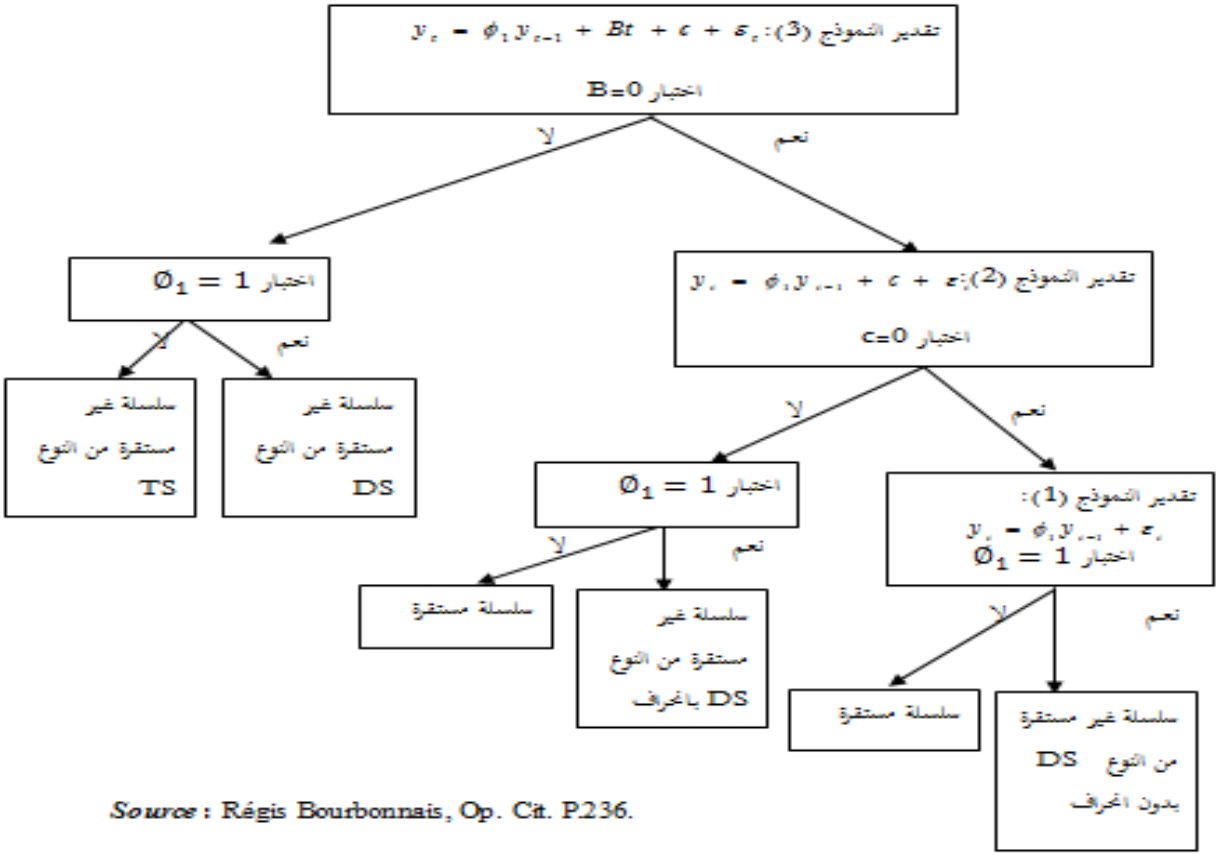

Source : Régis Bourbonnais, Op. Cit. P.236.

في الأخير يجب الإشارة إلى أن اختبار*ADF* يتم عبر ثلاثة مراحل أساسية وبالتدرج،إلا أن اتخاذ قرار الإستقرارية من عدمه يتم على أساس نموذج واحد فقط من النماذج الثلاثة[1].

✓ اختبار *Phillips et Perron 1988.*

يُعتبر هذا الاختبار تصحيحا لاختبار ADF حيث يأخذ بعين الاعتبار مشكلة عدم ثبات التباين التي تؤدي إلى تقديرات متحيزة وغير كفئ (أكبر من أصغر تباين)للأخطاء المعيارية وبالتالي إلى اختبارات احصائية وفترات ثقة خاطئة وتتمثل خطوات هذا الاختبار فيما يلي:[2]

[1] Lardic, S., et Mignon, M., (2002) , " *Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomiques et Financières* ", Economica, Paris.P : 137,138.

[2]:ساهد عبد القادر،بودغن ثاني شفيقة،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر،مجلة السياسات الاقتصادية ،العدد 02 ، ،جامعة ابة بكر بلقايد تلمسان، ديسمبر 2011 ،ص:38.

1. تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة ل Dickey-Fuller وذلك من أجل تقدير الباقي e_t

2. تقدير التباين في المدى القصير: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$

3. تقدير التباين في المدى الطويل: $s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}(1-\frac{i}{l+1})\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t e_{t-i}$

ومن أجل تقدير هذا التباين في المدى الطويل من المهم تحديد رقم التأخر l،الذي يساوي بالتقريب: $I = 4(n/100)^{2/9}$

حيث أن n عدد المشاهدات.

4. حساب الاحصائية : $t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} * \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$ ، حيث: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$

ومقارنة هذه الإحصائية مع القيمة الجدولية في جدول Makinon.إذا كانت $t_{\hat{\phi}_1} \geq t_{TAB}$ نقبل الفرضية العدمية $H_0 : \phi_1 = 1$ السلسلة الزمنية غير مستقرة ونرفض الفرضية البديلة $H_1 : \phi_1 < 1$ السلسلة الزمنية مستقرة. والعكس صحيح.

ثانيا:تعريف التكامل المتزامن.

غالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات،حتى ولو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية في المدى القصير فإنها توجد قوى تعيدها إلى التوازن في المدى الطويل هذه القوى تتمثل في آلية اقتصاديات السوق وكمثال عن ذلك قد لا تظهر العلاقة بين النمو الاقتصادي المعبر عنه ب PIB والإنفاق العام في المدى القصير بينما تكون واضحة في المدى الطويل.

إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية (خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية) غير مستقرة،لذا تم اِقتراح تحليل التكامل المتزامن الذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة،كما يُساهم في التغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن تظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة،أي أن تحليل التكامل المتزامن يَسمح بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية ومفهوم التكامل

المتزامن يقوم على فكرة جوهرية هي:[1]

في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين Xt و Ytغير مستقرتين لكنهما تتكاملان في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة بينهما في الأجل البعيد ،هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولا من إزالة مشكل عدم الاستقرار بواسطة اختبار الجذر الأحادي واستعمال نماذج تصحيح الأخطاء (ECM).

وتقتضي طريقة التكامل المتزامن أنه إذا كان لدينا متغيرين Xt وYtمتكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما في من الدرجة الأولى، فنقول أن Xt وYtمتكاملان تزامنياً.

فمثلا إذا كانت هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل: $X_t = A + By_t + Z_t$

حيث:

A، B :أعداد حقيقية.

Z :متغير مستقر بمتوسط معدوم وتشويش أبيض.

فإذا كانت المعادلة $X_t = A + By_t + Z_t$ تمثل علاقة توازن اقتصادي فإن (Zt) يسمح بقياس الفرق بين المتغير (X)وقيمته التوازنية في اللحظة(t).

أما إذا كانت (Zt) لا تشكل تشويشاً أبيضاً،فهذا يعني أن المتغيرين المختبرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة.

وبالتالي فإذا تحققت فرضية التكامل المتزامن فيمكن توقع تطور السلسلة (X) بمجرد معرفة اختلافات السلسلة(Y) بدرجة ثقة معينة.[2]

[1] :Sandrine lardic et Valérie mignon ; « économétrie des séries temporelles macroéconomique et financière » ;economica ;paris ;2002 ;p :213.

[2] Philippe Gillet ; L'efficience des marches financières ; edition economica ; 1999 ;P : 54.

الفرع الثاني:خصائص درجة تكامل السلسلة الزمنية.[1]

إذا كان هناك متغير ما y_t مستقرا في صورته قبل إجراء أي تعديلات عليه يُقَالُ أنه متكامل من الرتبة الصفر $y_t \to I(0)$ وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية وأصبح بعد الحصول على الفروق الأولى مستقرا يُقال أنه متكامل من الرتبة الأولى $y_t \to I(1)$.

بصفة عامة إذا أصبحت السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير y_t مستقرة بعد الحصول على عدد الفروق يساوي d يُقَال أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة d أي $y_t \to I(d)$.

وتوجد هناك بعض الخصائص المتعلقة بتكامل السلسلة الزمنية منها:

- إذا كان هناك متغيرات (x_t, y_t) وكانت رتبة تكامل كل منهما كما يلي: $\begin{cases} x_t \to I(0) \\ y_t \to I(1) \end{cases}$

فإن السلسلة z_t التي تشير إلى مجموعهما تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي أن: $Z_t = (x_t + y_t) \to I(1)$.

- لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة زمنية متكاملة على رتبة تكاملها فلو أن:

$$\begin{cases} x_t \to I(d) \\ a, b = cons\tan t \end{cases} \Rightarrow Z_t = (a + bx_t) \to I(d)$$

- يترتب على طرح سلسلتين متكاملتين من رتبة واحدة الحصول على سلسلة جديدة متكاملة من نفس الرتبة فلو أن:

$$\begin{cases} x_t \to I(d) \\ y_t \to I(d) \\ a = cons\tan t \end{cases} \Rightarrow Z_t = (y_t - ax_t) \to I(d)$$

- ويتطلب حدوث التكامل المتزامن في الحالة التي تكون السلسلتان (x_t, y_t) متكاملتين من الدرجة الأولى أن يكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة 0 أي:

[1] عبد القادر محمد عطية ،مرجع سابق،ص:669،670 .

$$\begin{cases} x_t \to I(1) \\ y_t \to I(1) \\ y_t = a + bx_t + u_t \\ u_t \to (0) \end{cases}$$

يُلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن إتجاهها التوازني في الأجل الطويل ووفقا لهذا المنطق فإن النظام يكوم في وضع توازن عندما $u_t = 0$ ويكون في حالة عدم توازن عندما $u_t \neq 0$.

الفرع الثالث:شروط التكامل المتزامن.

نقول عن سلسلتين زمنيتين x_t, y_t أنهما متكاملتينcointégrées إذا تحقق الشرطين التاليين:[1]

-أن يكون لدى السلسلتين إتجاه عشوائي من نفس درجة التكامل .

-أن تسمح التركيبة الخطية للسلسلتين بالحصول على سلسلة من درجة تكامل أقل .

هذا معناه:إذا كانت X_t سلسلة متكاملة من الدرجة d أي $x_t \to I(d)$ و Y_t سلسلة متكاملة من الدرجة b أي $y_t \to I(b)$،فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي:

$$\begin{cases} x_t \to I(d) \\ y_t \to I(b) \end{cases} \Rightarrow \alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \to I(d-b)$$

حيث: $d \geq b \succ 0$

$[\alpha_1, \alpha_2]$:عبارة عن شعاع التكامل (*Vecteur de cointégration*).

في الحالة العامة وبوجود k متغيرات يكون لدينا :

$$x_{1,t} \to I(d)$$
$$x_{2t} \to I(d)$$
$$x_{k,t} \to I(d)$$

[1] Bourbonnais. R, **op.cit**, p. 279

ونكتب: $X_t = [X_{1,t}, X_{2,t}, X_{K,t}]$

فإذا وُجِدَ شعاع التكامل $\alpha = [\alpha_1, \alpha_2, \alpha_K]$ ذو بعد (k،1) فإن المتغيرات التي عددها k هي متكاملة *cointégrées* وشعاع التكامل المتزامن هو α و نكتب $X_t \to CI(d,b)$ حيث $b \succ 0$

الفرع الرابع: اختبار التكامل المتزامن.

يوجد الكثير من الطرق لاختبار التكامل المتزامن،سنقتصر هنا على ثلاث طرق بسيطة هي:أولا اختبار *DF* أو *ADF* للجذر الوحدوي على البواقي(*résidus*) المقدرة بواسطة انحدار التكامل المتزامن،ثانياً اختبار التكامل المتزامن لداربيبن واتسون "*Durbin Watson*" (*RCDW*) وثالثا اختبار التكامل المتزامن ل جوهانس"*Johanson*" .

1. اختبار *Engel-Granger* :لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية.[1]

الخطوة 1:اختبار درجة تكامل المتغيرات.

إن الشرط الأساسي لاختبار التكامل المتزامن أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة وكذا نوع المسار بإستعمال إختبار(*ADF*)او *(DF)*،فإذا كانت السلاسل الإحصائية المدروسة ليست متكاملة من نفس الدرجة نتوقف حيث لا يوجد خطر التكامل المتزامن.

الخطوة 2 :تقدير علاقة المدى الطويل.

إذا تحقق الشرط الضروري،نقدر بواسطة المربعات الصغرى العادية *MCO* علاقة المدى الطويل بين المتغيرات:

$y_t = \alpha_1 x_t + \alpha_0 + \varepsilon_t$ ومن أجل قبول هذه العلاقة يجب أن يكون الباقي الناتج من هذا الانحدار $e_t = (y_t - \hat{\alpha}_1 x_t - \hat{\alpha}_0)$ مستقر.

ويتم اختبار استقرارية البواقي بإستعمال اختبار *(DF)* او *(ADF)*،غير أنه في هذه الحالة لا نستطيع إطلاقا استعمال جداول *Dickey et Fuller* لأن الاختبار تم على البواقي المقدرة انطلاقا من علاقة ساكنة *statique* وليس على

[1] Bourbonnais. R, **op.cit,** p, 281.

البواقي" الحقيقية "لعلاقة التكامل المتزامن،لهذا قام *Mackinnon* (1991) بواسطة المحاكاة باستخراج جداول ترتبط بين عدد الملاحظات وعدد المتغيرات المفسرة المتواجدة في العلاقة الإحصائية.

فإذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نقبل الفرضية العدمية،أي أن البواقي غير مستقرة ومنه عدم وجود تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة وبناءا على ذلك فإن الانحدار المقدر هو زائف،أما في حالة كون البواقي مستقرة فإننا نستطيع تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ويُستخدم اختبار Engel وGranger في حالة متغيرين فقط وهذا ما يُعَابُ عليه.

2. اختبار التكامل المتزامن *Durbin –Watson*.

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:[1]

- نقوم بحساب إحصائية دربين واتسون d المحسوبة المصاحبة للانحدار الأصلي بين y_t و x_t ،حيث أن النموذج هو كالأتي: $y_t = \alpha_1 x_t + \alpha_0 + \varepsilon_t$
- نبحث في جداول أعدها *Sargan &Bhargava* عن d الجدولية.
- نختبر فرضية العدم .d=0
- فإذا كانت d المحسوبة أكبر منdالجدولية نرفض فرضية العدم وبالتالي يوجد هناك تكامل متزامن ولا يكون الانحدار المقدر زائفا والعكس صحيح.

3. اختيار التكامل المتزامن ل *Johansen*[2] .

يُعد اختبار انجل وغرانجر للتكامل المتزامن كافيا لو اقتصر الاهتمام على فحص أثر حد تصحيح الخطأ لفترتين متتاليتين مثلا(t ,t−1)،لكن عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لابد من استخدام اختبار التكامل المتزامن ل ***Johansen (1988).***

ويسعى هذا الاختبار لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة بالاعتماد

[1]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،مرجع سابق،ص:636،637.

[2]:شسبي عبد الرحيم،مرجع سابق،ص:253 ،254 .

على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر للمصفوفة π،كما يسمح بحساب عدد علاقات التكامل من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن.

إذن يقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث أن المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{p} A_{i-1}$

p:عدد التأخرات في النموذج.

$R_g(\pi_p) = r$ رتبة المصفوفة π والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

– إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة فإن رتبتها تساوي الصفر $(r = 0)$ أي لا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

– إذا كانت رتبة المصفوفة $(r = K)$ معناه أن كل المتغيرات مستقرة ولا وجود لعلاقة التكامل المتزامن.

– إذا كانت رتبة المصفوفة $(1 \le r \le K-1)$ فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء.

ولإجراء هذا الاختبار يتم حساب إحصائية Johansen: $\lambda_{trace} = n \sum_{i=r+1}^{K} ln(1-\lambda_i)$ حيث أن n :عدد المشاهدات، r:رتبة المصفوفة ،K:عدد المتغيرات ، λ_i :القيم الخاصة بالمصفوفة π يتم تقديرها بطريقة الإمكان الأكبر.

ويتم اختبار Johansen (1988) حسب المراحل التالية:

– رتبة المصفوفة تساوي الصفر $r = 0 : H_0$ مقابل $r > 0 : H_1$ ،إذا كانت λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة الجدولية نرفض الفرضية العدمية H_0 ونمر للاختبار الذي يليه وفي حالة قبول $r = 0 : H_0$ بمعنى(λ_{race} أصغر من القيم الحرجة الجدولية) لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن ونتوقف عن الاختبار.

– رتبة المصفوف π تساوي الواحد $r=1:H_0$ مقابل $r\rangle 1:H_1$ ،في حالة رفض H_0 نمر للاختبار الذي يليه،أما في حالة قبول H_0 أي $r=1$ معناه يوجد علاقة واحدة للتكامل المتزامن.

– وفي حالة رفض كل الفرضيات H_0 نقوم بإختبار الفرضية: $r=K-1:H_0$ مقابل $r=K:H_1$.

وفي هذه حالة رفض الفرضية H_0 فرتبة المصفوفة هي: $r=K$ وبالتالي لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

الفرع الخامس:نموذج تصحيح الأخطاء ،اختبار السببية وتحليل دوال الاستجابة الدفعية.

أولا:نموذج تصحيح الأخطاء.

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الأخطاء (ECM).

1. مفهوم نموذج تصحيح الأخطاء.

تعد خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ واحدة من أهم أدوات التحليل القياسي بحيث يُضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير ويُستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية[1].

فالمتغيرات الاقتصادية يُفترض أنها تتحه نحو حالة التوازن في المدى الطويل،لكن في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن مسارها،هذا ما يعرف بحالة عدم الاستقرار.

وقد تم تطوير هذا الأسلوب بسبب أن السلسلة الزمنية عند ارجاع الاستقرارية إليها في حالة كونها غير مستقرة في الأصل ستفقد معلومات مهمة عن العلاقات التي تربط بين السلاسل محل الدراسة على المدى الطويل وعليه فنموذج تصحيح الأخطاء عبارة عن مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل.

[1] عبد القادر محمد عطية ،مرجع سابق،ص:685.

2. صيغة نموذج تصحيح الخطأ.

إن نموذج تصحيح الخطأ يسمح بنمذجة التعديلات التي تقود المتغيرات نحو حالة التوازن في المدى البعيد،إذ يهتم بالعلاقة الطويلة الأجل من خلال إدماج متغيرات بفترات تأخر زمنية والعلاقة القصيرة الأجل بإدماج فروق السلاسل الزمنية.

فإذا كانت x_t و y_t سلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة $I(1)$ وتتصف بخاصية التكامل المتزامن مع y_t يمثل المتغير المفَسَّر(التابع) وx_t المتغير المفَسِّر،فإنه يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو الآتي:[1]

$$\Delta y_t = \theta \hat{\varepsilon}_{t-1} + \sum_i \beta_i \Delta x_{t-i} + \sum_j \alpha_j \Delta y_{t-j} + V_t$$

حيث V_t :يمثل حد الخطأ الذي يتبع توزيع أبيض و$\left(\hat{\varepsilon}_t = y_t - \hat{b}x_t\right)$ تدل على بواقي عملية التقدير لعلاقة التكامل المتزامن بين x_t و y_t،أما $\left(\hat{\varepsilon}_{t-1}\right)$فهو حد تصحيح الخطأ أو حد عدم التوازن مؤخر بفترة واحدة لعلاقة التكامل المتزامن،في حين (θ)تعكس معامل سرعة التعديل نحو التوازن في المدى الطويل ويكون هذا المعامل ذو دلالة معنوية وسالب،كما يُشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة انحراف المتغير المستقل في الأجل القصير عن القيمة التوازنية في المدى الطويل بمقدار وحدة واحدة وبالتالي فهو يمثل المعدل الذي تتجه به العلاقة القصيرة الأجل نحو الطويلة الأجل ما يعرف بآلية التعديل أو تصحيح الأخطاء.

وفي حالة وجود عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة وتتميز بخاصية التكامل المتزامن يمكن تقدير العلاقة بينهم كالأتي: $y_t = a + b_1 x_{1t} + ... + b_n x_{nt} + e_t$

إن الخطأ الذي يحتوي عن معلومات مهمة عن الاتجاهات ل x_t يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\hat{e}_t = y_t - a - b_1 x_{1t} - ... - b_n x_{nt}$$

وبالتالي فالخطأ للفترة السابقة يكتب على الشكل الآتي: $\hat{e}_{t-1} = y_{t-1} - a - b_1 x_{1t-1} - ... - b_n x_{nt-1}$

إذن فنموذج تصحيح الخطأ يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta y_t = a + \theta \hat{e}_{t-1} + \sum \beta_{1i} \Delta x_{1t-i} + ... + \sum \beta_{ni} \Delta x_{nt-i} + V_t$$

i تمثل عدد درجات التأخر للفروق.

[1] Valérie, Mignon, econometrie, édition campus économie, Paris,2008,p :307.

ثانيا:اختبار السببية(سببية غرانجر *Granger*).

على المستوى النظري إن توضيح علاقات سببية ما بين المتغيرات الاقتصادية تُوفر عناصر الاستجابة المناسبة لفهم أفضل للظواهر الاقتصادية وفي الجانب التطبيقي تعتبر المعرفة السببية ضرورة لتشكيلة صحيحة للسياسة الاقتصادية وفي الواقع معرفة مفهوم السببية لا يقل أهمية عن توضيح وجود ارتباط بين المتغيرات الاقتصادية.

لذا اقترح *Granger* معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية حيث اذا كان Y_{1t}و Y_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن وكانت السلسلة Y_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y_{2t} في هذه الحالة نقول أن Y_{1t} يُسَبِّب Y_{2t}[1].

ليكن لدينا نموذج شعاع انحدار ذاتي من الدرجة (p) للمتغيرين y_{1t} و y_{2t} المستقرين كالآتي:

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 b_1^1 \\ a_1^2 b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 b_2^1 \\ a_2^2 b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \ldots\ldots + \begin{bmatrix} a_p^1 b_p^1 \\ a_p^2 b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

إذا تم قبول الفرضيةH_0 حيث: $b_1^1 = b_2^1 = \ldots = b_p^1 = 0$ فإن y_{2t} لا تسبب y_{1t} .

إذا تم قبول الفرضية H_0 حيث: $a_1^2 = a_2^2 = \ldots = a_p^2 = 0$ فإن y_{1t} لا تسبب y_{2t}.

إذا لم نستطيع رفض أي من هاتين الفرضيتين فإن المتغيرين المدروسين y_{1t} و y_{2t} مستقلين عن بعضهما البعض،أما إذا تم رفضهما معا فهناك علاقة سببية في الاتجاهين.

ولاختبار هذه الفرضية نستخدم احصائية فيشر المحسوبة والجدولية فإذا كانت F المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض الفرضية العديمة أي وجود علاقة سببية وإذا كانت أصغر فنقيل الفرضية العديمة أي عدم وجود علاقة سببية بين y_{1t} وy_{2t} .

حيث احصائية فيشر المحسوبة تقدر وفق القانون التالي: $$F^* = \frac{(SCRR - SCRU)/C}{SCRU/(N-K-1)}$$

[1] Bernard Paulre ;la causalité en économie signification et portée de la modalisation structurelle,lyon,presse universitaire,1985,p :118.

مع C:عدد المعاملات المختبرة.SCRR :مجموعة البواقي للنموذج المقيد.SCRU :مجموعة البواقي للنموذج الغير المقيد.K :عدد المعالم المقدرة.N :عدد المشاهدات.

النموذج الغير مقيد هو انحدار y_{1t} على كل من y_{1t-1} و y_{2t-K} أما النموذج المقيد هو انحدار y_{1t} على y_{1t-1} فقط.

ثالثا:تحليل دوال الاستجابة الدفعية.

يكمن أهم استعمال لنماذج VAR في تحليل الاستجابة الدفعية ،حيث تفسر دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة في أحد البواقي (εt)على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة ،غير أن هذا التأثير سينتقل الى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية VAR[1] ،فإذا افترضنا نموذج VAR التالي:

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^{p} \beta_{x,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_{x,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{x,t}$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_{y,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{y,t}$$

إن حدوث صدمة في حد الخطأ ε_x سيؤثر حتما في القيمة الحالية ل X_t ،كما أنه سيؤثر في القيم المستقبلية لكل من Y وX نظرا لاحتواء المعادلتين على القيم السابقة ل X ،فإذا افرضتنا أن هذه الصدمة في ε_x مقدرة ب 1% فسينتج عن ذلك التأثير ما يلي:

الفترة t
$$\begin{bmatrix} \Delta X_t \\ \Delta Y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix}$$

الفترة t+1
$$\begin{bmatrix} \Delta X_{t+1} \\ \Delta Y_{t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} & \dots & \phi_{x,i} \\ \beta_{y;i} & \dots & \phi_{y,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix}$$

الفترة t+2
$$\begin{bmatrix} \Delta X_{t+2} \\ \Delta Y_{t+2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} & \dots & \phi_{x,i} \\ \beta_{y;i} & \dots & \phi_{y,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} c \\ d \end{bmatrix}$$

....

[1] Lardic.S et Mignon; op. cit ;p :102,103.

وبالتالي فمختلف القيم المحصل عليها (a,b,c,..)سوف تشكل دالة الاستجابة الدفعية.

المبحث الثالث:تحليل قياسي للأثر بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

يهدف هذا المحور إلى تحليل نتائج الدراسة القياسية وتحديد أثر الإنفاق العام على نمو الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة(1971-2011)،لكن قبل ذلك سنستعرض بعض الدراسات السابقة.

المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة أثر الانفاق العام على نمو الناتج الاجمالي في المدى البعيد باستخدام اختبار التكامل المتزامن ل Granger et Engel ثم سنوضح اتجاه السببية بين هذين المتغيرين في المدى القصير إن وجدت باستخدام اختبار السببية لغرانجر،لنبين بعدها أي نوع من أنواع الانفاق الأكثر تأثيرا في الناتج الاجمالي خلال الفترة (1971-2011) وتم اختيار هذه الفترة لعدة اِعتبارات أهمها:

- أنها المرحلة التي تعكس بداية ازدياد حجم الانفاق العام (المخطط الرباعي الأول).
- بداية انتعاش الاقتصاد الجزائري،إذ بدأ يستقر بشكل تدريجي بعد تبعات ومخلفات الاستعمار.
- الإنفاق العام يستغرق فترة زمنية طويلة لإبراز أثره على النمو الاقتصادي.
- توفر الإحصائيات اللازمة للقيام بالدراسة خلال هذه الفترة.

ستعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية كالأتي:

سلسلة الناتج الداخلي الاجمالي،سلسلة رأس المال الثابت واليد العاملة معطياتها مأخوذة من البنك العالمي.

أما سلسلة الإنفاق العام الإجمالي،الجاري والاستثماري فهي مستنبطة من معطيات قوانين المالية وصندوق النقد الدولي.

كما ستبنى دراستنا هذه على الفرضية القائلة بأن الإنفاق العام (التسيري والاستثماري)يُساهم ايجابيا في رفع مستويات الناتج الداخلي الاجمالي،أي سنتوقع إشارة موجبة لمعلمة الانفاق العام.

الفرع الأول:اختبار أثر الانفاق العام على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

سنختبر أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي ($PIB_{réal}$) في حالة الجزائر خلال الفترة (1971-2011)،لكن قبل بناء أي نموذج قياسي لابد من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة.

أولا:دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة.

ستعتمد هذه الدراسة على سلسلتين:سلسلة الناتج الاجمالي الحقيقي وسلسلة الانفاق العام الحقيقي وسندرس استقرارية هذه السلاسل الزمنية بالاستعانة باختبار ADF واختبار ***Phillips et Perron*** ،كما نسْتَخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) لتقدير النماذج التالية لكل متغير.

سلسلة الناتج الاجمالي الحقيقي($PIB_{réal}$)

$$\Delta PIB_t = \rho PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta PIB_{t-j+1} + \varepsilon_t .....(4)$$

$$\Delta PIB_t = \rho PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta PIB_{t-j+1} + c + \varepsilon_t .....(5)$$

$$\Delta PIB_t = \rho PIB_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta PIB_{t-j+1} + Bt + c + \varepsilon_t ....(6)$$

سلسلة الانفاق العام الحقيقي:

$$\Delta DEP_t = \rho DEP_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta DEP_{t-j+1} + \varepsilon_t .....(4)$$

$$\Delta DEP_t = \rho DEP_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta DEP_{t-j+1} + c + \varepsilon_t .....(5)$$

$$\Delta DEP_t = \rho DEP_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta DEP_{t-j+1} + Bt + c + \varepsilon_t ....(6)$$

حيث ΔPIB :التفاضل الأول للناتج الإجمالي الحقيقي، ΔDEP :التفاضل الأول للإنفاق العام الحقيقي، ρ :عدد التأخيرات يتم تحديده بناءا على أدنى قيمة لمعيار AKو SC.

باستعمال برنامج Eviews تحصلنا على نتائج اختبار ADF الملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-9):نتائج اختبار ADF للمتغيرات(PIB ,DEP).

المتغيرات	التأخر	$T_{\phi j}$ ADF	القيم الحرجة الجدولية لاختبار ADF		
			1%	5%	10%
PIB	2	1.48-	3.61-	2.93-	2.60-
DEP	0	3.60	2.62-	1.94-	1.61-

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج eviews

من الجدول نلاحظ أن قيم $T_{\phi j}$ في كل من سلسلة PIB و DEP أكبر من القيم الحرجة الجدولية وعند مختلف مستويات الدلالة ما يعني أن هذه السلاسل تحتوي على جذر أحادي وبالتالي فهي غير مستقرة.

أما نتائج PP فلم تختلف عن نتائج اختبار ADF ،اذ جاءت كل قيم $T_{\phi j}$ في كلى السلستين أكبر من القيم الحرجة الجدولية ما يؤكد عدم استقرار هذه السلاسل كما هو موضح في الجدول الأتي:

جدول رقم (3-10):نتائج اختبار PP للمتغيرات(PIB ,DEP).

المتغيرات	التأخر	$T_{\phi j}$	القيم الحرجة الجدولية		
			1%	5%	10%
PIB	0	4.19	2.62-	1.94-	1.61-
DEP	0	3.38	2.62-	1.94-	1.61-

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج eviews

إذن نقوم باختبار ADF على التفاضلات الأولى للمتغيرات غير المستقرة فتحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (3-11):نتائج اختبار ADF للفروق الأولى للمتغيرات(PIB ,DEP).

المتغيرات	عدد التأخرات	$T_{\phi j}$ ADF	القيم الحرجة الجدولية لاختبار ADF		
			1%	5%	10%
DPIB	1	5.67-	2.62-	1.94-	1.61-
DDEP	0	3.06-	2.62-	1.94-	1.61-

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج eviews

نلاحظ أن قيم $T_{\phi j}$ لكلى المتغيرين أصغر من القيم الحرجة الجدولية وعند مختلف مستويات المعنوية أي نرفض الفرضية العدمية ونقول أن السلاسل DPIB وDDEP مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

كما أن نتائج اختبار PP أكدت صحة هذه النتائج .

جدول رقم (3-12):نتائج اختبار PP للفروق الأولى PIB وDEP

المتغيرات	عدد التأخرات	$T_{\phi j}$	القيم الحرجة الجدولية		
			1%	5%	10%
DPIB	0	5.28-	2.62-	1.94-	1.61-
DDEP	0	3.04-	2.62-	1.94-	1.61-

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج eviews

ثانيا:اختبار التكامل المتزامن Engle-Granger.

بعد التحقق من الشرط الأول الخاص باستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين نقوم بدراسة السلسلة الزمنية المتعلقة بالبواقي(εt) في الفترة t،إذ في حالة استقرار هذه الأخيرة نقول أنه يوجد تكامل متزامن بين المتغيرين وباستخدام برنامج EVIEWS تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم(3-13):نتائج اختبار ADF على سلسلة البواقي

Null Hypothesis: RESID02 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.647542	0.0094
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر:من اعداد الطالبة باستخدام برنامج eviews.

من خلال الجدول(3-13)نلاحظ أن القيمة المحسوبة (-2.64) أصغر من القيم الحرجة الجدولية (-2.62)،(-1.94)،(-1.61) عند مستوى دلالة 1% ،5% ،10% على الترتيب،إذن نرفض الفرضية العدمية مما يدل على عدم وجود جذر وحدوي أي سلسلة e_t مستقرة ومتكاملة من الدرجة 0 إذن السلاسل السابقة متكاملة ومتزامنة وبالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ثالثا:تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن سلاسل المتغيرات لديهم نفس درجة التكامل *I(1)* وفي هذه الحالة نستعمل طريقة أنجل وغرانجر لتقديم نموذج تصحيح الخطأ والذي تظهر نتائجه كالأتي:

$$\hat{DPIB} = \underset{(5.9)}{0.03} + \underset{(0.76)}{0.028}\,\hat{DDEP} - \underset{(-4.47)}{0.25}e(-1)$$

$$R^2 = 0.35 \qquad Obs = 41$$

المصدر:من اعداد الطالبة باستخدام برنامج eviews.

1. التفسير الاحصائي:

نلاحظ أن معامل الخطأ سالب ومعنوي وهذا ما تنص عليه النظرية،أي إذا تغير المتغير المستقل في الأجل القصير عن القيمة التوازنية في المدى الطويل بمقدار وحدة فإن المتغير التابع سيتغير ب(0.25) وحدة وبالتالي فهو يمثل المعدل الذي تتجه به العلاقة القصيرة الأجل نحو الطويلة الأجل ما يعرف بآلية التعديل أو تصحيح الأخطاء.

2. التفسير الاقتصادي.

إن العلاقة الايجابية بين التغير في الانفاق العام والناتج الاجمالي تُفَسَّر بأنه كلما تغير حجم الانفاق نتيجة أي حدث يصحبه تغير مماثل في الناتج الاجمالي الحقيقي سواء بالنقصان أو بالزيادة.

رابعا:اختبار استقرار النموذج على طول فترة الدراسة.

باستخدام طريقة MCO قدرنا العلاقة بين الناتج الاجمالي الحقيقي والانفاق العام الحقيقي على النحو الأتي $PIB = \underset{(31.05)}{15.35} + \underset{(21.64)}{0.46}DEP + e_t$ ،لكن السؤال المطروح هنا هل يبقى هذا النموذج مستقر خلال الفترة الزمنية كلها

أم يجب تقسيم هذه الفترة إلى فترتين جزئيتين هذا ما سنتعرف عليه من خلال اختبار chow الذي يقوم على أساس الفرضية التالية:

$$H_0 : \begin{pmatrix} a_1 = & a_1^1 = & a_1^2 \\ a_2 = & a_2^1 = & a_2^2 \\ a_3 = & a_3^1 = & a_3^2 \\ a_4 = & a_4^1 = & a_4^2 \end{pmatrix}$$

حيث يُجيب هذا الاختبار عن السؤال التالي هل يوجد فرق معنوي بين SCR للفترة كلها ومجموع SCR^1+SCR^2 للفترتين الجزئيتين،إذا كانت الاجابة ب لا فهذا يدل على أن تقسيم العينة إلى فئتين لم يحسن من نوعية النموذج وبالتالي فهو مستقر خلال الفترة كلها ويمر هذا الاختبار بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى:تقدير النموذج خلال الفترة الكلية والفترتين الجزئيتين.

الفترة الكلية(1971-2011):

$$PIB = \underset{(31.05)}{15.35} + \underset{(21.64)}{0.46}\text{DEP} + e_t$$
$$R^2 = 0.92 \quad \text{SCR} = 0.42 \quad Obs = 41$$

الفترة الجزئية الأولى (1971-1985)[1]:

$$PIB = \underset{(16.09)}{14.11} + \underset{(13.19)}{0.51}Ln\,\text{DEP} + e_t$$
$$R^2 = 0.93 \quad \text{SCR}^1 = 0.071 \quad Obs = 15$$

الفترة الجزئية الثانية (1986-2011)[2]:

$$PIB = \underset{(39.38)}{18.43} + \underset{(16.76)}{0.33}\text{DEP} + e_t$$
$$R^2 = 0.92 \quad \text{SCR}^2 = 0.08 \quad Obs = 26$$

المرحلة الثانية:حساب قيمة Fisher

$$F^* = \frac{\left[SCR - \left(SCR^1 + SCR^2\right)\right] / ddl_n}{\left(SCR^1 + SCR^2\right) / ddl_d}$$

حيث: $ddl_n = (n-k-1) - \left[(n_1-k-1) + (n_2-k-1)\right] = k+1 = 2$

$ddl_d = (n_1-k-1) + (n_2-k-1) = (15-1-1) + (26-1-1) = 37$

[1]:نتائج مستخرجة من برنامج eviews

[2]:نتائج مستخرجة من برنامج eviews

وعليه: $F^* = \frac{\left[SCR - \left(SCR^1 + SCR^2\right)\right] / ddl_n}{\left(SCR^1 + SCR^2\right) / ddl_d} = 32.95$ أكبر من القيمة الجدولية $F_{2;39}^{0.05} = 3.27$ ،اذن نرفض H_0 ونقول أن هذا النموذج ليس مستقر على طول الفترة وتقسيمها إلى فترتين جزئيتين حَسَّنَ من معنوية النموذج،حيث في الفترة الأولى زاد الانفاق العام بشكل كبير بسبب انتهاج الجزائر لسياسة المخططات التي تميزت بارتفاع نسب الانفاق العام المخصصة لها وهذا ما تُرجم في معامل التحديد الذي بلغ (0.93)،لكن بعد أزمة البترول 1986 وقع الاقتصاد الجزائري في نكبة حقيقية نتج عنها انخفاض معظم مؤشرات الاقتصاد الوطني ومن بينها الانفاق العام الذي بلغت مرونته في الفترة الثانية 0.33 بعدما كانت 0.51 في الفترة الأولى فلجأت الجزائر لتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية،بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة كما أن عودة اِرتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للسياسة الانفاقية التي شهدت ارتفاعا ملحوظا.

الفرع الثاني:اختبار السببية.

سنحاول في هذه المرحلة اختبار اتجاه العلاقات السببية في المدى القصير بين الناتج الاجمالي والإنفاق العام باستعمال طريقة غرانجر ومن شروط استعمال هذه الاختبارات أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة لذلك سنستعمل التفاضل الأول لكل من المتغيرين المدروسين.كما يعتمد اختبار العلاقة السببية على دراسة الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين محل الدراسة،حيث إذا تم رفضها فإن هناك علاقة سببية وفي حالة العكس فالمتغيرين مستقلين عن بعضهما البعض والجدول التالي يوضح لنا نتائج الاختبار.

جدول رقم(3-14):نتائج اختبار السببية بين DLNG و DLNY .

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/28/14 Time: 20:14
Sample: 1971 2011
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.

DDEP does not Granger Cause DPIB	38	0.41007	0.6669
DPIB does not Granger Cause DDEP		1.09615	0.3460

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج Eviews 6

مع العلم أن عدد التأخر هو: 2.

إن احصائية فيشر في كلا الفرضيتين أصغر من القيمة الجدولية (F_{tab}=4.08) والاحتمال أكبر من 5% ،اذن نقبل هاتين الفرضيتين ما يدل على أن النمو الاقتصادي (معبرا عنه بPIB) لا يُسبب الانفاق العام (DEP) وكذا الانفاق العام لا يسبب النمو الاقتصادي في المدى القصير.

الفرع الثالث:قياس أثر الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

إن التساؤل الذي يُطْرح هنا ما هو المكون الأكثر مساهمة في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل من بين مكونات الإنفاق العام ؟أهو الإنفاق الجاري (الاستهلاكي) أم الإنفاق الاستثماري؟

أ. أثر الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

بالتقدير بطريقة (MCO) تحصلنا على النتائج التالية[1]:

$$PIB = \underset{(23.46)}{19.85} + \underset{(7.33)}{0.27}\mathrm{DEP}_{\mathrm{INV}} + e_t$$

$$R^2 = 0.57 \qquad \mathrm{F} = 53.84 \qquad Obs = 41$$

1. التفسير الاحصائي:

من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة الإنفاق الاستثماري لأن إحصائية t^* المحسوبة ل $\mathrm{DEP}_{\mathrm{INV}}$ أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي إلى $t_{*tab} = t_{n-k-1}^{0.05} = t_{41-1-1}^{0.05} = t_{39}^{0.05} = 1.96$ إذن هذه المعلمة تختلف جوهريا عن الصفر عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ،كما أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية $F_{k,n-k-1}^{0.05} = F_{1,39}^{0.05} = 4.125$ وكذا الاحتمال أصغر من 5% ما يدل على جودة النموذج،أما معامل التحديد فبلغ $R^2 = 0.57$ أي أن الإنفاق الاستثماري يفسر ما يقارب 57%من الناتج الداخلي الخام وتُعتبر مساهمته جيدة ومعتبرة.

[1]: نتائج مستخرجة من برنامج eviews

2. التفسير الاقتصادي.

إن الإشارة الموجبة لمعلمة الإنفاق الاستثماري مقبولة من الناحية الاقتصادية،إذ أن زيادة الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة سترفع من الناتج الحقيقي بمقدار0.27وحدة وبالتالي فالإنفاق على الاستثمارات العامة والبنى التحتية يحفز على زيادة معدلات النمو الاقتصادي غير أن هذه الآثار الإيجابية لا تظهر سوى في المدى البعيد لكون هذه الاستثمارات تستغرق وقت طويل لإنجازها ولرد مبلغ الأصل لتنتج بعدها أرباحها.

ب. أثر الإنفاق الجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

بالتقدير بطريقة (MCO) تحصلنا على النتائج التالية:[1]

$$PIB = \underset{(25.49)}{17.49} + \underset{(12.49)}{0.38}DEP_{COS} + e_t$$

$$R^2 = 0.80 \qquad F = 156.09 \qquad Obs = 41$$

1. التفسير الاحصائي:

من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة الإنفاق الجاري لأن إحصائية t^* student أكبر من القيمة المجدولة والتي تساوي إلى $1.96 = t_{38}^{0.05} = t_{41-2-1}^{0.05} = t_{n-k-1}^{0.05} = t_{*tab}$ إذن هذه المعلمة معرفة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، كما أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية وكذا الاحتمال أصغر من 5% ما يدل على جودة النموذج.

معامل التحديد يمثل$R^2 = 0.80$ يعني أن الإنفاق الجاري يفسر ما يقارب 80%من الناتج الاجمالي.

2. التفسير الاقتصادي.

نقبل معلمة الإنفاق الجاري الموجبة والتي تدل على أن زيادة الإنفاق الجاري بوحدة واحدة سيترتب عنها ارتفاع الناتج الاجمالي ب 0.38وحدة وهذا أمر منطقي لأن نفقات التسيير تُصرف على ضمان السير العادي لأجهزة الدولة أي في شكل أجور ومرتبات،كما أن الجزء الأكبر من هذه الأخيرة يُنْفَق على الإستهلاك وبالتالي يزيد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار مضاعف الاستهلاك أي أن نفقات التسيير تساهم في تفسير الناتج الاجمالي بشكل

[1] نتائج مستخرجة من برنامج eviews

غير مباشر وهذا ما يُوافق الطرح الكينزي،من ناحية أخرى فهذه النفقات تحفز العمال على القيام بعملهم بشكل جيد من خلال الرفع في أجورهم وتحسين أحوال معيشتهم،ما يُسْفِرُ على زيادة انتاجية عنصر العمل وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الإجمالي وتحقيق معدلات نمو مرموقة.

توصلنا إلى نتيجة مفادها أن مرونة الإنفاق الاستهلاكي (0.38) أكبر من مرونة الإنفاق الاستثماري(0.27) هذا ما يثير الجدل،إذ من المفروض أن يُساهم الإنفاق الاستثماري في تفسير PIB أكثر من الإنفاق الاستهلاكي على اِعتباره إنفاق منتج غير أن النتائج أثبتت العكس،وذلك لكون الجزائر تخصص أكبر حصة من الاعتمادات المالية لنفقات التسيير (الانفاق الاستهلاكي) ،بالرغم من ذلك فإننا نقبل التأثير الايجابي والمهم لكل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي على الناتج الحقيقي الاجمالي.

المطلب الثاني:دراسة نموذج Barro على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1971–2011).

لتأكيد النتائج السابقة ارتأينا دراسة نموذج بارو وتحديد حجم الانفاق العام الذي يعظم النمو الاقتصادي بالإضافة لدراسة دوال الاستجابة الدفعية واخترنا هذا النموذج بالتحديد للأسباب التالية:

- لأنه يجيب عن الاشكالية الرئيسية لهذا البحث.
- يعتبر من أهم وأحدث نماذج النمو الداخلي.
- إن هذا النموذج يبين أثر الانفاق العام على نمو الناتج في المدى الطويل.
- يبين حجم الانفاق الذي يعظم النمو الاقتصادي.
- صعوبة تطبيق نموذج كينز الذي يتطلب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية لم نستطع جمعها كلها خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول:تحديد متغيرات النموذج وتطورها خلال فترة الدراسة(1971–2011).

1. تحديد متغيرات وفرضيات نموذج بارو.

- يعتمد هذا النموذج على دالة انتاج من نوع Cobb-Douglas $Y = AK^{1-\alpha}G^{\alpha}$ بحيث

Y:الناتج الداخلي على الفئة الشغيلة الكلية.

G:الانفاق العام على الفئة الشغيلة الكلية.

K وA: رأس المال الخاص على الفئة الشغيلة الكلية ومستوى التكنولوجيا على التوالي.

$\alpha,(1-\alpha)$: مرونة• الناتج الداخلي الاجمالي المرجح بالنسبة لرأس المال المرجح والإنفاق المرجح على الترتيب.

نلاحظ أن هذا النموذج غير خطي،لذا نستعين باللوغاريتم النيبيري كالتالي:

$$LnY_t = Ln\,A_t + (1-\alpha)Ln\,K_t + \alpha Ln\,G_t + \varepsilon_t .$$

- كما يرتكز هذا النموذج على جملة من الفرضيات أهمها: $g_t = \tau Y_t$ حيث τ :تمثل المعدل الحدي للضريبة الذي تقترحه الدولة على الدخل وكذا النفقة العامة معطاة وبالرغم من أن هذه الفرضيات تبتعد قليلا عن واقع الاقتصاد الجزائري على اعتبار أن المصدر الأساسي لتمويل الانفاق العام هو العائدات البترولية ب 70 % وتبقى 30 % فقط التي تعود للجباية العادية (الضرائب)إلا أننا نقبل بهذه الفرضيات.

2. تطور كل من الناتج الاجمالي المرجح ،رأس المال المرجح والإنفاق العام المرجح خلال فترة الدراسة.

سنوضح تطور مختلف المتغيرات من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم(3-15):تطور الناتج الاجمالي المرجح،رأس المال الثابت المرجح والإنفاق العام المرجح في الجزائر.

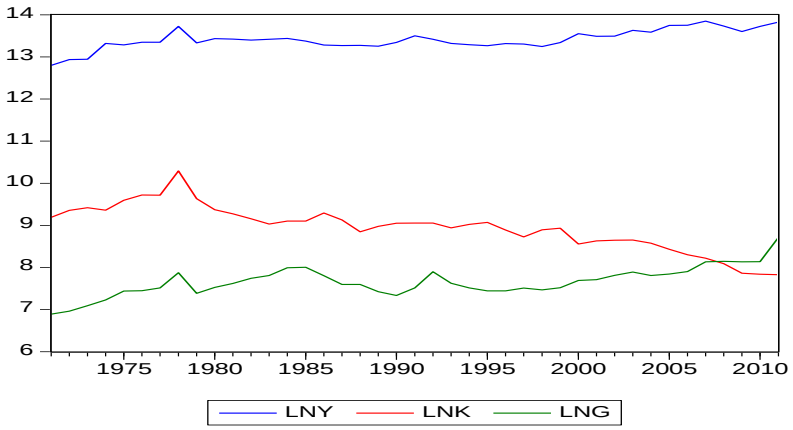

•نقصد بالمرونة قدرة استجابة الناتج المحلي الاجمالي المرجح لتغير عوامل الانتاج المرجحة .

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج Eviews 6.

يمكن تقسيم المنحنى السابق إلى فترتين ما قبل أزمة البترول (1986) وما بعدها:

1. ما قبل أزمة البترول(1986):

تميزت هذه المرحلة بتبني الجزائر للخيار الاشتراكي الذي استدعى تدخلا واسعا للدولة في النشاط الاقتصادي،فزاد حجم الإنفاق العام المرجح من 985.36 مليون دج سنة 1971 إلى حوالي 2994.62مليون دج سنة 1985،من ناحية أخرى فقد شهد رأس المال الثابت المرجح ارتفاع ملحوظ إذ بلغ 16671.44 مليون دج سنة 1976 بعدما كان لا تتجاوز 9816.55 مليون دج سنة 1971 وذلك في اطار سياسة المخططات التنموية المتبعة خلال هذه الفترة والتي اعتمدت بالأساس على تدعيم الصناعات القاعدية (المحروقات)والاستثمارات العمومية (زراعة،تجارة،مواصلات،التعليم)،هذا ما حفز الخواص على القيام باستثمارات جديدة بهدف تطوير الجهاز الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الإقتصادية والخروج من دائرة التخلف،كل هذه المتغيرات ساهمت في نمو الناتج الداخلي الاجمالي المرجح الذي سجل معدلات جيدة خلال هذه الفترة بلغ نسبة 6.50٪ سنة 1976.

2. ما بعد أزمة البترول 1986.

بعد حلول الصدمة النفطية سنة 1986 تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهرت الاختلالات في مختلف المؤشرات

الاقتصادية الكلية مما استدعى القيام بجملة من الاصلاحات للتحول إلى اقتصاد السوق،لكن بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي مابين 1986-1989 قامت الجزائر بتوقيع الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990[1]،قام على إثره صندوق النقد الدولي بتمويل عجز ميزان المدفوعات مقابل مجموعة من الشروط أهمها:التخلي عن السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم والعجز الخارجي فانخفض حجم الانفاق العام المرجح من 2994.62مليون دج سنة 1985 إلى 1830.87 مليون دج سنة 1991،هذه السنة شهدت توقيع الجزائر على الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني مقابل مواصلة تخفيض قيمة العملة ،تحرير

[1]:وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق،ص:220 .

الأسعار،تحقيق فائض في الموازنة،التحكم في التضخم وتنويع الصادرات،أما المحاولة الثالثة لتحقيق الاستقرار فكانت دون تدخل المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1992-1993)،حيث كانت العودة للاقتصاد الاداري تحت شعار اللاءات الثلاثة[1]وتميزت هذه الفترة بزيادة الانفاق العام المرجح إلى 2043.80 مليون دج سنة 1993 لتغطية النقص في الطلب الكلي للعائلات،لكن نتيجة هذه السياسة كانت عكس التوقعات (حيث انخفضت الصادرات من المحروقات وسجل ميزان مدفوعات عجز قدره -30.4 مليار دولار كما زادت نسبة البطالة إلى حوالي 33% سنة 1993 فوجدت الجزائر نفسها في وضعية عدم القدرة على الدفع ابتداء من 1994 الأمر الذي أجبرها على إبرام اتفاق آخر في 11 أفريل 1994)[2]بهدف اعادة جدولة الديون العمومية واستعاب اليد العاملة التي شهدت ارتفاعا خلال هذه الفترة بلغ 5.15 مليون عامل سنة 1994.

على ضوء النتائج المحصل عليها والتي نالت رضا الصندوق قامت الجزائر بطلب اعادة جدولة ثانية للديون العمومية وتطبيق برنامج للتصحيح الهيكلي (1995-1998)الذي ركز على ضبط حجم الانفاق العام من خلال تخفيض حجم الانفاق الجاري خاصة الأجور لتجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار كما تم توسيع الرسم على القيمة المضافة وزيادة الحصيلة الضريبية خلال هذه الفترة.

وبدءا من سنة 1999 عاودت النفقات العامة الارتفاع ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استهدف تطوير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية وكذلك دعم النمو ومواجهة ضغوط البطالة والفقر،حيث انتقل حجمها المرجح من 1844.61مليون دج سنة 1999 إلى 6074.228مليون دج سنة 2011 ،غير أن حجم رأس المال الثابت المرجح انخفض مع زيادة حجم الانفاق العام في السنوات الأخيرة ما يؤكد وجود أثر لمزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص،كما يُلاحظ أن حجم الإنفاق العام قد تضاعف خلال هذه الفترة بحوالي 3 مرات مما يوضح رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية بغية زيادة المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تؤثر مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت بدورها ارتفاعا بارزا بلغ 6.9٪ سنة2003.

الفرع الثاني:دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة.

[1]:لا لتخفيض قيمة الدينار،لا لإعادة الجدولة،لا للخوصصة.

[2]: وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق،ص:222 .

سندرس استقرارية السلاسل الزمنية بالاستعانة باختبار ADF واختبار ***Phillips et Perron*** .

بالنسبة للوغاريتم الناتج الداخلي الاجمالي المرجح (LnY)بالقيمة الحقيقية (الوحدة دينار جزائري).

$$\Delta LnY_t = \rho LnY_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta LnY_{t-j+1} + \varepsilon_t .....(4)$$

$$\Delta LnY_t = \rho LnY_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta LnY_{t-j+1} + c + \varepsilon_t .....(5)$$

$$\Delta LnY_t = \rho LnY_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta LnY_{t-j+1} + Bt + c + \varepsilon_t ....(6)$$

بالنسبة للوغاريتم رأس المال الثابت المرجح (LnK)بالقيمة الثابتة (الوحدة دينار جزائري).

$$\Delta LnK_t = \rho LnK_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta LnK_{t-j+1} + \varepsilon_t .....(4)$$

$$\Delta LnK_t = \rho LnK_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta LnK_{t-j+1} + c + \varepsilon_t .....(5)$$

$$\Delta LnK_t = \rho LnK_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta LnK_{t-j+1} + Bt + c + \varepsilon_t ....(6)$$

بالنسبة للوغاريتم الإنفاق العام المرجح (LnG) بالقيمة الثابتة (الوحدة دينار جزائري).

$$\Delta LnG_t = \rho LnG_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta LnG_{t-j+1} + \varepsilon_t .....(4)$$

$$\Delta LnG_t = \rho LnG_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta LnG_{t-j+1} + c + \varepsilon_t .....(5)$$

$$\Delta LnG_t = \rho LnG_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \Phi_1 \Delta LnG_{t-j+1} + Bt + c + \varepsilon_t ....(6)$$

وباستعمال برنامج Eviews تحصلنا على نتائج اختبار ADF الملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-15):نتائج اختبار ADF للمتغيرات(lnY,LnK,LnG).

المتغيرات	عدد التأخرات	$T_{\phi j}$ ADF	القيم الحرجة الجدولية لاختبار ADF		
			1%	5%	10%
LnY	0	1.18	2.62-	1.94-	1.61-

LnK	0	3.14-	4.20-	3.52-	3.19-
LnG	0	1.52	2.62-	1.94-	1.61-

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج Eviews 6

مع العلم أن قيمة ستيودنت لمركبة الاتجاه العام في سلسلةLnK تساوي(-3.43)[1]إذن القيمة المطلقة لهذه الاحصائية أكبر من القيمة الجدولية (1.96)وبالتالي نرفض الفرضية العدمية b=0،أي أن هذه السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام ومن خلال هذا الجدول يتضح أن $T_{\phi j}$ لسلسلة LnK أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى دلالة1 %،5% ،10% ما يدل على أن سلسلة LnK غير مستقرة ومن نوع TS.

بالنسبة لسلسلة LnG وLnY فمركبة الاتجاه العام وأيضا الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر،في حين أن $T_{\phi j}$ أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى دلالة 1% ،5% ،10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تُقِّرُ بوجود جذور وحدوية أي سلسلةLnY و LnGغير مستقرة ومن نوع DS.

أما نتائج اختبار pp فلم تختلف عن نتائج ADF،إذ جاءت قيم $T_{\phi j}$ لكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مختلف مستويات الدلالة كما يلي:

جدول رقم (3-16):نتائج اختبار PP للمتغيرات(lnY,LnK,LnG).

المتغيرات	عدد التأخرات	$T_{\phi j}$	القيم الحرجة الجدولية		
			1%	5%	10%
LnY	0	1.55	2.62-	1.94-	1.61-
LnK	0	1.17-	2.62-	1.94-	1.61-
LnG	0	1.74	2.62-	1.94-	1.61-

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج eviews

إذن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة ومن أجل إرجاع صفة الاستقرار لها نطبق عليها الفروق من الدرجة الأولى فنحصل على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

[1]: نتائج مستخرجة من برنامج eviews

جدول رقم (3-17):نتائج اختبار ADF للفروق الأولى للمتغيرات (lnY,LnK,LnG).

المتغيرات	عدد التأخرات	$T_{\phi j}$ ADF	القيم الحرجة الجدولية لاختبار ADF		
			1%	5%	10%
DLnY	0	8.24-	2.62-	1.94-	1.61-
DLnk	0	6.72-	2.62-	1.94-	1.61-
DLnG	0	5.63-	2.62-	1.94-	1.61-

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج eviews

نُلاحظ من خلال الجدول أن القيم المحسوبة لكل المتغيرات أصغر من القيم الحرجة الجدولية وعند مختلف مستويات الدلالة،مما يدل على رفض الفرضية العدمية وبالتالي هذه السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى،نفس النتائج تحصلنا عليها من خلال اختبار PP.

جدول رقم (3-18):نتائج اختبار PP للفروق الأولى للمتغيرات(lnY,LnK,LnG).

المتغيرات	عدد التأخرات	$T_{\phi j}$	القيم الحرجة الجدولية		
			1%	5%	10%
DLnY	0	8.24-	2.62-	1.94-	1.61-
DLnk	0	6.75-	2.62-	1.94-	1.61-
DLnG	0	5.62-	2.62-	1.94-	1.61-

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج eviews.

إن قيم $T_{\phi j}$ أصغر من القيم الحرجة الجدولية وبالتالي فهذه السلاسل لا تحتوي على جذور وحدوية بمعنى dlnG, dlnK, dlnY مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى كما هو موضح من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3-16):منحنى يمثل السلاسل (dlnY,dlnK dlnG).

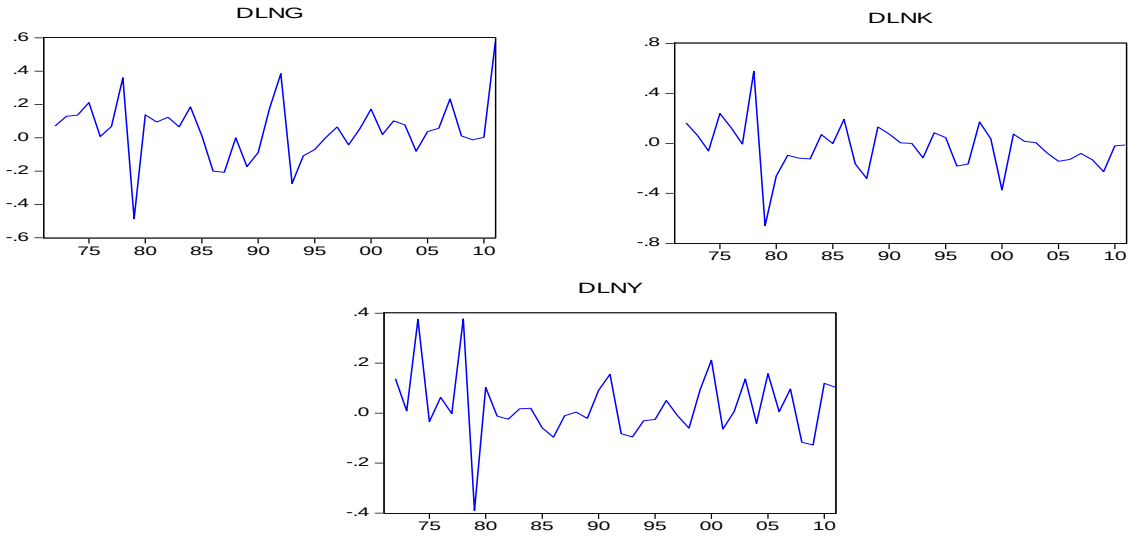

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج Eviews.

الفرع الثالث:اختبار التكامل المتزامن.

بما أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ولدينا أكثر من متغيرين فإنه يمكن اختبار وجود علاقة ما بين هذه المتغيرات في المدى الطويل باستخدام اختبار التكامل المتزامن ل Johansen الذي تظهر نتائجه على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم(3-19):نتائج اختبار التكامل المتزامن ل Johansen .

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.616885	42.55508	29.79707	0.0010
At most 1	0.229248	9.934836	15.49471	0.2858
At most 2	0.031312	1.081641	3.841466	0.2983

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج Eviews 6

يتضح من الجدول أنه عند اختبار الفرضية الأولى (r=0)وجدنا أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى

5% وبالتالي نرفض الفرضية H_0 أي رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر،أما عند اختبار الفرضية الثانية (r=1) وجدنا λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نقبل الفرضية H_0 أي يوجد علاقة تكامل وحيدة بين المتغيرات المدروسة.

الفرع الرابع:تقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ(VECM).

بعد أن تأكدنا من وجود علاقة تكامل متزامن بين كل من لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي المرجح ،رأس المال الثابت المرجح والإنفاق العام المرجح،نقوم الآن بتقدير نموذج تصحيح الخطأ كمرحلة أخيرة فتحصلنا على النتائج الموضحة في المعادلات الآتية مع العلم أن قيمة التأخر هي 2 حسب أدنى قيمة لمعياري AK و SC[1]:

```
D(LNY) =  - 0.26446139373*( LNY(-1) + 0.373654794487*LNK(-1) +
0.53445885617*LNG(-1) - 20.8787801933 ) - 0.258188281523*D(LNY(-1))
+ 0.0212806667547*D(LNY(-2)) + 0.0249780630013*D(LNK(-1)) +
0.13828487737*D(LNK(-2)) + 0.0682255356454*D(LNG(-1)) -
0.124210240421*D(LNG(-2)) + 0.0358843809409
```

1. التفسير الاحصائي:

- إن معلمة كل من رأس المال الثابت المرجح والإنفاق العام المرجح معنوية في المدى الطويل إذ بلغت قيمة t لكل منهما (2.21)و(1.97)[2]على الترتيب،إذن نقبل هاته المعلمات احصائيا ونقول أن كل من رأس المال الثابت المرجح والإنفاق العام المرجح يُفَسِّر نمو الناتج الاجمالي المرجح في المدى الطويل.
- حد تصحيح الخطأ في معادلة الناتج الاجمالي المرجح سالب وله معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5%حيث قدرت قيمة اختبار t لمعلمة حد الخطأ ب(-3.03)،هذا يعني أن حد الخطأ يُساعد في تفسير تغيرات Y.

[1] تم اعداد المعادلة بناءا على نتائج برنامج eviews

[2] :الملحق (06)

– إن معلمة التغير في الناتج الاجمالي المرجح المؤخرة بالفترة الأولى سالبة وغير معنوية،كما أن قيمة معلمات التغير في رأس المال المرجح المؤخرة موجبة وغير معنوية،في حين معلمات التغير في الإنفاق العام المرجح المؤخرة وردت غير معنوية في المدى القصير.

– قُدّر معامل التحديد ب0.39 وهو يعكس قدرة كل من المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في الناتج المحلي المرجح وتعتبر هذه المقدرة دون المتوسط،أما قيمة فيشر فقد بلغت 2.81[1]وهي أكبر من القيمة الجدولية وكذا الاحتمال أصغر من 5% ما يدل على جودة النموذج من الناحية الاحصائية.

2. التفسير الاقتصادي.

- إن معامل التصحيح سالب ويختلف عن الصفر،إذن يوجد آلية لتصحيح الأخطاء،هذه الآلية تُبَيِّن تقارب مسارات سلسلة الناتج الاجمالي المرجح نحو المدى الطويل،كذلك الصدمات على الناتج الاجمالي في الجزائر تصحح بنسبة 26.4%.

- إن علاقة التغير في الناتج الاجمالي بالتغير في قيمته المؤخرة الأولى ظهرت سالبة بسبب أثر أزمة النفط سنة 1986،أين انخفض الناتج الاجمالي وبالتالي الناتج المرجح نتيجة انخفاض أسعار البترول وعليه التغير في الناتج المؤخر الأول أثر سلبا على تغير الناتج الاجمالي المرجح لكن بعد الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي تحسنت الأوضاع تدريجيا،كما زادت معدلات نمو الناتج الاجمالي المرجح خاصة بعد تسطير برامج الانعاش الاقتصادي وبالتالي أصبحت علاقة التغير في الناتج المرجح ايجابية مع قيمته في الفترة المؤخرة الثانية بمعنى كلما زاد التغير الايجابي في نمو الناتج خلال الفترات السابقة كلما أدى ذلك لارتفاع حجم الاستثمارات،الاستهلاك،الصادرات والإنفاق العام للفترات التي تليه حسب المعادلة التالية $Y+M=C+I+G+X$ الأمر الذي ينجر عنه ارتفاع في الناتج الاجمالي المرجح للفترة الحالية في إطار ما يسمى بالتغذية العكسية و العكس صحيح.

- العلاقة الطردية للتغير في حجم الناتج الاجمالي المرجح والتغير في رأس المال الثابت المرجح والمؤخر مقبولة ويمكن توضيحها من خلال التفسير التالي:

[1]:الملحق(6)

إن التغير الايجابي في رأس المال الثابت المرجح والمؤخر يساعد على زيادة التغير في الناتج الاجمالي المرجح على اعتباره عنصر من العناصر الأساسية لعملية الانتاج لذا تسعى الجزائر لتوفير الظروف الملائمة لتشجيع الخواص على زيادة استثماراتهم ما يساعد على النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية حقيقية في كافة الميادين.

كما أن رأس المال الثابت المرجح يؤثر ايجابيا في تفسير الناتج الاجمالي في المدى الطويل وهذا ما يُوَافِق مضمون النظرية الاقتصادية ونموذج بارو الذي يؤكد على أن تهيئة المنشآت القاعدية (الانفاق عليها) يرفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص،اذن نقبل هذه المعلمة احصائيا واقتصاديا.

- إن علاقة التغير في الناتج الداخلي الخام المرجح والتغير في حجم الإنفاق العام المرجح المؤخر ظهرت موجبة خلال فترة التأخر الأولى ما يعني أن الانفاق المرجح المؤخر خلال هذه الفترة يؤثر ايجابيا في تغير الناتج المرجح غير أن زيادة هذا التغير خلال فترة التأخر الثانية أدى لبروز الأثر السلبي،هذا يعني أن التوسع في الإنفاق العام بعد عودة ارتفاع أسعار البترول وضمن برامج الانعاش الاقتصادي خاصة برنامج توطيد النمو للفترة (2010-2014) ساهم في ارتفاع معدلات الفائدة فزاد الادخار وانخفض الاستثمار لدى الخواص،هذا ما أدى لتراجع نسب الناتج الداخلي الاجمالي من 6.9 % سنة 2003 الى 2.4 % سنة 2011.

أي أن الزيادة في الانفاق العام في الجزائر تكون على حساب اقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ما يعرف بأثر المزاحمة لذا يتعين على الجزائر ترشيد استعمال الانفاق العام وتعميق التكامل بينه وبين الاستثمار الخاص بهدف تعظيم معدل النمو الاقتصادي على اعتبار أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي لعملية النمو.

من ناحية أخرى فإن الانفاق العام يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في المدى البعيد،هذا ما يتوافق مع مضمون نموذج بارو،اذن نقول أن هذا النموذج ينطبق اقتصاديا وإحصائيا على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1971-2011)،من هنا نقبل الفرضية التي طرحناها سابقا ونُقِّر بأن الانفاق العام يُساهم ايجابيا في تفسير الناتج الداخلي الخام على المدى البعيد.

سنقدر الآن دالة بارو من أجل استنتاج حجم الانفاق العام الذي يعظم النمو الاقتصادي كالأتي:[1]

$$LnY = \underset{(10.87)}{9.33} - \underset{(-0.33)}{0.015}LnK + \underset{(7.72)}{0.54}\mathrm{LnG} + e_t$$

$$R^2 = 0.72 \qquad \mathrm{F} = 51.24 \qquad Obs = 41$$

[1]: نتائج مستخرجة من برنامج EVIEWS

من خلال هذه المعادلة يتضح أن معلمة رأس المال الخاص والمرجح ليست معنوية على عكس معلمة الانفاق العام المرجح التي وردت موجبة وتختلف جوهريا عن الصفر،إذن فحجم الدولة(الانفاق العام المرجح) الذي يعظم الناتج الاجمالي المرجح هو: $\alpha = 0.54 = \left(g/y\right)^{*}$ أي يتعين على الجزائر التقيد بحجم انفاق قدره 54% من الناتج حتى تضمن أعلى معدل لنمو الناتج وتُحَقِّقُ الفعالية المطلوبة من الانفاق العام.

الفرع الخامس:دوال الاستجابة الدفعية.

يتم استخدام دالة الاستجابة الفورية لقياس تأثير الصدمات خلال فترات زمنية محددة،لذا يمكن معرفة ردة فعل الناتج الاجمالي المرجح للصدمات التي تحدث في الانفاق العام المرجح من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(3-17):الاستجابة الدفعية بين الناتج الاجمالي المرجح والإنفاق العام المرجح.

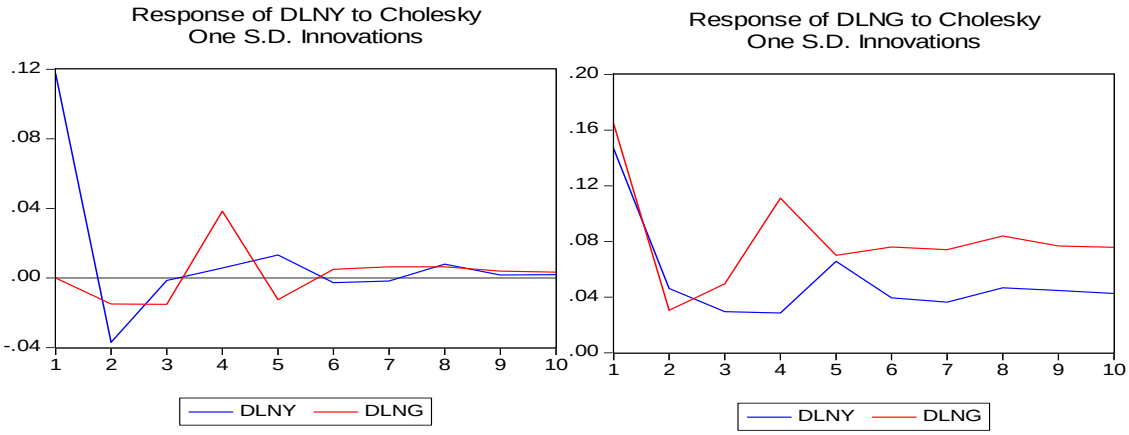

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على نتائج برنامج Eviews 6

من خلال هذا الشكل يتضح أن الناتج الاجمالي المرجح يستجيب ايجابيا للتغير في الانفاق العام المرجح ولكن بنسبة أكبر خلال الفترات الأولى،اذ بانخفاض الانفاق العام المرجح خلال الفترة الثانية انخفض الناتج ولكن بنسبة أكبر،أما في الفترة الثالثة استمر الانفاق العام بالانخفاض إلى حوالي (-0.015)لكن الناتج ارتفع بشكل سلبي هذا يدل على أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بمتغيرات أخرى أهمها أسعار البترول،بينما في الفترة الرابعة أين بلغ الانفاق العام المرجح حده الأعظم ب(0.038) زاد الناتج المرجح بحوالي (0.005)،ليستجيب بعدها

الناتج الاجمالي المرجح عكسيا لأي تغير في الانفاق العام المرجح خلال الفترة الخامسة والسادسة،لكن بدءا من الفترة السابعة إلى غاية الفترة الأخيرة أصبح أي تغير في الانفاق العام المرجح يُتْبَع باستجابة مماثلة في الناتج الاجمالي المرجح.

في حين أن أي تغير في الناتج الاجمالي المرجح سيؤدي لاستجابة مماثلة في الانفاق العام المرجح خلال الفترات الثلاثة الأولى،ثم استجابة عكسية من الفترة الرابعة إلى الفترة السادسة،لتعود الاستجابة الايجابية بين هذين المتغيرين من الفترة السابعة إلى غاية الفترة الأخيرة.

خلاصة:

إن الوضعية المالية الجيدة التي تشهدها الجزائر في الآونة الأخيرة من جراء ارتفاع مداخيل المحروقات إلى حوالي 55 مليار دولار سنويا سمحت بتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي،إذ سجلت معدلات النمو ارتفاعا ملحوظا بلغ حوالي 4%،أيضا خفضت الجزائر من معدلات البطالة إلى حوالي 10%سنة2011،من جهته سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة خلال هذه الفترة الأخيرة وصلت إلى 20.1 مليار دولار سنة 2011 وهذا راجع أساسا لتراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط،من ناحية أخرى فإن زيادة مداخيل الدولة ساهم في زيادة نسب الإنفاق العام بشكل ملموس.

ولتسهيل الدراسة القياسية قمنا بالتعرض لأهم المفاهيم الخاصة بالتحليل القياسي خاصة اختبار التكامل المتزامن ،نموذج تصحيح الخطأ،اختبار السببية لغرانجر بالإضافة لدوال الاستجابة الدفعية،كما تناولنا بعض الدراسات السابقة التي ركزت على أثر الانفاق العام على الناتج الاجمالي الحقيقي وقد شملت هذه الدراسات مختلف الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو كما استخدمت جُلَّ التقنيات القياسية(نماذج بانيل،نماذج الانحدار الذاتي الشعاعي،اختبار التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ)وخَلصت إلى نتائج متباينة فمنها من أكد على أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي ومنها من عارض هذه الفكرة ،لذا حاولنا في المبحث الثالث دراسة هذا الأثر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1971-2011)،حيث قمنا بتحليل النتائج المتعلقة باستقرارية السلاسل الزمنية،التكامل المتزامن واختبار السببية لغرانجر وخلصنا لوجود علاقة تكامل متزامن بين الانفاق العام والناتج الاجمالي في المدى الطويل باستخدام اختبارEngle-Granger ،بينما لم تظهر أي سببية بين المتغيرين في المدى القصير لأن الانفاق العام يستغرق فترو زمنية طويلة ليُؤَثر على الناتج الاجمالي،ثم وضحنا أن تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين جزئيتين يُحسن من معنوية النموذج،كما أن النتائج القياسية كانت متقاربة لكل من الإنفاق الجاري والاستثماري،هذا دليل على مساهمة كل منهما في نمو الناتج الاجمالي وهو ما يؤكد الطرح النظري لهذه الرسالة من أن الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية من خلال تأثير الإنفاق الجاري على اليد العاملة والتعليم والصحة،كما يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى التأثير على النمو من خلال تأثيره على رأس المال والفن الانتاجي

والبنية التحتية،ثم قمنا بعدها بدراسة نموذج بارو على الاقتصاد الجزائري خلال (*1971-2011*)باستخدام اختبار التكامل المتزامن لJohansen وخلصنا إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة تكامل متزامن بين كل من الناتج الاجمالي المرجح،رأس المال الثابت المرجح والإنفاق العام المرجح.
- النموذج المقدر لدالة الانتاج تميز بجودة معنوية جيدة من الناحية الاحصائية وأيضا القياسية.
- الانفاق العام المرجح يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي المرجح في المدى البعيد ويساهم في زيادة انتاجية القطاع الخاص،اذن نقول أن نموذج بارو ينطبق اقتصاديا وإحصائيا على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1971-2011)،كما أن حجم الانفاق العام المرجح الذي يعظم الناتج الاجمالي المرجح هو: $\left(g/y\right)^{*}=\alpha=0.54$ لنتطرق بعدها لتحليل دوال الاستجابة الفورية التي بينت أن الناتج الاجمالي المرجح يستجيب ايجابيا للتغير في الانفاق العام المرجح ماعدا خلال الفترة الخامسة والسادسة الذي استجاب عكسيا.

من هنا نقبل الفرضية التي طرحناها سابقا ونُقِّرُ بأن الانفاق العام يُساهم ايجابيا في تفسير الناتج الداخلي الخام على المدى البعيد.

فى ضوء ما سبق يمكن لصانع القرار الاقتصادى استخدام السياسة المالية (الانفاق العام الذي يعتبر كمتغير تحكمي في يد الدولة)للتأثير على النمو الاقتصادي،حيث أثبت النتائج القياسية فعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية ككل والنمو الاقتصادي كجزء منها.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

غدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر بديهي لا جدل فيه غير أن النقاش يدور في الوقت الراهن حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشغلها ومدى فعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي الذي يُعد مؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية لمختلف البلدان،من هنا كان من الضروري تحديد جل العوامل المؤثرة فيه ومن بينها الإنفاق العام.لذا جاء هذا البحث كمحاولة لإبراز أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام $PIB_{réal}$.

حيث تناولنا هذه الدراسة من خلال ثلاثة فصول،ففي الفصل الأول تعرفنا على أهم المفاهيم النظرية للإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية،إذ أكدت جُل المذاهب الاقتصادية على الدور الهام الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام،لنتعرف بعدها على مختلف العناصر المكونة للإنفاق العام،مبرراته،نظرياته،طرق تمويله والقواعد التي تضبطه،غير أن هذه الضوابط لم تَحُد من ظاهرة تزايد الانفاق العام التي أضحت قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي،أيضا تنوعت تقسيمات النفقات بالشكل الذي ساهم في إبراز آثارها الاقتصادية على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج،الاستهلاك وتوزيع الدخل إضافة إلى الآثار الاقتصادية غير المباشرة أو ما يعرف بأثر المضاعف والمعجل.

إذن فسياسة الإنفاق العام تعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يُعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية،من هنا كان لابد من دراسة الإنفاق العام في مختلف نماذج النمو الاقتصادي هذا ما تناولناه في الفصل الثاني من خلال إبراز الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وأهم نماذجه ونظرياته مع التأكيد على دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي،أما الفصل الثالث فخصصناه لتحليل استذكاري وقياسي للإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر،اذ تطرقنا في البداية لِلَمْحَة تاريخية حول الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر مع عرض موجز لوضعية الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا،لنُعَرِّج بعدها على مختلف أدبيات التحليل القياسي،ثم حصرنا مختلف المتغيرات اللازمة للدراسة القياسية خلال الفترة(1971-2011)لتوضيح أثر الإنفاق العام بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر وعلى المدى البعيد.

إختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى،المتمثلة في أن الإنفاق العام موجه أساسا لقطاع التسيير يمكن تأكيدها في الجزائر حسب ما ورد في ميزانية التسيير لسنة 2013،حيث قدرت قيمتها الإجمالية ب4.335.614.484.000 دج ،في حين ميزانية التجهيز بلغت قيمتها الإجمالية 2.544.206.660 دج فقط.
- بالنسبة للفرضية الخامسة التي تنص على أن الإنفاق العام يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري وعلى المدى الطويل نظريا وحسب Barro (1990)فهذا صحيح،أيضا من خلال الدراسة الميدانية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1971-2011) توصلنا لقبول هذه الفرضية.

بعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة نتائج وتوصيات أهمها:

النتائج:

- تعد سياسة الإنفاق العام أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية من خلال تحفيز الطلب الكلي،كما تؤثر في حجم التشغيل والدخل.
- إن النفقات الجارية تستحوذ على نسبة أكبر من إجمالي النفقات العامة مقارنة بالنفقات الاستثمارية بالرغم من كونها غير منتجة انتاجا مباشرا،إذحسب ميزانية التسيير فإن الجزائر تقوم بإنفاق مبالغ كبيرة جدا على النفقات الاستهلاكية كنفقات التعليم،الصحة وأجور العمال والمعاشات،هذه الأخيرة تُنفق على شراء السلع والخدمات الضرورية ما يُساهم في نمو الناتج الاجمالي عن طريق مضاعف الاستهلاك،أما النفقات الاستثمارية فهي تؤثر مباشرة على نمو الناتج الاجمالي من خلال زيادة تراكم رأس المال،لكن على العموم تبقى قيمة مضاعف الانفاق الحكومي أقل بكثير من المتوسط الإفريقي والعالمي ولا يعكس قيمة المبالغ المخصصة للإنفاق،بمعنى أن الجزائر تنفق بدون تحقيق الفعالية المطلوبة،إذ أن العبرة ليست بكمية الإنفاق بل بالعكس فالأهم تحقيق معدلات نمو بأقل انفاق،هذا ما يصعب تحقيقه في الجزائر لكونها لا تتوفر على جهاز انتاجي مرن يتناسب مع الزيادة في الإنفاق العام.
- مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف الطلب،حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي كان لها تأثير متواضع على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة كلا البرنامجين،إذ أن الهدف من التوسع في الانفاق هو زيادة الطلب

لتنشيط الجهاز الانتاجي وليس خلق جهاز انتاجي،لذا فرغم المبالغ الضخمة المسخرة للإنفاق العام إلا أنها لم تذر العوائد والفعالية المطلوبة منها.

- توصلت الدراسة إلى أن الدور المباشر للإنفاق الاستثماري يظهر من خلال التعويض عن النقص الذي يحصل في استثمارات القطاع الخاص.
- حققت الجزائر تطورات ملحوظة في شتى المجالات،إذ شهدت تحسناً في معدلات النمو الاقتصادي التي بلغت حوالي 3.3% سنة 2010،غير أن مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مازالت مرتفعة بحوالي 40 % وكما هو معروف فإن تطور أسعار البترول متغير غير تحكمى يخضع لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية،هذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للهزات الاقتصادية،لذا يتوجّب على الدولة الجزائرية إعطاء أهمية أكبر للقطاعات الأخرى وخاصة القطاع الزراعي،بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الجزائر تطورات ملحوظة في الجانب الاجتماعي،من خلال تخفيض معدلات البطالة إلى حوالي 10 %سنة 2011 وتحسين الأوضاع التعليمية والصحية،كما حقّقت الجزائر معدلات تضخم مناسبة بلغت 4.52% سنة 2011،من جهته سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة خلال هذه الفترة الأخيرة وصلت إلى20.1 مليار دولار سنة 2011 وهذا راجع أساسا إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

أما حجم الإنفاق العام فقد عرف زيادة متسارعة بلغت حوالي 64757.43 مليون دج سنة 2011 وما يُفسر هذا التزايد هو تحسن أسعار النفط وقيام السلطات بتسطير برامج الانعاش التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد،في حين تميزت مرحلة الاصلاحات بِانخفاض نسب الإنفاق العام بسب الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي الرامية لتقليص الانفاق الحكومي،لكن في مرحلة المخططات تزايد الإنفاق بمعدلات ضعيفة ويرجع هذا بالأساس إلى تزايد نسب الإنفاق على الأجور والرواتب.

- من خلال المحاولة التي قمنا بها في مجال قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي(مقاسا ب PIB) تبين لنا وجود تأثير طردي وجيد للإنفاق العام على الناتج الداخلي الخام في المدى الطويل،كما أن الإنفاق الاستثماري أو نفقات التجهيز تساهم ايجابيا في تفسير الناتج الداخلي الاجمالي على المدى البعيد إذ تفسر حوالي 57 % منه،بينما الإنفاق الاستهلاكي يفسر ما يقارب 80% من الناتج الاجمالي وعليه فإن الإنفاق الجاري أو الاستهلاكي يساهم في تفسير الناتج أكثر من الانفاق الاستثماري وهذا ما يثير الجدل لأنه من المفروض أن الإنفاق الاستثماري يُعتبر انفاق منتج يُؤثر مباشرة على الاستثمارات العامة وبالتالي يساهم في زيادة تراكم رأس

المال والنمو الاقتصادي في حين الإنفاق الجاري يُعتبر انفاق غير منتج انتاجا مباشرا،لكنه يساعد في تحفيز اليد العاملة وضمان السير العادي لأجهزة الدولة.

أيضا استنتجنا أن الانفاق العام المرجح يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي المرجح في المدى البعيد ويساهم في زيادة انتاجية القطاع الخاص،بمعنى أن نموذج بارو ينطبق اقتصاديا وإحصائيا على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1971-2011)،كما أن حجم الانفاق العام المرجح الذي يعظم الناتج الاجمالي المرجح هو: $\left(g/y\right)^{*}=\alpha=0.54$.

هذه النتائج دعمتها استنتاجات دوال الاستجابة الدفعية التي أكدت على أن الناتج الاجمالي المرجح يستجيب في أغلب الأحيان ايجابيا للتغير في الانفاق العام المرجح.

التوصيات:

1. التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر لتمويل الإنفاق العام لأن أي تراجع في أسعار النفط سيجعل الجزائر ورشة كبيرة من المشاريع غير المكتملة وتنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات انتاجية كالصناعة،الزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية على التوازنات في الاقتصاد الكلي.

2. العمل على زيادة مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال استراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأسمالي متوازن عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية والتوزيع العادل لموارد الاقتصاد على مختلف القطاعات الاقتصادية.

3. الاستمرار في تسطير برامج التصحيح الاقتصادي الذي يتم فيها التركيز على زيادة الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية مما يسمح بتطوير المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي.

4. تعميق التعاون بين القطاع الخاص والعام من خلال التوسع في اقامة المشاريع المشتركة بينهما وتشجيع القطاع الخاص في توسيع استثماراته وتوجيهها بما يتفق مع أولويات التنمية الاقتصادية.

5. يجب زيادة فعالية الإنفاق العام من خلال تحقيق أكبر عائد بأقل انفاق حكومي وتحقيق معدل جيد للادخار على اعتباره مصدرا للاستثمارات.

على الرغم من أهمية زيادة فعالية الإنفاق العام،إلا أن المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي يبقى بلا شك القطاع الخاص الذي يمكن اعتباره الغائب الأكبر في الاقتصاد الجزائري،لذا يجب العمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم للقطاع الخاص وزيادة التنافسية بين مؤسساته على نحو يسمح بإعطائه دفعة قوية تساهم في زيادة النمو وامتصاص البطالة.

آفاق البحث:

من المؤكد أن معالجة موضوع ما يأتي كمواصلة لدراسات سابقة من جهة ويفتح المجال واسعا للبحث في مختلف الجوانب ذات الصلة به من جهة أخرى ومن بين المواضيع التي نقترحها كتطوير وإثراء لهذا البحث هي:

- دراسة ترشيد الانفاق العام على المشاريع العمومية باستخدام أسلوب البرمجة بالأهداف.
- الانفاق العام وعلاقته بالتضخم.
- العوامل المفسّرة لنمو الإنفاق الحكومي:دراسة اقتصادية قياسية.

وأخيرا الحمد لله الذي أعانني وقدَّرني على إنجاز هذا العمل.

المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

الكتب.

- د.أحمد فريد مصطفى،التحليل الاقتصادي الكلي ،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،2000.
- د.أحمد رمضان نعمة الله،ايمان عطية ناصف،محمد سيد عابد،النظرية الاقتصادية الكلية،الدار الجامعية ،الاسكندرية،2003.
- د.إلمام الشريف إلمام،محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن،الجزء الأول،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003.
- د.السعيد بريش،الاقتصاد الكلي نظريات ،نماذج و تمارين محلولة،دار العلوم للنشر و التوزيع ،الجزائر،2007.
- بربرة انجهام،ترجمة حاتم حميد محسن،"الاقتصاد والتنمية"،دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،سورية،طبعة2010.
- د.بسام الحجار،علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي،دار المنهل اللبناني،بيروت ،لبنان ، 2010.
- جلالي جلاطو"الإحصاء "ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2002 .
- د.جمال علاوة ،د على صالح،"مدخل لعلم التنمية"،الشروق ،الأردن،2010.
- د. جمال لعمارة،"منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"،دار الفجر للنشر والتوزيع،الجزائر،2004.
- د.حامد عبد المجيد دراز ،د.المرسي السيد الحجازي،المالية العامة ،مصر، 2004.
- حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد *التحليل الكلي*"، دار وائل، الأردن ،الطبعة 1، 2006،
- حسين علي بخيت سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،2009
- حسين مصطفى حسين،المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1999.
- د.خالد شحادة الخطيب ،د.احمد زهير شامية،"اسس المالية العامة"،دار وائل للنشر ،عمان، 2007.
- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار وائل للنشر،ط3،عمان، الأردن، 2000.
- روبرت بارو،"محددات النمو الاقتصادي –دراسة تجريبية عبر البلدان"،ترجمة نادر ادريس التل ،دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ،الاردن ، طبعة 1 ،2009.

- زينب حسين عوض الله،مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر ،الاسكندرية، 2003.
- د.سعيد على العبيدي ،اقتصاديات المالية العامة ،دار دجلة ،عمان، 2011.
- د.سوزي عدلي ناشد،"المالية العامة"،منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، 2003.
- صالح تومي،"مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،1999.
- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات) ، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2006.
- د.طارق الحاج،المالية العامة ،دار صفاء للنشر والتوزيع،الأردن، 2009.
- عادل أحمد حشيش،أساسيات المالية العامة ،دار النهضة العربية،بيروت،1992.
- عادل أحمد حشيش،أسامة الفولي،مجدي محمود شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي،بدون د. نشر،الإسكندرية، 1998.
- د.عادل العلي"المالية العامة و القانون المالي و الضريبي" الجزء الأول،اثراء للنشر والتوزيع،عمان، 2009.
- عادل فليح العلي، "مالية الدولة" ،دار زهران، الأردن، 2008.
- عبد العزيز شربي ،طرق احصائية للتوقع الاقتصادي ،ديوان المطبوعات الجامعية،جامعة قسنطينة،1996.
- د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية"اتجاهات حديثة في التنمية"،الدار الجامعية،الاسكندرية ،2003.
- د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية،الحديث في الاقتصاد القياسي ،الدار الجامعية،الاسكندرية،2004.
- د. عبد الله خبابة ،"اساسيات في اقتصاديات المالية العامة"،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،2009.
- عبد اللطيف بن آشنهو "تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي و التنمية المستقلة في الوطن العربي"،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- عبد المجيد دراز ،و اخرون"مبادئ المالية العامة"،الدار الجامعية ، 2003.
- عبد المجيد قدي،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،طبعة 02، 2005
- عبد المطلب عبد الحميد "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"،مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
- د.عبد المطلب عبد الحميد"اقتصاديات المالية العامة"،الدار الجامعية،الاسكندرية، 2005.
- د عثمان سعيد عبد العزيز ،المالية العامة _مدخل تحليلي معاصر_، الدار الجامعية ،الاسكندرية، 2008.

- علي العطار "التنمية الاقتصادية والبشرية"،دار العلوم العربية، لبنان، 2005.
- على خليل سليمان احمد اللوزي ،المالية العامة ،دار زهران للنشر و التوزيع ،عمان ،2000.
- د.علي زغدود،المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2005.
- عمر صخري،التحليل الاقتصادي الكلي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الخامسة،2005.
- ا.عمر يحياوي "مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة"،دار هومة ،الجزائر،الطبعة الخامسة،2005.
- د.فريد بشير طاهر" التخطيط الاقتصادي"،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،لبنان، 1998.
- د.فؤاد حيدر ،"علم الاقتصاد العام"،بدون دار النشر،الطبعة الاولى،2001.
- د.فليح حسن خلف،،الاقتصاد الكلي،دار جدار للكتاب العالمي،الأردن، 2008.
- د.قحطان السيوفي،،اقتصاديات المالية العامة،دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر،سورية، 1989.
- كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.
- محرزي محمد عباس،اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2010.
- د.محمد الصغير بعلي،د.يسري ابو العلا،"المالية العامة"،دار العلوم للنشر و التوزيع،الجزائر،2003.
- د.محمد جمال ذنيبات،"المالية العامة والتشريع المالي"،الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن ، 2003
- د.محمد طاقة،د.هدى العزاوي ،"اقتصاديات المالية العامة"،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان، 2007.
- د.محمود حسين الوادي،مبادئ المالية العامة ،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان، 2010.
- منصور ميلاد يونس،مبادئ المالية العامة ،منشورات الجامعة المفتوحة ،طرابلس،1994.
- د محمود عبد الرزاق،"الاقتصاد المالي"،الدار الجامعية،الاسكندرية، 2011.
- د.مجدي شهاب،اصول الاقتصاد العام،المالية العامة،دار الجامعة الجديدة ، 2004.
- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية وتطبيقية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- د.محمد صفوت قابل،"نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر و التوزيع،القاهرة، 2008.

- محمد صالح تركي القريشي،"علم اقتصاد التنمية"،اثراء للنشر و التوزيع ،الاردن، 2010.
- د.محمد غزت غزلان،الاقتصاد الكلي،دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان،2002.
- محمد ثابث هاشم ،"التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر"،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية ، 2007.
- عجيمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي،التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياستها،الدار الجامعية،مصر،2004.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ج 1،الجزائر،1999.
- محمد صالح تركي القريشي ،" مقدمة في الاقتصاد القياسي"، مؤسسة الوراق للنشر عمان،2004 .
- محمد حلمي مراد،مالية الدولة، منشور على الموقع www.kotobarabia.com.
- د.محمود رياض عطية،اسباب ازدياد النفقات العامة في مصر،مطبعة دار نشر الثقافة الاسكندرية،1948، منشور على الموقع www.4shared.com.
- د.نوازد عبد الرحمن الهيتي،د.منجد عبد اللطيف الخشالي،"المدخل الحديث في المالية العامة"،دار المناهج، طبعة01، عمان، 2005.
- ناصر مراد ،فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق،دار هومة للنشر،الجزائر ،2003.
- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- د.ناظم محمد نوري الشمري،محمد موسى الشروق،"مدخل لعلم الاقتصاد"،دار زهران،عمان،2007.
- نزار سعد الدين العيسي "مبادئ الاقتصاد الكلي" دار العلمية الدولية، ، الأردن، 2001.
- نعمة الله نجيب إبراهيم،" مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر، 2002.
- هشام مصطفى الجمل،دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين المظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة تطبيقية ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2006.
- وليد عبد الحميد عايب،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي،مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع،بيروت ،لبنان، 2010.

– يوسف أحمد كمال ،فقه الاقتصاد العام ،دار النشر ستايرس،القاهرة،1990.

الرسائل الجامعية:

– جمال يرقي"أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر،2002/2001.

– حمزة مرادلسي"دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2010/2009.

– صدر الدين صواليلي " النمو و التجارة الدولية في الدول النامية "،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2006/2005.

– عبد الرحيم شيبي "السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازني:حالة الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد،جامعة ابو بكر بلقايد ،تلمسان،2007/2006.

– فارس رشيد البياتي" التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي" أطروحة دكتوراة في الاقتصاد،الاكاديمية العربية ،2008.

– كريم بودخدخ " أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر 2009/2001 " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر، 2010.

– محمد دهان"الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة ودراسة تقييمية للجزائر" أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في الاقتصاد جامعة متنوري قسنطينة،2010/2009.

– محمد رتيعة "السياسة الجبائية،الانفاق العام والنمو الاقتصادي دراسة قياسية للجزائر (1970-2006)"مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص الطرق الكمية،المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء INPS،2007.

– محمد شريف" السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2010/2009.

– مسعود دراوسي "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990- 2004) "أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في الاقتصاد ،جامعة الجزائر،2006/2005.

– ناجي بن حسين"دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"اطروحة لنيل شهادة دكتوراة في الاقتصاد،جامعة منتوري قسنطينة،2007/2006.

المجلات:

– أ.ابراهيم شريفي "دور راس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2012/1964" ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد 08 ،2012.

– أحمد غربي"ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"،مجلة البحوث والدراسات العلمية،عدد 04 أكتوبر،2010 ،جامعة يحي فارس المدية.

– د.حاكمي بوحفص"الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر،المغرب،تونس" مجلة شمال ايفريقيا،العدد 7،منشور على الموقع:www.univ-chlef.dz/renaf/articles-renaf-N-07/article-01.pdf

– حمد بن محمد ال الشيخ "العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر شواهد دولية"،مجلة جامعة الملك سعود ،العدد 14 ،السعودية ،2002.

– صلاح مهدي البيرماني"قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،العدد52، المجلد 14، 2008.

– عبد الرحيم شيبي ،بطاهر سمير"فعالية السياسة المالية بالجزائر :مقاربة تحليلية وقياسية"،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ،المجلد الثاني عشر ،العدد الأول ،جوان ،2010،المعهد العربي للتخطيط.

– د. عبد الرحيم شيبي ،د بطاهر سمير "حجم الدولة والنمو الاقتصادي :دراسة تحليلية قياسية"،منشور بالمجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة،العدد 01 ،يناير 2010 ،مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية ،جامعة معسكر ،الجزائر.

– عبد القادر ساهد،بودغن ثاني شفيقة"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"،مجلة السياسات الاقتصادية ،العدد 02،جامعة ابوبكر بلقايد،تلمسان،ديسمبر2011.

– قانة بن إسماعيل" الاقتصاد الكلي الجزائري:رؤية قياسية مستقبلية"،مجلة الباحث عدد رقم8، 2010 .

– محمد نجاة الله صديقي ترجمة عمر سالم باقعر"مفهوم الانفاق العام في دولة اسلامية حديثة "،مجلة جامعة الملك عبد العزيز،الاقتصاد الاسلامي ،م5،ص 3-37 (1993/1413).

– محمد صقر،سمير شرف"الانفاق العام و دوره التنموي في الاقتصاد السوري"،مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية،المجلد 30،العدد 03 ،2008.

- محمد كريم قروف،د محمد الطاهر سعودي"السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 2011/1999 "،مجلة جامعة تكريت للعلوم ،المجلد 19،العدد 12 ،كانون الاول 2012،.

- محمد مسعي"سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو "،مجلة الباحث،عدد رقم 10، 2012.

- د.مصطفى بلمقدم،د.يوسفات علي" التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة قياسية من (2009/1970)"،مقال منشور في مجلة السياسات الاقتصادية ،عدد رقم 02،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ،ديسمبر 2011.

- ممدوح الخطيب" محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي"، الإدارة العامة،المجلد التاسع والأربعون، العدد الثالث،2009 .

- مجلة التمويل و التنمية، دور صندوق النقد الدولي في التكيف، واشنطن، سبتمبر1990

المراسيم والقوانين والتقارير ودراسات والجرائد الرسمية:

- استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2011،مصادر وطنية ودولية أخرى.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو ،بوابة الوزير الاول،منشور على الموقع:
www.premie-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf
- برنامج التنمية الخماسي،منشور على الموقع: www.mae.dz/photos/gov/ProAr.pdf
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد72،الصادرة في 2012/12/30 الموافق ل 16 صفر 1434هـ.
- المادة 24 من قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية.
- خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية تقرير ملخص،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية،وزارة الاشغال العمومية ،"حصيلة (2005-2009) وبرنامج (2010-2014) ،نوفمبر 2009.
- صندوق النقد الدولي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2011.

ملتقيات ومحاضرات

- الصديق نصر الشائبي ،مقال بعنوان الانفاق العام ودور الدولة في الماضي والحاضر ،مصر ،2009/08/18 منشور على الموقع http :www.ceolibya.com/inc/print .php ?id=3135

- عبد الحكيم حططاش،هند زيتوني، ملتقى دولي ،تحت عنوان الجزائر :خمسون سنة من التجارب التنموية ،ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع ،أيام الملتقي:2012/12/08 و 2012/12/9 ،المداحلة بعنوان رؤية نقدية لنظام الصفقات العمومية في الجزائر الشفافية ،السرعة ،الرقابة المالية ،عرضت في 2012/12/08.

- عبد الرؤوف عبادة،عبد الغفار غطاس،ملتقى دولي ،تحت عنوان الجزائر:خمسون سنة من التجارب التنموية ،ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع ،ايام الملتقي:2012/12/08 و 2012/12/9 ،المداحلة بعنوان "أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية من 2008/1970"، عرضت في 2012/12/08 .

- عبد القادر قديد،عبد القادر على بن يحي، ملتقى دولي ،تحت عنوان الجزائر:خمسون سنة من التجارب التنموية ،ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع ،ايام الملتقي:2012/12/08 و 2012/12/9 ،المداخلة بعنوان "دور المنشات القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى البعيد".

- د.عبدالكريم البشير وسمير دحمان"تطورات نظريات النمو الاقتصادي"،ملتقى دراسي،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،من خلال الرابط التالي: www.univ -chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/com.../com_1.pdf

- د. عبد الكريم البشير ، دحمان بواعلي سمير"قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري"بتاريخ 2012/4/14،من خلال الرابط التالي: www.univ- chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/com.../com_1.pdf

- د. عبد اللطيف مصيطفي،ا.بن سانية عبد الرحمان"انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي"،الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي ورهانات المستقبل 24،2011/02/23،المركز الجامعي غرداية.

- د.محمد إبراهيم طه السقا" التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة (1990-1995) "،كلية التجارة و إدارة الأعمال – جامعة حلوان.

- مقالة بعنوان:"الإنفاق العام، أنواعه وأقسامه" [على الخط] تاريخ الإطلاع: 2011/02/11، على الساعة/ 21:00، الرابط: http://faculty.ksu.edu.sa/73558/Miscellaneous/

- محاضرات الدكتور شيبي عبد الرحيم في مقياس الاقتصاد الكلي،جامعة تلمسان.

- نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، [على الخط]، متاح على:- http://www.slideshare.net/Ahasahas/ss-5132069>،تاريخ الاطلاع 27 مارس 2012.

- د.وليد حنا عزيز،"ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في الاردن_دراسة مقارنة "،مؤتمر العلمي الرابع،جامعة فيلادلفيا ،الاردن،2005/03/16 منشور على الموقع:http://www.jps-dir.com/forum/upload/1364/21.pdf

II. المراجع باللغة الاجنبية.

OUVRAGES :

- Ahmed Benbitour ;l'Algérie au troisiéme Milénaire ,Defis et potentialites ;edition MARINOOR ;Algérie 1998 .
- Ahmed Henni, Economie De L'algerie Independante, ENAG, Algérie, 1991.
- ALAN.J.Auerbach and martin fldstein ;hand book of public economics ; volume1; elesevier;5 edition.
- Andrew Dunnett " Understanding the Economy" 4th edition, Longman, 1998.
- . Ben Vogelvang ;econometrics theory and application s with eviews;Addison Wesley;2005.
- Bernard Paulre ;la causalité en économie signification et portée de la modalisation structurelle,lyon,presse universitaire,1985.
- Carlos Sabillon ;on the cause of economic growth;algora publishing publishing;new York;2008 .
- Cadoret. I et Benjamin.C et autre ; « économétrie appliquée :méthodes,application corrigés »,de Boeck ; Bruxelles ;1ere édition ;2004 .
- charles.I.Jones ;tradition de la premeire americaine par fabrice mazerolle ;theorie de la croissance endogene(paris de boek universite) ; 2000.
- C.Hurlin ;économetrie appliquée des series temporelles ;université de paris Duphine ;2003.
- Claudio Araujo, Jean-François Brun, Jean –Louis Combes, "**économétrie**", Bréal, 2004.
- david begg, macro economie, 2ème Ed, paris, dunod, 2002.
- Dominique Geullec ; Pierre Rall ; les nouvelles théories de la croissance ;5em édition,Paris ;la découvert ;2003 .
- Damodar .N Gujarati ;basic econometrics ;fourth edition ;2004 .
- Everett E.Hagen, The economic of development, 1988.
- François Escalle ;maitriser les finances publiques pourquoi ;comment ;edition economica ;2005 .
- Gilbert Koenig ;macroeconomie internationale ;economica ;Paris ;1997 .
- Gregory Mankiw ;macroéconomie ;3 édition ;edition de Boeck ;Belgique ;2003 .
- Jacque Brasseul ;Introduction à l'économie du développement ;paris ;Armond Colin ;édition 1993.

- Jean-François renaud ;Eric Tabourin ;'les grands fonction économique' ;édition ellipses ;Paris .
- JEAN-NOEL Kapferer, JEAN-CLAUDE Thoenig "La marque –moteur de la competitive des entreprises et de la croissance de l'economie" ; ediscience international, 3eme tirage, Paris ;1994.
- Jean Pierre Védrines , technique quantitative de gestion , librairie vuibert, Paris ,1985.
- J.O.Hairault ; analyse macroéconomique ;tome :1 ;la decouvert ;paris;2000.
- Joseph G .Monk ,gestion de la production et des opérations,traduit par: Cloud Engrand ,MC GRAWHILL Eduition ,Paris,1993.
- Katheline Schubert ;Macroéconomie comportements et croissance ;vuibert ;1996 .
- Lionel Stoleru ;l'equilibre et la croissance économique princcipes de macroéconomie ;3e edition ,dunod ;paris;1973 .
- Maré Nouchi ;croissance ;histoire économique ;edition Dalloz ;France ;1996 .
- Matouk Belattaf ; « economie du développement » ;office despublication universitrires ; Algerie ;2010.
- Murry R Spiegel , theory and problems of statistics , Mc GRAW Hill Edition , New York.
- Parkin.M ;Bade.R ;Camichael.B ; 'introduction à la macroéconomie modérne' ;ERPI ;3eedition ; Québec .
- Philippe AGHION, Peter HOWIT, Théorie de la Croissance Endogène (paris Dunod, 2000) .
- philips arestis, the case for fiscal policy, the levy economics institutson university of leeds, London, 2005.
- Philippe Darreau ;croissance et politique économique ; 1eredition 2003.
- Philippe Hugan ;Economie du developpment ;edition Dalloz ;France ;1989 .
- Philippe Gillet ; L'efficience des marches financières ; edition economica ; 1999 .
- Pierre Bailly ,exercices corrigés de statistique discraptive ,offices des publication universiters Alger .
- Regis Benichi ;Marc Nouschi ;La Groissance au XIXemeet XX siecle ;2 eme édition ;paris ;(edition marketing) ;1990 .
- R.Bourbonnais ;M.Terraza ;analyse de series temporelles en economie ;edition PUF ;paris ;1998 .
- Régis Bourbonnais ;économétrie ;5eme Edition ;dunod ;paris ;2004
- Robert Cros ;Finances publique-institutions et mecanisimes économique- ;edition cujas ;Paris ;1994 .
- Robert J.Barro ;Xavier Sala-I-Martin ;la croissance economique ;ediscience international ;1996.

- Sandrine lardic et Valérie mignon ; « économétrie des séries temporelles macroéconomique et financière » ;economica ;paris ;2002 .
- Stanly Fischer et aures ;macroéconomie ;2 édition ;paris,2002 .
- Stephen Bazen ;Mareva Sabatier ;économétrie des fondements à la modélisation ;Vuibert ; paris ;2007.
- Subrata Ghatak ;introduction to development economics;third edition;routledge;london and Newyork ;1998.
- Tahar ben houria ;l'economie de l'algerie, Paris, François Maspero, 1980.
- TAKUO Dome ;the political economy of public finance in britain 1787-1873 ;rotiedge taylor and francis Group ;London;2004.
- Thirlwall.A"Growth and Development" 6th edition ;Macmillan Press Ltd., 1999.
- Valérie, Mignon, econometrie, édition campus économie, Paris,2008.
- Vassilis Daukakis ;Rhthmes de croissance et developpment économique ;office des publications universitrires ; Ben Aknoun ;Alger .
- William H.Greene ;Econometric analysis ;fifth edition ;new York university;2003.

✍ Theses :

- Ahmed Zakane ;dépublique productives ;croissancea long terme et politique economique-essai d'analyse econoétrique appliquée au cas de l'Algerie ;these pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en sciences économique ;universite d'Alger ;2003 .
- Ben Mimoun Mohamed ; 'dépenses publiques d'éducation et performances socioeconomiques',pour obtenir le grade de docteur ,de l'université de Paris 1-Pantheon Sorbonne ;U.F.R de science economique ;2007.

✍ Rapport :

- A.Lamiri ;Nous avons besoin d'une institution unique qui mobilise les meilleurs intelligences ;in Elwatan Supeco du 12 au 18/03/2007.
- Algeria; Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 05/51; February 2005.
- Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 06/102; March 2006.
- Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 08/102; March 2008.
- Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 12/21; January 2012.
- annuaires statistique-ons-Algérie.
- La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2011,disponible sur:

<http ://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/rplf2011.pdf>,(consulte :le 12/06/2012).

- Ministère des Finances :"La Situation Economique et Financière". (1999-2004.).

− World Bank, "a public expenditure review", report n° 36270, vol 1, 2007, p :4

(http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf)reviewed on 10/10/2012.

✍ Revues et articles :

− Abderrahim Chibi ;Mohamed Benbouziane ;and Mohamed Chekouri;the macroeconomie effects of fiscal policy shocks in Algeria an empirique study;economic research forum;august 2010.

− .A.Dickey, W.A.Fuller., Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, 1981.

− Alicia H. Munnell ; Policy Watch Infrastructure Investment and Economic Growth; Journal of Economic Perspectives- Volume 6, Number 4-Fall 1992.

− Allan Wright and Kari Grenade ; The Relationship between Public Spending and Economic Growth in Selected Caribbean Countries: A Re-Examination; public finance review ;published online 29 august;2013.

− Andreas Bergh and Magnus Henrekson ;Government size and growth ;Asurvey and interpretation of evidence; research institute of industrial economic;IFN Working Paper n.858;2011.

− Catherine Guio-Anne.Marcus Jardin, Article croissance Endogène spécialisée et développement régional, OCDE ,2004.

− Constantinos Alexiou ; Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE); Journal of Economic and Social Research 11(1) 2009, 1-16.

− Economic and social commission for western asia , analysis of performance of growth and productivity in the escwa ergionfifth ,issue, united nations,2007 .

− Engle, R.F., and Granger, C.W.J., (1987): " Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing", *Econometrica*, Vol.55.

− Gervasio Semedo ; « L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité » ; L'Actualité économique, vol. 83, n° 2, 2007.

− Granger, C.W.J., and Newbold, P,(1974): "Spurious Regression in Econometrics", *Journal of Econometrics*, Vol.26.

− Granger, C.W.J (1981):" Some Properties in Time Series Data and Their Use in Econometric Model Specification", *Journal of Econometrics*, Vol.16.

− Hussin Abdullah ; Selamah Maamor ; Relationship between National Product and Malaysian Government Development Expenditure: Wagner's Law Validity Application;international Journal of business and management;vol5 n°1;January 2010.

- JOHN LOIZIDES AND GEORGE VAMVOUKAS; GOVERNMENT EXPENDITURE AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM TRIVARIATE CAUSALITY TESTING ; Journal of Applied Economics, Vol. VIII, No. 1 (May 2005).

- Leanne Ussher ;do budget deficits raise interest rates ?a survey of the empirical literature;new school for social research ;working paper,n°3;1998,p:03;(wwww.qc-econo_bba.org/RePEc/pdf/0005.pdf) reviewed on 12/11/2009.

- LOUIS NKWATOH SEVITENYI ; GOVERNMENT EXPENDITURE AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: AN EMPIRICAL INVESTIGATION (1961-2009); The Journal *of* Economic Analysis; YEAR 2012, VOLUME III, ISSUE I.

- Martial Foucaulti ;institution ,croissance économique et depenses publiques ;p :251 ; sur le sites : Martial-foucault.com/wp-content/uploads/2011/chapitre12-final.pdf.

- Michinori Uwasu ;the Solow growth model ;ApEc 3006 ;spring ;2006.

- Niloy Bose , M Emranul Haque and Denise R Osborn; « Public Expenditure and Economic Growth: A Disaggregated Analysis for Developing Countrie »; the Manchester school vol 75 N0 .5 ,1463-6786 533-556;September, 2007.

- Paul Romer;'increasing return and long run growth' ;journal of political economy ;university of Chicago;press;vol 94;n;05;(1986) .

- *Robert.J.Barro ; Government Spending in Simple Model of Endogeneouus Growth ;*

The journal of political economy ;vol;98,N_0;5;part2:the problem of development :A conference of the institute for the study of free enterprise systems(oct,1990)S103-S125.

- Salvadori, neri. The Theory Of Economic Growth Aclassical, per Spective , Edward elgar publishing ; INC,136wesst street suitezoz 202 north ampaton massachuesttsolors, USA .

sites internet :

- Demetrious Sideris ;Wagner's law in 19 centry ;bank of Greede working paper n°64 :2007 ;p :5(www.bankofgreece.gr/bogekdoseis/paper200764.pdf) reviewed on 23/10/2009.

- HOUNKPODOTE, Hilaire and BATIONO ; HETEROGENEITY OF THE CAUSALITY BETWEEN PUBLIC EXPENDITURE AND ECONOMIC GROWTH IN WAEMU COUNTRIES:WHAT ARE THE IMPLICATIONS FOR POLICY COORDINATION BUDGET; Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/26027/ MPRA Paper No. 26027, posted 20. October 2010.

- Murat Yildizoglu ;la croissance économique (France ;universite montesqyireu ;bordeaux ;IV,2001),au page web :http://www.vcharite.univ-mrs.fr/pp/yildi/croissance/croissance web/node8.html.

- organization for economic co-operation and development ;the sources of economic growthin OECD counties;2003;(www.oecd.org/dac/icted/does/others-eco-growth.pdf); reviewed on 15/02/2010.

- Richard Grabowski ;Michal Shields ;a dynamic Keynesian model of development;journal of economic development ;volume 25;n:01;2000;p:01;(http://www.jed.or.kr/full-text/25-1/grabowski.PDF);reviewed on 10/10/2009.

- Serena Lamartina ;Andrea Zaghini ;increasing public expenditure ;wagner's law in OECD contries;centre for financial studies working paper n°13;2008;p:17;

(http://www.ifk-cfs.de/fileadmin/downloads/wp/08_13.pdf), reviewed on 14/11/2009.

- www.World Bank.org .

الملاحق

ملحق (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم

(2005-2010)

(نسبة مئوية)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم	4.6	5.2	5.4	2.9	0.5-	5.0
الدول المتقدمة	2.7	3.0	2.7	0.2	3.4-	3.0
الولايات المتحدة	3.1	2.7	1.9	0.0	2.6-	2.8
منطقة اليورو	1.7	3.1	2.9	0.4	4.1-	1.7
المملكة المتحدة	2.2	2.8	2.7	0.1-	4.9	1.3
اليابان	1.9	2.0	2.4	1.2-	6.3-	3.9
كندا	3.0	2.8	2.2	0.5-	2.5-	3.1
الدول المتقدمة الأخرى .و منها :				1.7	1.1-	
الدول الأسيوية حديثة التصنيع			4.9	1.7	3.2-	2.8
أستراليا	4.8	4.7	4.3	2.6	1.3	7.9
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	2.9	4.2	4.6	6.1	2.7	2.7
افريقيا جنوب الصحراء	3.1	2.6	8.8	5.6	2.8	7.3
وسط و شرق أوروبا	7.3	8.2	7.2	3.2	3.6	5.0
رابطة الدول المستقلة	6.2	6.4	5.5	5.3	6.4	4.2
الدول النامية الأسيوية	5.9	6.4	9.0	7.7	7.2	4.6
الصين	6.7	8.9	11.4	9.6	9.2	9.5
الهند	9.5	10.4	14.2	6.2	6.8	10.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	11.3	12.7	9.9	5.1	1.8	10.4
أمريكا اللاتينية و الكاريب	9.2	9.7	7.2	4.3	1.7-	3.8
البرازيل	6.2	6.4	5.7	5.2	0.6-	6.1
المكسيك	4.7	5.6	6.1		6.1-	7.5
	3.2	4.0				

	3.2	5.2	3.2	1.5		5.5

هي مجموعة دول نصف الكرة الغربي سابقا .وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين ا لشمالية (باستثناء الولايات المتحدة و كندا) و الجنوبية و دول الكاريب

المصدر : صندوق النقد الدولي . قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي . أبريل 2011

ملحق رقم 2:تطور معدلات النمو بالقيمة (الاسمية والحقيقية) داخل قطاع المحروقات وخارجه خلال القترة (*2000-2010*).

السنوات	اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة الوطنية*	اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة الوطنية•	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	معدل نمو الناتج المحلي خارج المحروقات (%)	معدل نمو الناتج المحلي داخل المحروقات(%)
2000	4,1235	2,52283	2.2	1.2	4.9
2001	4,2608	2,58843	2.6	5.5	1.6-
2002	4,5461	2,71008	4.7	5.3	3.7
2003	5,2643	2,89708	6.9	6	8.8
2004	6,1267	3,04773	5.2	6.2	3.3
2005	7,499	3,20316	5.1	4.7	5.8
2006	8,512	3,26722	2	5.6	2.5-
2007	9,4101	3,36524	3	6.3	0.9-
2008	1,1043	3,36524	2.4	6.1	2.3-
2009	1,0034	3,52871	2.4	9.3	1.6
2010	1,2049	3,64516	3.3	5.9	2.6-

www.World Bank.org

La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2011,disponible sur: <http ://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/rplf2011.pdf>,(consulte le 12/06/2012)..

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 08/102; March 2008;p:03.

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 12/21; January 2012;p:03.

*: اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة الوطنية من سنة 2000 الى 2007 الوحدة مضروبة في $(\times 10^{12})$و من سنة 2008الى 2010 $(\times 10^{13})$

•اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة الوطنية الوحدة $(\times 10^{11})$

ملحق رقم 3 :تطور مؤشرات الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)،(بليون دج).

السنوات	(1)الانفاق الحكومي الكلي	(2)معدل نمو الانفاق الحكومي %	(3)الانفاق الجاري	(4)معدل نمو الانفاق الجاري %	(5)نسبة الانفاق الجاري الى الانفاق الكلي %	(6)الانفاق الاستثماري	(7)معدل نمو الانفاق الاستثماري %	(8)نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق الكلي %
1999	1,034.4	/	768.6	/	74.3	265.8	/	25.69
2000	1,178.1	13.89	856.2	11.39	72.67	321.9	21.10	27.32
2001	1,320.9	12.12	963.5	12.53	72.94	357.4	11.02	27.05
2002	1,550.5	17.38	1,097.6	13.91	70.79	452.9	26.72	29.20
2003	1,752.7	13.04	1,199.1	09.24	68.41	553.6	22.23	31.58
2004	1,891.8	7.93	1,245.5	03.86	65.83	646.3	16.74	34.16
2005	2,052.0	8.46	1,241.4	0.32-	60.49	810.6	25.42	39.50
2006	2, 454.4	19.62	1,435.2	15.61	58.47	1,019.2	25.73	41.52
2007	3,114. 2	26.88	1,672.0	16.49	53.68	1,442.3	41.51	46.31
2008	4,191.2	34.58	2,218.0	32.65	52.92	1,973.3	36.81	47.08
2009	4,185.3	0.14-	2,259.5	01.87	53.98	1,925.8	02.40-	46.01
2010	4,502.4	7.57	2,694.5	19.25	59.84	1,807.9	06.12-	40.15
2011	5,853	29.99	3,879	43.95	66.27	1,974	09.18	33.72

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 05/51; February 2005;p:20

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 09/111; April 2009;p:21.

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 12/21; January 2012;p:21.

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 13/49; February 2013,p:14.

(2)،(4)،(7):معدلات محسوبة من طرف الطالبة على النحو الآتي(القيمة t-القيمة (t-1))/القيمة (t-1) .

(5)،(8):معدلات محسوبة من طرف الطالبة على النحو الآتي(القيمة t للإنفاق الجاري او الاستهلاكي/القيمة t للإنفاق الكلي).

ملحق رقم (4):تطور هيكل الانفاق الجاري في الجزائر(بليون دج).

السنوات	الرواتب و الاجور	منح المجاهدين	معدات و ادوات	التحويلات	خدمات الادارة	مدفوعات و فوائد الدين العام
1999	275.6	61.7	53.6	163.9	81.9	123.9
2000	281.1	57.7	54.6	200.0	92.0	162.3
2001	315.4	54.4	46.3	276.7	114.6	147.5
2002	339.9	73.8	68.5	334.3	137.6	137.2
2003	392.8	61.6	58.8	326.1	161.4	118.3
2004	442.3	69.2	71.7	396.1	176.5	85.2
2005	490.1	79.8	76.0	332.7	187.5	73.2
2006	531.3	92.5	95.7	430.1	215.5	68.6
2007	628.7	101.6	93.8	489.8	273.0	85.0
2008	826.6	103.0	111.7	824.7	360.8	61.4
2009	879.9	130.7	112.5	839.0	412.54	37.4
2010	1,193.1	151.3	121.8	795.5	513.2	36
2011	1,740	163	130	1,808	161	38

المصادر :

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 05/51; February 2005;p:20

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 09/111; April 2009;p:21.

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 12/21; January 2012;p:21.

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 13/49; February 2013,p:14.

ملحق رقم 05: تطور هيكل الانفاق الاستثماري في الجزائر (بمليون دج).

	الزراعة و الصيد البحري	الري و الموارد المائية	الصناعة و الطاقة	السياحة	البنية التحتية الاقتصادية	البناء	التربية و التعليم	البنية التحتية الاجتماعية	البنية التحتية الادارية	التهيئة و العمران
1999	6,562	31.649	8.553	13	30.068	60.709	35.177	9.187	22.905	23.056
2000	8,595	34.462	7.278	9	34.501	69.511	38.819	12.298	29.341	30.948
2001	20.339	38.127	6.448	126	53.903	78.248	53.762	17.499	31.125	36.067
2002	27.064	75.376	7.602	54	65.725	88.409	55.951	27.407	28.438	41.114
2003	15.777	67.760	5.904	13	71.762	74.935	60.032	31.517	30.504	43.091
2004	8.479	89.050	225	2	79.862	65.993	61.810	30.811	21.300	27.899
2005	13.104	125.43	95	6	155.27	67.516	84.540	35.567	29.961	37.235
2006	12.463	169.10	130	24	210.63	87.506	84.136	30.552	37.359	39.378
2007	15.099	183.89	200	17	380.38	184.74	126.16	41.760	54.439	79.350
2008	26.390	221.02	24	100	539.24	187.57	135.71	54.885	80.365	78.911
2009	25.769	256.55	134	374	398.51	230.75	144.91	68.483	85.665	77.613
2010	22.388	272.11	164	506	381.67	293.49	153.51	71.235	113.72	65.349
2011	17.562	284.22	164	345	399.68	137.76	127.59	77.748	116.34	47.437

المصادر:

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 05/51; February 2005;p:22

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 08/102; March 2008,p:24.

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 09/111; April 2009;p:23.

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 12/21; January 2012;p:23.

Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No. 13/49; February 2013,p:15.

ملحق رقم(06):نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير.

Vector Error Correction Estimates
Date: 04/03/14 Time: 01:03
Sample (adjusted): 1974 2011
Included observations: 38 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LNY(-1)	1.000000
LNK(-1)	0.373655 (0.16852) [2.21724]
LNG(-1)	0.534459 (0.33927) [1.97530]
C	-20.87878

Error Correction:	D(LNY)	D(LNK)	D(LNG)
CointEq1	-0.264461 (0.08703) [-3.03888]	-0.366211 (0.14477) [-2.52968]	-0.161722 (0.14099) [-1.14703]
D(LNY(-1))	-0.258188 (0.21043) [-1.22694]	0.104245 (0.35005) [0.29780]	0.449608 (0.34093) [1.31879]
D(LNY(-2))	0.021281 (0.20229) [0.10520]	0.038662 (0.33650) [0.11489]	0.220462 (0.32773) [0.67269]
D(LNK(-1))	0.024978 (0.10719) [0.23303]	-0.130724 (0.17831) [-0.73315]	-0.303790 (0.17366) [-1.74936]
D(LNK(-2))	0.138285 (0.11639) [1.18809]	-0.230536 (0.19362) [-1.19068]	-0.046472 (0.18857) [-0.24645]
D(LNG(-1))	0.068226 (0.17485) [0.39020]	0.150686 (0.29086) [0.51808]	-0.110609 (0.28327) [-0.39047]
D(LNG(-2))	-0.124210 (0.15859) [-0.78323]	0.265175 (0.26381) [1.00519]	-0.060425 (0.25693) [-0.23518]
C	0.035884 (0.02172) [1.65201]	-0.071408 (0.03613) [-1.97622]	0.020293 (0.03519) [0.57664]
R-squared	0.396530	0.221199	0.179797
Adj. R-squared	0.255720	0.039479	-0.011583
Sum sq. resids	0.403369	1.116187	1.058754

S.E. equation	0.115955	0.192889	0.187861
F-statistic	2.816069	1.217252	0.939474
Log likelihood	32.44464	13.10602	14.10971
Akaike AIC	-1.286560	-0.268738	-0.321564
Schwarz SC	-0.941805	0.076017	0.023191
Mean dependent	0.023198	-0.041846	0.042625
S.D. dependent	0.134407	0.196813	0.186782

Determinant resid covariance (dof adj.)	8.93E-06
Determinant resid covariance	4.40E-06
Log likelihood	72.60320
Akaike information criterion	-2.400168

ملحق رقم (07):السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة. الوحدة (دج)

Obs	Pib	Dep	dep_{COS}	dep_{INV}
1971	80599000000	2256357270	1430967224	825390047
1972	102700000000	2509602790	1544803060	964799730
1973	106620000000	2809451350	1701014330	1108437020
1974	114610000000	3581077439	1938729076	1642348363
1975	120390000000	5101876723	3074320905	2027555818
1976	130490000000	4967523391	3114702233	1852821157
1977	137350000000	5286280460	301937100	2266909458
1978	150010000000	5262308911	2944396777	2317912134
1979	161230000000	5368820161	3001828598	2366991562
1980	162500000000	6765351586	3691968073	3073383513
1981	167370000000	7858754110	4196151292	3662602818
1982	178090000000	9231833363.0	4596015001	4635818361
1983	187700000000	10131567627	5177453164	4954114463
1984	198220000000	10042270735	5670912595.9	4371358139
1985	205550000000	10056708844	5517769044.0	4538939799
1986	206370000000	9792055576.99	5125529091	4666526486
1987	204930000000	7689826816	4485732310	3204094507
1988	202880000000	7596751912	4403426993	3193324919
1989	211800000000	7466734282	4422225658	3044508624
1990	213500000000	7382153821	4428912671	2953241149
1991	210940000000	8179774010	4954773504	3225000506
1992	214730000000	10430250963	6485904761.9	3944346201
1993	210220000000	13298684640	8020900466	5277776257
1994	208330000000	10945764873	6610589016	4335175857
1995	216250000000	11579195933	6901041697	4678154236
1996	225110000000	11266608675	7262355580	4004253095
1997	227590000000	11881920216	8346690924	3534727022
1998	239200000000	12236049453	9096865103.0	315563553
1999	246850000000	12805153563	9531132956	3274020606
2000	252280000000	13662376912	9642871821.9	4019505090
2001	258840000000	16187589765	10575000000	5612981771.9
2002	271010000000	17609514737	11576000000	6033183246
2003	289710000000	19088920249	12033000000	7055663131.9
2004	304770000000	19465429741	12166000000	7299536153.0
2005	320320000000	23029830000	12553000000	104770000000
2006	326720000000	34749984244	14070000000	20680000000
2007	336520000000	37207718745	15581000000	21627000000
2008	344600000000	37255559319	19940000000	17738000000
2009	352870000000	35922079023.9	19212000000	16374000000
2010	365570000000	36925920575	22048000000	14793000000
2011	374350000000	64757345319.0	30367000000	15453000000

www.wordbanque.org
www.IMF.com

حيث:

PIB=Lnpib

DEP=lndep

DEP_{INV}=$lndep_{INV}$

DEP_{COS}=$lndep_{COS}$

Obs	PIB	DEP	DEP_{INV}	DEP_{COS}
1971	25.1127545	21.5370175	20.5313666	21.0816164
1972	25.3551042	21.6433903	20.6874311	21.1581623
1973	25.3925269	21.7562551	20.8262168	21.2544906
1974	25.4648003	21.9989296	21.219393	21.3852985
1975	25.5140222	22.3528743	21.4300969	21.8463499
1976	25.5945579	22.3261872	21.3399753	21.8593994
1977	25.6458078	22.3883807	21.5416833	19.5257293
1978	25.7339545	22.3838357	21.5639327	21.8031698
1979	25.8060689	22.403874	21.5848856	21.8224875
1980	25.8139438	22.6350801	21.8460449	22.0294255
1981	25.8435026	22.7848939	22.0214399	22.1574336
1982	25.905538	22.9459235	22.2570786	22.2484555
1983	25.9581305	23.0389219	22.3234843	22.3675791
1984	26.0126187	23.0300691	22.1983396	22.4586159
1985	26.0489506	23.0315058	22.2359593	22.4312395
1986	26.0529426	23.0048372	22.2636808	22.3574996
1987	26.045918	22.7631641	21.8876954	22.2241676
1988	26.0358676	22.7509866	21.8843285	22.2056489
1989	26.0789271	22.7337236	21.8366054	22.2099089
1990	26.0868953	22.7223313	21.8061691	22.2114199
1991	26.0748227	22.8249304	21.8941989	22.3236173
1992	26.0926627	23.0679762	22.095549	22.5928972
1993	26.071439	23.310931	22.3867707	22.8053165
1994	26.0623983	23.1162184	22.190028	22.6119386
1995	26.099694	23.1724759	22.2661695	22.6549382
1996	26.1398758	23.1451092	22.1106229	22.7059701
1997	26.1508158	23.1982838	21.9859019	22.845131
1998	26.2005579	23.2276523	19.5698707	22.9311957
1999	26.2320566	23.2731135	21.9092846	22.9778294
2000	26.2538181	23.3379117	22.1144246	22.9894848
2001	26.2794858	23.5075107	22.4483479	23.0817215
2002	26.3254147	23.5917052	22.5205406	23.1722285
2003	26.3921384	23.6723739	22.6770964	23.2109401
2004	26.4428315	23.6919059	22.7110766	23.2219023
2005	26.4925736	23.8600562	25.3750429	23.253204
2006	26.5123762	24.271445	23.7524399	23.3672992
2007	26.541935	24.3397821	23.797209	23.4692993
2008	26.5656515	24.341067	23.5989607	23.7160114
2009	26.589368	24.304618	23.5189875	23.6787896
2010	26.6247352	24.3321796	23.4174277	23.8164745
2011	26.6484517	24.893913	23.4610986	24.136614

ملحق رقم (08):قاعدة البيانات المستعملة في دراسة نموذج بارو

obs	Y	K	G
1971	361642.985	9816.55777	985.362036
1972	414790.844	11550.0336	1057.41335
1973	418525.038	12325.8763	1202.393
1974	608821.678	11589.5029	1377.4428
1975	588372.477	14707.3147	1700.25645
1976	626656.146	16671.4365	1712.88333
1977	625397.5119	16574.6646	1831.75886
1978	911680.566	29480.6638	2625.03198
1979	617049.8569	15243.3841	1614.43637
1980	683962.993	11733.3759	1852.63476
1981	675674.838	10663.0866	2035.2851
1982	659542.511	9475.7824	2301.50481
1983	670879.461	8359.42777	2458.22636
1984	684132.862	8962.74049	2958.82346
1985	644735.803	8952.41158	2994.62389
1986	585382.752	10844.5677	2451.78614
1987	579389.636	9198.53849	1992.56697
1988	581731.854	6941.60208	1992.3691
1989	569697.199	7916.04023	1675.57997
1990	624166.964	8533.45428	1532.90375
1991	728983.857	8566.127109	1830.87603
1992	671144.318	8566.08756	2690.02603
1993	610262.505	7627.31308	2043.80368
1994	591765.584	8303.79965	1832.62837
1995	576990.812	8699.18014	1707.5519
1996	606597.73	7247.27197	1710.29639
1997	600348.993	6144.8812	1824.88652
1998	565084.3320	7288.81268	1748.25766
1999	621110.47	7561.67039	1844.61097
2000	767653.681	5203.395389	2189.49316
2001	719867.509	5599.80684	2231.8461
2002	724071.558	5688.321009	2469.68898
2003	830119.72	5719.79315	2667.14388
2004	796537.372	5298.56012	2459.54491
2005	932711.443	4590.21312	2552.23881
2006	937930.604	4033.9689	2702.61089
2007	1032748.7	3717.3318	3411.54644
2008	919167.049	3256.32149	3449.26945
2009	809140.629	2595.77776	3406.87396
2010	911864.297	2543.12982	3415.27197
2011	1010560.04	2513.20276	6074.22806

www.wordbanque.org
www.IMF.com

ملخص:

يُعد الإنفاق العام أحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني التي تسعى لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية،على رأسها النمو الاقتصادي ومن تم هدفت هذه الدراسة لاستعراض أهم النظريات والنماذج التي توضح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي،حيث إستطعنا من خلال نموذج قياسي مطبق على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1971-2011)وبإستعمال أسلوب التكامل المتزامن التوصل إلى النتائج التالية:

- الإنفاق العام يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي معبرا عنه ب ($PIB_{réal}$) على المدى البعيد.
- الانفاق الاستهلاكي يساهم في تفسير النمو الاقتصادي أكثر من الانفاق الاستثماري في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:الإنفاق العام،النمو الاقتصادي ،التكامل المتزامن.

Résumé :

les dépenses publiques sont considérées comme l'un des principaux moteurs de l'économie nationale, qui vise à atteindre les objectifs de la politique économique, en particulier la croissance économique et le but de cette étude était d'examiner les théories et les modèles les plus importants qui illustrent l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique, où nous avons pu former un enregistrement de l'économie algérienne au cours de la période (1971 - 2011) et l'utilisation de la coitegration afin d'atteindre les résultats suivants:

- A long terme les dépenses publiques a un effet positif sur la croissance économique.
- Les dépenses de consommation contribue a l'interprétation de la croissance économique plus que les dépenses d'investissement en Algérie.

Mots clés : les dépenses publiques ;la croissance économique ; coitegration.

Abstract :

The public spending is considered us one of the main engines of the national economy, which aims to achieve the objectives of economic policy, especially the economic growth and the aim of this study was to review the most important theories and models that illustrate the impact of public spending on economic growth, where we were able to form a record of the Algerian economy during the period (1971 -2011) and the use the coitegration test to reach the following results:

- Public spending affects positively on economic growth expressed by PIB in the long run.
- Consumption spending contributes to do interpretation of economic growth more than investment spending In Algeria.

Key words: public spending, economic growth, coitegration.